الفصل التاسع

فشل نموذج التنمية الرأسمالية والحاجة إلى نموذج تنموي بديل

تمهيد:

تناولت فى الفصول السابقة جوانب مختلفة للأداء التنموى فى مصر خلال الثلاثين عاماً الممتدة من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٥/٠٤ التى شهدت عملية "جراحية" كبرى لإعادة هيكلة الاقتصاد المصرى على النمط الرأسمالى ولدمجه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وذلك تحت أسماء مختلفة للسياسات التى طبقت لإنجاز هذه العملية ، كالانفتاح الاقتصادى والتثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى . وبالطبع فإن اختلاف الأسماء التى أطلقت على السياسات المطبقة خلا ل العقود الثلاثة موضع الاهتمام لا يخفى حقيقة أن هذه السياسات قد صممت على هدى توافق واشنطون المشتهر ، وأنها قد صيغت انطلاقاً من مبادئ نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، وأن هذا النموذج أو ذلك التوافق مرادف فى الواقع لما نطلق عليه نهج أو نموذج التنمية الرأسمالية .

وقد آن الأوان لاستجماع الخيوط المتفرقة فى الفصول السابقة ، واستخلاص حكم عام بشأن طبيعة النتائج التى أسفر عنها تطبيق نموذج التنمية الرأسمالية فى مصر خلال العقود الثلاثة الماضية . وهذا ما سيتناوله القسم (٩ــ١) . وكما سيتبين للقارئ ، فإن النتائج العملية تشير إلى فشل هذا النموذج وعجزه عن التحرك بخطى ثابتة وواسعة صوب الهدف الكبير الذى تسعى مصر إلى تحقيقه ــ هدف الانعتاق من

أسر التخلف والتبعية والانطلاق إلى آفاق التنمية الشاملة والمطردة . فقد ظل هذا الهدف مراوغاً خلال هذه العقود الثلاثة ، مثلما تبين لنا فى الفصل الرابع أنه كان هدفاً مراوغاً طوال القرن العشرين . وسوف تكون لنا وقفة فى القسم (٩ــ٢) مع أسباب عجز نموذج التنمية الرأسمالية عن التقدم بمصر صوب هدفها الكبير طوال فترة إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصرى . ويطرح فشل هذا النموذج حاجة مصر إلى نموذج بديل أقدر على التعامل مع مشكلات التخلف والتبعية وأكثر فاعلية فى شق طريق التقدم والنهضة المرجوة .

والحق أن فشل نموذج التنمية الرأسمالية فى مصر ليس مجرد استثناء أو حالة خاصة من حالة عامة مقدر للنموذج فيها النجاح . وهذا ما سوف يُظهره القسم (٩ــ٣) الذى يستعرض حصيلة تطبيق هذا النموذج فى عدد كبير من الدول النامية . وهكذا فإن الحاجة إلى نموذج تنموى بديل لمصر تتأسس ليس فقط على فحص الحالة المصرية ، وإنما تتأسس على قاعدة واسعة من خبرات دول نامية كثيرة . والنموذج البديل الذى تُطرح أهم ركائزه فى القسم (٩ــ٤) هو نموذج التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات . وسوف أبين أن هذا النموذج ممكن التطبيق فى زمن العولمة ، وذلك إذا فهم الاستقلال بمعناه النسبى والإيجابى من جهة ، وإذا تعاملت الدول النامية مع العولمة من المنطلق الواقعى الذى تأخذ به الدول المتقدمة ذاتها ، ولكنها ترفض تطبيقه على الدول النامية ، وهو ما أطلق عليه منطلق " تفكيك حزمة العولمة " . وبالطبع فإن إمكانية تطبيق النموذج لا تعنى أن الطريق إلى تطبيقه سيكون سهلا ميسوراً . فثمة صعوبات متوقعة وصدامات مرتقبة سأتعرض لها فى القسم (٩ــ٥) . كما سوف أقترح فى ختام هذا القسم عدداً من الشروط التى يلزم العمل على توفيرها من أجل التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات .

٩-١ نتائج ثلاثة عقود من تطبيق نموذج التنمية الرأسمالية فى مصر[١]:

لا شك أن تقدماً قد حدث فى عدد من المجالات خلال العقود الثلاثة الماضية . ومن أبرز صور هذا التقدم ازدياد العمر المتوقع عند الميلاد ، وانخفاض نسبة الأمية ، وازدياد مساحة الأراضى الصحراوية المستصلحة والمستزرعة ، وإنشاء عدد من المصانع الجديدة لاسيما فى المدن الصناعية الجديدة ، وتطوير البنية الأساسية فى مجال الطرق والكبارى والاتصالات ومياه الشرب والصرف الصحى . لكن التقدم كان فى مجمله محدوداً ، كما كانت تكلفته باهظة .

فأما عن محدودية التقدم ، فمن الملاحظ أن ما جرى من تقدم قد انحصر فى مجالات قليلة العدد . كما أن محدودية ما حدث من تقدم فى بعض المجالات تتجلى بوضوح إذا ما تحول النظر من "التقدم الإجمالى" إلى "التقدم الصافى" . فالتوسع فى استصلاح الأراضى الصحراوية قابله استقطاع وإتلاف كبيرين فى الرقعة الزراعية القديمة والتى تتميز عن الأراضى الجديدة بارتفاع جودتها وإنتاجيتها ، بما يجعل الإضافة الصافية للمساحة المتزرعة محدودة . وما أنشئ من مصانع جديدة فى إطار القطاع الخاص قابلة إهمال وتراجع كبيرين فى المصانع التابعة للقطاع العام ، بما يجعل الإضافة الصافية فى مجال التصنيع ضئيلة للغاية . والتحسن فى مجال المياه والصرف الصحى قابلة ازدياد كبير فى معدلات تلوث المياه والهواء والتربة ، بما يضعف كثيراً من الأثر الإيجابى لهذا التحسن على صحة المصريين .

أضف إلى ما تقدم أن ما تحقق من تقدم محدود فى بعض المجالات كان باهظ التكلفة . ومن مؤشرات ذلك التضخم الكبير للإنفاق العام وازدياد عجز الموازنة العامة للدولة ، ووصول الدين العام ـــ خاصة الشق المحلى منه ـــ إلى مستويات بالغة

(١) الجزء الأكبر من مادة هذا القسم عبارة عن صياغة محدثة ومنقحة للدراسة التى قدمها المؤلف إلى المؤتمر العلمى السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الذى عقد فى القاهرة فى ٢٨ ـــ ٣٠ مايو ٢٠٠٥ ، وعنوانها " نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر فى ضوء نتائج تطبيقه " .

الارتفاع ، وامتداد أعباء خدمة هذا الدين لسنوات طويلة قادمة . ولعل الفساد هو أبرز العوامل التى أسهمت فى ارتفاع التكاليف . فالطرق أو الكبارى الجديدة مثلاً لا تلبث أن تحتاج إلى صيانة وترميم بعد فترة قصيرة من إنشائها ، وذلك لانحراف مواصفاتها عن المواصفات القياسية المفترضة ، ولتجاهل بعض المسئولين هذا الانحراف عند التسليم النهائى للمشروعات مقابل ما يحصلون عليه من رشاوى . وعندما يترافق الفساد مع قلة الكفاءة وتواضع مستوى الأداء ، كما هو شائع فى مصر ، لابد أن تشهد تكاليف إقامة وتسيير الكثير من المرافق ارتفاعاً كبيراً . وليس من الصعب إدراك مضار هذا الارتفاع فى التكلفة . فهو يضعف من قدرة المنتجات المصرية على منافسة المنتجات الأجنبية فى السوق المصرى وخارجه . كما أنه يمثل إهداراً لموارد نادرة كانت ستضيف إلى رخاء المصريين ورفاهتهم إذا ما أحسن استخدامها . ولكن الاستخدام الأفضل للموارد يتطلب نوعاً مختلفاً من التنظيم الاجتماعى للنشاط الاقتصادى ونمطاً مختلفاً للحياة السياسية ، لم يوفرهما نموذج التنمية الرأسمالية فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى شهدتها مصر فى العقود الثلاثة الماضية .

انحصر التقدم فى مجالات معدودة ، كما كان التقدم ذاته محدوداً فى نطاقه وفى معدلاته . ورافق هذا التقدم تراجع فى المجالات التى تحقق فيها أو فى غيرها من المجالات . وفى كل الأحوال تضافرت عوامل الفساد وضعف الكفاءة لترفع تكلفة ما تحقق من إنجاز ـــ على محدوديته ـــ رفعاً كبيراً .

غير أن الاختبار الحقيقى لنموذج التنمية الرأسمالية على المدى الطويل لا يمكن أن يتمثل فيما إذا كان قد حدث تقدم من عدمه نتيجة لتطبيق سياسات هذا النموذج . وإنما يتمثل الاختبار الحقيقى لنموذج جاوزت فترة تطبيقه ثلاثين عاماً فيما إذا كانت المحصلة النهائية لما أنفق من موارد ضخمة ولما تحمله المجتمع المصرى من أعباء باهظة طوال هذه الفترة هى انعتاق مصر من أسر التخلف وتمكنها من الإقلاع

والانطلاق فى آفاق التقدم الرحيبة ، مثلما استطاعت دول أخرى أن تحقق ذلك فى فترة زمنية مقاربة .

وليس من العسير البرهنة على أن نموذج التنمية الرأسمالية قد فشل فى اجتياز هذا الاختبار . والأدلة على ذلك كثيرة ، وقد تعرضنا لها بشكل مفصل فى الفصول السابقة . وسوف أقدم عرضاً موجزاً لهذه الأدلة من خلال مجموعة من المؤشرات المتصلة بتسعة مجالات أساسية ، هى : النمو الاقتصادى والتصنيع والتشغيل وتوزيع الدخول ومستوى الفقر والتضخم والمديونية العمومية ومركز الجنيه المصرى ومستوى الخدمات العامة وحرية الإرادة أو التبعية .

المجال الأول : النمو الاقتصادى:

تشير البيانات المتاحة من مصادر متعددة إلى تراجع معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى (ن.م.أ) بالأسعار الثابتة على النحو التالى[1]:

١٩٧٥ ــ ١٩٨٠	%٩,٤
١٩٨٠ ــ ١٩٩٠	%٥,٤
١٩٩٠ ــ ٢٠٠١	%٤,٥
٢٠٠١ ــ ٢٠٠٤	%٣,٦

وإذا ما تقبلنا هذه الأرقام على علاتها بالرغم مما هو معروف عن ميل المصدر الأصلى لها ، وهو وزارة التخطيط إلى تضخيم الإنجازات التنموية ، فإننا نلحظ أنه بعد الارتفاع الملحوظ فى النمو فى النصف الثانى من السبعينات تحت تأثير الفورة النفطية

(١) المعدل السنوى المتوسط لنمو الناتج المحلى الإجمالى للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ من تقرير وحدة معلومات الايكونوميست عن الاقتصاد المصرى :

Economist Intelligence Unit(EIU), Egypt-Country Profile 2004, London, 2004

وللفترتين التاليتين من :

World Bank, 2003 World Development Indicators, World Bank, Washington D.C., 2003

وللفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٤ (٢٠٠١/٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٤/٢٠٠٣) من : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٢٠٠٢/٢٠٠١ ــ ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

والتدفق الكبير للموارد الخارجية عقب إعلان سياسة الانفتاح ، انخفض معدل النمو إلى ما يقرب من النصف فى الثمانينات (٥,٤%) ، ثم استمر فى الانخفاض إلى ٤,٥% فى التسعينات ، ثم إلى ٣,٦% فى الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٤ . وكما يظهر من جدول (١) ، فإن معدل النمو فى ن.م.أ قد سجل مستويات شديدة الانخفاض فى بعض السنوات ، مثلا ٣,٩% فى ١٩٨٧/٨٦ عقب انهيار أسعار النفط وتأزم مشكلة المديونية الخارجية و١,٩% فى ١٩٩٢/٩١إبان تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف . كما شهدت السنوات الخمس (١٩٩٩/٩٨ ــ ٢٠٠٣/٢٠٠٢) انخفاضاً متواصلاً فى معدل النمو الاقتصادى : من ٦,١% فى ١٩٩٩/٩٨ إلى ٥,٤% فى ٢٠٠٠/٩٩، ثم إلى ٣,٥% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ثم إلى ٣,٢% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ثم إلى ٢,٤% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢[1] .

ولكن طبقاً لوحدة معلومات الايكونوميست وتقرير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصرى تقدر المصادر المستقلة أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى قد هبط إلى ١,٥% فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ وإلى ١,٨% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، وربما يكون قد ارتفع إلى ٢,٨% فى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (مقابل ٤,٤% حسب وزارة التخطيط)[2] .

ومن الملاحظ أنه خلال الفترة ١٩٧٥ــ ٢٠٠١ تمكنت ماليزيا من مضاعفة ناتجها (ن.م.أ. بالأسعار الثابتة) أكثر قليلاً من ٥ مرات ، وتمكنت كوريا الجنوبية من مضاعفة ناتجها ٦ مرات ، وتمكنت الصين من مضاعفة ناتجها أكثر من ٩ مرات ، بينما لم تتمكن مصر من مضاعفة ناتجها سوى بما يزيد قليلاً على ٤ مرات ، وهو ما يقرب من أداء الهند خلال تلك الفترة[3] .

---

(١) راجع موقع وزارة التخطيط على الإنترنت : www.mop.gov.eg.

(2) US Embassy in Cairo,Egypt – Economic Trends Report, Sept.2003.

(٣) حسب عدد مرات تضاعف ن.م.أ. بالأسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠١ من بيانات البنك الدولى (مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ على (CD-ROM) .

ومما يسترعى الانتباه أنه بينما كان إجمالى الموارد من النقد الأجنبى والدين العام المحلى يتحركان حول اتجاه عام صاعد ، فإن معدل نمو ن.م.أ . كان يتقلب حول اتجاه عام هابط . ومعنى هذا أن الفترة موضع الاهتمام قد شهدت علاقة عكسية (ارتباط سالب) بين كل من إجمالى موارد النقد الأجنبى والدين العام المحلى وبين معدل نمو ن.م.أ[1] . وهذه العلاقة الغريبة تؤكد أن أولويات استخدام الموارد الضخمة التى أتيحت لمصر من الصادرات السلعية والخدمية وتحويلات العاملين فى الخارج والمعونات الأجنبية كانت مختلة ، بمعنى أنها لم تصب بالدرجة الأولى فى خانة الإنتاج . كما أن هذه العلاقة تؤكد أيضاً ما سبق ذكره ، وهو أن تكلفة ما تحقق من نمو كانت باهظة ، بمعنى أن كفاءة استخدام الموارد كانت جد منخفضة .

وعموماً إذا كان المتوسط السنوى لمعدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى فى حدود ٤,٥% سنوياً على أحسن التقديرات خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٣[2] ، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن معدل النمو السكانى خلال الفترة موضع الاهتمام قد بلغ ٢,٣% سنويا[3] ، فمعنى ذلك أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى كان فى حدود ٢,٢% سنوياً خلال تلك الفترة . ولكن إذا افترضنا أن معدل نمو الناتج متحيز لأعلى بنسبة ٣٠% ، فإن المعدل الأكثر واقعية للنمو فى ن.م.أ. يهبط إلى ٣,٢% ، ويهبط معه معدل نمو نصيب الفرد إلى ٠,٩% ![4] .

---

(١) معامل الارتباط بين معدل نمو ن.م.أ وبين الدين العام المحلى بلغ ـ٠,٣ ، بينما بلغ معامل الارتباط بين معدل نمو ن.م.أ وبين إجمالى موارد النقد الأجنبى ـ ٠,٦ .

(٢) طبقاً لبيانات البنك الدولى (موشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ علىCD-ROM) كان المتوسط السنوى للفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠١ ٥,٢% ، وطبقاً لبيانات وزارة التخطيط كان السنوى للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤/٢٠٠٣ فى حدود ٣,٦% .

(٣) هذا هو المتوسط السنوى المحسوب من بيانات السكان الواردة فى البنك الدولى ، المرجع السابق .

(٤) لا تعتبر النسبة المفترضة لتحيز تقديرات التخطيط لمعدل نمو ن.م.أ.(٣٠%) نسبة مرتفعة . فمقارنة تقديرات التخطيط وتقديرات البنك الدولى للفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ تظهر نسبة تحيز ٤٠% ، وذلك حسبما جاء فى :

Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity and Growth – Egypt and Turkey, Oxford U.P for The World Bank. 1991. p.5. =

نمو اقتصادى محدود ومتناقص ، مع تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى .

ولاشك فى أن التواضع والتراجع فى معدل الاستثمار هو أحد العوامل الأساسية فى تفسير هذا الأداء بالغ الضعف فى مجال النمو الاقتصادى . فطبقاً لبيانات وزارة التخطيط المعروضة فى جدول (٩ ــ ١) ، انخفض معدل الاستثمار المحلى الإجمالى من حوالى ٢٨% فى السبعينات والثمانينات إلى حوالى ٢٠% فى التسعينات ، ثم إلى ١٦% فى مارس ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٢٠٠٣/٢٠٠٤ . ومعنى ذلك أن معدل الاستثمار المحلى الإجمالى فى السنوات الأخيرة لم يزد إلا قليلاً على نصف مستواه فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين . وبعد ما كان الاستثمار المحلى الإجمالى يزيد بنحو ٨% سنوياً فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥ ، فإنه أخذ فى التناقص بمعدل ٦,٥% سنوياً فى الفترة ١٩٨٥ ــ ١٩٩١ . وبرغم تزايد الاستثمار المحلى الإجمالى فى الفترة اللاحقة ١٩٩١ ــ ٢٠٠١ بمعدل يقرب من ٥% سنوياً ، فإن المتوسط العام لتزايد الاستثمار المحلى الإجمالى طوال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠١ كان فى حدود ١% سنوياً[١] .

ويتضح التواضع الشديد فى معدل الاستثمار المحلى الإجمالى المتحقق مؤخراً فى مصر عند مقارنته بالمعدلات المناظرة التى تحققت فى عدد من الدول الأخرى كما هو مبين فى جدول (٩ ــ ٢) . ففى عام ٢٠٠١ ، كان معدل الاستثمار المحلى الإجمالى ١٥% فى مصر ، مقابل ٣٨% فى الصين ، و٢٩% فى ماليزيا ، و٢٧% فى كوريا الجنوبية ، و٢٣% فى الهند . لاحظ أن مصر كانت تحقق فى ١٩٧٥ معدلاً للاستثمار أعلى من دول المقارنة الأربع . وبينما استطاعت هذه الدول (عدا الهند) أن ترفع

- وتشير تقديراتى للفترة ذاتها إلى نسبة تحيز أعلى بكثير ، حيث تنقلب إشارة معدل النمو من موجب إلى سالب . راجع : إبراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى وسياسات الإصلاح ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٦ . كما تشير مقارنة معدل النمو للسنوات من ٢٠٠٢/٠١ إلى ٢٠٠٤/٠٣ إلى تحيز المعدل المتوسط لنمو ن.م.أ حسب بيانات التخطيط بنسبة ٣٩% ، بالقياس إلى تقديرات عدد من الجهات المستقلة للمزيد حول هذه المسألة ، راجع الفصل الرابع .

(١) المتوسطات المشار إليها فى هذه الفقرة محسوبة من بيانات البنك الدولى التى وردت فى مؤشرات التنمية الدولية للعام ٢٠٠٣ على CD-ROM .

معدل استثمارها بما يتراوح بين أربع وثمان نقاط مئوية خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠١ ، فإن معدل الاستثمار فى مصر فى ٢٠٠١ أصبح أقل قليلاً من نصف مستواه فى ١٩٧٥. وكما هو معروف فإن الاستثمار الإجمالى يشتمل على عنصرين : أولهما الاستثمار الذى يوجه لبناء طاقات إنتاجية جديدة ، وثانيهما الاستثمار الذى يخصص لتعويض المستهلك من الطاقات الإنتاجية القائمة . ولما كانت العبرة فى نهاية المطاف هى بالإضافة الصافية لرأس مال المجتمع ، فإن استبعاد الاستهلاك فى رأس المال الثابت وهو ٩,٦% من ن.م.أ فى ٢٠٠١[1] ، ينتهى بنا إلى أن معدل الاستثمار المحلى الصافى لم يزد على ٥,٤% فى تلك السنة ! .

جدول (٩-١): معدلات النمو الاقتصادى والاستثمار والنمو الصناعى وتطور نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى (ن.م.أ)

(سنوات وفترات مختارة)

السنة / الفترة	معدل نمو ن.م.أ	معدل الاستثمار المحلى الإجمالى	معدل نمو ناتج الصناعة	نصيب الصناعة فى ن.م.أ
١٩٧٤ــ ١٩٨١		٢٧,٢%		
١٩٧٦	٩,٢%		٦,٨%	١٧,٥%
١٩٨٣/٨٢	٦,٣%		٩,٨%	١٢,٧%
٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦		٢٩,٤%		
١٩٨٧/٨٦	٣,٩%		٨,٤%	١٤,٣%
١٩٩٢/٩١	١,٩%		١,٥%	١٧,٩%
٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١		٢٧,٦%		
١٩٩٧/٩٦	٥,٣%		٨,٤%	١٧,٦%
٩٨/٩٧ ــ ٢٠٠٢/٠١		١٩,٣%		
٢٠٠٣/٠٢ــ ٢٠٠٤/٠٣		١٦%		
٢٠٠٤/٠٣	٤,٤%		٣,٥%	١٨,٩%

(١) البنك الدولى ، المرجع السابق .

المصادر والملاحظات:

— وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة مس عام١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، الوزارة ، أغسطس ٢٠٠٠ ، وموقع الوزارة على الإنترنت www.mop.gov eg ، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، الوزارة ، مارس ٢٠٠٤، والبنك المركزى المصرى ،النشرة الإحصائية الشهرية، سبتمبر٢٠٠٣ .

— الصناعة تشمل الصناعات التحويلية والتعدين ، ولا تشمل البترول .

وكان وراء هذا التواضع والتراجع فى معدل الاستثمار تواضع وتراجع مناظرين فى معدل الادخار المحلى . فبعد ما كان معدل الادخار المحلى الإجمالى يناهز ١٤% فى الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠ ، فإنه دار حول ١٢% فى الفترة ١٩٩١-٢٠٠١ ، ووصل المعدل إلى ١٠,٤% فى ٢٠٠١ ، حسب بيانات البنك الدولى١ . وبالنظر إلى المعدلات المقارنة للادخار المحلى الإجمالى فى جدول (٩—٢) ، يتضح أن المعدل المصرى فى ٢٠٠١ كان أقل من ربع المعدل الذى حققته ماليزيا ، وكان فى حدود ربع المعدل الذى حققته الصين ، بينما كان أقل من نصف المعدل الكورى والهندى . وبينما استطاعت ثلاث من دول المقارنة (كوريا والصين وماليزيا) زيادة معدل ادخارها ما بين ٩ نقاط و٢٤ نقطة مئوية خلال الفترة ١٩٧٥ — ٢٠٠١ ، ولم تشذ عن ذلك سوى الهند التى لم يرتفع معدل ادخارها إلا بنحو ثلاث نقاط مئوية ، فإن المعدل المصرى للادخار فى ٢٠٠١ قد هبط بنحو نقطتين مئويتين بالقياس إلى ١٩٧٥ ، كما هبط بنحو ست نقاط مئوية بالقياس إلى ١٩٩٠ .

ويلاحظ من بيانات جدول (٩—٢) أن معدل الاستثمار الإجمالى فى مصر فى سنة ٢٠٠١ كان أقل مما تحقق فى دول المقارنة الأربع فى سنة ١٩٩٠ بما يتراوح بين ٩ نقاط و٢٣ نقطة مئوية ، بل إنه كان أقل مما تحقق فى هذه الدول فى ١٩٧٥ بما يتراوح بين ٤ نقاط و١٨ نقطة مئوية . كما أن معدل الادخار المحلى الإجمالى المصرى فى سنة ٢٠٠١ كان يقل عما سجلته دول المقارنة الأربع فى سنة ١٩٩٠

(١) البنك الدولى، المرجع السابق . لاحظ أنه طبقاً لوزارة التخطيط ، بلغ معدل الادخار المحلى الإجمالى١٤,٤% فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، كما كان يتوقع وصوله إلى ١٤,٩% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ . راجع : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، الوزارة ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٤ .

بما يتراوح بين ١١ و٢٨ نقطة مئوية ، بل أنه كان يقل عما حققته هـــذه الـــدول فى ١٩٧٥ بما يتراوح بين ٨ نقاط و١٩ نقطة مئوية .

جدول (٩-٢): الأداء المقارن لمصر فى مجال الاستثمار والادخار والتصنيع

المتغير / الفترة	مصر	الصين	الهند	كوريا.ج	ماليزيا
معدل الاستثمار الإجمالى					
١٩٧٥	٣٣	٣٠	١٩	٢٩	٢٣
١٩٩٠	٢٩	٣٥	٢٤	٣٨	٣٢
٢٠٠١	١٥	٣٨	٢٣	٢٧	٢٩
معدل الادخار المحلى الإجمالى					
١٩٧٥	١٢	٣٠	١٨	٢٠	٢٣
١٩٩٠	١٦	٣٨	٢١	٣٧	٣٤
٢٠٠١	١٠	٤٠	٢١	٢٩	٤٧
معدل الادخار الأصيل					
٢٠٠١	٣,٣	٢٦,٦	١١,٨	١٩,١	١٨,٥
معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة					
١٩٧٠ ــ ١٩٨٠	٩,٤	٧,٨	٤,٥	١٥,٢	٠٠
١٩٨٠ ــ ١٩٩٠	٣,٣	١١,١	٦,٩	١١,٤	٦,٨
١٩٩٠ ــ ٢٠٠١	٤,٦	١٣,١	٦,١	٦,٣	٨
نصيب الصناعة فى ن.م.أ					
١٩٧٥	٢٧	٤٥	٢٢	٣٣	٣٤
١٩٩٠	٢٩	٤٢	٢٨	٤٣	٤٢
٢٠٠١	٣٣	٥١	٢٦	٤١	٤٩

المصادر والملاحظات:

World Bank, World Development Report 1993 ,
World Bank, 2003 World Development Indicators, op

قطاع الصناعة معرف هنا تعريفا واسعاً ، بحيث يشمل كل ما ليس زراعة أو خدمات .

.. = غير متاح

غير أن الضعف الحقيقى لمعدلات الادخار فى مصر لا يظهر بوضوح إلا عنـــدما ننتقل من المفهوم التقليدى ، أى معدل الادخار المحلى الإجمالى ، إلى المفهوم الأحـــدث

والأقدر على بيان الأداء الادخارى "الصافى" للمجتمع ، وهو معدل الادخار الأصيل . فالمعدل الأخير يأخذ فى الحسبان إهلاك رأس المال الثابت ومقابل استنفاد الموارد الطبيعية والتلوث (بالخصم) ، ونسبة الإنفاق على التعليم (بالإضافة) . وبناء على هذا المفهوم ، يتضح من البيانات التى أوردها البنك الدولى فى هذا الشأن أن معدل الادخار الأصيل كان سالباً فى السنوات ١٩٧٩ ــ ١٩٨٦ التى شهدت معدلات عالية لاستخراج وتصدير البترول . وقد تراوح معدل الادخار الأصيل بين – ٢% و- ١٦% خلال تلك الفترة . ثم دار المعدل حول ١٠% فى السنوات ١٩٨٧ ــ ١٩٩٧ ، ثم أخذ فى التناقص فى السنوات اللاحقة حتى بلغ ٣,٤% فى سنة ٢٠٠١ ، وهو ذات المعدل الذى تحقق فى سنة ١٩٧٥[1] . وكما يتضح من جدول (٩-٢) ، فإن معدل الادخار الأصيل الذى حققته مصر فى سنة ٢٠٠١ كان فى حدود ثمن ما تحقق فى الصين ، وسدس ما تحقق فى كوريا الجنوبية وماليزيا ، وأقل من ثلث المعدل الذى حققته الهند ! .

المجال الثانى : التصنيع:

حسب بيانات وزارة التخطيط ، ثمة تراجع ملحوظ فى معدل نمو القيمة المضافة فى قطاع الصناعة (أى الصناعات التحويلية والتعدين ، بدون البترول) ، مما جعل نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى يدور حول مستوى شديد التواضع (حوالى ١٦%) خلال الجزء الأكبر من العقود الثلاثة الماضية . وكما يظهر من جدول (٩ــ١) ، تراجع معدل النمو الصناعى من ٧% فى ١٩٧٦ إلى ٣,٥% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، أى أنه انخفض إلى النصف . وكانت هناك ذبذبات قوية فى هذا المعدل ، فقد اقترب من ١٠% فى ١٩٨٣/٨٢ ، ولكنه هبط إلى ١,٥% فى ١٩٩٢/٩١ .

(١) معدل الادخار الأصيل Genuine savings rate . وقد تعدلت التنمية موخراً إلى معدل الادخار الصافى المعدل Adjusted net savings rate . أنظر : البنك الدولى ، موشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سبق ذكره . للمزيد حول هذا الموضوع أرجع إلى القسم (٥ ــ ٧) فى الفصل الخامس .

هبط نصيب الصناعة فى ن.م.أ بشكل ملحوظ فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين . وبرغم عودته إلى التزايد إلا أن مستواه فى٢٠٠٣/٢٠٠٤ (حوالى١٩%) لم يختلف عما كان عليه منذ ٣٦ سنة ، أى فى سنة ١٩٧٨/٦٧! .

وكما يتضح من جدول (٩ــ٢) ، فإن معدل نمو القيمة المضافة فى قطاع الصناعة فى الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠١ كان فى حدود ثلث المعدل المتحقق فى الصين ونصف المعدل المتحقق فى ماليزيا وحوالى ثلثى المعدل الذى حققته كوريا الجنوبية والهند . لاحظ أيضاً أنه حسب بيانات جدول (٩ــ٢) انخفض معدل نمو الصناعة فى مصر فى الفترة ١٩٩٠ ــ ٢٠٠١ إلى أقل من نصف المعدل الذى تحقق فى الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ ، كما أنه أصبح أقل من المعدلات التى حققتها معظم دول المقارنة فى الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ .

أما فيما يتعلق بنصيب الصناعة (بالمعنى الواسع) فى ن.م.أ . فإن المستوى الذى بلغته مصر فى ٢٠٠١ كان فى حدود ثلثى المستوى المتحقق فى الصين وماليزيا ، وأربعة أخماس المستوى المتحقق فى كوريا الجنوبية ، بينما زاد على المستوى الذى حققته الهند ، وذلك غالباً لارتفاع حصة البترول فى مصر حسب التعريف الواسع للصناعة . وعموماً فإن نصيب الصناعة فى ن.م.أ فى مصر فى سنة ٢٠٠١ كان أقل من المستوى الذى تحقق فى كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا فى سنة ١٩٩٠ بنحو عشر نقاط مئوية ، بل أنه كان أقل مما تحقق فى الصين فى ١٩٧٥ ، وكان فى حدود ما حققته كل من كوريا الجنوبية وماليزيا فى تلك السنة .

ولا شك فى أن تراجع معدل نمو القيمة المضافة الصناعية وبقاء نصيب الصناعة فى ن.م.أ عند مستوى متواضع يرجع فى جانب منه إلى توجهات السياسات الانفتاحية وبرنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، وما انطوت عليه من انسحاب للدولة من مجال الاستثمار الإنتاجى ومن تحرير متسرع للتجارة ولحركات رؤوس الأموال

عبر الحدود[1] . فقد أدت هذه العوامل إلى تعريض الصناعة المصرية لمنافسة ضارية من قبل المنتجات الأجنبية لم يُستعد لمواجهتها على نحو جاد . كما أدت سياسة سعر الصرف التى ربطت الجنيه المصرى بالدولار إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقى للجنيه مما أدى إلى الإضرار بالمركز التنافسى للصادرات المصرية بوجه خاص والصناعة المصرية بوجه عام ، والانحياز نحو السلع غير القابلة للتجارة . وهو ما أدى إلى توقف التصنيع أو حتى إهدار التصنيع ، وذلك على ما سبق بيانه فى الفصل الرابع.

المجال الثالث : التشغيل:

اتجهت معدلات البطالة للتزايد منذ دخول مصر عصر الانفتاح الاقتصادى حتى الوقت الحاضر . فكما سبق بيانه فى الفصل الثامن وكما هو معروض بإيجاز فى جدول (٩ــ٣) ازداد معدل البطالة فى ١٩٨٢/٨١ إلى ضعف مستواه فى ١٩٧٥ (من ٢,٥% إلى ٥,١%) ، ثم تضاعف مرة أخرى فى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بالقياس إلى مستواه فى ١٩٨٢/٨١ (بالازدياد من ٥,١% إلى ١٠%) . وعلى ذلك فقد أصبح معدل البطالة فى نهاية ثلاثة عقود من سياسات التنمية الرأسمالية أربعة أضعاف ما كان عليه عند بدايتها (١٠% مقابل ٢,٥%) .

وترتفع معدلات البطالة عن المتوسط العام ارتفاعاً كبيراً بين خريجى التعليم العالى بوجه خاص حيث تصل إلى ٤٠% بين الذكور ، و٥٠% بين الإناث منهم . وقد مثلت بطالة خريجى التعليم المتوسط نحو ٥٥% من إجمالى عدد المتعطلين فى ١٩٩٨ ، وزادت هذه النسبة إلى ٦٦,٣% فى ٢٠٠٤ . كما وصلت البطالة فى الشريحة العمرية ١٥ــ ٢٩ سنة إلى ٨٤% فى ١٩٩٨ ، وأغلب المتعطلين هم من الشباب الباحثين عن عمل لأول مرة ، أى من الداخلين الجدد إلى سوق العمل . وقد زادت نسبة هؤلاء إلى إجمالى المتعطلين من ٨٢% فى ١٩٨٨ إلى ٩٢% فى ٢٠٠٤ .

---

(١) ثمة كتابات متعددة ناقدة للتسرع فى تحرير التجارة وللتخلى عن الدور التنموى للدولة من جانب كتاب لا يمكن وصفهم باليسارية أو التطرف ، حيث أن الكثيرين منهم قد لا يعترضون على النموذج الرأسمالى / الليبرالى من حيث المبدأ ، ولكنهم يعترضون على بعض الأساليب والسياسات وعلى سرعة التحولات فى بعض المجالات . وسوف نعرض لهذه الكتابات فى القسم (٩ ــ ٣) .

ويلاحظ أيضاً أن وطأة البطالة فى الحضر أشد من وطأتها فى الريف . ويجب أن يضاف إلى مشكلة التعطل مشكلة ضعف مستوى الأجور ومشكلة نقص التشغيل التى يقدر شيوعها بين ثلث ونصف قوة العمل[1] .

جدول (٩-٣): تطور أعداد المتعطلين ومعدل البطالة: ١٩٧٥-٢٠٠٥/٠٤

السنة	١٩٧٥	١٩٨٢/٨١	١٩٩٢/٩١	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٥/٢٠٠٤
عدد المتعطلين بالألف	٢٣٣	٥٧٠	١٣٣٩	١٨٩٢	٢١٢٥
معدل البطالة	٢,٥	٥,١	٩,٢	٩,٨	١٠

المصادر والملاحظات :

بيان سنة ١٩٧٥ من مسح القوى العاملة بالعينة ، وبيانات السنوات الثلاث التالية من وزارة التخطيط وهى قريبة جداً من بيانات مسح القوى العاملة بالعينة ، وبيان ٢٠٠٥/٢٠٠٤ مستمد من وزارة التخطيط ، حيث أن نتائج مسح القوى العاملة بالعينة لهذه السنة غير متاحة بعد .

وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية .. ، مرجع سابق ، وموقع وزارة التخطيط على الإنترنت ، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، مرجع سابق . الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة ، نقلاً عن منظمة العمل الدولية (www.ilo.org) .

ومن المرجح أن التقديرات الرسمية لمعدل البطالة متحيزة إلى أدنى . فهذا ما يميل إليه معظم المراقبين لأوضاع الاقتصاد المصرى . وتذهب التقديرات غير الرسمية إلى أن معدل البطالة فى الوقت الراهن قد يتراوح ما بين ١٥% و٢٥% من قوة العمل ، أى ما بين ٣,١٠٥ مليون و٥,١٧٥ مليون متعطل[2] ، مقابل نحو ٢ مليون متعطل فى التقدير الرسمى . وقد اتضح الابتعاد الكبير للتقديرات الرسمية لمعدل البطالة عن الواقع ، عندما أعلنت الحكومة فى صيف ٢٠٠١ عن مجموعة برامج للتشغيل والتدريب . فقد تقدم إليها ٤,٤ مليون شخص ، أى ما يقرب من ٢٥% من قوة العمل . وحتى

(١) للمزيد من التفاصيل ، راجع الفصل الثامن ، القسم (٨-١) . نقص التشغيل - underemployment.

(٢) يمكن الرجوع إلى بعض التقديرات غير الرسمية لمعدل البطالة فى : السفارة الأمريكية بالقاهرة ، مرجع سابق ، وكذلك
US Embassy in Cairo, Investment Climate Report – Egypt, July 2004 (www.usembassy.egnet.net)
ووحدة معلومات الايكونوميست ، مرجع سابق ؛ وإبراهيم العيسوى ، هموم اقتصادية مصرية ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، المبحث الثالث من الفصل الثانى : "أدوار شركاء التنمية فى زيادة التشغيل فى مصر " .

لو كان بين هؤلاء المتقدمين من يشغلون وظائف دائمة أو مؤقتة فى القطاع الخاص ، فلا شك أن الفجوة بين التقدير الرسمى والواقع ستظل واسعة بعد استبعادهم .

اتسع نطاق البطالة وتزايد العجز عن توفير فرص العمل على امتداد العقود الثلاثة الماضية

والاختلاف فى تقديرات معدل البطالة قد يرجع فى جانب منه إلى اختلاف التعاريف ، كما قد يرجع فى جانب آخر منه إلى قصور مسوح العمالة عن تغطية كل شرائح المتعطلين فى كل قطاعات الاقتصاد القومى . ففيما يتعلق بالتعاريف ، فإن تعريف "حالة البطالة" يتوقف على تعريف "حالة الشغل" ، وطبقا لمسح العمالة بالعينة فإن المشتغل هو الفرد الذى يزاول عملاً بأى من الأنشطة الاقتصادية لبعض الوقت (على الأقل ساعة واحدة) خلال فترة الاستبيان الزمنى القصير للبحث (أسبوع) ، سواء داخل منشآت أو خارجها[1] . وطبيعى أن هذا التعريف يميل إلى تضخيم عدد المشتغلين وتقليص عدد المتعطلين .

وفيما يتعلق بنطاق التغطية ، يرجح كثير من المراقبين عجز بحث العمالة بالعينة ، وكذلك التعداد العام للسكان أيضاً عن تغطية بعض أجزاء المجتمع أو الاقتصاد المصرى تغطية كاملة ، وبخاصة القطاع غير النظامى ، والذى قد يصل إلى ٣٠% من حجم النشاط الاقتصادى على ما سبق بيانه فى الفصل الأول[2] .

وأيا ما كان الخلاف بشأن التقدير الدقيق لمعدل البطالة ، فإن الأمر الواضح حتى استناداً إلى التقديرات الرسمية ذاتها هو أن مشكلة البطالة ضخمة ، وأنها مالت إلى التركز فى فئات عمرية شديدة الحساسية ، وأنها تفاقمت ولم تنفرج لا فى أعقاب التحول إلى الانفتاح فى بداية السبعينات ، ولا فى أعقاب تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف فى مطلع التسعينات . ومازالت المشكلة قائمة كقنبلة موقوتة تهدد بالانفجار

(١) ورد هذا التعريف فى : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة لسنة ١٩٩٥، ولسنة ٢٠٠٤ .

(٢) راجع القسم (٨ ــ ١) للمزيد حول عيوب بيانات العمالة المتاحة من المصادر المختلفة .

فى أى وقت ، وذلك لما تفرزه من آثار اقتصادية وتداعيات اجتماعية وسياسية خطيرة .

وترتبط مشكلة البطالة بثلاثة أسباب رئيسية ليست منفصلة بأية حال عن نمط الرأسمالية التابعة الذى شهدته مصر فى الثلاثين عاماً الماضية . أولها : عجز نموذج التنمية الرأسمالية كما طبق فى مصر عن تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ، وذلك من جراء ضعف قدرة هذا النموذج على توليد معدلات عالية للادخار والاستثمار ، على ما سبق بيانه . وثانيهما : أن ماتحقق من نمو كان ـــ على ضعفه ـــ نمواً بلا قدرة على توليد فرص عمل وفيرة . وتلك قضية متصلة بعجز النظام القائم عن بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية قادرة على توليد تكنولوجيات ملائمة أو حتى تطويع التكنولوجيات الوافدة لظروف وفرة العمالة فى مصر ، بما يغنى البلاد عن الاعتماد المفرط على استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة التى تتصف بندرة العمالة ، وبما يحد من التبعية التكنولوجية القائمة . وثالثهما : أن تفاقم مشكلة البطالة متصل بالضرورة بطبيعة سياسات التنمية الرأسمالية التى تضمنت خصخصة شركات القطاع العام . وكما هو معروف فإن عمليات الخصخصة عادة ما يسبقها استغناء عن نسبة من العمالة بنظام المعاش المبكر . كما أنه عادة ما يتبع الخصخصة استغناء الملاك الجدد لشركات القطاع العام عن نسبة أخرى من العمالة وذلك بالرغم من تعهدهم بالحفاظ على العمالة القائمة عند شراء هذه الشركات . وكما سبق بيانه فى الفصل الثامن ، تقدر المصادر الرسمية عدد من خرجوا من القطاع العام بنظام المعاش المبكر بنحو ٢٠٥ ألف عامل[١] . ولكن طبقاً لمصادر عمالية قد يصل عدد من تم الاستغناء عنهم بنظام المعاش المبكر وبمعرفة الملاك الجدد لشركات القطاع العام إلى نحو نصف مليون عامل[٢] . وهذا التقدير أقرب إلى ما ورد فى دراسة الجبالى عن التأمينات

(١) وزارة الاستثمار www.investment.gov.eg .

(٢) جريدة العربى ، عدد ١٢ مارس ٢٠٠٥ .

الاجتماعية ، حيث ذكر أن عدد المحالين للمعاش المبكر بلغ ٤٠٣ ألف عامل فى يونيو ٢٠٠٥[١].

والحق أن الاستغناء عن العمالة كان قائماً حتى من قبل الشروع فى الخصخصة . فقد شهد القطاع العام الصناعى تناقصاً فى عمالته من جراء عزوف الدولة عن تزويده بالاستثمارات بحجة أن الاستثمار الإنتاجى قد خرج من نطاق مسئوليتها ، ومع السماح بالتآكل الطبيعى للعمالة القائمة من خلال المرض أو العجز أو الوفاة أو بلوغ سن التقاعد ، دون إحلال عمالة جديدة محلها . وبغض النظر عن تقييمنا لسياسة تشغيل الخريجين فى الحكومة والقطاع العام ، فلا شك أن توقف هذه السياسة ، مع بطء التنمية ، قد أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة .

المجال الرابع : الفقر وتوزيع الدخل:

كيف تطورت نسبة الفقراء إلى جملة السكان فى سياق تنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة للتنمية ؟ ثمة تقديرات متعددة ومتباينة لنسبة الفقراء فى مصر مما يجعل المقارنة بينها أمراً محفوفاً بالمخاطر . وكما سبق بيانه فى القسم (٨ ــ ٢) ، يرجع تباين هذه التقديرات فى المقام الأول إلى أمرين . أولهما : التباين فى تعريف مستوى السدخل أو الاستهلاك الذى يعتبر من يتمتع به أو بأقل منه فقيراً ، أى التباين فى تحديد خط الفقر . وثانيهما : التباين فى طرق تقدير نسبة الفقراء ، وفى الافتراضات التى تقوم عليها هذه الطرق .

وطبقاً للتقديرات الأرجح التى توصلت إليها فى جدول (٨ ــ ٨) بالقسم (٨ــ٢) ، فقد تقلبت نسبة الفقراء حول خط اتجاه عام صاعد . إذ ارتفعت هذه النسبة فى بدايات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى من ٣٨,٦% فى ١٩٧٥/٧٤ إلى ٤٣,٤% فى ١٩٨٢/٨١ . وقد تراجعت النسبة قليلاً إلى ٤١,٩% فى ١٩٩١/٩٠ ، ولكنها لم تلبث أن تصاعدت مرة أخرى إلى ٤٧,٩% فى ١٩٩٦/٩٥ ، أى بعد

(١) عبد الفتاح الجبالى ، مستقبل نظام التأمينات الاجتماعية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

خمس سنوات من تطبيق برنامج التثبيت والتكيف . وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلى ٤٢,٦% فى ٢٠٠٠/٩٩ ، إلا أنها تظل أعلى مما كانت عليه فى ١٩٧٥/٧٤ بنحو أربع نقاط مئوية . ويقترب التقدير الأرجح لسنة ٢٠٠٠/٩٩ كثيراً من تقدير البنك الدولى لنسبة الفقراء فى مصر فى تلك السنة ، وذلك وفق خط الفقر المعرَّف بدولارين للفرد ، وهو ٤٣,٩% . ومن المرجح أن تكون نسبة الفقراء قد بلغت ٥٠% فى ٢٠٠٥/٠٤ . والاتجاه لازدياد نسبة الفقراء على المستوى القومى ما بين ٢٠٠٠/٩٩ و٢٠٠٥/٠٤ واضح سواء تم الاستناد إلى ما اعتبرته تقديرات أرجح ، أم إلى التقديرات الواردة فى تقارير التنمية البشرية المصرية ، حيث ارتفعت النسبة من ١٦,٧% إلى ١٩,٦% حسب خط الفقر المنخفض المعمول به فى هذه التقارير .

وكما هو مبين فى جدول (٨ــ٩) فى الفصل الثامن ، كانت نسبة الفقراء بوجه عام أعلى فى الريف عنها فى الحضر . كما مالت الفجوة بين النسبتين إلى الاتساع عبر الزمن . ومن الملاحظ طبقاً للتقديرات الأرجح أن نسبة الفقراء قد تزايدت فى الريف ، بينما اتجهت إلى التناقص فى الحضر خلال الثلاثين عاماً من ١٩٧٥/١٩٧٤ إلى ٢٠٠٥/٠٤ . فقد زادت نسبة الفقراء فى الريف من ٤٣% فى ١٩٧٥ إلى حوالى ٥٠% وبقيت عند هذا المستوى فى ٢٠٠٠/٩٩ أيضاً . ولكن يقدر أنها زادت إلى ٥٩% فى ٢٠٠٥/٠٤ . أما فى الحضر ، فيلاحظ ارتفاع نسبة الفقراء من ٣٣% فى ١٩٧٥/٧٤ إلى ٣٧,٧% فى ١٩٩١/٩٠ ، ثم إلى ٤٥% فى ١٩٩٦/٩٥ . وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢٠% فى ٢٠٠٠/٩٩ (!) ، ثم ارتفعت قليلاً إلى ٢١,٤% فى ٢٠٠٥/٠٤ ، وهو ما يقل عن مستواها فى ١٩٧٥/٧٤ بنحو ١٢ نقطة مئوية . وقد ازداد الفارق بين نسبة الفقراء فى الريف ونسبة الفقراء فى الحضر فى ٢٠٠٥/٠٤ زيادة واضحة عما كان عليه الحال فى ١٩٧٥/٧٤ . ويصل الفارق فى ٢٠٠٥/٠٤ حسب التقديرات الأرجح إلى نحو ٣٨ نقطة مئوية ، مقابل ١٧ نقطة مئوية حسب تقديرات تقارير التنمية البشرية المصرية .

ولما كان نمو المناطق العشوائية من المصاحبات المعتادة لتزايد الفقر ، وإن لم يكن تواجد الفقر مقصوراً على هذه المناطق بالطبع ، فقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن عدد سكان العشوائيات فى سنة ٢٠٠٤ يقدرون بنحو ١٧,٧ مليون نسمة ، أى حوالى ٢٤% من إجمالى عدد سكان الجمهورية . وفيما يتعلق بالقاهرة الكبرى وحدها ، يقدر أن المساحة المشغولة بالإسكان العشوائى قد ازدادت من ٤٥,٦ كم٢ فى ١٩٧٧ إلى ١٣٧,٩ كم٢ فى ٢٠٠٠ ، أى أنها أصبحت ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى ١٩٧٧[١] .

عجز عن إحداث خفض ملموس فى نسبة الفقراء ، مع اتساع الفوارق بين الطبقات .

وفيما يتعلق بالتطور فى توزيع الدخل فى سياق التطور الرأسمالى فى مصر منذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينات ، فإن البيانات التى جمعناها بشأن عدد من المؤشرات التوزيعية ــ ومعظمها متاح فقط عن فترة ربع قرن من ١٩٧٥/٧٤ إلى ٢٠٠٠/٩٩ ــ والمعروضة فى جدول (٨ ــ ٦) فى الفصل الثامن تشير إلى ما يلى :

(١) انخفض معامل جينى ــ دليلاً على تحسن توزيع الإنفاق الاستهلاكى ــ من ٣٩ فى ١٩٧٥/٧٤ إلى ٣٠ فى ١٩٨٢/٨١ . ثم أخذ فى الازدياد بعد ذلك ــ دليلاً على اتساع الفوارق بين الشرائح الإنفاقية للسكان . فقد ارتفع المعامل إلى ٣٥ فى ١٩٩١/٩٠ وبعد انخفاضه إلى ٣٢ فى ١٩٩٦/٩٥ ، واصل المعامل ارتفاعه حتى بلغ ٣٨ فى ٢٠٠٠/٩٩ . أى أن مصر قد عادت فى نهاية القرن العشرين إلى درجة التركز فى توزيع الدخل (أو ــ بالدقة ــ الإنفاق الاستهلاكى) ذاتها التى كانت قائمة قبل ٢٥ عاماً . ومن اللافت للنظر أن

(١) تقدير عدد سكان العشوائيات ومساحة المناطق العشوائية من : معهد التخطيط القومى ، تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى ولمواجهة العشوائيات ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ١٨٢ ، يوليو ٢٠٠٤ ، ص ٦٤ . وعدد سكان الجمهورية فى ٢٠٠٤ هو ٧٣,٤ مليون نسمة ، نقلاً عن نشرة المكتب المرجعى للسكان :
Population Reference Bureau (PRB), 2004 World Population Datasheet, Washington August 2004 .

معامل جينى فى مصر فى ٩٩/ ٢٠٠٠ (٣٨) قد أصبح أعلى من نظيره فى بلاد مثل الهند وبنجلاديش (٣٢ فى السنة نفسها)[١] . وطبقاً لتقدير مبدئى لسنة ٢٠٠٤ ، انخفض معامل جينى قليلاً إلى ٣٥ ، أو بالأرجح فقد عاد المعامل إلى مستوى قريب مما كان عليه قبل ١٤ سنة ، أى فى ١٩٩١/٩٠ .

(٢) اتجه نصيب أفقر ٢٠% من السكان فى الإنفاق الاستهلاكى إلى التحسن ببطء حتى بلغ ٨,٦ % فى ١٩٩٦/٩٥ ، مقابل ٦% فى ١٩٧٥/٧٤ . ولكن هذا النصيب انخفض إلى ٧,٦% فى ٢٠٠٠/٩٩ دليلا على تدهور وضع أفقر خمس من السكان فى السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين . وبرغم تزايد هذا النصيب إلى ٨,٣% فى ٢٠٠٥/٠٤ إلا أنه كان أقل قليلاً من نظيره المتحقق من نحو عشر سنوات أى فى ١٩٩٦/٩٥ (٨,٦ %) .

وفيما يتعلق بنصيب أغنى ٢٠% من السكان ، فإنه سجل انخفاضاً ملحوظاً بين ١٩٧٥/٧٤ و١٩٨٢/٨١ (من ٤٧% إلى ٣٩%) ، ولكنه عاد إلى التزايد ما بين ١٩٨٢/٨١ و١٩٩١/٩٠ (من ٣٩% إلى ٤٣%) ، ثم نقص إلى ٣٨% فى ١٩٩٦/٩٥ . ولم يلبث أن عاد إلى الارتفاع مسجلاً فى ٢٠٠٠/٩٩ قيمة مقاربة للقيمة التى كان قد بلغها فى ١٩٧٥/٧٤ (٤٦% مقابل ٤٧% فى ١٩٧٥/٧٤) . ويقدر أن هذا النصيب قد انخفض بنقطة مئوية واحدة بين ٢٠٠٠/٩٩ و ٢٠٠٥/٠٤ .

(٣) وحيث أن سرعة التحسن أو التدهور فى الأنصبة قد تختلف بين أفقر ٢٠% وأغنى ٢٠% فى الفترة كلها أو فى بعض الفترات الجزئية ، فمن المهم متابعة التطور فى نسبة نصيب أغنى ٢٠% إلى نصيب أفقر ٢٠% من السكان . لقد انخفضت هذه النسبة من ٧,٨ إلى ٥,١ فيما بين ١٩٧٥/٧٤ و١٩٨٢/٨١ ، ثم عادت إلى التزايد إلى ٥,٧ فى ١٩٩١/٩٠ ، دليلاً على اتساع الفوارق . وبعد انخفاض هذه النسبة فى ١٩٩٦/٩٥ إلى ٤,٤ دليلاً على اتجاه الفجوة للضيق ، ارتفعت النسبة بشدة فى السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين

---

(١) البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ ، مرجع سبق ذكره ومعامل جينى معطى هنا كعدد مطلق حده الأدنى صفر وحده الأقصى ١٠٠ .

مع زيادة نسبة نصيب أغنى ٢٠% إلى نصيب أفقر ٢٠% من ٤ إلى ٦,١ ، دليلاً على اتساع الفوارق بين الطبقات . وطبقاً للتقديرات المتاحة عن سنة ٢٠٠٥/٠٤ ، فإن هذه الفجوة قد انكمشت قليلاً إلى ٥,٤ .

(٤) وفيما يتعلق بالتوزيع الوظيفى للدخل بين الأجور وعوائد التملك ، فالأمر الواضح من جدول (٨ ــ م ــ ١١) هو اتجاه نصيب الأجراء إلى التناقص بانتظام من ١٩٧٥/٧٤ حتى ١٩٩٦/٩٥ (من ٤٠,٣% إلى ٢٦,٢%) . وبرغم تسجيل هذا النصيب لزيادة بسيطة فى ٢٠٠٠/٩٩ (إلى ٢٨,٢%) ، إلا أن نصيب الأجراء فى تلك السنة لم يزد على سبعة أعشار ما كانوا يحصلون عليه فى ١٩٧٥/٧٤ . لاحظ أن نصيب الأجراء فى الدخل كان قد وصل إلى ما يقرب من ٥٠% فى الفترة ١٩٦٦ــ ١٩٧٤ . أى أن حصة الأجراء فى الدخل فى ٢٠٠٠/٩٩ قد هبطت إلى أقل من ٦٠% مما كانت عليه فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات . وفى المقابل ازدادت حصة عوائد التملك فى ن.م.أ من حوالى ٤٠% فى ١٩٧٥/٧٤ إلى حوالى ٧٤% فى ١٩٩٦/٩٥ . وبرغم انخفاضها قليلاً إلى ٧٢% تقريباً فى ٢٠٠٠/٩٩ ، فإن هذه الحصة تمثل ١,٨ ضعف ما كانت عليه فى ١٩٧٥/٧٤ . وطبقاً لمعادلة الاتجاه العام التى تشير إلى انخفاض نصيب الأجور سنوياً بمعدل ٠,٦٢ نقطة مئوية فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠٠/٩٩ ، يقدر أن الأجور لم تعد تمثل أكثر من ٢١% من ن.م.أ. فى ٢٠٠٥/٠٤ .

خلاصة القول إذن هى أن تحليل مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل يُظهر أن بعض هذه المؤشرات قد سجل تدهوراً ملموساً ، بينما أظهر البعض الآخر أن الوضع فى نهاية القرن العشرين لم يشهد تحسناً يذكر بالمقارنة بالوضع منذ ٢٥ عاماً مضت ، حتى إذا كان قد شهد بعض التحسن فى فترات جزئية من هذه الفترة الأطول . وإذا وضعنا هذه المؤشرات جنباً إلى جنب مع المعلومات المتاحة عن تزايد رقعة المناطق العشوائية وتزايد عدد سكانها ، وازدياد التهميش ، ومع المشاهدات المباشرة بشأن التباينات فى

سلوك الطبقات المختلفة والفوارق بينها فى أنماط الحياة ، فربما تكون النتيجة الأقرب إلى الواقع هى ازدياد الفقر وازدياد اللامساواة خلال فترة التحليل .

المجال الخامس : التضخم:

كانت معدلات التضخم متواضعة حتى عام ١٩٧٣ . ولكنها أخذت فى الارتفاع إلى مستوى ١١% - ١٤% فى الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ . ثم واصلت ارتفاعها حتى بلغت ٢٨,٥% فى ١٩٨٩ . واستمرت معدلات التضخم عند مستواها المرتفع حتى ١٩٩٥ نتيجة لإجراءات تخفيض الدعم ورفع أسعار الطاقة وعدد كبير من السلع والخدمات الأخرى فى إطار برنامج التثبيت والتكيف . ولكن مع ضعف الطلب الكلى وتحرير التجارة وإتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية والانخفاض الشديد فى نسبة العجز فى الموازنة العامة إلى ن.م.أ فى التسعينات ، تراجع معدل التضخم إلى ٧,٢% فى ١٩٩٦ ، ثم إلى ٢,٣% فى ٢٠٠١[1] . وبالرغم من صحة تعبير المعدلات المذكورة للتضخم عن الاتجاه العام لحركة الأسعار ، إلا أن هذه المعدلات ذاتها قد لا تعبر بدقة عن درجة ارتفاع الأسعار فى أى سنة بذاتها . فثمة أسباب فنية لا يتسع المجال للخوض فيها الآن تجعل التقدير الرسمى لمعدل التضخم أقل من الواقع .

عموماً ، عادت معدلات التضخم للارتفاع الشديد ، وبخاصة منذ تعويم سعر الصرف آخر يناير ٢٠٠٣ . وطبقاً لأحدث تقدير لمعدل التضخم نشره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والذى استند إلى تحديث سنة الأساس وسلة السلع الداخلة فى حساب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، ارتفع المستوى العام للأسعار بمعدل ١٣,٤% على مستوى الجمهورية ، وبمعدل ١٢% على مستوى الحضر ، وبمعدل ١٥,٩% على مستوى الريف ، وذلك فى يوليو ٢٠٠٤ بالقياس إلى يوليو ٢٠٠٣[2] . ومن المعروف أن الرقم القياسى لأسعار الجملة قد سجل زيادات أكبر

---

(١) تطورات الأسعار فى هذه الفقرة من : وحدة معلومات الايكونوميست ، مرجع سابق . للمزيد حول اتجاهات التضخم راجع القسم (٦ — ١) .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين يوليو ٢٠٠٤ ، الجهاز ، القاهرة أغسطس ٢٠٠٤ .

وصلت إلى ١٨% فى يونيو ٢٠٠٣ بالقياس إلى يونيو ٢٠٠٢ ، وإلى ٢١,٧% فى يناير ٢٠٠٤ و٢١,٤ % فى أبريل ٢٠٠٤ بالقياس إلى الشهر المناظر فى ٢٠٠٣[١] .

ومن أهم أسباب التضخم ، وتصاعد معدلاته ، العجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة . وكما اتضح لنا فى الفصل السادس كان هذا العجز من السمات الثابتة للاقتصاد المصرى فى الثلاثين عاماً الماضية وذلك باستثناء النصف الأول من التسعينات . فبعدما كانت نسبة العجز الكلى للموازنة إلى ن.م.أ . تزيد على ٢٠% فى معظم سنوات الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٩١ ، انخفضت هذه النسبة إلى ٢% ــ ٣% فى الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥ . ولم يلبث العجز أن اتجه إلى التزايد السريع فى الوقت الذى كان نمو ن.م.أ . فيه بطيئاً ، مما رفع نسبة العجز الكلى للموازنة إلى ن.م.أ . إلى ٧,٨% فى ١٩٩٩/٩٨ وإلى ١٢,٥% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ . كما زادت نسبة العجز الصافى للموازنة إلى ن.م.أ. من٣,٤% فى ١٩٩٩/٩٨ إلى ٨,٩% فى٢٠٠٣/٢٠٠٢ . وفى هذا ما يشير إلى تزايد الضغوط التضخمية٢ . وبالنظر إلى ما اتخذته الحكومة الحالية مؤخراً من سياسات وإجراءات لتخفيض الرسوم الجمركية ، وكذلك تخفيض الضرائب على الكماليات مثل رسم تنمية موارد الدولة المفروض على الحفلات الترفيهية بالفنادق والمنتجعات السياحية ، وذلك فضلاً عما تعتزم الحكومة إدخاله من تعديلات على قانون الضرائب على الدخل يتوقع ارتفاع عجز الموازنة بشكل مطلق وكذلك كنسبة إلى ن.م.أ . ومن ثم يتوقع استمرار معدلات التضخم فى التصاعد .

(١) وزارة التجارة الخارجية والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، فبراير ٢٠٠٥ (www.moft.gov.eg) ، والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية (www.cbe.org.eg) .

(٢) بيانات عجز الموازنة عن السنوات قبل ١٩٩٩/٩٨ من : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، والنشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة ، وللفترة من ١٩٩٩/٩٨ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ من لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ، تقرير عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٥ .

ومن المعروف أن التضخم يؤدى إلى تآكل القدرة الشرائية للنقود ، وأن أثره على ذوى الدخول الثابتة ومحدودى الدخل والفقراء أشد كثيراً من أثره على ذوى الدخول المتغيرة والأغنياء بوجه عام . ولذا عادة ما يوصف التضخم بأنه أداة خبيثة لإعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء . ولا شك أن التضخم قد أسهم فى تدهور توزيع الدخل أو عدم تحسنه على ما رأينا سابقاً .

ويعتبر التضخم بوجه عام ، والتقلبات الشديدة فى المستوى العام للأسعار بوجه خاص ، من مؤشرات غياب الاستقرار الاقتصادى . ومن المتعارف عليه أن غياب الاستقرار الاقتصادى يعتبر من العناصر السلبية فى بيئة التنمية . وباستثناء سنوات قليلة خلال الثلاثين عاماً الماضية ، أسهم التضخم على نحو ملموس فى اضطراب بيئة التنمية فى مصر وضعف معدلات النمو الاقتصادى .

المجال السادس : تضخم الدين العام والعجز عن السيطرة عليه:

لقد اصطحب النمو الاقتصادى فى العقود الثلاثة الماضية ـــ على تواضعه ـــ بزيادة كبيرة فى حجم الدين العام ، وفى أعباء خدمته . وكما تبين لنا فى الفصل السادس ، ازداد الدين العام المحلى من ١١ مليار جنيه فى ١٩٨١/٨٠ إلى ٧٧ مليار جنيه فى ١٩٩٠/٨٩ ، ثم إلى ٥١١ مليار جنيه فى ٢٠٠٥/٠٤ . أى أن الدين العام المحلى قد تضاعف ٤٦ مرة خلال ٢٤ عاماً . وعلى ذلك فقد ازدادت نسبة الدين العام المحلى إلى ن.م.أ . من ٦٤,٥% فى آخر يونيو ١٩٨١ إلى ٩٥,٢% فى آخر يونيو ٢٠٠٥ . كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدين من ٢٦٢ جنيها فى آخر يونيو ١٩٨١ إلى ٧٢٩٧ جنيها فى آخر يونيو٢٠٠٤ ، أى أنه أصبح ٢٨ مثل مستواه فى ١٩٨١ .

وبعد ما كان يستقطع من ن.م.أ نحو ٣% لخدمة هذا الدين فى ١٩٨١/٨٠ ، أصبحت هذه النسبة ٨ % فى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ . كما زادت أعباء خدمة الدين المحلى فى الموازنة العامة للدولة إلى إجمالى الإنفاق العام من حوالى ٥% فى١٩٨١/٨٠ إلى٢٨% فى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ . وبعدما كانت خدمة هذا الدين لا تزيد إلا قليلاً على

نصف قيمة مخصص الأجور فى الموازنة فى أوائل الثمانينات ، فإنها اقتربت كثيراً من إجمالى هذا المخصص حتى أصبحت تمثل ٩٩,٥% منه فى٢٠٠٤/٠٣، ثم زادت عليه فى٢٠٠٥/٠٤ حيث أصبحت النسبة١٠٦,٤%[١] .

وفيما يتعلق بالدين الخارجى ، فقد ازدادت قيمته من ٤,٨ مليار دولار فى ١٩٧٥ إلى حوالى ٤٠ مليار دولار فى ١٩٨٦/٨٥ . وانخفضت قيمة هذا الدين فى ١٩٩٣/٩٢ إلى ٣٠,٥ مليار دولار ، وذلك عقب إعادة جدولة الديون فى سياق تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف ، ومكافأة للدولة المصرية على وقوفها إلى جانب قوات التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة فى حرب تحرير الكويت ، واشتراكها بقوات عسكرية مصرية فى هذه الحرب . وبعد ما بلغ الدين الخارجى ٢٦,٦ مليار دولار فى آخر يونيو ٢٠٠١ ، فإنه أخذ فى الارتفاع حتى بلغ ٢٨,٩ مليار دولار فى آخر يونيو ٢٠٠٥ .

وبذلك عادت نسبة الدين الخارجى إلى ن.م.أ . إلى الارتفاع إلى ٣٨ % فى يونيو ٢٠٠٥ ؛ وهى نسبة ليست بعيدة كثيراً عما كانت عليه فى سنة ١٩٧٥ (٤٢,٣%) . ومن جهة أخرى ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجى من ١٣٣ دولارا فى ١٩٧٥ إلى ٨٣٦ دولاراً فى ١٩٨٦/٨٥ . وبعد انخفاضه إلى ٤٠٠ دولار فى نهاية ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، فإنه عاد إلى التزايد حتى بلغ ٤٢٣ دولاراً فى نهاية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، ثم انخفض إلى ٤٠٣ دولار فى نهاية ٢٠٠٥/٠٤[٢] .

وبالنظر إلى تطور إجمالى الدين العام (أى بشقيه المحلى والأجنبى معاً) يلاحظ أن نسبة هذا الإجمالى إلى ن.م.أ قد زادت من ١٥٩% فى آخر يونيو ١٩٨١ إلى ٢١٤ % فى آخر يونيو ١٩٨٦ . وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلى ١٣٧% فى آخر يونيو ١٩٩٣ ، ثم إلى ١١٠% فى آخر يونيو ٢٠٠١ ، إلا أنها عادت إلى الارتفاع فى آخر يونيو ٢٠٠٤ إلى ١٣٥% .

---

(١) للمزيد راجع الفصل السادس ، وبخاصة الجدول (٦ ــ م ــ ١٣) بالملحق.

(٢) للمزيد راجع الفصل السادس ، وبخاصة جدول (٦ ــ م ــ ١٤) فى الملحق .

وقصارى القول هو أن النمو الاقتصادى المحدود الذى تحقق فى العقود الثلاثة الماضية قد ارتبط بعبء مديونية داخلية وخارجية ثقيل ، وأن التحسن الذى طرأ على حالة المديونية فى بعض سنوات التسعينات ، كان تحسناً وقتياً ، و لم تلبث المديونية أن اتجهت إلى التزايد مرة أخرى .

المجال السابع : سعر صرف الجنيه المصرى:

شهد سعر صرف الجنيه المصرى تدهوراً متواصلاً خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى نوفمبر ٢٠٠٤ . وكما يظهر من جدول (٩ــ٤) ، فإن قيمة الجنيه قد انخفضت من ٢,٥٦ دولاراً فى ١٩٧٤ إلى ١,٤٣ دولاراً فى ١٩٨٢ ، ثم إلى ١٦ سنتاً فى نوفمبر ٢٠٠٤ . أى أن قيمة الجنيه فى نوفمبر ٢٠٠٤ أصبحت أقل بنسبة ٨٩% من قيمتها فى ١٩٨٢ ، وأقل بنسبة ٩٤% من قيمتها فى ١٩٧٤. وحتى بعد ارتفاع سعر الصرف قليلاً فى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ فإن هذا لم يغير من حقيقة أن الجنيه قد فقد نسبة عظمى من قيمته مقابل الدولار . فسعر الصرف فى مارس ٢٠٠٦ كان لا يزيد على ٧% من مستواه فى أوائل السبعينات ، ولا يزيد على ٥٤% من مستواه فى ١٩٩١ فى أعقاب تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى .

ويعكس الانخفاض المتواصل فى سعر الصرف الخلل الهيكلي العميق فى الاقتصاد المصرى ، والضعف الشديد فى قاعدته الإنتاجية ، بما يجعله اقتصاداً شديد الاعتماد على الخارج فى تلبية احتياجات المستهلكين والقطاعات الإنتاجية والخدمية ، وبما يؤدى إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الداخل والخارج ، ومن ثم تواضع معدلات التصدير . ومما يؤسف له أنه بدلاً من أن تتجه الحكومة المصرية بجدية إلى إصلاح الخلل الهيكلى فى الاقتصاد المصرى وضعف قدراته الإنتاجية والتصديرية ، فإنها سعت إلى زيادة الصادرات عن طريق البوابة الإسرائيلية ، مثلما حدث فى اتفاق

"الكويز" الذى وقعته الحكومة المصرية مع إسرائيل والولايات المتحدة فى ديسمبر ٢٠٠٤ [١] .

جدول (٩-٤): تطور سعر الصرف الرسمى للجنيه المصرى بالنسبة للدولار الأمريكى

الفترة / السنة / الشهر	٧٤ ـ ١٩٧٨	٧٩ ـ ١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نوفمبر ٢٠٠٤	ديسمبر ٢٠٠٤	مارس ٢٠٠٦
دولار: جنيه(بالقروش)	٣٩	٧٠	١٥٥	٣١٤	٣٣٥	٤٥٠	٦٠٧	٦٢٤	٦١٥	٥٧٥
جنيه : دولار(بالدولار $ أو السنت ¢)	٢,٥٦ $	١,٤٢ $	٦٤,٥ ¢	٣١,٨ ¢	٢٩,٨ ¢	٢,٢٢ ¢	١٦,٥ ¢	١٦,٠ ¢	١٦,٣ ¢	١٧,٣ ¢

المصادر: البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .

ولا يغير من حقيقة الأداء السيئ لسعر الصرف ، وللاقتصاد المصرى عموماً ، خلال الثلاثين عاماً الماضية ، ما حدث ابتداء من ديسمبر ٢٠٠٤ من ارتفاع طفيف فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار (حيث زادت قيمة الجنيه ١,٣ سنتاً بين نوفمبر ٢٠٠٤ ومارس ٢٠٠٦) ، أو ارتفاع فى قيمة التعاملات فى بورصة الأوراق المالية ، لاسيما تعاملات الأجانب . فهذه التغيرات ليست سوى تقلبات طارئة فى بعض مصادر النقد الأجنبى لأسباب خارجية فى المقام الأول (مثل ارتفاع السعر العالمى للبترول أو التحول فى تدفقات السياح لصالح مصر ، ابتعاداً عن مناطق أخرى أكثر اضطرابا فى العالم ، خاصة بعد الكوارث التى سببها طوفان " تسونامى " فى آسيا) . كما أن البعض منها قد يعود إلى المضاربة وتحرك الأحوال الساخنة فيما بين بورصات الدول المختلفة .

بعبارة أخرى ، فإن التحسن الذى طرأ على سعر الصرف مؤخراً هو مجرد تحسن طارئ . ومن ثم فهو لا يعنى الكثير إذا كانت أسس الاقتصاد الحقيقى أو العينى

(١) الكويز QIZ هى ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zones والتى ابتكرت كباب خلفى للتطبيع بين الدول العربية وإسرائيل ، حيث تصبح الصادرات من الأردن أو مصر ، مؤهلة لدخول السوق الأمريكية بلا قيود جمركية أو غير جمركية طالما كانت السلع المصدرة تتضمن مكوناً إسرائيليا بنسبة معينة .

لم تشهد تحسناً ملموساً ، أو إذا كانت قد شهدت تدهوراً كما يستفاد من تراجع ترتيب مصر على مؤشرات التنافسية التى يصدرها المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس . فقد تراجعت مصر بين سنتى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ من المرتبة ٥٨ إلى المرتبة ٦٢ حسب مؤشر تنافسية النمو ، ومن المرتبة ٥٨ إلى المرتبة ٦٦ حسب مؤشر تنافسية الأعمال[١] .

المجال الثامن : مستوى الخدمات العامة:

بالرغم من التزايد المستمر فى الإنفاق العام على التعليم حتى بلغ ٢٥,١ مليار جنيه بنسبة ١٦,٩% من إجمالى الإنفاق العام فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . وبالرغم من التوسع الكمى فى الخدمات التعليمية ، إلا أن الزيادة فى الكم لم تزل دون مستوى الوفاء بالاحتياجات . كما أنه لم يرافق هذه الزيادة الكمية تحسن فى جودة التعليم . بل إن نوعية التعليم تشهد تدهوراً مستمراً منذ سنوات طويلة . وضج الناس بالشكوى من غياب الدور التعليمى للمدرسة ، ناهيك عن دورها التربوى . ومن هنا تفاقم مشكلة الدروس الخصوصية ـــ ليس فقط فى التعليم قبل الجامعى ، بل وكذلك فى التعليم الجامعى . وقد تراوحت التقديرات الاجتهادية لما ينفق على هذا النوع من التعليم الموازى بين ١٢ و١٦ مليار جنيه ، أى ما يصل إلى ٦٤% مما تنفقه الحكومة على التعليم . ومن هنا أيضاً ، النمو الكبير فى المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة ، وتزايد الاقبال عليها من جانب الطبقات الميسورة . لقد تحولت المدارس والجامعات إلى

---

(١) أشرت إلى هذين المؤشرين للتنافسية ، وذلك بالرغم من تحفظى على منهج المنتدى الاقتصادى العالمى فى قياسهما ، وذلك لحرص الحكومة المصرية على المشاركة فى مؤتمرات هذا المنتدى ، ولتبنى المجلس المصرى للتنافسية لمنهج المنتدى العالمى فى قياس تنافسية مصر . راجع : المنتدى الاقتصادى العالمى ، تقرير التنافسية العالمى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (www.weforum.org) ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ضمان الاستثمار ، العدد الرابع ، ٢٠٠٤ . وأنظر فى نقد منهجية المنتدى فى قياس التنافسية : إبراهيم العيسوى ، "التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة ـــ قضايا المفاهيم والمؤشرات والتشابكات" ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٧٥/٤٧٦ ، يوليو / أكتوبر ٢٠٠٤ .

(٢) الإنفاق العام على التعليم ، وعلى الصحة فى الفقرة التالية ، مأخوذ من مجلس الشعب ، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية ، والهيئة القومية للإنتاج الحربى ، والخزانة العامة عن السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، مجلس الشعب ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٥ ، ص ٤ . للمزيد حول الإنفاق العام على التعليم وتطوره منذ ١٩٧٤ ، راجع الفصل السادس .

ما يشبه النوادى الاجتماعية التى تتيح فرص التقاء الشباب بعضهم ببعض من جهة ، وإلى ما يشبه مكاتب الشهر العقارى حيث يتركز الاهتمام على جانب "التوثيق" ، أى على إصدار شهادات النجاح والتخرج دون مسئولية عن مضمونها التعليمى، من جهة أخرى .

وقل مثل ذلك عن الخدمات الصحية . فقد تزايد الإنفاق العام عليها حتى بلغ ٥,٨ مليار جنيه بنسبة ٣,٩% من إجمالى الإنفاق العام فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . والتوسع غالباً ما ينصب على الكم ، الذى يقصر عن إشباع الحاجات العلاجية للسكان ، ولا يرافقه تحسن فى الكيف . والأرجح أن نوعية الخدمات الصحية العامة فى تراجع . وتشير الدراسات الأمريكية المتعددة التى فحصت النظام الصحى المصرى فى منتصف التسعينات من القرن العشرين إلى عدد من الظواهر الخطيرة فى شأن كم وكيف الرعاية الصحية المتاحة للمصريين ، نذكر منها[1]:

(أ) بلغت نسبة ما ينفقه المصريون من مالهم الخاص على الرعاية الصحية فى منتصف التسعينات ٥٥% من إجمالى نفقات الرعاية الصحية . وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٣,٥% فى سنة ٢٠٠٢ ، كما سبق ذكره فى الفصل الثامن .

(ب) يلجأ ٦٠% من المرضى الفقراء للعيادات الخاصة ، يأساً من العلاج فى المستشفيات العامة التى يتدنى فيها أداء الرعاية الصحية وتعانى نقصاً صارخاً فى المستلزمات الطبية والأدوية .

(ج) ينفق الفقراء ١٢% من دخولهم على رعاية صحتهم ، غالباً بأساليب عشوائية ، بينما لم يزد إنفاق الأغنياء على ٢% من دخلهم .

(د) لا يسعى ٣٧% ممن يعانون مشكلات صحية للعلاج ، يأساً أو جهلا ، ولا يلجأ الفقراء لعلاج أنفسهم إلا عندما يصبح مرضهم حالة طارئة فقط .

---

(١) وردت هذه المعلومات فى : عبد المنعم عيد ، نحو هيكلة اجتماعية اقتصادية شاملة لقطاع الرعاية الصحية فى مصر ، منتدى السياسات العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ورقة رقم ١٨ ، أغسطس ٢٠٠٤ ، ص ١٥ ، وذلك نقلاً عن عدد من الدراسات الأمريكية . وللمزيد عن أوضاع الرعاية الصحية والتأمين الصحى ، راجع الفصل الثامن ، القسم (٨ — ٣) .

(هـ) شهدت غرف الطوارئ موت ٥٠% من المرضى الذين يدخلون المستشفيات كحالات طارئة تتطلب الرعاية العاجلة ، وذلك نتيجة لسوء الممارسات الطبية .

لقد أصبحت "إمكانية" الحصول على خدمة تعليمية وصحية معقولة رهن بتوافر قدرة مالية كبيرة لدى المواطن . وحتى عندما تتوافر القدرة المالية الكبيرة ، فليس ثمة ضمان للحصول على الخدمة التعليمية أو الصحية المتناسبة مع الإنفاق الكبير عليها . فالدروس الخصوصية ليست أمراً نادراً بين طلاب المدارس الخاصة ومدارس اللغات والجامعات الخاصة ذات المصروفات المرتفعة . كما أن الشكوى من عدم تناسب الخدمة المقدمة مع التكلفة الباهظة التى تتقاضاها المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة أصبحت متكررة على نحو يسترعى الانتباه .

وقد بلغ سوء الحال حداً خطيراً بالنسبة إلى خدمات أساسية أخرى كالأمن والقضاء والمرور وغيرها من الخدمات التى تقدمها الأجهزة الحكومية ، لاسيما أجهزة الإدارة المحلية . فالمواطن يعانى عنتاً وإرهاقاً شديداً فى الحصول على مثل هذه الخدمات ، وعادة ما يتطلب الأمر دفع الرشاوى والإتاوات لإنجاز الأعمال . وعجز الحكومة عن إدارة مرافق الحياة اليومية هو عجز فاضح ، ويتجلى أكثر ما يتجلى فى العجز عن تنفيذ القوانين . فالشارع المصرى فى حالة فوضى لغياب التطبيق الحاسم لقانون المرور ، فضلاً عن اختفاء الإشارات المرورية ، وإحلال المجندين ورجال الشرطة محل هذه الإشارات . ومخالفات المبانى أصبحت على درجة من الشيوع يُظن معها أنها أصبحت قاعدة عامة ، وليست خروجاً على قانون عام . ومع عدم توافر خدمات الأمن التى كان من المعتاد توافرها من جانب الشرطة ، ومع تغليب الأمن السياسى وأمن القيادات على أمن المواطنين ، لجأ الناس إلى الحراسات الخاصة وشركات الأمن . وما كان من قبيل الخدمات العامة التقليدية كتأمين الشوارع والمنازل والممتلكات خضع للخصخصة ، وأصبح غير متاح إلا لمن يملك القوة الشرائية اللازمة . وبالرغم من طول فترات التقاضى ، وما يتكبده صاحب الحق من مصروفات كبيرة للدفاع عن

حقه ، فإن أحكام المحاكم لا تجد طريقها إلى التنفيذ ، حتى عندما تكون أحكاماً نهائية صادرة من أعلى مستوى من مستويات التقاضى . بل وحتى عندما تكون الأحكام صادرة بحق الحكومة ذاتها ، فإنها تتهرب من التنفيذ أو تماطل فيه على أحسن الافتراضات . ولم يسلم مرفق القضاء من شبهة الفساد ، كما أنه لم يفلت تماماً من ضغوط السلطة التنفيذية ولم يعد بمنأى عن التأثير السياسى فى بعض القضايا .

إن تردى أوضاع الخدمات العامة لا يحرم المواطن من الوفاء باحتياجاته الأساسية فحسب ، بل أنه يؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية من جانبين على الأقل . أولهما : ضعف الهمة وتواضع الإنتاجية وتراجع قيم العمل المنتج والكسب الشريف لصالح العمل الطفيلى والكسب غير المشروع . وثانيهما : تنفير نسبة غير قليلة من رجال الأعمال الجادين سواء أكانوا من المصريين أم من الأجانب ، وعزوفهم عن الاستثمار فى مصر .

المجال التاسع : التبعية:

يرتبط التخلف بالتبعية ارتباطاً وثيقاً . فالتبعية هى جوهر التخلف . وغياب التقدم يعنى استمرار التخلف واستمرار التبعية بالتالى . وتبعية دولة ما فى المجال الاقتصادى تعنى احتلال هذه الدولة وضعاً متدنياً فى نظام تقسيم العمل الدولى . ومع ضعف وتيرة التصنيع أو غياب جهد حقيقى للنهوض بالصناعة وتعميق التصنيع ، ومع غياب قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا ، لابد وأن تستمر الدولة عند وضعها المتدنى فى نظام تقسيم العمل الدولى . وهذا ما ينطبق على الحالة المصرية . فكما سبقت الإشارة عند الحديث عن المجال الثانى (التصنيع) ، تراجع نصيب الصناعة فى ن.م.أ فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين وبرغم عودة هذا النصيب للتزايد قليلاً فى السنوات التالية ، إلا أن مستواه فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ لم يزد على ما كان عليه فى ١٩٦٨/٦٧ ، أى منذ ٣٦ عاماً . وكما سبقت الإشارة أيضاً ، فإن حركة التصنيع فى ظل سياسات الانفتاح والتثبيت والتكيف قد تراجعت إلى وضع يُوصف بأنه تفكيك أو إهدار للتصنيع . وإذا كانت التبعية نقيض الاعتماد على الذات ، وخاصة الاعتماد

على المدخرات المحلية ، فكما أوضحنا عند تناول المجال الأول (النمو الاقتصادى) ، أصبحت معدلات الادخار المحلى ضعيفة للغاية ، والمقارنة بينها وبين المعدلات التى تحققت — ولم تزل تتحقق — فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع تبعث على الاكتئاب ، ولا نقول التشاؤم . ذلك أن ما فعلته هذه الدول ليس من المعجزات ، وبوسع مصر أن تحقق مثله إذا صحت العزائم ، وإذا ما أخذت بالأسباب والوسائل اللازمة .

وفيما يتعلق بالمؤشرات العلمية والتكنولوجية ، فإن الأمر الواضح هو أن الشوط لم يزل طويلاً أمام مصر حتى تظهر فيها قاعدة وطنية قوية للعلم والتكنولوجيا . فلم تزل التبعية العلمية والتكنولوجية عميقة . ذلك أن الإنتاج العلمى والتكنولوجى الوطنى جد متواضع . والاعتماد على استيراد التكنولوجيا من الخارج هو القاعدة . والأمثلة على ذلك كثيرة ، حسبنا أن نذكر منها مثالين[1] :

(أ) قدرت نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى ن.م.أ فى مصر بحوالى ٠,٢% فى سنة ٢٠٠٠ ، مقابل ١% فى الصين (سنة ٢٠٠٠) ، و١,٢% فى الهند (سنة ١٩٩٦) ، و٢,٧% فى كوريا الجنوبية (سنة ١٩٩٧) .

(ب) بلغت نسبة صادرات مصر من المنتجات رفيعة التكنولوجيا إلى إجمالى الصادرات من المصنوعات فى سنة ٢٠٠١ أقل من ١% (تحديداً ٠,٨%) ، مقابل ٦% فى الهند و٢٠% فى الصين ، و٢٩% فى كوريا الجنوبية .

وقد يشار إلى أن عدداً من المؤشرات الاقتصادية المعتاد الاستناد إليها عند الحديث عن التبعية والاستقلال / الاعتماد على الذات ، أو عند الحكم على مدى اندماج اقتصاد ما فى الاقتصاد العالمى ، قد اتجه إلى الانخفاض ، وأن ذلك معناه نقصان التبعية وتزايد الاعتماد على الذات . ولكن هذا التأويل غير صحيح . فمن هذه المؤشرات مثلا المؤشرات الأربعة التالية[2] :

---

(١) مصدر هذه المعلومات : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق .

(٢) مصدر المعلومات فى النقاط (أ) — (حـ) البنك الدولى ، المرجع السابق مباشرة ، والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أكتوبر ٢٠٠٤ .

(أ) نسبة التجارة إلى الناتج . فبعد تزايد نسبة التجارة (مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات) إلى ن.م.أ. من ٦١,٥% فى ١٩٧٥ إلى ٧٣,٤% فى ١٩٨٠، هبطت هذه النسبة إلى ما يزيد قليلاً على ٥٠% فى الفترة ١٩٨٥ — ١٩٩٥ ، ثم واصلت هبوطها إلى ٤٠% فى ٢٠٠١ . ولكن هذه النسبة عادت إلى الارتفاع إلى ٦٢% فى ٢٠٠٣ ، ووصلت إلى ٦٩% فى ٢٠٠٤[1] .

والحق أن تناقص نسبة التجارة إلى ن.م.أ فى الخمسة عشر سنة الأخيرة من القرن العشرين لا يعنى بالضرورة زيادة درجة الاعتماد على الذات . وإنما يعنى القبول بدرجة ضعيفة من النمو الاقتصادى . بعبارة أخرى فإن انكماش الصادرات والواردات كان مجرد رد فعل للانكماش الحاصل فى الاقتصاد . وعلى كل حال فقد عادت نسبة التجارة فى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ إلى مستوى قريب مما كانت عليه فى النصف الثانى من السبعينات .

(ب) نسبة المعونات إلى الناتج والتراكم . لقد تناقصت نسبة المعونات الأجنبية إلى ن.م.أ من حوالى ٢٠% فى ١٩٧٥ إلى ٥,٦% فى ١٩٨٥ ، ثم إلى ٣,٣% فى ١٩٩٥ ، وواصلت تناقصها إلى ١,٣% فى ٢٠٠١ . كما تناقصت نسبة المعونات الأجنبية إلى التراكم الرأسمالى الإجمالى من حوالى ٥٨% فى ١٩٧٥ إلى ١٩% فى ١٩٨٥ و١٩٩٥ ، ثم واصلت النسبة هبوطها حتى بلغت ٨,٢% فى ٢٠٠١ . ولكن هذا التناقص فى دور المعونات الأجنبية لا يعكس عزوفاً من جانب الحكومات المصرية على امتداد الثلاثين عاماً الماضية عن تلقى المعونات . وإنما هو يعكس الاتجاه العام الدولى لتناقص المعونات الأجنبية ، والاتجاه على التركيز على التجارة بدلاً من المعونات[2] . كما أنه لم يكن مصحوباً كما بينا بارتفاع يذكر فى معدل الادخار

(١) يشير البنك المركزى فى النشرة الإحصائية الشهرية ، اكتوبر ٢٠٠٤ ، إلى تعديل قيم الصادرات والواردات ابتداءً من ٢٠٠٤ (أى السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤) بحيث تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة . وهذا ما يفسر جزئياً ارتفاع نسبة التجارة إلى ن .م.أ فى سنة واحدة بسبع نقاط مئوية .

(٢) تطبيقاً لشعار : Trade, Not Aid .

المحلى ، بل أن هذا المعدل قد اتجه للتناقص . وهنا كان البديل للمعونات الرضى بمعدل متواضع للنمو .

(جـ) الدين الأجنبى . لقد تناقص الدين الأجنبى فى التسعينات وحتى ٢٠٠١ ، بعد اتجاه عام للتزايد فى السبعينات والثمانينات ، على ما سبق بيانه عند التعرض للمجال السادس . وهنا نلاحظ مرة أخرى أن اتجاه المديونية الخارجية للانخفاض لم يكن محصلة جهد وطنى لسداد الديون ولازدياد الاعتماد على الذات ، وإنما كان العامل الأساسى فيه سياسى ، وهو قبول برنامج التثبيت والتكيف الذى يدعمه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وهيئة المعونة الأمريكية فى ١٩٩١ ، ومكافأة مصر على المشاركة فى التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة ليتولى حرب تحرير الكويت فى السنة ذاتها . وكما سبق ذكره فقد عاد الدين الأجنبى إلى التزايد مؤخراً من ٢٦,٦ مليار دولار فى ٢٠٠١ إلى ٢٨,٩ مليار دولار فى ٢٠٠٤ .

(د) الاكتفاء الذاتى . ولما كان الحفاظ على درجة معقولة من الأمن الغذائى للمواطنين أحد المقومات الرئيسية للاعتماد على الذات وتأمين الاستقلال الوطنى ، نشير هنا إلى القمح باعتباره سلعة رئيسية فى سلة الغذاء المصرية . فقد هبطت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح من ٥٦% فى ١٩٧٠ إلى ٣٦% فى ١٩٧٥ ، ثم إلى ٢٨% فى ١٩٨٠ ، ثم إلى ٢٠% فى ١٩٨٥ . وإذا كانت هذه النسبة قد اتجهت إلى التزايد بعد ذلك حتى بلغت ٥٨,٦% فى ٢٠٠١ ، فهذا شئ جيد بالطبع ، وإن كان معناه العودة إلى مستوى الاكتفاء الذاتى فى القمح الذى كان سائداً فى مطلع السبعينات . ومع ذلك فإن استيراد القمح بنسبة ٤١,٤% من الاستهلاك لا يمكن أن يؤول على أنه يعنى اختفاء التبعية الغذائية[1] .

ومن مظاهر الاعتماد على الخارج ، تعرض الاقتصاد الوطنى للصدمات الخارجية بقوة . فالاعتماد على الموارد الخارجية والريعية ، لاسيما من السياحة وقناة السويس

(١) حسبت هذه النسب من مصادر متعددة ، منها : إبراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى .. ، مرجع سابق ، وقاعدة معلومات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (www.fao.org) .

وتصدير البترول وتحويلات العاملين فى الخارج والمعونات والاستثمارات الأجنبية يعنى الاعتماد على موارد شديدة التذبذب وذات حساسية عالية للتقلبات فى الأوضاع العالمية . وتبلغ التقلبات أقصاها فى حالة إيرادات السياحة والاستثمار الأجنبى المباشر وعائدات قناة السويس ، يليها حصيلة تصدير البترول والمعونات ، ثم تحويلات المصريين العاملين فى الخارج[1] .

وهكذا فإن مصر لم تزل تعانى أمراض التبعية الاقتصادية والتبعية الغذائية والتبعية العلمية والتكنولوجية والثقافية . وزد على ذلك التبعية السياسية التى لم تعد معالمها خافية على أحد . فالتبعية تعنى فى نهاية المطاف تعطيل الإرادة الوطنية وتغليب إرادة الأطراف الخارجية ، ومن ثم العجز عن اتخاذ قرارات تخدم المصالح المصرية والقومية . وهذا الأمر واضح فى الاستسلام لمشاريع إعادة رسم خريطة المنطقة التى نعيش فيها ، وإعادة تحديد أدوارها من خلال مشاريع مختلفة كالشراكة الأوروبية والشرق أوسطية ومناطق التجارة الحرة ، وأخيراً " الكويز " . كما أن الخضوع للرغبات الأمريكية كان واضحاً فى حرب تحرير الكويت التى شاركت فيها مصر ، فضلاً عن توفيرها تسهيلات مختلفة على أراضيها وفى أجوائها للقوات الأمريكية . كما كان واضحاً فى حالة الشلل التى أصابت مصر — وسائر الدول العربية بالطبع — فى مواجهة غطرسة القوة الأمريكية المتمثلة فى غزوها للعراق ، وفى المساندة الأمريكية المفضوحة لإسرائيل فى تصرفاتها العدوانية الشرسة والمتواصلة تجاه الشعب الفلسطينى ، وفى الحرب التى شنتها على لبنان فى صيف ٢٠٠٦ . وأخيراً ، فإن المعونات الأمريكية تستخدم كسلاح للضغط على مصر ، مما يجعل مصر تتحرج من اتخاذ مواقف قد تغضب أمريكا خشية إغلاق صنبور المعونة[2] .

---

(١) بحساب معاملات الاختلاف (الانحراف المعيارى / الوسط الحسابى) كمؤشر لمدى التقلبات فى قيم مصادر النقد الأجنبى للفترة ١٩٧٤ — ٢٠٠٤ ، لوحظ الترتيب التالى : السياحة (٠,٨٢) ، الاستثمار الأجنبى المباشر (٠,٧٢) ، قناة السويس (٠,٦٢) ، البترول (٠,٥٤) ، المعونات (٠,٥١) ، تحويلات العاملين (٠,٣٢) ، وذلك على ما سبق بيانه فى الفصل السابع .

(٢) أنظر فى تفاصيل ذلك كله : إبراهيم العيسوى ، قصة المعونة الأمريكية لمصر ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ٢٠٠٤ . أنظر أيضاً الإشارة إلى تقرير مكتب محاسبة الحكومة الأمريكى فى القسم (٩—٣—٤) من هذا الفصل .

من الواضح فى ضوء ما تقدم أن مصر لم تحرز تقدما يذكر على طريق تحرير اقتصادها من التبعية الأجنبية وتخليص إرادتها من الضغوط الخارجية فى سياق تطبيقها لنموذج التنمية الرأسمالية . فمازال طوق التبعية يحيط برقبة الاقتصاد والمجتمع المصرى ، ينتقص من الإرادة الوطنية ويصيب الكرامة الوطنية بجراح غائرة . ولهذا يظل التخلف قائماً ، وتبقى التنمية هدفاً مراوغاً على ما سبق بيانه فى الفصل الرابع .

٩-٢ أسباب فشل نموذج التنمية الرأسمالية فى الحالة المصرية:

إن نموذج التنمية الرأسمالية ، وبخاصة فى صيغته الليبرالية الجديدة ، يصاب بالفشل فى مصر لأن شروط تطبيقية أو الافتراضات الضرورى تحققها لنجاحه غير قائمة أصلاً فى المجتمع المصرى . ونعرض فيما يلى أهم هذه الشروط أو الافتراضات[1] .

شروط وافتراضات غير متحققة:

(١) افتراض أن إجراءات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى — وهى المنطلق الأساسى للإصلاح الاقتصادى الليبرالى — تؤدى إلى الاستقرار الاقتصادى وإلى إزالة تشوهات السوق ، وأن هذا يؤدى بدوره إلى الاستثمار والتنمية . ومن الثابت أن الأثر الانكماشى لبرامج التثبيت والتكيف فاق كل تصور ، وأن الاقتصاد دخل فى حالة ركود طويل ، ومازالت السوق فى حالة أبعد ما تكون عن النضج .

(٢) افتراض أن انسحاب الدولة من مجال الاستثمار الإنتاجى والإنتاج المباشر ، يفسح المجال أمام القطاع الخاص ويطلق طاقاته . والذى حدث هو العكس . فقد تراجع الاستثمار الخاص مع تراجع الاستثمار العام ،وهبط مستوى الأداء الاقتصادى فى مجموعه . والحق أن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص هى علاقة مركبة قد تتواجد فيها عناصر التكامل جنباً إلى جنب مع عناصر التنافس أو المزاحمة .غير أنه

(١) حول حيثيات عدم تحقق هذه الشروط أو الافتراضات ، راجع : إبراهيم العيسوى ، هموم اقتصادية مصرية ، مرجع سبق ذكره ، المبحث الرابع من الفصل الأول .

من المرجح فى ضوء الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية التى سنوضحها حالاً ، وكذلك فى ضوء الإرث التاريخى للعلاقة بين القطاعين العام والخاص فى مصر ، أن تطغى عناصر التكامل على عناصر التنافس ، بما يجعل الأثر الصافى للاستثمار العام على الاستثمار الخاص أثراً تكاملياً ، وذلك على ما سبق بيانه فى الفصل الخامس[1] .

(٣) افتراض أن تحرير التجارة والاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى يؤدى إلى المنافسة التى ترفع الكفاءة وتحفز النمو ، ومن ثم تنشط التنمية . ولكن الذى حدث هو تعريض الصناعات الوطنية لمنافسة غير متكافئة ، قبل أن تتأهل لخوض هذه المنافسة ؛ وهو ما أدى إلى تدهور أوضاع قسم كبير من الصناعة المصرية .

(٤) افتراض أن تراجع مساهمة الدولة فى النشاط الاقتصادى وتراجع دور التخطيط وإطلاق المجال أمام قوى السوق يقوى المنافسة التى تعزز التنمية وتحسن الكفاءة. والواقع المر هو أن المجال أصبح متسعاً أمام فوضى السوق ونشوء الاحتكارات التى قد لا ينجح فى الحد منها قانون تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار الذى وافق مجلس الشعب عليه فى عام ٢٠٠٥ ، وذلك بعد مرور نحو عشر سنوات على اقتراحه . إذ من المتوقع أن تعترض تطبيق هذا القانون صعوبات عملية كثيرة .

(٥) افتراض أن تحرير الاقتصاد وسائر إجراءات التثبيت والتكيف تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى يقال أنها ضرورية لدعم النمو ونقل التكنولوجيا الحديثة . ولكن هذا لم يحدث . ولم يشهد الاقتصاد المصرى تراجعاً فى تدفق الاستثمار الأجنبى فحسب ، بل إنه شهد أيضاً خروجاً للأموال على نطاق غير مسبوق[2] .

---

(١) راجع الفصل الخامس ، القسم ٥ ــ ٨ .

(٢) ناقشت فى الفصل السابع أسباب ما طرأ على الاستثمار الأجنبى المباشر من زيادة فى ٢٠٠٥ وما بعدها ، والتى تتلخص فى إعادة تعريف هذا البند بإدراج الاستثمارات فى قطاع البترول فيه ، والقفزة فى عمليات الخصخصة فى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ، حيث تعامل مشتريات الأجانب لوحدات القطاع العام كاستثمار أجنبى مباشر .

تطور الرأسمالية المصرية وخصائيها:

والسؤال الآن: لماذا لم تتحقق الافتراضات أو الآمال المعقودة على النموذج الرأسمالى للتنمية ؟ .

فى رأيى أن هذا يرجع إلى خصائص الرأسمالية المصرية المعاصرة ، وإلى الظروف الخاصة لتطورها فى مصر . فليست لهذه الرأسمالية جذور عميقة فى التربة المصرية . إذ لم تتح ظروف مصر فى إطار الإمبراطورية العثمانية أو تحت الاحتلال البريطانى ظهور طبقة رأسمالية بالمعنى الصحيح . بل أن نشأة الملكية الخاصة فى الأرض الزراعية تعتبر نشأة حديثة نسبياً ، ولم تتطور الزراعة المصرية فى مجموعها إلى زراعة رأسمالية حقاً . كما ظلت قطاعات المال والتصدير والاستيراد وتجارة القطن والمتاجر الكبيرة لفترات طويلة حكراً على الأجانب ، بمن فيهم بعض مواطنى دول عربية أخرى . بل إن نشاط بعض الجاليات الأوروبية قد امتد إلى بعض الحرف أو الصناعات الحرفية التقليدية التى اشتهر بها المصريون .

كما أن دخول المصريين فى القطاع الصناعى ظل محدوداً . والاستثناء هو بنك مصر وشركاته ، ونفر قليل من الصناعيين المصريين أمثال عبود باشا . أما الغالبية من الصناع المصريين فقد كانت ولم تزل تتمثل فى رجال أعمال صغار من أصحاب الورش والمصانع الصغيرة والمتوسطة . وكما سبق ذكره فى الفصل الخامس ، فإنه طبقاً لتعداد المنشآت لعام ١٩٩٦ ، بلغت نسبة المنشآت التى تشغل أقل من خمسة عمال ٩٣% ، كما بلغت نسبة المنشآت التى تشغل أقل من عشرة عمال ٩٨% . والنسبة الكبرى من المنشآت هى منشآت عائلية ، آفاقها فى التطور والتوسع جد محدودة .

وبرغم ما استهدفه الإصلاح الزراعى (الذى نفذته ثورة يوليو ١٩٥٢ ولما يمض سوى أقل من شهرين على قيامها) من تحويل أصحاب الأموال من المصريين من الاستثمار الزراعى والعقارى إلى الاستثمار الصناعى ، فإن هذا التحول لم يقع ، ولم يتحمس أغنياء المصريين كثيراً للمشاركة فى برامج التصنيع ، ولا للمشاركة فى

تنفيذ الخطة الخمسية الأولى . ومن هنا جاءت قرارات التأميم وإجراءات "التحول الاشتراكى" التى أدت إلى انقطاع مهم فى خط تطور الرأسمالية المصرية التى هى أصلاً ضعيفة القوام .

ثم جاءت مرحلة الانفتاح فى أوائل السبعينات لتشهد ظهور فئات جديدة من الرأسمالية : الرأسمالية التجارية ، ورأسمالية المقاولات ، ورأسمالية التوكيلات ، ورأسمالية المضاربات ، لاسيما المضاربات العقارية من خلال ما أطلق عليه " تصقيع " الأراضى والشقق ، وألوان أخرى من الرأسمالية الطفيلية التى تعيش على مشكلات الاقتصاد وتزدهر بفضل الفساد والوساطة والمحسوبية والتربح من المال العام وما إلى ذلك . وإلى جانب هؤلاء ظهرت بعض الفئات الرأسمالية التى اشتغلت بالصناعة لاسيما فى المدن الجديدة . ولكنها شريحة رقيقة للغاية ، ولم تتخصص فى النشاط الصناعى لمدة طويلة ، بل سرعان ما نوعت نشاطاتها بالدخول فى الأنشطة العقارية والخدمية والتجارية .

وقد كان لهذه الفئات الرأسمالية الجديدة رافدان أساسيان :

(أ) الرأسمالية البيروقراطية: التى نشأت فى القطاع العام والحكومة ، واستطاعت مراكمة رأسمال بشرى أو رأسمال مادى أو الاثنين معاً . وهذه الرأسمالية لم تتخلص كلية من الإرث البيروقراطى الذى يحد من وتيرة تحولها إلى منظمين رأسماليين يقبلون على تحمل المخاطرة ويتحمسون لاقتحام المجالات الجديدة .

(ب) رأسمالية المهجر: التى ظهرت بفعل عودة بعض العناصر المغضوب عليها من نظام الحكم فى الخمسينات والستينات ــ لاسيما الإخوان المسلمون ومن إليهم ــ من المناطق التى هاجرت إليها وكونت فيها ثروات كبيرة ، وبخاصة منطقة الخليج . كما أسهم فى بناء هذه الشريحة الرأسمالية عودة نسبة من المهاجرين إلى تلك المنطقة فى أعقاب الثورة النفطية فى أوائل السبعينات ، بعد أن تمكنوا من تكوين قدر لا بأس به من المدخرات . ومن الملاحظ أن رأسمالية المهجر قد تأثرت بأنماط النشاط الاقتصادى وأنماط الاستهلاك والسلوك الشائعة فى بلاد الخليج النفطية ، حيث تنفصم

العلاقة بين الجهد والدخل ، وحيث تطغى أنشطة التوكيلات والتجارة والمقاولات على ما عداها ، وحيث يعتبر الفساد آلية مهمة من آليات الحراك الاجتماعى الصاعد .

وشتان بين هذه النوعيات من الرأسمالية التى ترعرعت فى مصر ، وبين الرأسمالية التقليدية التى بنت النظام الرأسمالى فى الغرب . بل وما أبعد الظروف التى تعمل فيها هذه النوعيات من الرأسمالية عن الظروف المطلوبة لنجاح نموذج التنمية الرأسمالية .

وعلى سبيل التعميم الواسع ، نقول أن من أهم سمات الرأسمالية المصرية المعاصرة ما يلى :

(١) رأسمالية غير نقية ، حيث تبزغ فى بيئة تتعدد فيها أنماط الإنتاج ، وتنشأ محملة بإرث أنماط الإنتاج الفلاحية والحرفية وبأشكال الإدارة ما قبل الرأسمالية ، الذى ينعكس بدرجة أو بأخرى على سلوكها .

(٢) رأسمالية ذات أفق محدود للتوسع والنمو . وهذه الخاصية مرتبطة بأمرين . الأمر الأول هو غلبة الطابع العائلى على المنشآت الاقتصادية الرأسمالية ، مما يجعل مصير المنشأة مرتبطاً بالأوضاع الشخصية لمالكها وأبنائه . وحتى عندما تتوسع المنشآت العائلية وتتحول إلى شركات مساهمة ، فإن نسبة كبيرة من هذه الشركات تنشأ وتظل مغلقة على عائلة أو عائلات بعينها . والأمر الثانى الذى يعوق نمو الرأسمالية فى مصر وغيرها من الدول النامية هو وجود قطاع غير نظامى ضخم يمتلك حجماً من الأصول لا بأس به ، ولكنه يعتبر فى حكم " رأس المال الميت " . فهذه الأصول محتفظ بها فى شكل معيب (بيوت بنيت على أرض ملكيتها غير مسجلة ، ومنشآت أعمال لا تأخذ شكل الشركات المنظمة قانوناً ومسئوليتها غير محدودة .. الخ) . ولذا لا يمكن تحديد أو تقنين مثل هذه الأصول أو دخولها فى عمليات تبادل مضمونة خارج الدوائر

المحلية الضيقة جداً التى يعرف الناس فيها بعضهم بعضاً بسهولة ويثقون فى بعضهم البعض[1].

(٣) رأسمالية عازفة من المخاطرة ، وتفضل الربح السريع من الأنشطة التجارية والطفيلية ، ولا تقبل بقوانين السوق التى تقضى بتصفية غير الكفء بالإفلاس والخروج من الصناعة ، وتتحايل للحصول على دعم الدولة وحمايتها .

(٤) رأسمالية غير متخصصة ، لا تركز على نشاط بعينه ، ومن ثم لا تبرز وتشتهر بمنتج معين ، حيث يتشتت جهدها فى مجالات متعددة ، يساعدها فى ذلك تساهل المصارف فى منح الائتمان ، وفساد ذمم بعض العاملين فى الحكومة والبنوك . ولذلك لم يعد من السهل الفصل بين رأسمالية منتجة ورأسمالية طفيلية ، حيث يميل كبار الرأسماليين إلى الجمع بين النشاط الإنتاجى والنشاط الطفيلى .

(٥) رأسمالية مستهلكة ، ضعيفة الميل لادخار ، ولا تفضل المجازفة بأموالها ، وتعتمد كثيراً على الأموال المقترضة من البنوك ، وتؤمن نفسها بإخراج جانب من أموالها إلى خارج البلاد ، كما أنها مستعدة للهرب فى أية لحظة تتأزم فيها الأمور .

(٦) رأسمالية مقلدة ، لا تميل إلى الابتكار والإبداع . وتفضل السير فى الدروب المطروقة التى تتيحها لها الشركات الأجنبية ، وذلك على خلاف الرأسماليات الغربية التى أصبح من أبرز سماتها الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجى ، والعمل الدائب على تجديد المنتجات والعمليات .

---

(١) من أبرز القائلين بهذا الرأى هيرناندو دى سوتو — رئيس معهد الحرية والديمقراطية فى بيرو ، الذى ذهب إلى أن نحو ٩٢% من الملكية العقارية فى الحضر المصرى ، و٨٣% من الملكية العقارية فى الريف المصرى لا تتمتع بالصفة الرسمية أو النظامية (informal) ، ومن ثم يتوجب إضفاء الطابع الرسمى أو النظامى (formalization) عليها حتى يسهل اثبات ملكيتها والتحقق من صحتها واستخدامها فى المبادلات السوقية . أنظر : هيرناندو دى سوتو ، رأس المال غير المستغل ومحدودى الدخل فى مصر ، المحاضرة المتميزة رقم ١١ ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٧ . وللمزيد من التفاصيل أنظر كتاب المؤلف نفسه : سر رأس المال — لماذا تنتصر الرأسمالية فى الغرب وتفشل فى كل مكان آخر ، ترجمة كمال السيد ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ . لاحظ أن دى سوتو يذهب إلى أنه لم يعد أمام الدول النامية من طريق سوى الطريق الرأسمالى ، خاصة منذ انهيار الكتلة الاشتراكية ؛ وهو ما لا نوافق عليه .

(٧) رأسمالية تفتقر إلى مشروع للاستقلال الوطنى . فهى رأسمالية شديدة الارتباط بالخارج ، وهى رأسمالية تابعة شأنها شأن رأسماليات الأطراف أو التخوم ، ترتبط بالشركات الأجنبية من خلال التوكيلات والتراخيص وشراء حقوق التصنيع — أو بالأحرى التجميع للمكونات . ومن ثم فهى لا تساهم حقاً فى نقل وتوطين تكنولوجيا جديدة . وهى أقرب إلى منافذ بيع للشركات الأجنبية ، أو مراكز تجميع وتعبئة وتغليف منخفضة التكلفة لهذه الشركات . ومنتهى أمل هذه الرأسمالية هو الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وذلك بغض النظر عن أن هذا الاندماج يتم من موقع الضعف وغياب التكافؤ ، مما يروث المزيد من التبعية .

(٨) رأسمالية تفتقر إلى مشروع وطنى لتنمية مصر . وهذه السمة ليست إلا محصلة مباشرة للسمتين السابقتين . فالمشروعات التى تقبل عليها الرأسمالية المعاصرة لا تنتظم ضمن تصور استراتيجى معين ، وهى فى أغلب الحالات ردود فعل لمبادرات تأتى من الخارج من جانب شركات تبحث عن توسيع أسواقها ، أو تمثل توسعاً عشوائياً — وغالبا ما يتسم بالإفراط — فى مجالات قد تلبى بعض الاحتياجات المحلية ، مثلما هو ملاحظ من إفراط فى الاستثمار العقارى لأصحاب الدخول العليا ، وتوسع غير مبرر فى المطاعم والكافيتريات والمتاجر وما إليها من الأنشطة الخدمية الاستهلاكية . ومن هنا ظهر الحديث عن الاستثمار العشوائى ، أى عشوائية الاستثمار الخاص .

أما عن ظروف السوق التى تعمل فيها هذه الألوان من الرأسمالية فى مصر ، فالواقع أن السوق تتسم بالتجزؤ ، وضعف المنافسة ، وشيوع الاحتكارات ، وكثرة الغش والتلاعب ، وغياب قدرة تنفيذية صارمة على فرض المواصفات الفنية الصحيحة ومعايير السلامة المناسبة فى المنتجات . وهى سوق الزبون فيها دائما على خطأ ، على خلاف القاعدة المتعارف عليها فى رأسماليات الدول المتقدمة .

ومن جهة أخرى ، فإن الظروف التى تعمل فيها الرأسمالية المصرية لا تساعدها على إحراز تقدم كبير ، وذلك بفرض أنها تريده وتقدر عليه . فسلبيات مناخ الأعمال

فى مصر متعددة نذكر منها : ارتفاع معدلات الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية حتى وقت قريب (أى قبل صدور القانون الجديد للضرائب فى ٢٠٠٥) ، وارتفاع تكلفة المعاملات ، والتعقيدات الإدارية والمعوقات البيروقراطية ، وتقلبات السياسة الاقتصادية العامة ، أو النكوص عن اتخاذ السياسات السليمة فى الوقت الملائم ، وطول إجراءات التقاضى والبطء الشديد فى الفصل فى المنازعات التجارية والإدارية ، وغياب دور محسوس للدولة فى زيادة الإنتاجية والتنافسية من خلال تشجيع البحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، ووضع أهداف محددة للتقدم الصناعى والتكنولوجى ورسم سياسات فعالة وتقديم حوافز كافية لتنفيذها من جانب جهات البحث العلمى العامة أو شركات القطاع الخاص أو من جانب الاثنين معاً ، وأخيراً غياب تصور استراتيجى من جانب الدولة للتنمية الصناعية بوجه خاص ، مما يؤدى إلى افتقاد القطاع الخاص للبوصلة التى يهتدى بها فى إقامة مشروعاته .

> إن العوامل المعوقة المتصلة ببيئة الأعمال التى يمارس فيها القطاع الخاص المصرى نشاطه لا تكفى لتقديم تفسير جوهرى لتواضع أدائه التنموى . فالعيب الأساسى كامن فى السمات الهيكلية للرأسمالية المصرية التى تعوقها عن المساهمة فى إحداث تنمية جادة ، ناهيك عن القيام بالدور الرئيسى فيها .

بعبارة أخرى فإن ترشيد الرأسمالية بمعنى السعى لإقامة نموذج جديد للرأسمالية (الرأسمالية الجديدة) قد يخفف من حدة المآزق التنموية الراهنة ، ولكنه لن يقضى عليها كلياً ، وذلك بسبب نقاط الضعف البنيوية فى الرأسمالية المصرية . فالنموذج الجديد سيركز على تحسين المناخ المتاح لعمل الطبقة الرأسمالية ، ولكنه لن يغير كثيراً من الخصائص الجوهرية لهذه الطبقة .

شهادات واقعية على ضعف الرأسمالية المصرية:

وقد يكون من المفيد هنا استحضار شهادة اثنين من رجال الصناعة المصريين المدركين لحقيقة أوضاع القطاع الخاص المصرى والقدرات الفعلية للرأسمالية المصرية :

١ - يقول السيد/ عادل العزبى ، وهو من كبار صناع ومصدرى الملابس الجاهزة فى مصر : إن معظم من يطلق عليهم رجال أعمال فى مصر هم فى الواقع مجرد أصحاب أعمال ، وإن القصور البشرى ونقص ثقافة الإنتاج فى الصناعة المصرية يبدأ من أصحاب الأعمال أنفسهم ، وإن كان لا يتوقف عندهم وحدهم ، وأن علينا أن نتخلص من الأوهام حول التصنيع فى مصر . فصناع الملابس الجاهزة مثلاً ليسوا أكثر من "ترزية"[١] .

٢ - يقول السيد/ منير فخرى عبد النور ، وهو من كبار رجال الأعمال متعددى الأنشطة ـــ وهو حاليا أمين عام حزب الوفد ـــ تعليقاً على بيان الحكومة المقدم إلى مجلس الشعب فى ٣٠ يناير ٢٠٠٦ : إن حديث الحكومة فى بيانها عن أن دورها رقابى وتنظيمى فقط يدعو إلى الخوف ، وأن الحكومة يجب ألا تنسحب الآن من النشاط الاقتصادى لأن القطاع الخاص ضعيف ولا يقدر على القيام بالاستثمارات المتوقعة منه فى البرنامج[٢] .

وإجمالاً فإن الرأسمالية المصرية المعاصرة هى رأسمالية غير ناضجة ، ضعيفة البنيان ، تسير فى ركاب الشركات الدولية ، أكثر مما تهتدى فى مسيرتها بمشروع مصرى للتنمية الوطنية . كما أنها تعمل فى ظروف غير مواتية ، لاسيما فيما يتعلق بمواصفات السياسات العامة المحفزة على حدوث تنمية رأسمالية على غرار النمط الرأسمالى الموجه الذى عرفته بلدان شرق آسيا . ولذا فلا يمكن التعويل على مثل هذه الرأسمالية لحدوث نهضة اقتصادية جادة ، ناهيك عن تنمية شاملة ومطردة .

---

(١) عادل العزبى ، " الصناعة المصرية ـــ المعوقات والتحديث والتحديات " ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر " أولويات الاستثمار الصناعى فى مصر " ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩ـــ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥ .

(٢) أخبار اليوم ، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٦ .

وبالطبع فإن توصيفنا العام للرأسمالية المصرية ، لا ينفى أنها تضم بعض الرأسماليين الجادين ، ولكنهم قلة ضئيلة ، أو قل إنهم الاستثناء الذى يثبت القاعدة . وعموماً فإن غاية ما يمكن توقعه من الرأسمالية المصرية هو أن تقوم بدور العامل المساعد فى التنمية ، لا المحرك الرئيسى لها . وهو دور مطلوب على كل حال . إذ لا غنى عن كل جهد إنتاجى يمكن أن يسهم به القطاع الخاص المصرى فى التنمية ، وذلك بالنظر إلى ضخامة التحديات التنموية التى تواجه مصر ، والحاجة إلى حشد كل جهد ممكن لمواجهة هذه التحديات .

خلاصة ما تقدم هو أن النموذج الرأسمالى للتنمية فىطبعته الليبرالية الجديدة غير قابل للنجاح فى مصر ، وذلك لسببين رئيسيين :

أ - السبب الأول يتعلق برأسمالية النموذج . فلا توجد فى مصر طبقة رأسمالية مناظرة لتلك الطبقة التى قام النمو الرأسمالى على أكتافها فى الدول المتقدمة خلال المراحل الأولى لتقدمها . وخصائص الطبقة التى تنتسب إلى الرأسمالية فى مصر لا تؤهلها سوى لنمو بطئ مفعم بالتشوهات والاختلالات ، ومُكرِّس للتهميش فى سياق العولمة . ومثل هذا النمو لا يوفر الكتلة الحرجة لاختراق حواجز التخلف والانطلاق على طريق التنمية الشاملة .

ب- السبب الثانى يتعلق بليبرالية النموذج . فسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التى توصى بها الدول المتقدمة الكبرى والمؤسسات المالية الدولية الخاضعة لسيطرتها للدول النامية ، أو التى تحاول فرضها عليها ، ليست هى السياسات التدخلية والانتقائية والحمائية التى مكنت هذه الدول من إنجاز العبور التاريخى من التخلف إلى التقدم . كما أنها ليست سياسات الدولة التنموية التى سعت إلى ترويض الأسواق والتحكم فى مساراتها بمختلف وسائل الحماية والدعم والتوجيه ، فضلاً عن دخولها فى عمليات الإنتاج والاستثمار الإنتاجى ، لاسيما فى المجالات التى كان يتردد القطاع الخاص عن ارتيادها ، وذلك مثلما حدث فى دول النمور الآسيوية القديمة والجديدة والصين .

٩-٣ النتائج السلبية للتنمية الرأسمالية فى الدول النامية:

إن النتائج التى تم التوصل إليها فى القسمين السابقين من هذا الفصل بشأن فشل النموذج الرأسمالى المستند إلى توافق واشنطون وسياساته الليبرالية الجديدة ، وبشأن الحاجة إلى نموذج بديل للتنمية أقدر على الوفاء بوعد الخروج من التخلف وإنجاز التنمية الشاملة والمطردة ، قد تأسست على بحث الحالة المصرية وحدها . وربما يرى البعض أن الاستناد فى رفض النموذج الرأسمالى إلى النتائج السلبية لتطبيقه فى مصر غير كاف أو غير مقنع . إذ قد يقال أن هذا النموذج قد أحرز نجاحاً لا بأس به فى دول نامية كثيرة ، وأن الفشل الذى أسفر عنه تطبيق النموذج فى مصر إنما يعود إلى سوء التطبيق ، لا إلى عيوب جوهرية فى النموذج ذاته .

ولذا سيكون من المفيد قبل أن أقدم خصائص النموذج البديل للتنمية فى القسم (٩-٤) ، أن أتناول خبرات تطبيق النموذج الرأسمالى فى الدول النامية الأخرى ، وأن أتحقق مما إذا كانت حالات النجاح - خاصة فى دول شرق آسيا المعروفة بالنمور - تنتسب حقاً إلى النموذج الرأسمالى / الليبرالى أم أنها تنتمى إلى نموذج آخر ذى مواصفات مغايرة . وسوف يتضمن هذا العرض أيضاً تقييماً نقدياً لمواقف البنك الدولى المروجة لتوافق واشنطون والداعية إلى عولمة الليبرالية الاقتصادية الجديدة[1] .

وكما سوف يتبين للقارئ ، فإن فشل النموذج الرأسمالى المؤسس على توافق واشنطون فى مصر ليس حالة خاصة بأية حال ، ولا يمكن نسبة هذا الفشل إلى سوء التطبيق وحده . إذ أن هذا الفشل قد لوحظ فى تجارب دول نامية أخرى كثيرة . وليس من المتصور أن تكون كل هذه الدول قد أخطأت فى تطبيق النموذج . كما أن

(١) الجزء الأكبر من مادة هذا القسم ، وكذا فى الأقسام التالية من ها الفصل ، عبارة عن صياغة مطورة - بالتحديث لبعض المعلومات والتنقيح لبعض الحجج - للدراسة التى قدمها المؤلف إلى المؤتمر الدولى للمعهد العربى للتخطيط الذى عقد فى بيروت فى الفترة والإضافية ٢٠ - ٢١ مارس ٢٠٠٦ ، وعنوانها : " نموذج التنمية المستقلة - البديل لتوافق واشنطون وإمكانات تطبيقه فى زمن العولمة " . وقد نشرت هذه الدراسة فى كتاب مستقل ضمن سلسلة الدراسات الخاصة التى أصدرها المعهد فى صيف ١٠٠٦ .

حالات النجاح المرصودة فى النمور الآسيوية — ومن قبلها الدول الصناعية الأقدم — قد استندت إلى سياسات تختلف عن تلك السياسات التى ينصح بها توافق واشنطون . ومن هنا سوف تتأكد الحاجة إلى نموذج بديل للتنمية يسترشد بخبرات النجاح قديماً وحديثاً فى الإفلات من أسر التخلف والانطلاق على طريق التنمية .

وكما سبق ذكره فإن النموذج الرأسمالى للتنمية ينطلق من توافق واشنطون الذى عرضت أهم مكوناته فى القسم (٩ــ م — ١) من ملحق هذا الفصل ، وذلك استناداً إلى البيان الذى قدمه جون وليامسون مبتكر عبارة " توافق واشنطون " . ويمكن اختزال مضمون هذا التوافق فى أربعة عناصر :

أ - اقتصاد السوق الحر هو الآلية الرئيسية لتشغيل وإدارة الاقتصاد وتوجيه التنمية ، وهو ما يقتضى إزالة " التشوهات " السعرية التى باعدت بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية من خلال سياسات الدعم الحكومى .

ب- مبادرات القطاع الخاص المحلى والأجنبى هى الركيزة الأساسية للتنمية ، ولذا يتعين على الحكومة أن تعمل كل ما فى وسعها لتهيئة بيئة أعمال جاذبة ومشجعة للقطاع الخاص .

جـ- تصغير الحكومة ، وخاصة انسحابها من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجى وتقليص دور التخطيط أمر ضرورى ، وذلك باعتباره المعادل الموضوعى للتوسع فى الاعتماد على قوى السوق وعلى القطاع الخاص .

د - فتح الاقتصاد ، لاسيما من خلال تحرير التجارة وإزالة القيود على حركة الأموال عبر الحدود ، ومن ثم الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى شرط أساسى لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية .

وسوف يتركز العرض التالى لنتائج تطبيق النموذج الرأسمالى للتنمية على أربع قضايا ، وإن كان لن ينحصر فيها كلية[1] :

(١) إذ سوف يشتمل العرض أيضاً على إشارات لنتائج التحرير المالى والخصخصة وتحرير أسواق العمل وغيرها من عناصر سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة .

أ - قضية تحرير التجارة والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى .
ب- قضية السوق الحرة والمبادرات الخاصة والحكومة الصغيرة .
جـ- قضية الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات متعدية الجنسية .
د - قضية التبعية .

قضية تحرير التجارة والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى:

تشير الوقائع التاريخية إلى أن التحرير قبل التمكين خطر جسيم ، لأنه يلحق أفدح الضرر بإمكانات التنمية . ويقصد بهذه العبارة أنه ليس من المنطق تحرير التجارة بين الدول النامية التى لم تتمكن بعد من تطوير هياكلها الاقتصادية وبنياتها المؤسسية بما يجعل لها قدرة تنافسية فى عدد من الصناعات ، وبين الدول المتقدمة التى رسخت أقدامها فى ميدان الصناعة وامتلكت ناصية التقدم العلمى والتكنولوجى وصارت تستحوز على مراكز تنافسية ليس من السهل التصدى لها . إن هذا التحرير السابق لأوانه يفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول المتقدمة ذات القدرات التنافسية العالمية ، دون إعطاء فرصة حقيقية للتنافس المتكافئ بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة . بل إن هذا التحرير المتسرع يدخل الصناعات المحلية فى سباق غير متكافئ يقضى عليها بالخراب والدمار . وهو بهذه الصورة يتناقض مع حق أساسى من حقوق الدول النامية وهو الحق فى فرصة متكافئة مع ما نالته الدول المتقدمة من فرص لصنع التقدم وبناء المزايا التنافسية . أى أن توافق واشنطون يتعارض على هذا النحو مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى تقضى به قواعد العدالة وتنص عليه المواثيق الدولية باعتباره الشرط الضرورى لوضع مبدأ "الحق فى التنمية" موضع التنفيذ فى الدول النامية .

فالتحرير المطلوب للتجارة لا يقتصر على مجرد فتح الاقتصاد أمام المنتجات الأجنبية ، بخفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على الواردات أو إلغائها وإزالة أى حماية جمركية للمنتج الوطنى ، بل إنه يمتد إلى الإقلاع عن توجيه أى دعم للصناعات المحلية قد يساعدها على الصمود فى وجه المنافسة فى الداخل أو على التصدير إلى الخارج . والحق أن الحماية والدعم كانا يمارسان على نطاق واسع فى الدول التى

صارت الآن متقدمة ، وكذلك فى الدول حديثة التصنيع فى شرق آسيا . وهذه الممارسات تعتبر إعمالاً لنظرية حماية الصناعة الناشئة التى طورها الاقتصاديون الرأسماليون فى أوروبا الغربية وفى أمريكا ، وارتبطت باسم الاقتصادى الألمانى المهاجر إلى أمريكا " فردريش ليست " فى منتصف القرن التاسع عشر .

إن حقائق التاريخ الاقتصادى لأوروبا وأمريكا تشير إلى أن التنمية لم تحدث هناك على أساس السياسات والمؤسسات التى يوصى بها الليبراليون الجدد الدول النامية ، أو يفرضونها عليها . بل قامت التنمية وجرى التصنيع وراء أسوار الحماية . وعندما أحرزت بريطانيا قدرة تنافسية عالية وأرادت فتح أسواق الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا ـــ التى كانت دولا أقل تقدما بالقياس إلى بريطانيا ـــ أمام منتجاتها ، وروجت لذلك تحت راية حرية التجارة ، كان تصرفها فى رأى " ليست " كتصرف من يزيح أو يرفس السلم الذى صعد عليه إلى القمة ، حتى يحول دون صعود أحد غيره إليها[1] .

ولم تكف الدول الصناعية عن اللجوء إلى أدوات الحماية من المنافسة الأجنبية ، ولم تقلع عن سد منافذ دخول المنتجات الأجنبية إلى أسواقها ، حتى بعدما أحرزت درجة عالية من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ، وبعدما أصبح لها من القدرات التنافسية ما لا يسهل تحديه ، وحتى بعد ما قامت هى ذاتها بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) فى سنة ١٩٤٧ والتى تتلخص رسالتها ويتحدد سبب وجودها فى أمر واحد وهو : تحرير التجارة[2] . ولم تزل الدول المتقدمة التى حولت " الجات " إلى منظمة للتجارة العالمية فى ١٩٩٥ تعرقل بسبل شتى دخول المنتجات التى تتمتع فيها الدول النامية بمزايا تنافسية إلى أسواقها ، لاسيما المنتجات الزراعية

---

(١) راجع هذه القصة فى :

Ha-Joon Chang, "Kicking away the ladder: Neoliberals rewrite history",Monthly Review, vol. 54, no. 81, January 2003, pp. 10-15.

(٢) حول تعارض السلوك العملى للدول المتقدمة مع المبادئ الأساسية للجات ، راجع : إبراهيم العيسوى ، الجات وأخواتها ـــ النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠١ .

والمنسوجات والملابس الجاهزة ، وذلك فى الوقت التى تمارس ضغوطاً مكثفة من أجل فتح أسواق الدول النامية أمام تجارتها واستثماراتها دون تمييز وتصر على إبقاء الدعم الزراعى عند مستويات مرتفعة لصالح منتجيها .

> إن دروس التاريخ لا تؤيد منطق الليبرالية الجديدة فى تحرير التجارة وإلغاء الحماية والدعم الهادف إلى مساعدة الصناعات الناشئة فى الدول النامية على اكتساب القدرة التى تمكنها فيما بعد من مواجهة المنافسة مع المنتجات الأجنبية .

وقد لخص هذه الدروس التقرير الذى أصدره البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بالاشتراك مع عدد من الهيئات الأخرى بعنوان "جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس"[1]، بدقة بالغة ، وذلك على النحو التالى الذى يدحض إدعاءات توافق واشنطون:

(١) العلاقة المتيقن منها هى أن الدول تقوم بإلغاء الحواجز وتحرير تجارتها كلما ازدادت ثراءً وتقدماً ، وليس قبل ذلك . أى أن النمو هو ما يؤدى إلى تحرير التجارة ، وليس العكس .

(٢) يعتبر الاندماج فى الاقتصاد العالمى نتيجة للنمو والتنمية الناجحين ، وليس شرطاً مسبقاً لهما . أى أن الاندماج قبل إحراز مستوى معقول من النمو والتنمية مسلك خاطئ .

(٣) ليس من المنطقى تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول بغض النظر عن مستوى التطور الذى أحرزته كل منها . وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التى تحابى الأطراف الأضعف فى الاقتصاد العالمى (المعاملة التفضيلية أو المعاملة الخاصة والمتميزة باصطلاحات منظمة التجارة العالمية) على أنها قواعد مكملة للقواعد العامة للنظام التجارى العالمى ، وليست مجرد استثناءات منها .

(1) UNDP et al, Making Global Trade Work for People, Earthscan Publications, 2003.", والدراسة متاحة أيضاً على موقع UNDP : www.undp.org على الإنترنت

(٤) ثمة حاجة للتحول من تركيز النظام التجارى الحالى على الترويج لتحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق إلى تزويد الدول بحيز أوسع لرسم السياسات الوطنية . وهو ما يعنى ضرورة تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج ، والتى عادة ما تفرض لصالح الأطراف الأقوى فى النظام الاقتصادى والتجارى العالمى ، وإفساح المجال بالتالى أمام الدول النامية لتغليب مصالحها الوطنية عند وضع سياسات النمو والتنمية .

فإذا كان المجتمع الدولى يركز فى الآونة الأخيرة على الارتقاء بالتنمية البشرية والاهتمام بتخفيض الفقر واللامساواة ، واعتبر أن إنجاز أهداف الألفية من المعارك التى يتعين كسبها ، فمن المهم ملاحظة أن التركيز فى هذا الاتجاه قد يتناقض مع الإلحاح فى الوقت ذاته على إدماج الدول النامية فى الاقتصاد العالمى ، والتعامل مع مؤشرات مثل نمو الصادرات ونسبة التجارة إلى ن.م.أ. وتحرير الواردات كما لو كانت مؤشرات للتنمية البشرية ، وكما لو كان التقدم طبقاً لهذه المؤشرات مرادفاً للتقدم فى تخفيض الفقر واللامساواة . ولهذا فقد حذر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ من هذا الخلط ، ونبه إلى ضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الشروط التى يتم بموجبها اندماج الدول فى الأسواق العالمية[1] .

ويشير التقرير فى هذا الصدد إلى مقارنة ذات دلالات هامة بين كل من فيتنام والمكسيك . فقد قطعت كل منهما شوطاً طويلاً على طريق العولمة بمعنى الاندماج فى الاقتصاد العالمى طبقاً للمؤشرات الاقتصادية المعتادة . ولكن البون شاسع بينهما عند المقارنة بين أوضاعهما بناءً على مقاييس التنمية البشرية . فالاشتراك العميق فى التجارة ساعد فيتنام على تسريع التنمية البشرية ، بينما لم يرافق النجاح التصديرى للمكسيك سوى تقدم متواضع فى هذا الشأن ، بل وفى معدل نمو متوسط دخل الفرد (٥% فى فيتنام ، ١,٤% فى المكسيك فى التسعينات وحتى ٢٠٠٣) فمن أين أتى هذا الفارق الكبير ؟ يرجع التقرير الأداء المتفوق لفيتنام إلى خمسة عوامل:

(1) UNDP, Human Development Report 2005, op.cit.

أ - اتساع قاعدة النمو الاقتصادى والحرص على إفادة الملايين من صغار المنتجين منه[1].

ب- الالتزام بتحقيق الإنصاف[2]، من خلال الضرائب وسياسات الإنفاق الاجتماعى وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يؤمن إعادة توزيع منافع النمو والتجارة على أوسع نطاق .

جـ- التحرير المتدرج . فقد كان النمو السريع فى ن.م.أ. والصادرات سابقاً على تحرير الواردات . لقد بدأت فيتنام فى تخفيض القيود الكمية على الواردات من أوائل التسعينات ، ولكن متوسط التعريفة الجمركية بقى عند ١٥% . كما ظلت أسواق رأس المال مغلقة ؛ وهو ما عزل فيتنام عن آثار الأزمة المالية الآسيوية فى أواخر التسعينات .

د - تنويع الصادرات وتنويع الأسواق . فبعدما كانت فيتنام تعتمد بشكل شبه كلى فى نهاية الثمانينات على تصدير البترول إلى اليابان وسنغافورة ، تنوعت صادراتها فى التسعينات حتى أصبحت المصنوعات تمثل ثلث الصادرات ، كما تنوعت أسواق صادراتها .

هـ- الاستثمارات السابقة فى التنمية البشرية . فقبل الانطلاق الاقتصادى لفيتنام كانت لديها معدلات مرتفعة لفقر الدخل ، لكن المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية مثل نسب الالتحاق بالتعليم ومحو الأمية وتوقع العمر عند الميلاد كانت أعلى كثيراً من المتوسط للدول التى تشترك مع فيتنام فى نفس مستوى الدخل . وبينما كان معامل جينى للتفاوت فى توزيع الدخل ٠,٥٠٣ فى المكسيك ، فإنه لم يزد على ٠,٣٥٧ فى فيتنام ، وذلك فى عام ١٩٩٠ .

ويفسر التقرير الأداء المتواضع للمكسيك برغم النمو السريع لصادراتها بعكس الأسباب التى أدت إلى تفوق فيتنام ؛ وهى :

(1) Broad-based inclusive growth.
(2) Equity.

أ - غياب الالتزام بتحقيق الإنصاف واحتفاظ المكسيك بدرجة عالية من اللامساواة فى بداية التحرير (عند المكسيك واحداً من أعلى معدلات جيني فى العالم ، وقد مال إلى الارتفاع فى التسعينات وحتى ٢٠٠٤) .

ب- التحرير المتسرع للتجارة ، خاصة فى إطار منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) ، مما أدى ـــ مثلاً ـــ إلى تضاعف استيراد الذرة الرخيصة من الولايات المتحدة ستة مرات منذ بداية التحرير فى ١٩٩٤ ، وإلى انخفاض المتحصلات الحقيقية للملايين من مزارعى الذرة فى المكسيك بنحو ٧٠% .

جـ- ضعف السياسة الصناعية ، وتركز النمو . فنصف صادرات المكسيك يأتى من منطقة "ماكيلا دورا" ، حيث تسود عمليات التجميع البسيطة وعمليات إعادة تصدير المكونات المستوردة . ولذلك فإن النشاط التصديرى ينطوى على قيمة مضافة منخفضة ويرتبط بمستوى منخفض من المهارات ونقل تكنولوجيا .

د - الاختلالات فى سوق العمل . فبالرغم من حدوث تحسن مطرد فى الإنتاجية ، إلا أن الأجور الحقيقية لم ترتفع مع النمو السريع فى الصادرات . وهو ما يعود جزئيا إلى تركز النشاط التصديرى فى قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة ، وإلى ضعف القدرة التفاوضية الجماعية على الأجور ، خاصةً مع تزايد ضغوط البطالة .

وفى دراسة حديثة للانكتاد لأثر تحرير التجارة والاصلاحات الاقتصادية فى الدول النامية[1] ، ظهر أن ٤٠% من دول العينة (مجموعة الأقلية) شهدت توسعاً فى الصادرات من المصنوعات ، وفى عدد قليل من هذه الدول ـــ معظمها فى شرق آسيا ـــ اصطحب النمو السريع للصادرات بتوسع سريع لقطاع الصناعة التحويلية

(1) S.M. Shafaeddin, Trade liberalization and economic reform in developing countries: Structural change or de-industrialization, UNCTAD, Discussion Paper, no.179, April 2005.

وقد اشتملت عينة الدراسة على ٤٦ بلداً منها ٢٠ بلدا ذا نمو مرتفع للصادرات و٢٠ بلداً ذا نمو متوسط للصادرات و٦ بلاد ذات نمو منخفض للصادرات .

وبارتقاء فى أوضاع هذا القطاع[1] . لكن خبرة الغالبية من دول العينة ـــ ومعظمها فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ـــ لم تكن مرضية . فقد شهدت ٥٠% من دول العينة ـــ ومعظمها منخفض الدخل ـــ تراجعاً أو تفكيكاً للتصنيع[2] . وحتى فى بعض الحالات التى نمت فيها صادرات المصنوعات كالمكسيك ، فإن القيمة المضافة الصناعية لم تشهد تسارعاً ، ولم يحدث ارتقاء يذكر بالقاعدة الإنتاجية . كما أن النمو البطئ للصادرات وتراجع التصنيع فى غالبية دول العينة كانا مصحوبين بزيادة فى درجة انكشاف القطاع الصناعى على المؤثرات الخارجية ، خاصةً فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على الواردات . كما تشير تلك الدراسة إلى أن الإصلاحات التى صممتها المؤسسات المالية الدولية على هدى توافق واشنطون لم تنجح فى تشجيع الاستثمار الخاص ، خاصة الاستثمار فى الصناعة التحويلية . فقد هبط معدل الاستثمار حتى فى الحالات التى شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبى المباشر ، كما فى أمريكا اللاتينية .

وتعزو الدراسة الأداء الأفضل فى مجموعة الأقلية (دول شرق آسيا حديثة التصنيع) ضمن عينة الدراسة إلى أن الإصلاح الاقتصادى ، وخاصة تحرير التجارة ـــ على الأقل حتى وقت قريب ـــ كان يسير بشكل تدريجى وانتقائى وفى إطار سياسة صناعية طويلة المدى ، وذلك بعد أن وصلت هذه الدول إلى مستوى معين من التصنيع والتنمية . وفى المقابل شرعت دول مجموعة الأغلبية ذات الأداء غير المرضى فى تنفيذ سريع للاصلاحات الهيكلية (غياب التدرج) ، كما كان التحرير فيها عمومياً أو شاملاً لكل القطاعات (غياب الانتقائية) . والنتيجة المستخلصة من هذه الدراسة هى أن تحرير التجارة ضرورى ، ولكن عندما تبلغ الصناعة درجة معينة من النضج ، وبشرط أن يكون هذا التحرير تدريجياً وانتقائياً . وهذه بالطبع نصيحة مخالفة لما يذهب إليه توافق واشنطون ، والذى يؤدى فى الغالب إلى تدمير الصناعات القائمة ، وبخاصة

---

(١) يستدل على ارتقاء الهيكل الصناعى (upgrading) بالتحول إلى الصناعات الهندسية والصناعات كثيفة الاعتماد على البحث والتطوير كصناعة السلع الإنتاجية والكيماويات الدقيقة والأدوات والأجهزة ، وبتراجع نصيب صناعات التجميع والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية .

(٢) يستدل على تراجع أو تفكيك التصنيع (de-industrialization) بتراجع مؤشر نسبة القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلى الإجمالى .

تلك الصناعات التى لم تزل ناشئة ، فضلاً عن أنه قد لا يؤدى إلى ظهور صناعات جديدة تعتمد على الميزات النسبية الديناميكية .

> بالرغم من أن حماية الصناعات الناشئة أصبحت أمراً أكثر صعوبة مع سعى الدول للاندماج فى الاقتصاد العالمى والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، إلا أن هذا لا يعنى إمكانية الاستغناء عنها .

فقد كان لهذه السياسة دور هام فى استراتيجيات التصنيع فى دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية . ولم تزل الحاجة إليها قائمة فى الوقت الراهن . كما لم تزل الحاجة قائمة إلى الانتقائية فى تحرير التجارة ، خلافاً لدعوة الليبراليين الجدد إلى التحرير السريع والشامل حتى قبل أن تثمر جهود زيادة الصادرات . ولذا فقد خلص تقرير مشترك لليونيدو والانكتاد بشأن استراتيجية العلم والتكنولوجيا والصناعة فى فيتنام[1] ، إلى أنه بالنظر إلى عيوب بيئة السوق الفيتنامية ، فإن بعض إجراءات التدخل الصناعى الانتقائية تبدو ملائمة للإدراج ضمن الاستراتيجية الوطنية تماماً كما فعلت معظم دول شرق آسيا .

وطبقاً لتقرير ٢٠٠٤ للانكتاد عن الدول الأقل نمواً[2] ، فإن معظم هذه الدول قد قطعت شوطاً طويلاً فى اتجاه تحرير تجارتها (استناداً إلى مؤشر صندوق النقد الدولى بشأن تقييد التجارة) لدرجة أن نظمها التجارية قد أصبحت أكثر انفتاحاً عن باقى الدول النامية ، بل أنها أصبحت منفتحة بدرجة مناظرة للدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع . وفى عدد كبير من هذه الدول ، جرت عملية التحرير بوتيرة سريعة جداً (فالسياسات التجارية لرواندا مثلاً لم تعد تختلف كثيراً عن نظيرتها فى هونج كونج وسنغافورة). بعبارة أخرى فإن معظم اقتصاديات الدول الأقل نموا قد أصبحت

(1) K. Bezanson, A Science, technology and industry strategy for Vietnam, prepared as part of the UNDP/UNIDO project DP/VIE/99/002: Vietnam-contribution to the preparation of the socio- economic development strategy to the year 2010" , March 2000 (www.unido.org)

(2) UNCTAD, The Least Developed Countries Report 2004, UNCTAD, May 2004- over view.

مندمجة بشكل قوى مع بقية العالم من خلال التجارة . ومع ذلك فإن الفقر لم يزل مرتفعاً فى هذه الدول ، بل إنه قد اتجه للتزايد فى البعض منها . ولم يتحقق الدور الإيجابى المفترض للتجارة فى تخفيض الفقر إلا فى عدد محدود جداً من هذه الدول . والسبب فى ذلك ـــ طبقاً لهذا التقرير ـــ هو أن التجارة وحدها لا تكفى لتخفيض الفقر ، حيث يتطلب تخفيض الفقر تجارة ذات توجه إنمائى[1] ، أى تجارة تستهدى بأهداف التنمية ، وأن يكون النمو الاقتصادى ليس فقط مطرداً ، بل وأن يتصف أيضاً بعموم النفع[2] ، أى الانتشار جغرافيا وقطاعياً وسكانياً. ويؤكد التقرير أن نمط النمو الذى تعم فائدته الاقتصاد والمجتمع يتطلب ليس فقط توسع الصادرات ، بل إنه يتطلب أيضاً توسعاً فى الأنشطة المدرة للدخل فى قطاعات التصدير كما فى قطاعات إنتاج بدائل الواردات ، وفى قطاعات المنتجات غير القابلة للاتجار كما فى قطاعات المنتجات القابلة للاتجار ، مع تنمية وتعميق التشابكات بين الأنشطة التصديرية وسائر الأنشطة فى الاقتصاد الوطنى ، وتنمية علاقات التكامل بين الأنشطة الزراعية والأنشطة غير الزراعية .

ويدعم التحليل الوارد فى هذا التقرير ما سبق أن خلص إليه تقرير الدول الأقل نمواً ٢٠٠٢ ، وهو أن العلاقة بين التجارة وتخفيض الفقر كانت أفضل فى الدول التى انفتحت بطريقة أكثر تدرجاً وأقل عمقاً، عنها فى كل من الدول التى انفتحت بسرعة شديدة والدول التى احتفظت بقيود متشددة على تجارتها[3]. وينتهى التقرير إلى أن جعل التجارة الدولية آلية أكثر فعالية فى تخفيض الفقر فى البلدان الأقل نمواً يتطلب مقاربة جديدة للتنمية ذات مرتكزات ثلاثة متآزرة ومتناسقة ، وهى[4] :

---

(1) Development-led trade.

(٢) النمو عمومى النفع Inclusive growth ، وذلك خلافاً لما هو ملاحظ من ميل الأنشطة التصديرية للتركز فى جيوب محدودة من الاقتصاد الوطنى ، كما كان الشأن فى النمط الاستعمارى للنمو . ومن أمثلة هذه الجيوب مناطق تجهيز الصادرات المعتمدة على استيراد المدخلات والمناطق السياحية التى تتزود باحتياجاتها من خلال الاستيراد والصناعات الاستخراجية المتمركزة فى مناطق محدودة أو نائية من الدولة .

(٣) يشير " التدرج " إلى السرعة التى يتم بها التحرير ، بينما يشير " العمق " إلى مدى شمول التحرير للقطاعات المختلفة .

(4) UNCATD, op.cit, p. 21.

أ - استراتيجيات أفضل للتنمية الوطنية تتكامل فيها أهداف التجارة مع سائر أهداف الاستراتيجية، وتكون التجارة فيها عنصراً من عناصر النمو وليست بالضرورة المصدر الأساسى للنمو[1].

ب- تحسين النظام التجارى الدولى بما يخفف من وطأة القيود والالتزامات الدولية على التنمية ، مثلا بإلغاء الدعم الزراعى فى الدول المتقدمة والحماية من التقلبات فى أسعار السلع الأولية وتفعيل الإجراءات التى تعطى أفضلية للدول الأقل نمواً فى منظمة التجارة العالمية .

جـ- زيادة المعونات المالية والفنية التى توجه لأغراض تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية وتحسين نوعيتها وكفاءتها (شاملاً تحرير المعونات من المشروطية) .

وثمة تقرير مهم صدر عن منظمة العون المسيحى فى المملكة المتحدة فى يوليو ٢٠٠٥ حول أثر تحرير التجارة على اقتصادات الدول النامية ، وذلك استناداً إلى نتائج نموذج اقتصاد قياسى جرى تطبيقه على عينة شملت ٣٢ دولة ، معظمها (٢٢) دول أفريقية ، مع عدد قليل من الدول من آسيا وأمريكا اللاتينية[2] . ومن أهم نتائج هذا التقرير أن تحرير التجارة قد كلف أفريقيا جنوب الصحراء ٢٧٢ مليار دولار على

---

(١) ومن الملاحظ أن أهداف التجارة المشار إليها لا تقتصر على التصدير ، وإنما تشمل زيادة الانفتاح ، وزيادة القدرة التنافسية ، وتنويع الصادرات ، وتخفيض عدم الاستقرار فى الصادرات ، وتطوير منتجات تصديرية جديدة ، بما فى ذلك الصادرات عالية القيمة الزراعية والصناعية والسياحية ، وتنمية الروابط التجارية الإقليمية . كما تجدر الإشارة إلى أن التقرير لا يعتبر أن استراتيجية النمو بقيادة الصادرات ليس هى الاستراتيجية الوحيدة المتاحة فى بيئة اقتصادية مفتوحة ومحررة . فهناك بدائل تنمو فيها الصادرات بمعدل كاف ، ولكنها لا تشكل أهم عناصر الطلب الكلى مثل استراتيجية النمو بقيادة المصادرات ولكن بوجه انسانى (بالتركيز على روابط تعميم منافع النمو وإشباع الحاجات الأساسية) ، واستراتيجية النمو المتوازن (بالارتكاز على نمو الإنتاجية الزراعية والتصنيع) ، واستراتيجية تصنيع بقيادة التنمية الزراعية ، واستراتيجية التنمية والتنويع ، واستراتيجية عناقيد الإنتاج (production clusters) المعتمدة على قاعدة الموارد الطبيعية ، والاستراتيجية التنموية متعددة الأحجة (تطوير المنتجات القابلة للاتجار ذات القدرة التنافسية والمنتجات غير القابلة للاتجار ذات الكثافة العمالية العالية ، والتطوير التكنولوجى لأنشطة الكفاف) . راجع التقرير : UNCTAD, op.cit, p. 24 .

(2) Christian Aid, The Economics of Failure: The real cost of 'free' trade for poor countries' , A Christian Aid Briefing paper, July, 2005. A summary of the findings is available on: www.africafocus.org .

امتداد العشرين سنة الماضية . وهذا هو الدخل الذى ضاع على دول هذه المنطقة نتيجة لتحرير تجارتها ، كثمن للمعونات والقروض وتخفيف عبء الديون[1] . وهذا المبلغ يوازى تقريباً ما حصلت عليه دول أفريقيا جنوب الصحراء من معونات . ولذلك يرى التقرير أن هذه المعونات ليست فى الواقع أكثر من تعويض عن الخسائر فى الدخل التى لحقت بهذه الدول من جراء الشروط التى رافقت المعونات . كما أن هذه الخسائر تجعل من قرار وزراء مالية الدول السبع الكبرى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بشطب ٤٠ مليار دولار من الديون المستحقة على الدول المعنية مجرد نكتة سخيفة .

ويوضح التقرير أن الدخل الذى ضاع نتيجة تحرير التجارة كان يكفى لسداد الديون المستحقة على دول أفريقيا جنوب الصحراء مع بقاء ٧٢ مليار دولار تكفى لتزويد كل الأطفال بالتطعيمات الضرورية وذهابهم إلى المدرسة فى هذه المنطقة المنكوبة . وترجع خسارة الدخل المقدرة إلى أمرين . أولهما : أن الواردات قد مالت إلى النمو بمعدل أسرع من الصادرات بعد ما تحررت التجارة . وثانيهما : أن المنتجين المحليين لم يعد فى استطاعتهم تصريف كل إنتاجهم نتيجة لتدفق الواردات الرخيصة بعد تحرير التجارة . وبالرغم من أن المستهلكين قد يستفيدون من الواردات الأرخص فى الأجل القصير ، إلا أن هذا الغنم سينقلب إلى غرم فى المدى الطويل من جراء انخفاض الدخول وانتشار البطالة[2] .

وفى تقييمه لفرص الدول النامية فى دخول معترك المنافسة الدولية الشرسة وانتزاع مساحة فى السوق المعولمة إلى جانب الفاعلين الكبار فيها ، انتهى التقرير الأول

---

(١) بعبارة أخرى فإن مبلغ الـ ٢٧٢ مليار دولار يمثل الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى التى كانت ستعود على الدول المعنية فيما لو لم تكن قد حررت تجارتها وفتحت أسواقها .

(٢) لا ينكر التقرير أن بعض الناس أصبحوا أقل فقراً بعد تحرير التجارة ، ولا يقول أن الدول التى حررت تجارتها لم تشهد نمواً . ولكنه يقول أن النمو سيكون أعلى وأن تخفيض الفقر سيكون أسرع فيما لو لم تتحرر تجارة الدول الأفريقية جنوب الصحراء .

للتنمية البشرية فى إقليم آسيا والباسفيكى الصادر فى يونيو ٢٠٠٦[1] إلى النتائج الهامة التالية فيما يتعلق بالسياستين التجارية والصناعية :

يجب على الدول أن تحدد بعناية عدداً قليلاً من القطاعات والصناعات الواعدة على المدى القصير وعلى المدى الطويل فى الأسواق الدولية ، وأن توجه المشروعات نحو هذه القطاعات والصناعات . بعبارة أخرى ، يجب على الدول أن " تنتقى " القطاعات والصناعات التى تنطوى على فرص كبيرة للنجاح فى الأسواق الدولية ، أى العمل وفقاً لسياسة انتقاء الفائزين (picking winners) التى ترفضها الليبرالية الاقتصادية الجديدة . فالواقع أن سياسة انتقاء الفائزين تمثل المنهج الذى اتبع كل من الدول المتقدمة فى السابق والنمو الآسيوية ، وكذا الصين والهند لاحقاً . فهذه الدول لم تحرر تجارتها إلا بعد ما تمكّنت من بناء أسس قيام مجموعة من الصناعات التصديرية المتنوعة . ويتمثل المنهج السليم فى الجمع بين العصا والجزرة . وتتمثل الجزرة فى منح الصناعات المنتقاة فرصة للعمل خلف أسوار التعريفات الجمركية المرتفعة لحين اكتساب هذه الصناعات القدرة على المنافسة الدولية . أما العصا فتتمثل فى إخضاع الصناعات المنتقاة لمراقبة دقيقة لضمان الوفاء بالتزامها باتخاذ ما يلزم لزيادة تنافسية ما تنتجه من سلع وخدمات فى أسواق التصدير ، من جهة ، وكذلك إخضاع هذه الصناعات لسياسة منافسة محلية لمنعها من إساءة استغلال وضع الحماية ، من جهة أخرى .

ويؤكد التقرير أن الشرط الضرورى لنجاح هذا المنهج هو أ، تكون عملية الحماية مخططة ومبرمجة زمنياً ، بمعنى أن يكون للتعريفات العالية مدى زمنى لا تتخطاه ، وأن يجرى خفض هذه التعريفات تلقائياً بعد مرور الفترة المتفق عليها واللازمة لاكتساب المشروعات المحمية قدرات تنافسة متزايدة . وهذا ما أطلقت عليه فى دراسات سابقة لى سياسة " الحماية الذكية " ، تمييزاً لها عن السياسات الخاطئة للحماية التى مارستها دول نامية كثيرة والتى أطلقت عليها سياسة " الحماية الغبية "

(1) UNDP, Asia-Pacific Human Development Report 2006 (Trade on Human Terms, Transforming Trade for Human Development in Asia and the Pacific), UNDP, 2006, pp.148

وتؤكد دراسة حديثة لأثر الانفتاح والعولمة على المساواة وتوزيع الدخول فى البلاد العربية أن اندماج الاقتصاديات العربية فى النظام الاقتصادى العالمى قد أدى إلى تفاقم اللامساواة فى توزيع الانفاق الاستهلاكى ، لاسيما فيما يتعلق بالتوزيع بين الطبقات الغنية وبقية السكان ، وذلك خلال العقد الأخير من القرن العشرين . فقد ظهر أن للعولمه تأثيراً سلبياً ومعنوياً على نصيب الـ ٦٠% الوسطى من السكان (أى تلك المحصورة بين أفقر ٢٠% وأغنى ٢٠% من السكان) ، كما أن لها تأثيراً سلبياً وإن كان غير معنوى إحصائياً على نصيب شريحة أفقر ٢٠% من السكان . أما الأثر على نصيب شريحة أغنى ٢٠% من السكان فقد كان إيجابياً ومعنوياً فى تلك الفترة[1].

وسوف تكون لنا وقفة أخرى مع نتائج تحرير التجارة فى سياق استعراض عدد من الدراسات والتقارير الحديثة التى قدمت تقييمات شاملة لنتائج تطبيق نموذج الليبرالية الجديدة / توافق واشنطون ، وذلك فى القسم (٩ــ٣ــ٥) .

السوق الحرة والمبادرات الخاصة والحكومة الصغيرة:

دعنا ننظر فى افتراض آخر من افتراضات نموذج العولمة / الليبرالية الجديدة وهو الافتراض المزدوج : التوسع فى الاعتماد على الأسواق الحرة والقطاع الخاص من جهة ، وتقليل الاعتماد على الحكومة إلى أدنى حد من جهة أخرى . فالمطلوب هو أن يزداد الاعتماد على الأسواق فى تخصص الموارد وفى تحديد مسارات النمو وفى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وأن تجرى عملية تصغير (تخسيس) للحكومة ، وذلك بقصر أدوارها على الحد الأدنى من المسئوليات والواجبات ، لاسيما كفالة الحماية لحقوق الملكية الخاصة وتهيئة مناخ موات لتراكم رأس المال الخاص المحلى

(١) على عبد القادر على ، العولمة وقضايا المساواة فى توزيع الدخل فى الدول العربية ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد (١٣) ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، فبراير ٢٠٠٥ . وللمزيد حول عدم ملاءمة سياسات توافق واشنطون لتحفيض الفقر والحاجة إلى سياسات تنموية تركز على التراكم الرأسمالية وإعادة التوزيع ، راجع للكاتب نفسه :

A.A.G. Ali, " Rediscovering relevant development policy ", a background paper to the Arab Planning Institute International Conference , Beirut, 20-21 March 2006.

والأجنبى ، من جهة أخرى . ويرتبط بهذا التوجه بالطبع تفكيك القيود أو الضوابط الإدارية وإطلاق المجال أمام القطاع الخاص والخصخصة والتحرير المالى وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم أو تقليصه تقليصاً شديداً .

إن الدعوة إلى الاعتماد على آلية السوق الحرة فى الدول النامية من أجل إحداث تنمية سريعة وشاملة هى دعوة غير عملية ، وذلك لنوعين من الأسباب . النوع الأول معروف حتى فى الدول المتقدمة التى بلغت فيها الأسواق درجة عالية من النضج والاكتمال ، ألا وهو ما يطلق عليه قصور أو فشل السوق . فمن المعروف أن السوق قد يؤدى إلى نتائج غير مرغوب فيها نظراً لارتكاز القرارات فيه على معيار الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة ، أى على الكسب أو الخسارة من المنظور الخاص لمتخذ القرار ، والذى قد يختلف عن المنظور الاجتماعى للكسب أو الخسارة عندما توجد خارجيات[1] إيجابية أو سلبية ، وفى حالة السلع العامة ، وكذلك فى حالة الاحتكار . وتأسيس القرارات على قاعدة الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة قد يؤدى إلى ضياع موارد لا تملك الدول النامية ترف إهدارها ، وذلك بالقياس إلى الحالة التى يتم فيها اختيار المشروعات فى سياق برنامج متكامل للتنمية تؤخذ فيه الخارجيات والآثار غير المباشرة والنتائج بعيدة المدى للمشروعات الداخلة فى البرنامج .

> إن الأسواق ـ حتى لو كانت تنافسية ـ تميل إلى توليد استثمارات أقل مما يتوافق ومعايير التكلفة والعائد من المنظور الاجتماعى . فهى توجه قدراً أكبر من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية منخفضة كالسلع الكمالية للأغنياء ، وتوجه قدراً أقل من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية متقدمة كالتعليم والصحة وسلع الفقراء .

(١) خارجيات externalities ، أى منافع أو مضار تنتج عن المشروع الخاص ، تفيد الآخرين أو تضرهم ، ولكنها لا تدخل فى حسابات المشروع ذاته ولا توثر فى القرارات التى تتخذها إدارته .

وتعد مسألة فشل السوق أحد الحجج التقليدية للأخذ بالتخطيط ولتدخل الدولة. ومن المعروف مثلاً أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة تعانى نقصاً فى الاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية ولصيانتها وتجديدها باستمرار . وقد ظهر ذلك جلياً بالنسبة لمرفق الكهرباء ، حيث تكررت فى السنوات الأخيرة حوادث انقطاع التيار الكهربائى فى مدن وأقاليم بأكملها . كما ظهر ذلك النقص مؤخراً فى بطء مواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى مثل إعصار كاترينا ، وذلك نظراً لعدم كفاية الخدمات التى تقدمها مرافق مواجهة مثل هذه الكوارث .

اعلم أيضاً أن السوق ــ حتى إذا كانت تنافسية وناضجة ــ تعجز عن النهوض بمهمة التنمية لسبب آخر . ألا وهو أن التنمية الجادة تتطلب إحداث تغيرات جوهرية فى البنية الاقتصادية ، وهو ما يطلق عليه تغيرات هيكلية . أما السوق فهى تتعامل عادة مع التغيرات الحدية أو الهامشية . ولذلك فإن آليات السوق تعجز عن التعامل مع الاختلالات الكبيرة فى الاقتصاد ، كالأزمات الدورية التى يتعرض لها النظام الاقتصادى الرأسمالى ، والتى لا يتيسر التعافى منها إلا بتدخل الدولة .

كما أن دعوة الاعتماد على السوق وتصغير الحكومة وتقليص أدوارها الاقتصادية ترتكز على افتراض أن الدولة النامية تملك طبقة رأسمالية نشيطة وفعالة ، ذات قدرات ادخارية واستثمارية وتنظيمية عالية . وهذا الافتراض غير قائم فى كثير من الحالات . ولو أن مثل هذه الطبقة موجودة بهذه المواصفات، ما كان للتخلف أن يستمر ، وما كان لكثير من الدول النامية أن تظل عاجزة عن تحقيق التغيرات الهيكلية التى تتطلبها التنمية ، ولكانت حكومات هذه الدول قد وفرت على نفسها عناء التدخل وإقامة المشاريع الاستثمارية والإنتاجية المختلفة[1] .

أما النوع الثانى من الأسباب التى تجعل الدعوة إلى الاعتماد على الأسواق الحرة وتقليص دور الحكومات دعوة غير عملية ، فهى أن لنجاح الأسواق شروطاً

(١) سبق أن عالجت قضايا السوق ودور الدولة والتخطيط فى التنمية فى كتابى : التنمية فى عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ، طبعة ثالثة ، ٢٠٠٣ . ويمكن لمن يريد الاستزادة الرجوع إلى الصفحات ٥٩ ــ ٨٣ من هذا الكتاب .

ومتطلبات ليس من المتوقع أن تتوافر فى الدول النامية . وهناك ١٣ شرطاً اعتبرها "كى فيتز" و"دور فمان" وهما من أنصار السوق ، ضرورية لفعالية الأسواق ونجاحها فى أداء وظائفها المفترضة فى النظرية الاقتصادية[١] . كما أنهما أضافا إليها ١١ نوعاً من الممارسات القانونية والاقتصادية اللازمة لتيسير عمل الأسواق . وقد وضعت هذه الشروط والممارسات فى القسم (٩ ــ م ــ ٢) من ملحق هذا الفصل ، وذلك لتيسير الرجوع إليها من جانب القارئ .

ويعلق تودارو وسميث على هذه القائمة من الشروط والمتطلبات اللازمة لنجاح الأسواق فى أداء وظائفها بأنه من الواضح "أن الإصلاحات السوقية تتضمن ما هو أكبر كثيراً من إلغاء التشوهات السعرية وخصخصة المشروعات العامة وتحرير الأسواق . والحق أن النكسات التى واجهت الإصلاحات السوقية (أى التحول إلى اقتصاد السوق) فى روسيا وشرق أوروبا وكذلك فى دول أفريقية وآسيوية متعددة إنما تعود بشكل رئيسى إلى غياب بعض أو معظم الشروط المسبقة المؤسساتية والثقافية والاجتماعية والممارسات اللازمة لنجاح عمل الأسواق" . ثم يرتبان على هذه الأقوال النتيجة التالية : "وعموماً ، فإن الدول النامية لن تستطيع أن تعتمد على آلية السوق بالقدر الذى حدث فى الدول الصناعية فى المراحل الأولى للتنمية . وأهم سبب لذلك هو أن أسواق معظم الدول النامية قاصرة من نواح متعددة"[٢] وكما قد تبين فيما سلف فإن أبرز نواحى القصور هى :

(أ) ما يتعلق بغياب المعلومات وشيوع درجة عالية من اللايقين لدى المنتجين والبائعين والمستهلكين ، وتفاوت فرص الأطراف المختلفة فى السوق فى الحصول على المعلومات .

(ب) وما يتعلق بوجود الخارجيات ، حيث لا تعكس أسعار السوق القيمة الاجتماعية للكثير من السلع والخدمات المرتبطة برفاه غالبية الشعب .

---

(١) وردت هذه الشروط فى : Todaro and Smith مرجع سابق ، ص ص ٦٩٨ – ٦٩٩ نقلاً عن:
N. Keyfitz and R. Dorfman, The market economy is the best, but not the easiest, memeographed, 1991 .

(٢) Todaro and Smith ، مرجع سابق ، ص ٧٠٠ .

(ج) وما يتعلق بعجز آليات السوق عن إنجاز التغيرات الهيكلية المطلوبة .

(د) وما يتعلق بتجاهل الأسواق للمنظور طويل المدى فى إقامة المشروعات ، فضلاً عن عدم قدرة القطاع الخاص على توليد الأموال الضخمة اللازمة لإقامة صناعات معينة ؛ بالرغم من أنها قد تكون مربحة على المدى الطويل .

(هـ) وما يتعلق بتوزيع الدخول ، حيث أن الاعتماد المفرط على الأسواق حتى لو نجح فى تخصيص الموارد بكفاءة فإنه قد يؤدى إلى توزيع للدخل يتسم بدرجة عالية من اللا مساواة أو التفاوت ، بل إنه قد يزيد التوزيع سوءاً على سوء ، وذلك بالنظر إلى سيطرة الأغنياء على توزيع الموارد وانحياز نمط الإنتاج لما يحتاجونه ، لا لما يحتاجه الفقراء .

إن علينا أن نتذكر ـــ إضافة إلى ما تقدم ـــ أن السياسات المتضمنة فى برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى طبقت فى اقتصادات دول نامية كثيرة بهدف تحويلها إلى اقتصادات سوق تسير على نهج الليبرالية الجديدة وتتواءم مع متطلبات العولمة ، ليست فى الأصل سياسات للتنمية ، وإنما هى على أحسن الافتراضات سياسات قد تهيئ ـــ وفقا لمنظريها ـــ ظروفاً أفضل لحدوث التنمية من خلال الأسواق والمبادرات الخاصة . لقد كان الغرض المباشر من هذه البرامج غرضاً مزدوجاً ، ألا وهو زيادة قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها المستحقة للدول المتقدمة ـــ وهذا شئ مختلف عن التنمية بالطبع ، حيث يكون التركيز على الانضباط المالى وإعادة توجيه الموارد لخدمة الديون حتى إذا تعارض ذلك مع متطلبات التنمية ـــ من جهة ، وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة ـــ وهو ما قد يخنق التنمية بدلاً من أن يعززها ـــ من جهة أخرى . وبعد ذلك يأتى غرض النمو الاقتصادى ـــ وهذا مختلف عن غرض التنمية ـــ كغرض غير مباشر لبرامج التثبيت والتكيف وذلك بحسبان التصحيحات السعرية والتوازنات المالية والنقدية والتعديلات المؤسسية حافزة وداعمة للاستثمار الخاص الذى هو محرك النمو الاقتصادى . ولذا ، فليس من الغريب أن تكون هذه البرامج انكماشية فى المقام الأول تؤدى

إلى الركود أكثر مما تؤدى إلى النمو ، حتى بعد فوات سنوات متعددة على بدء تطبيقها[1] .

والمراد من هذا أن العلاقة بين برامج التثبيت والتكيف وبين التنمية ـــ أو بالأحرى النمو ـــ هى فى حقيقة الأمر علاقة غير مباشرة إلى حد بعيد ، قد تتحقق وقد لا تتحقق اعتماداً على توافر أو عدم توافر الشروط والممارسات السابق تحديدها لنجاح عمل آليات السوق . بعبارة أخرى فإن الرابطة المنطقية بين برامج التثبيت والتكيف والنمو أو التنمية هى فى الواقع سلسلة طويلة كثيرة الحلقات ، غالباً ما تنكسر حلقة منها أو عدة حلقات تحت وطأة نواحى القصور المتعددة فى عمل الأسواق فى الدول النامية . وعندئذ تنقطع الصلة بين النمو أو التنمية وبين ما يتصل بهما من أسباب يزعم دعاة العولمة الليبرالية أنها كامنة فى برامج التثبيت والتكيف ، وتتبدد مع هذا الانقطاع فرص تحقيق التنمية المأمولة .

وعلى العكس من الاعتقاد الرائج الذى كان للبنك الدولى دور كبير فى إشاعته ، فإن النجاح الذى حققته دول شرق آسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة لم يكن بفضل اعتمادها المفرط على آليات السوق[2] . بل كان مفتاح النجاح هو تفعيل حكومات هذه الدول لعدد من السياسات الصناعية والتجارية والاجتماعية الداعمة للتنمية ، وتدخلها بإقامة المشروعات التى تعمل على تحقيق تغيرات هيكلية ذات شأن فى اقتصاداتها ، وذلك فضلاً عن السعى بسبل شتى لترويض قوى السوق والتحكم فى مساراتها وتسخيرها لخدمة التنمية . فلم تتحقق التنمية فى

(١) للمزيد حول العلاقة بين برامج التصحيح والتنمية ، راجع : رمزى زكى (محرر) ، السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٩ .

(٢) و لم يكتف البنك الدولى بترويج وهم الاعتماد على السوق فى التجارب الآسيوية ، بل إنه منع نشر التحليلات المضادة لهذا التوجه حتى عندما جاءته من قسم تقييم العمليات التابع له . وتذكر Alice Amsden أن البنك رفض نشر تحليل لهذا القسم أشير فيه إلى لجوء الحكومات فى كوريا الجنوبية وتايوان إلى التدخل على نطاق واسع فى عمل الأسواق من أجل إنجاز التصنيع . راجع Todaro and Smith ، ومرجع سابق ، ص ٧٢٨ .

تلك الدول بفضل آليات السوق ، بل أنها تحققت بفضل توجيه الدولة للأسواق وسيطرتها على تحركاتها .

ولا أريد أن أكرر ما ذكرته فى دراسات سابقة لى حول هذا الموضوع[1] . وحسبى أن أضيف هنا أن مراجعة "رودريك" للنقاط العشر التى يتألف منها توافق واشنطون والتى سجلتها فى القسم (٩ ــ م ــ ١) من ملحق هذا الفصل ، قد أوضحت أن كوريا وتايوان لم تلتزما بما يزيد عن نصف هذه النقاط ، كما أن التزامهما بالكثير من النقاط الأخرى لم يكن صارماً أو دائماً . فحتى الثمانينات كان تطبيق تحرير التجارة والتحرير المالى محدوداً . وفيما يتعلق بإلغاء القيود على الاستثمار الأجنبى ، فإن الأمر كان على العكس من ذلك حيث فرضت قيود متشددة على الاستثمار الأجنبى ، وكان هذا الاستثمار تحت رقابة الدولة بشكل واضح . أما عن الخصخصة ، فمن المعروف أنه فى كل من كوريا وتايوان أنشأت الحكومة الكثير من المشروعات فى الخمسينات والستينات وإدارتها كمشروعات قطاع عام . كذلك كان تحرير الأسعار وتفكيك القيود الإدارية محدوداً[2] . وعلاوة على ما تقدم ، من الثابت أنه كان للحكومة فى هاتين الدولتين دور مهم فى تقليل الفوارق فى توزيع الدخل حتى أواخر التسعينات ، والقضاء على الفقر المطلق حتى فى أولى مراحل التنمية . ولاشك أن حكومات دول آسيوية أخرى قد تدخلت على نطاق واسع لحفز النمو الاقتصادى والارتقاء بالعنصر البشرى ، مثل هونج كونج وسنغافورة وماليزيا ، وكذلك الصين . ولذا فلا يمكن وصف أى منها بأن كانت نموذجا لاقتصاد السوق الحر .

ومن المهم إدراك أن المطالبة بمراجعة سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة فى ضوء خيبة الأمل فى نتائجها فى الكثير من البلدان النامية ، ومحاولات الكشف عن وهم الاعتماد على قوى السوق فى تحقيق التنمية ، وإبراز ضرورة تدخل الدولة والحاجة إلى

---

(١) أنظر ــ مثلاً ــ كتابى : نموذج السور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

(٢) مقتبس فى Todaro & Smith ، مرجع سابق ، ص ٧٠٣ ، نقلاً عن :
Dani Rodrik," Understanding economic Policy Reform", Journal of Economic Literature, No. 34, March 1996.

قدر من التوجيه والتخطيط ، لم تقتصر على الحركات المضادة للعولمة . بل إنها امتدت إلى عدد ممن لم يكن يعرف عنهم أى موقف مضاد لاقتصاد السوق ، بمن فيهم جوزيف استجلتز الذى كان نائباً لرئيس البنك الدولى وقت وقوع الأزمة الآسيوية فى صيف ١٩٩٧ ، والذى أقصى من منصبه بسبب رفضه لمقترحات صندوق النقد الدولى فى معالجة الأزمة وتحفظه على تأييد البنك لهذه المقترحات التى طالبت بالمزيد من التحرير للأسواق المالية . كما أن موجة المراجعة شملت فوكوياما صاحب المقولة الشهيرة " نهاية التاريخ " الذى قرر فيها النصر النهائى للرأسمالية وانعدام أى بديل آخر لها . فقد تراجع تحت وطأة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ عن موقفه المتحمس لاقتصاد السوق الحر ، وطالب باسترجاع دور الدولة القوية ليس فقط فى الدول النامية ، بل وفى الدول المتقدمة أيضاً[١] .

كذلك يؤكد أستاذ اقتصاديات التنمية المعروف "إريك ثوربيك" أنه بالرغم من اعتقاده بأن للعولمة منافع محتملة لمن ينخرط فيها ، إلا أنه يجب ألا ينظر إلى العولمة على أنها بديل لاستراتيجية وطنية للتنمية ، وأنه لا يكفى أن تقوم الحكومات بدور نشط فى تحرير التجارة وحركات رؤوس الأموال وتفكيك القيود الإدارية على اقتصاداتها ، ثم تنتظر أن تتدفق عليها ثمار توافق واشنطون وأن تدفعها آليات السوق على طريق التنمية السريع . بل أن على الحكومات ــ فى رأيه ــ أن تقوم بدور نشط فى مجال تصميم وتنفيذ سياسات وطنية للتنمية وكذلك لمواجهة الآثار السلبية للعولمة ، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل[٢] .

كما شملت المطالبة بالرجوع عن أصولية السوق واستعادة دور الدولة فى التنمية عدداً من منظمات الأمم المتحدة . نذكر منها معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الذى أصدر تقريراً فى سنة ٢٠٠٠ بعنوان "أياد مرئية" ، على سبيل المقابلة

---

(١) المقال منشور فى جريدة الأوبزيرفر (Observer) البريطانية بعنوان : "Bring back the state" ، وقد أعيد نشره على الموقع التالى : www.iatp.org .

(2) Erick Thorbecke, " The evolution of the development doctrine, 1950 - 2005" in WIDER, The Future of Development Economics, WIDER Jubilee Conference, Helsinki, 17-18 June2005, p. 42.

مع مفهوم "اليد غير المرئية أو الخفية" الذى قال به آدم سميث ، والذى يكمن فى خلفية فكر الداعين لاقتصاد السوق الحر[1]. ونذكر منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى يقدم موقفاً متحفظاً على الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة فى تقاريره الأخيرة عن "التجارة والتنمية" ، وكذلك فى " تقرير الاستثمار العالمى " ، وفى البيان الصادر عن المؤتمر (الانكتاد) الحادى عشر الذى عقد فى ساو باولو فى صيف ٢٠٠٤[2]. ومنها أيضاً البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة الذى اشترك مع عدد من المنظمات فى إصدار التقرير الهام حول تحرير التجارة الذى أشرنا إليه من قبل ، وعنوانه : "جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس"[3].

وفى مقابل التشكيك فى قدرة الحكومات على التدخل لخدمة الصالح الوطنى والقول بأن هذا الأمر يرجع إلى طبيعة الحكومات فى حد ذاتها ، أردد ما قاله سانجاى لال من أن تجربة شرق آسيا تشير إلى أن الحكومات تستطيع أن تتدخل انتقائيا وبشكل فعال ، وبأن هذا يبين أن مقولة الليبرالية الجديدة فى هذا الشأن غير قابلة للتعميم . وأضيف إلى هذا القول أن ثمة ميلاً للمبالغة فى حجم العقبات التى تؤدى إلى فشل التدخل الحكومى ، وأن السوق قابل للفشل أيضاً مثل الحكومات ، ولكن لا سبيل لإصلاح فشل السوق سوى بالتدخلات الحكومية . وعلينا ألا ننسى — كما يقول لال — أن "امتناع الحكومات عن التدخل له تكلفة" ، و"أن فشل السوق يمكن أن يسد الطريق أمام التصنيع إذا سعت الحكومات إلى تصويب الأسعار وانتظرت من السوق أن ينجز جميع المهام الأخرى" اللازمة للتصنيع[4] .

---

(1) UNRISD, Visible Hands: Taking responsibility for social development, Geneva, 2000.

والترجمة العربية تحمل العنوان التالى : أياد مرئية ، تحمل المسئولية من أجل التنمية الاجتماعية ، الاسكوا ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

(٢) راجع موقع الانكتاد على الإنترنت : www.unctad.org.

(٣) UNDP et al, Making global trade ، مرجع سابق .

(4) Sanjaya Lall, Governments and Industrialization: The role of policy interventions, a paper presented to the " Global Forum on Industry-Perspectives for 2000 and beyond", New Delhi, Oct. 1995 (www.unido.org).

ومن المهام التى يؤكد على ضرورة قيام الدولة بها : تتبع تطور الوضع التنافسى للقطاع الصناعى ، والتعرف على طاقات التجمعات أو العناقيد الصناعية القائمة والتى يمكن الارتقاء بها بالموارد المحدودة المتاحة ، واختيار مجالات جديدة للتنافسية أو =

وكما يذكر سراج الدين فإن "تدخل الدولة لا يقدم حلاً سحرياً للمشكلات . وهناك حالات تاريخية متعددة أدى فيها تدخل الدولة إلى أضرار أكثر بكثير مما أدى إلى منافع . ولكن العكس صحيح أيضاً ، بمعنى أن هناك حالات كانت منافع هذا التدخل أكثر من أضراره . وفى العالم العربى ، حيث تدخل الدولة مطلوب لإنجاز تحولات هيكلية أساسية ، فإن السؤال الصحيح لم يعد ما إذا كان تدخل الدولة فى حد ذاته سيئاً أم جيداً (أى مطلوباً أم غير مطلوب) . وإنما المهم هو نوعية أو جودة هذا التدخل ومحتواه والقدرة على التعلم من الأخطاء السابقة فى العالم العربى ومن أخطاء الآخرين خارجه" . ويضيف بأن المعضلة التى تواجه الدول العربية هى "أن ثمة اصلاحات هيكلية ومؤسسية أساسية مطلوبة من أجل تصبح هذه الدول قادرة على المنافسة فى البيئة العالمية الراهنة . ولكن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تنجز دون تدخل ودعم حكوميين على نطاق واسع . والحكم ذاته هو أحد المؤسسات التى تتطلب إصلاحات واسعة النطاق فى العالم العربى" . ومن حسن الحظ فى رأيه — ورأيى أيضاً — "إن إصلاح الحكومات والتحديد الدقيق لدورها فى المرحلة الانتقالية للتنمية العربية ليسا من الأمور المستحيلة ، ونجاحات حكومات جنوب شرق آسيا فى هذا الشأن تؤيد ذلك"[1] .

إننى أدرك أن بعض من استهشدت بأبحاثهم فى شأن تدخل الدولة قد لا يذهبون إلى المدى الذى اقترحه فى النموذج البديل للتنمية ، وبخاصة فيما يتعلق باضطلاع الدولة بدور مباشر فى الإنتاج والاستثمار الإنتاجى من خلال القطاع العام . ولكن أهمية شهاداتهم هنا تكمن فى أنهم يذهبون بتدخل الدولة إلى مدى أبعد كثيراً

= انتقاء الصناعات المرشحة للنجاح (picking winners) قابلة للتطوير لتنويع صادرات الدولة ، وتصميم سياسات مناسبة لتحسين تنافسية الصناعات ، وتقوية قواعد المعلومات والموارد الإدارية والبشرية اللازمة لتنفيذ هذه السياسات ، بما فيها الإصلاحات التنظيمية فى الجهاز الحكومى ، ودعم الصناعات الناشئة ، وتقوية التشابكات بين المنشآت الصغيرة والكبيرة ، والتدريب الموجه لتنمية مهارات صناعية محددة ، وتقديم الدعم لنشر العمل بمعايير الجودة العالمية ورفع إنتاجية المنشآت.

(١) الاقتباسات من ص ٦٩ وص ٧١ على التوالى من مقال :

Ismail Sirageldin, "Globalization, regionalization and recent trade agreements: Impact on Arab countries", Journal of Development and Economic Policies (API, Kuwait), vol. 1, no. 1, Dec. 1998.

مما تنطوى عليه فكرة " تصغير الحكومة " التى يروجها أنصار توافق واشنطون ، وأن لديهم تقديراً أكثر واقعية لحدود الدور الذى يمكن أن ينهض به كل من السوق والحكومة .

وفيما يتعلق بالقطاع العام وإمكانات تحسين مستوى أدائه ، فإنه من المهم الإشارة فى هذا الصدد إلى أن إصلاح القطاع ليس مستحيلاً . وتشير الخبرة الصينية وكذا خبرة فيتنام إلى إمكانية النجاح فى تحويل الكثير من شركات القطاع العام إلى شركات قادرة على المنافسة الدولية ، وذلك من خلال التجديد التكنولوجى لهذه الشركات :

أ - بإدخال بعض التحسينات (غير الجذرية) فى التكنولوجيات القائمة بما يرفع من كفاءتها .

ب- بإنشاء أقسام للبحث والتطوير فى الشركات الكبيرة لزيادة قدراتها التنافسية .

جـ- بالشراء المباشر لتكنولوجيات جديدة واستيعابها فى بعض الشركات العامة[1] .

وبالرغم من الاعتقاد القوى والصريح لدى البنك الدولى بأفضلية الخصخصة على القيام بإصلاحات فى القطاع العام ، إلا أنه لم ير بأساً فى تبنى بعض المقترحات الرامية إلى تحسين أداء المشروعات المملوكة للدولة ، باعتبار أن هذا يمثل ثانى أفضل الحلول[2] ، وأن إعمال هذه المقترحات أفضل من استمرار الوضع الراهن بما فيه من عيوب .

فقد تضمن تقرير للبنك الدولى حول "تحسين حوكمة مرافق الكهرباء المملوكة للدولة" عدداً من المقترحات ، أهمها إعادة هيكلة العلاقة بين المشروع من جهة والدولة كمالك للمشروع من جهة أخرى ، وذلك على النحو الذى يحد من تدخل الحكومات فى الإدارة ، ويوسع من نطاق تأثير الملاك الحقيقيين للمشروع وهم المواطنون ، أو على الأقل يجعل تدخل الحكومات بشكل غير كفء وغير شفاف فى

(1) K. Bezanson, op.cit., pp. 52-53.
(2) Second best solution.

عمل المشروع أمراً صعباً ، وييسر التدخلات الكفء والشفافة لتحقيق الأهداف الاجتماعية ، مثلاً بتقديم تعويض نقدى للشركة فى حالة الرغبة فى تقديم المنتج (الكهرباء فى هذه الحالة) بسعر رخيص للمستهلك . ومن بين المقترحات المقدمة إخضاع المشروعات المملوكة للدولة لقانون الشركات والقوانين الأخرى التى تخضع لها الشركات الخاصة لضمان استقلال المشروع عن الحكومة ، ولضمان أن الحكومة لن تستطيع التأثير فى المشروع إلا بطرق محددة ومعلنة . كما تتضمن هذه المقترحات تعديل طرق تمويل الشركات المملوكة للدولة ، وذلك بلجوء هذه الشركات إلى الاقتراض من مصادر خاصة ودون ضمان حكومة ، وذلك للإفادة من منافع المراقبة والفحص الدقيق لأعمال الشركات من جانب المقرضين وجهات التقييم الائتمانى[1] .

وتستند هذه المقترحات فى جانب منها إلى "إرشادات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن حوكمة المشروعات المملوكة للدولة"[2]. إذ تركز هذه الإرشادات على ضرورة الفصل الدقيق بين وظائف الدولة كمالك ووظائف الدولة كمراقب وضابط ، وذلك بما يضمن ابتعاد الدولة عن التدخل السياسى غير المناسب فى إدارة المشروع من جهة ، وبما يؤمن فرصاً متكافئة للتنافس بين الشركات الخاصة والشركات العامة فى السوق . كما تؤكد الإرشادات المقترحة على أهمية الحوكمة الجيدة للمشروعات المملوكة للدولة فى زيادة كفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية ، وكذلك فى جعلها أكثر جاذبية فى نظر المشترين المحتملين لها عند اتخاذ قرار بخصخصتها . كما توصى الإرشادات بضرورة تعريض المشروعات المملوكة للدولة

---

(١) أنظر :

T. Irwin and C. Yamamoto, Some options for Improving the governance of state-owned electricity utilities, Energy and Mining Sector Board, The World Bank, Discussion paper no. 11, Feb. 2004 (www.worldbank.org), pp. 11-17.

(2) OECD, OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises"OECD, Paris,2005.

والتقرير حريص — مثل تقرير البنك الدولى على بيان أن التقدم بهذه القواعد لا يقصد منه معارضة سياسة الخصخصة أو تثبيط همة دول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عن تنفيذ برامج للخصخصة .

للمنافسة فى السوق ، وكذلك فى مجال التمويل ، بما فى ذلك قيام علاقة هذه المشروعات بالبنوك المملوكة للدولة على أسس تجارية .

ولا يتسع المجال هنا لسرد كل المقترحات بشأن تحسين أداء القطاع العام الواردة فى دليل إرشادات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ولكن من المهم أن نذكر أن مقترحات مناظرة وأخرى إضافية قد طرحت فى مصر مثلاً منذ ربع قرن ، دون أن تعيرها الحكومات المتعاقبة أى اهتمام . وكانت النتيجة ترك شركات القطاع العام لعوامل التدهور حتى أصبح من العسير الآن بيع البعض منها إلا بأبخس الأثمان . فمن بين ما تضمنته المقترحات التى قدمها حزب التجمع فى شأن إصلاح القطاع العام إلى المؤتمر الاقتصادى (فبراير ١٩٨٢) الذى دعى إلى عقده الرئيس مبارك عقب شهور قليلة من توليه السلطة ما يلى[1]:

١ - إخضاع كل من وحدات القطاع العام والقطاع الخاص لنفس القيود التى قد يتطلبها الصالح الاقتصادى العام والتوجيه الاقتصادى الرشيد بواسطة الدولة ، وأن يسمح لوحدات القطاع العام بنفس القدر من الحريات التى تتمتع بها وحدات القطاع الخاص وشركات الاستثمار (الأجنبى أو المشترك) .

٢ - معالجة الخلل فى الهيكل التمويلى للكثير من وحدات القطاع العام عن طريق تحويل بنوك القطاع العام لقروضها قصيرة الأجل للقطاع العام والتى استخدمت فى الواقع لإقامة أصول رأسمالية ثابتة إلى مساهمات فى الشركات العامة ، حتى تتخفف الشركات العامة من عبء فوائد ضخمة ترفع من تكاليفها دون مبرر من جهة ، وحتى يحتفظ بالملكية العامة لهذه الشركات من جهة أخرى .

٣ - وضع إطار قانونى موحد يتضمن القواعد الأساسية لتحديد علاقات العمل فى القطاعين العام والخاص ، بما يكفل تحديد الأجور وظروف العمل والرعاية الاجتماعية والصحية ووسائل رفع الإنتاجية عن طريق عقود عمل جماعية بين إدارات الوحدات الاقتصادية وبين الهيئات النقابية ، وذلك فى إطار سياسات

(١) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، أزمة مصر الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، تقرير مقدم إلى المؤتمر الاقتصادى ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٢ ، ص ص ١١٦ — ١٨٨ ، فى شأن القطاع العام ، وص ٩٠ — ٩٤ فى شأن الدعم .

عامة للأجور تشارك فى إعدادها الأطراف المعنية وفى مقدمتها الاتحاد العام لنقابات العمال . وفى مقابل تحرير إدارة الوحدات الاقتصادية ، يجب إطلاق حرية الحركة النقابية وتأكيد استقلاليتها ، وإنهاء تجريم الإضراب السلمى للعمال .

٤ - إنهاء تجميد أسعار منتجات وحدات القطاع وإنهاء فوضى الأسعار فى القطاع الخاص فى الوقت نفسه ، مع وضع سياسة عامة للأسعار تأخذ فى الاعتبار التكاليف الحقيقية للإنتاج فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص وتكفل تحقيق ربح معتدل للوحدات الاقتصادية . ومعالجة الارتفاع المحتمل فى أسعار منتجات القطاع العام عن طريق دعم أسعار السلع النهائية للاستهلاك الشعبى ، على أن تتحمل الدولة فروق الأسعار من خلال الميزانية العامة للدولة . بعبارة أخرى ، يجب الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى إدارة القطاع العام ، بحيث لا تتحمل الشركات المنتجة بالدعم فى شكل خسائر (الدعم غير المباشر) ، وبحيث يقتصر الأمر على الدعم المباشر الذى يظهر فى الموازنة العامة للدولة كمخصص لدعم نفقات المعيشة (لتغطية الفرق بين تكلفة تدبير السلع والخدمات وبين سعر بيعها للجمهور)[1] .

الاستثمار الأجنبى والشركات متعدية الجنسية:

وبعد هذا العرض للنتائج غير الصديقة للتنمية وغير المواتية لاستقلال الإرادة الوطنية ، يحسن بنا أن نتوقف قليلاً عند مسألة الاستثمار الأجنبى المباشر ودور الشركات متعدية الجنسية فى ظروف العولمة . وهنا نطرح سؤالين . أولهما هو : هل أدت الموجة الهادرة للعولمة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول النامية ؟ إن الإحصاءات المتاحة تشير إلى زيادة نصيب الدول النامية فى التدفق العالمى للاستثمار الأجنبى المباشر من ١٩,٧% فى الفترة ١٩٨٣ ــ ١٩٨٩ إلى ٣٨% فى الفترة ١٩٩٢ــ١٩٩٧ ، ثم تراجع هذا النصيب إلى ٢٣,٥% فى الفترة ١٩٩٨ ــ

(١) ثمة مقترحات أخرى طرحت منذ ١٦ سنة لإصلاح القطاع العام فى الدول العربية ، راجع : مجموعة مؤلفين ، القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .

٢٠٠٣ ، أى إلى أقل من ربع التدفق العالمى . وقد ارتبط جانب كبير من التدفق الاستثمارى الأجنبى على الدول النامية بخصخصة الشركات المملوكة للدولة فيها . وبالرغم من وصول نصيب الدول النامية إلى ٣٠,٧% من التدفق العالمى فى ٢٠٠٣ ، إلا أن هذا لا يغير من واقع الحال المعروف لسنوات طويلة ، وهو:

أ - أن النسبة الكبرى من التدفق العالمى للاستثمار الأجنبى المباشر (فى المتوسط حوالى ٦٦% ، أى الثلثين) تذهب إلى الدول المتقدمة[1] . ومن جهة أخرى فإن نصيب الدول النامية يتركز فى ١٠ دول ، ويذهب أكثر من نصف هذا النصيب (٥٦,٣%) إلى عدد قليل من الدول فى جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا . وأهم الدول النامية المستقبلة للاستثمار الأجنبى حالياً هى الصين .

ب- أنه بالرغم من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى على الدول النامية بصفة عامة ، إلا أن نسبة مساهمته فى التكوين الرأسمالى فى الدول النامية تظل محدودة . ففى الصين ــ أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبى المباشر ــ لم تزد هذه النسبة على ١٠,٤% فى ٢٠٠٢ ، وإن كانت قد تراوحت بين ١٤ % و١٧% فى الفترة ١٩٩٤ــ ١٩٩٨[2] . وباستثناء ماليزيا التى وصلت فيها النسبة إلى ٢٥% فى ١٩٩١ ــ ١٩٩٣ ، وكذلك سنغافورة وهونج كونج التى شهدت قيماً بالغة الارتفاع لهذه النسبة فى عدد من السنوات ، فإن أغلب الدول الآسيوية لم تشهد فيها نسب الاستثمار الأجنبى إلى التكوين الرأسمالى مستويات أعلى كثيرا من المتوسط للدول النامية ، بل إن النسبة فى دول مثل كوريا وتايوان وإندونيسيا كانت أقل من المتوسط للدول النامية[3]. وهذا الوضع قد لا يكون غريباً ، حيث أن النسبة المناظرة على المستوى العالمى ، وإن كانت قد زادت

(١) البيانات فى هذه الفقرة والفقرة السابقة من :

UNCTAD, World Investment Report 2004: (www.unctad.org).

(٢) المصدر :

M. Hart-Landsberg and P. Burkett, China and Socialism-Market Reforms and Class Struggle, Monthly Review, Vol. 56, No. 3, July - August 2004, p. 17.

(3) C. Raghaavan, "FDI needs differentiated strategic approach", www.twniside.org.sg

من ٢,٥% فى ١٩٨٢ إلى ٤,٣% فى ١٩٩٠ ، ومع استمرارها فى التزايد بعد ذلك ، إلا أنها لم تزل أقل من ٨% فى ٢٠٠٣ (٧,٧%)[1] . بعبارة أخرى ، بالرغم من العولمة فإن الأساس فى التكوين الرأسمالى فى معظم دول العالم لم يزل هو الاستثمار الوطنى ، وليس الاستثمار الأجنبى .

وكما يقول سانجايا لال فإن "الاستثمار الأجنبى لا يمكن أن يحل محل التنمية الذاتية . بل إن وجود قطاع صناعى ديناميكى وتنافسى هو الذى يجذب الاستثمار الأجنبى عالى النوعية ، ويسمح للدولة المضيفة بجنى منافع أكبر من هذا الاستثمار"[2].

أما السؤال الثانى فهو يتعلق بدور الشركات متعدية الجنسية فى نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . والجواب الذى تشير إليه عدة دراسات واقعية هو أن تخصيص الموارد على الصعيد الدولى ورفاهة دول العالم أصبحت تتأثر بشكل متزايد بقرارات الشركات متعدية الجنسية بوجه عام ، وتفضيلها تركيز عمليات البحث والتطوير فى الدول الأم ، أى الدول المتقدمة التى بها المراكز الرئيسية لهذه الشركات . وتشير إحدى الدراسات إلى المكسيك ، موضحة أن الشركات متعدية الجنسية قد أنشأت مصانع حديثة فى المكسيك ، وأن هذا قد أدى إلى زيادة كبيرة فى الصادرات الصناعية للمكسيك . وفى المقابل ، أدى ذلك إلى خروج عدد كبير من الشركات الوطنية من المجال الصناعى عقب تحرير الاقتصاد . كما أن المكسيك لم تشهد ما يمكن اعتباره نقلاً حقيقياً أو أصيلاً للتكنولوجيا التى بقيت أسرارها بيد الشركات متعدية الجنسية ومراكزها الرئيسية فى الدول المتقدمة[3] . وهو ما يؤكد ما سبق ذكره نقلاً عن

---

(1) UNCTAD. World Investment ...

(2) Sanjaya Lall, " Governments and Industrialization ... " , op.cit. p. 4.

(٣) وردت هذه الملاحظات فى عرض Chakravarthi Raghavan لمقال M. Panic ومقال M. Mortimore المنشورين فى كتاب :

R. Kozul-Wright and R. Rowthorn (eds), Transnational Corporations and the Global Economy , Macmillan Press for UNU/WIDER, London, 1995.

راجع : -

تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ فى شأن المقارنة بين أداء المكسيك وأداء فيتنام . أضف إلى ما تقدم ما هو معلوم من أن إقرار اتفاقية حماية الملكية الفكرية (TRIPS) فى منظمة التجارة العالمية قد جعل الحصول على التكنولوجيات الحديثة أكثر صعوبة عن ذى قبل ، وذلك لارتفاع تكلفتها .

وهذا يبين أن التعويل على الاستثمار الأجنبى فى إحداث نقل فعلى للتكنولوجيا ليس له سند حقيقى على أرض الواقع . ولذا فلا غنى للدول النامية عن بناء قواعد وطنية للعلم والتكنولوجيا ، وذلك من أجل امتلاك أحد العناصر الجوهرية لبناء القدرات التنافسية ولتحقيق تنمية متوافقة مع الوفرة النسبية لعنصر العمل من جهة أولى ، ومن أجل امتلاك قدرة حقيقية على استيعاب وتطويع التكنولوجيات الأجنبية من جهة ثانية ، ومن أجل إرساء أسس راسخة للاعتماد على الذات من جهة ثالثة .

قضية التبعية:

التبعية ظاهرة وثيقة الصلة بالتخلف ، بل هى جوهر التخلف ذاته . لقد نشأت التبعية عن عملية تاريخية جرى بموجبها إلحاق الدول المعروفة حالياً بالدول النامية بالنظام الرأسمالى العالمى على خلفية من عدم التكافؤ الصارخ بين ما صار يعرف بدول المركز الرأسمالى المهيمنة ودول الأطراف المسيطر عليها . وجوهر التبعية هو تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها للكثير من مصادر سيطرتها على شروط تجدد اقتصادها ومجتمعها ، من جهة ، وتحكم دول المركز الرأسمالى والمؤسسات الدولية التى تهيمن عليها هذه الدول وتسخرها لخدمة أغراض التوسع الرأسمالى على الصعيد العالمى ، وكذلك تحكم الشركات متعدية الجنسيات المرتبطة بها فى مصائر الدول التابعة ، من جهة أخرى . ومؤدى هذه العملية الحفاظ على نمط معين لتقسيم العمل الدولى تحتل فيه الدول التابعة مكانة متدنية ، وتقوم فيه بالدور الذى ينسجم

= C. Raghavan, " Globalization Policies may disintegrate world economy :" www.twnside.org.sg .

واستراتيجيات دول المركز وشركاتها الاحتكارية الكبرى التى تعمل على تعظيم أرباحها على الصعيد العالمى ، متجاهلة مصالح واحتياجات الدول التى تنشط فيها .

والتبعية بهذا المعنى تنطوى على علاقة استغلال إذ يحرم البلد التابع من تطوير نظام إنتاج متوافق مع حاجات سكانه أو حتى مع هيكل الطلب فيه بالرغم من تحيزاته . كما يحال بينه وبين إقامة هيكل إنتاجى متكامل ذاتياً ، حيث تؤدى استراتيجية الاستعمار والشركات الكبرى إلى تكامل هيكل الإنتاج الوطنى مع هياكل الإنتاج فى دول المركز ، بدلاً من أن تتكامل قطاعات الإنتاج المحلى مع بعضها البعض . وهو ما يحرم اقتصاد الدولة التابعة من فرص النمو الذاتى ويعوق اطراد التنمية على المدى الطويل . أضف إلى ذلك ما ينطوى عليه الاستعمار وعمل الشركات الدولية من استلاب للفائض الاقتصادى للدول التابعة ، وحرمانها بالتالى من إحداث التراكم الرأسمالى الضرورى لتطوير قوى الإنتاج واطراد النمو الاقتصادى .

ومن المعروف أن التبعية تزيد من فرص تعرض الاقتصادات المفتوحة للأزمات والصدمات الوافدة من الخارج ، الأمر الذى يعنى اتصاف هذه الاقتصادات بدرجة عالية من الانكشاف أو الهشاشة[1] ، وفقدان الحصانة ضد التقلبات الخارجية . وهذا أيضاً أحد معانى التبعية .

وبديهى من الوصف المتقدم للتبعية أنها أمر سئ معطل للتنمية الحقة ، ويتعارض مع الكرامة الوطنية وحقوق السيادة . ومن ثم يجب أن تهدف السياسات التنموية الجادة إلى التخلص من التبعية كشرط ضرورى لإطلاق قوى التنمية واسترداد الكرامة الوطنية وتعزيز الثقة بالنفس .

لقد تحملت شعوب الجنوب الكثير من الآلام والتضحيات فى كفاحها من أجل التحرر من الاستعمار فى صورته التقليدية ، وفى نضالها من أجل الانعتاق من السيطرة الأجنبية على مقدراتها الاقتصادية (الاستعمار الاقتصادى) وتوجهاتها السياسية . ومن

(1) Vulnerability.

أسف أنه بعد فترة لم تطل من استرداد دول الجنوب استقلالها السياسى ، ومن سعيها لبناء أسس اقتصاد متحرر من السيطرة الأجنبية وإقامة علاقات خارجية تعزز استقلالها السياسى ، وتوثيق عرى التعاون فيما بين دول الجنوب ذاتها ، وقعت هذه الدول مرة أخرى فى مصيدة التبعية ، وعاد إليها الكثير من مظاهر الاستعمار ، بما فى ذلك الدخول فى مناطق نفوذ الدول المركزية فى النظام الرأسمالى العالمى (تحت مسمى الشراكة ومناطق التجارة الحرة) واستضافة قواعدها العسكرية ، بل وعودة الغزو والاحتلال العسكرى إلى عدد من بلدان الجنوب (أفغانستان والعراق) ـــ وهو ما كان يعتقد الكثيرون أن زمانه قد ولىّ وانقضى .

ولم يكن هذا التحول ناتجاً عن أطماع الدول الرأسمالية الكبرى فى أسواق وثروات دول الجنوب فحسب . بل أنه نتج أيضاً عن أخطاء فادحة وقعت فيها معظم النخب الحاكمة فى الجنوب ، أبرزها : الإفراط فى الاستدانة من الخارج ، وعدم بذل جهد كاف لتنمية وتعبئة المدخرات الوطنية ، وتجاهل اعتبارات الكفاءة وتغليب اعتبارات الثقة والولاء ، والخلط بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى إدارة المشروعات العامة ، والمركزية الشديدة فى إدارة شئون الدولة وغياب الديمقراطية ومصادرة المبادرات الشعبية وفرض الوصاية على المنظمات الجماهيرية ، مما خلق تربة خصبة لاستشراء الفساد وتآكل شرعية النظم الحاكمة ، وتراجع التنمية ، وتراكم الديون الخارجية والعجز عن الوفاء بالتزاماتها . وهو ما فتح الباب واسعاً فى نهاية المطاف أمام التدخل الأجنبى ، أى التدخل من جانب الدول الدائنة ـــ الرأسمالية أساساً ـــ ومن جانب المنظمات الدولية التى تهيمن عليها ـــ لاسيما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ـــ بدعوى إنقاذ النظام وتأمين حقوق الدائنين . وكان ثمن الإنقاذ من أزمة الديون الخارجية محدداً وواضحاً وهو القبول بمشروطيات الصندوق والبنك واتباع سياسات التثبيت الاقتصادى التكيف الهيكلى(توافق واشنطون) والاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى والقبول بتداعيات العولمة ، وكل ذلك من موقع الضعف والتبعية .

والسؤال الآن هو : لماذا يُتوقع أن يؤدى تطبيق هذا النموذج وما ينطوى عليه أو يرتبط به من انصياع للعولمة إلى التبعية ، أو بالأحرى زيادة التبعية ؟ سوف تركز الإجابة عن هذا السؤال على قضية الإرادة الوطنية فى مقابل الإرادة الأجنبية ، وعلى قضية المصالح الوطنية فى مقابل مصالح الأطراف الخارجية . ويمكن صياغة الإجابة عن هذا السؤال فى ست نقاط ، وذلك على النحو التالى :

(أ) إن تحرير التجارة وفتح الاقتصاد أمام الشركات الدولية فى مجال الاستثمار والإنتاج وتقديم الخدمات ، إذا نجح فى اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة قد يؤدى إلى سيطرة الأجانب على قسم مؤثر من السوق المحلى ، وكذلك الاستئثار بقسط مهم من الأصول الإنتاجية ؛ الأمر الذى يتيح لهم التأثير فى توجهات الاقتصاد الوطنى ، خاصة مع اتجاه الشركات الأجنبية إلى تسيير هذه الأنشطة طبقاً لما تقضى به اعتبارات تعظيم أرباح هذه الشركات على الصعيد الدولى . وهو ما قد لا يتوافق مع المصالح الاقتصادية للدول النامية المستضيفة لهذه الشركات .

(ب) إن تحرير الاستثمار الأجنبى من القيود التى قد تقتضيها اعتبارات تخفيض عجز ميزان المدفوعات أو اعتبارات النمو المتوازن أو التكامل بين القطاعات وتماسك الهيكل الاقتصادى ، أو من الضوابط التى قد تمليها اعتبارات اجتماعية مثل المحافظة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تستوعب أعداداً كبيرة من العمال لحين توفير فرص عمل بديلة ، أو من الشروط التى قد تقتضيها اعتبارات الأمن القومى ، كل ذلك قد يتضمن افتئاتاً على حقوق السيادة الوطنية فى تقرير نمط التنمية الملائم وتحديد السمات العامة لهيكل الإنتاج المناسب . كما لا يخفى أن وجود الشركات الأجنبية وارتباط قطاعات من العمالة الماهرة وغير الماهرة بها ، وذلك لما قد تمنحه من مرتبات مرتفعة ومزايا أخرى ، وكذلك تشابك مصالح قطاعات من الرأسمالية الوطنية والبيروقراطية مع مصالح هذه الشركات ، قد يؤدى إلى ازدواجية فى سوق العمل ، وإلى تكوين شرائح اجتماعية ذات مصالح اقتصادية يعتمد استمرارها على استمرار نشاط الأجانب . وهو ما قد يؤدى إلى إضعاف تماسك النسيج الاجتماعى واهتزاز الولاء ، وهو أمر لا تخفى خطورته على الأمن القومى .

(جـ) إن سياسة الخصخصة التى تفتح الباب بلا قيود أمام ملكية الأجانب للأصول الوطنية ـــ كما يحبذ أنصار العولمة والمروجون لتوافق واشنطون ـــ قد تؤدى فى حالة نجاحها فى اجتذاب الشركات الدولية على نطاق واسع إلى السيطرة الأجنبية على قسط مؤثر من الأصول الإنتاجية ، قد يمكنها من تكوين مراكز احتكارية مهمة تتحكم من خلالها فى السوق الوطنية . ولو كان هذا الأمر لا يشكل خطراً يذكر على السيادة والمصلحة الوطنية ، ما كانت بعض الدول النامية قد تحفظت على توصيات الليبراليين الجدد ، وذلك بفرض قيود على ملكية الأجانب للأصول الوطنية . فماليزيا مثلاً لم تكن تسمح فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بالملكية الأجنبية للمشروعات إلا إذا كان المشروع يصدر ٨٠% أو أكثر من إجمالى مبيعاته ، وتنخفض ملكية الأجانب للمشروع إلى ٧٩% كحد أقصى إذا تراوحت نسبة صادراته إلى إجمالى مبيعاته بين ٥١% و٧٩% . أما إذا تراوحت نسبة الصادرات إلى إجمالى المبيعات ما بين ٢٠% و٥٠% ، فيمكن أن تتراوح ملكية الأجانب للمشروع ما بين ٣٠% و٥١% . وإذا كان المشروع يصدر أقل من ٢٠% من مبيعاته ، لا يسمح بزيادة ملكية الأجانب على ٣٠% . وبالرغم من تخفيف القيود على ملكية الأجانب للمشروعات فى ماليزيا تحت وطأة الركود الاقتصادى حتى الثمانينات ، ثم تحت وطأة الأزمة المالية الآسيوية فى أواخر التسعينات وكرد فعل على المنافسة الضارية من جانب الصين على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ، إلا أن هذا التخفيف قد سرى فيما يبدو لفترة مؤقتة[1] . وتحظر بعض الدول امتلاك الأجانب للشركات أو لأنصبة مؤثرة من رأسمالها فى بعض القطاعات التى تعتبرها حساسة للأمن القومى أو حتى للأمن الغذائى . ومن الدول التى حرصت على فرض قيود متشددة على الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار المالى كوريا وتايوان[2] .

---

(١) راجع فى ذلك

M. Aslam, " Foreign direct investment and industrialization in Malaysia : A lesson to Middle East Countries " , a paper prenented to the Arab Planning Institute International conference, Beirut, 20-21 March 2006, p.10.

(٢) أنظر : Todaro and Smith ، مرجع سابق ، ص ٧٠٣ . ومع ذلك لم تنج هاتان الدولتان من الوقوع فى الأزمة المالية الآسيوية فى ١٩٩٧ .

بل إنه من المعروف أن دولاً متقدمة مثل بريطانيا وألمانيا لا تفتح البـــاب علـــى مصراعيه أمام ملكية الأجانب للشركات الوطنية ، سواء من خلال برامج الخصخـــصة أم من خلال برامج الاستحواز . فحتى بالنسبة للشركات التى بيعت أسهمها بالكامل فى إطار برنامج الخصخصة البريطانى ، احتفظت الحكومة البريطانية بما أطلق عليـــه " السهم الذهبى " الذى يعطيها حق الفيتو فى حالة نقل ملكية الشركة المباعة ككل سواء أكان النقل لطرف محلى (للحيلولة دون نـــشوء الاحتكـــارات) أم لطـــرف أجـــنبى (للحيلولة دون وقوع سيطرة أجنبية غير مرغوب فيها)[1] .

وفى صيف ٢٠٠٥ قامت الدنيا فى الولايـــات المتحـــدة ولم تقعـــد إلا بعـــد ما سحبت شركة CNOOC الصينية عرضها لشراء شركة UNOCAL الأمريكيـــة ، وهى شركة بترول متوسطة الحجم . وكان العرض الصينى هو أعلى العروض . ومـــع ذلك اضطرت الصين لسحب عرضها نتيجة للضغوط السياسية من جانب الحكومـــة الأمريكية ، ولتهدئة المخاوف الأمريكية تجاه دخول الصين مجال الطاقـــة الأمريكـــى شديد الحساسية من الناحية الأمنية . وآخر الأحداث فى هذا الشأن هو الانتقاد الشديد من جانب عدد غير قليل من أعضاء الكونجرس الأمريكى الجمهوريين والـــديمقراطيين فى مجلسى النواب والشيوخ لقرار الإدارة الأمريكية بالموافقة على صفقة شراء شـــركة دبى العالمية للموانى (DP World) المملوكة لدولة الإمارات العربية المتحـــدة للـــشركة البريطانية P&O للنقل البحرى وإدارة الموانئ . وسبب الانتقاد هو تخـــوف أعـــضاء الكونجرس من أن هذه الصفقة قد تنطوى على تهديد محتمل للأمن القومى للولايـــات المتحدة ، وهذا بالرغم من أن الشركة المباعة بريطانية ، وأن علاقتها بالولايات المتحدة تنحصر فى كونها تشغل ستة موانئ على الساحل الشرقى للولايـــات المتحـــدة[2]، ولم يشفع للإمارات العربية المتحدة أنها ـــ على حد قول الإدارة الأمريكيـــة ـــ حليـــف أساسى للولايات المتحدة فى الحرب ضد الإرهاب ، بل إن المعارضين للصفقة أدعـــوا

(1) Steven H. Hanke, Privatization and Development, Institute for Contemporary Studies, San Franciseo, 1987, p. 188

(٢) أذيع هذا الخبر مساء ١٧ فبراير ٢٠٠٦ على محطة يورونيوز . أنظر : www.euronews.net . أنظر أيضاً www.bbc.co.uk فى ٢١ فبراير ٢٠٠٦ .

أنها ستزيد من خطر تعرض الولايات المتحدة إلى الهجمات الإرهابية!! . وهو ما يؤكد أن الحساسية ضد تملك الأجانب للأصول الوطنية أو حتى إدارتها ليست وقفاً على مواطنى الدول النامية[1] .

(د) تترتب على التحرير المالى ، خاصة تحرير حركات رؤوس الأموال عبر الحدود ، وفتح الباب أمام تعاملات ومغامرات الأجانب فى البورصة دون قيود ، جنباً إلى جنب مع فتح الاقتصاد وتحرير الأسواق وتحرير الاستثمار الأجنبى ، مخاطر متعددة قد تعصف بالأمن الاقتصادى للدولة النامية ، وتهدر فى لحظات مقادير ضخمة من الثروة الوطنية التى تراكمت عبر سنوات من الجهد والتضحية . وكلما ازداد انفتاح الاقتصاد وتحرره ، ازدادت احتمالات تعرضه للصدمات والأزمات الوافدة من الخارج ، وذلك دون أن يمتلك قدرة كافية على الوقاية منها أو تخفيف آثارها السلبية . وهذا ما يطلق عليه الهشاشة أو الإنكشاف ، التى تعتبر أحد تداعيات التبعية ، كما سبق ذكره[2] .

(هـ) إن تقليص دور الدولة (الحكومة الصغيرة) وفقاً لليبرالية الجديدة من جهة ، واندماج اقتصاد الدولة النامية فى الاقتصاد العالمى نزولاً على مقتضيات العولمة من جهة أخرى ، يترتب عليهما انكماش السيادة الوطنية ، وتآكل الحيز المتاح للسياسات الوطنية[3]، أى تقييد الخيارات المتاحة أمام واضع السياسات الاقتصادية

(١) أشار عدد من الكتاب العرب إلى أن رد الفعل الأمريكى العنيف لم يكن موجهاً ضد الأجانب بشكل مطلق ، وإنما ضد العرب والمسلمين ، وأن الحساسية التى ظهرت فى هذه الحالة ما كانت ستظهر لو أن إدارة هذه الموانئ قد آلت إلى شركة يهودية أو أوروبية . فثمة جانب عنصرى فى هذا الأمر، وهذا صحيح .

(٢) راجع : على توفيق الصادق وعلى أحمد البلبل (محرران) ، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية ، صندوق النقد العربى ، وقائع الندوة التى عقدت فى ١٨ ــ ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ ، ص ١٣٤ و ص ٢٧٦ وما بعدها .

(٣) وهذه من القضايا التى أولاها مؤتمر الأمم المتحدة الحادى عشر للتجارة والتنمية الذى عقد فى ساو باولو بالبرازيل فى يونيو ٢٠٠٤ اهتماماً كبيراً . ولذا شدد البيان الختامى للمؤتمر على أهمية توسيع الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الكلية للدول النامية (National Policy Space) من أجل تحقيق التنمية الوطنية . أنظر www.unctad.org . وأكد البيان أيضاً على أن من حق كل دوله من الدول النامية أن تجرى تقييما يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية ، وبين القيود التى تنشأ عن تقليص مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية، وذلك فى ضوء أهداف التنمية التى تسعى لتحقيقها. وفى هذا السياق=

الوطنية . ويأتى ذلك التآكل من تزايد الاعتماد على قوى السوق وتقليل الدور الضابط والموجه للاقتصاد من جانب الحكومات . كما يأتى من جراء تزايد خضوع ، أو بالأحرى إخضاع ، الدول النامية لعدد متزايد من القواعد والمعايير والالتزامات التى وضعتها الدول الغنية أصلاً لخدمة مصالحها ، والتى تسعى لتعميمها على جميع دول العالم من خلال المؤسسات الدولية الخاضعة لنفوذها ، وذلك بغض النظر عن اختلاف مستويات تطور هذه الدول والتباين فى هياكلها المؤسسية وبناها الثقافية . وبالطبع فإنه مع انكماش الحيز المتاح والخيارات المفتوحة أمام واضعى السياسات فى الدول النامية التى قبلت ــ أو أرغمت على ــ التكيف مع العولمة ، تستقلص فرص إعمال الإرادة الوطنية ــ الأمر الذى يمكن أن يلحق الضرر بالمصالح الوطنية لهذه الدول .

(و) إن ما ذكرناه أعلاه لا يقع فى دائرة الاحتمالات وحدها ، بل إن هناك من الوقائع والممارسات العملية ما يشير إلى أن العولمة قد أدت إلى تفاقم التبعية فى دول متعددة فى الجنوب . ويكفى أن نشير هنا ــ على سبيل المثال ــ إلى المنطقة العربية والشرق أوسطية . ففى زمن العولمة والهيمنة الأمريكية ، أصبح العدوان على السيادة الوطنية من جانب الولايات المتحدة وإقحام نفسها فى الشئون الداخلية للدول النامية وكأنه حق من الحقوق الطبيعية لهذه القوة العظمى . بل إن الحد الفاصل بين ما هو شأن خارجى وما هو شأن داخلى قد أصبح باهتاً إلى حد بعيد . ومؤخراً ، راحت أمريكا تعيد رسم خريطة المنطقة العربية ووضعت مخططات متكاملة لما أطلقت عليه "الشرق الأوسط الكبير" ، التى تسعى لدمج إسرائيل فى المنطقة وتتضمن اقتراحات تفصيلية لإصلاح نظام التعليم وإعادة هيكلة النظام الصحى ونشر الديمقراطية وتدعيم المجتمع المدنى وتعزيز حقوق الإنسان وحماية الأقليات .. الخ .

- اعتبر المؤتمر أن محاولة اقحام قضايا الاستثمار والملكية الفكرية على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية ، لا مبرر لها ، حيث لا علاقة لها بالموضوع الأساسى للمنظمة وهو التجارة .

وهذا بالطبع علاوة على التدخلات التى أصبحت روتينية فى الشأن الاقتصادى ، حيث تحفل تقارير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصرى مثلاً بالكثير من مقترحات الإصلاح ، التى تعتبر الإدارة الأمريكية البعض منها شروطاً ضرورية للرضى عن مصر ولتدفق الاستثمارات الأمريكية إليها وللتفاوض حول إقامة منطقة تجارة حرة مصرية أمريكية . وتتعاون مع الخارجية الأمريكية فى هذا الشأن بعثات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى التى تتابع عن كثب كل ما يجرى فى الساحة الاقتصادية ، وتقيمه من منظورها ، أى من منظور توافق واشنطون ، وتقدم النصائح التفصيلية لتصحيح السياسات الاقتصادية المصرية من هذا المنظور .

ولا تتردد الولايات المتحدة مثلاً فى استخدام لفظ "المشروطية" بشأن ما تقدمه من معونات لمصر . ففى تقرير مكتب محاسبة الحكومة المقدم إلى لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الأمريكى فى يوليو ٢٠٠٥ ، لم تكن هناك مداراة لحقيقة ارتباط المعونة المقدمة إلى مصر بتنفيذ بنود محددة فى مواقيت معلومة وذلك بهدف تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد سوق ليبرالى . وطبقاً لمتابعة المكتب لمدى التزام مصر بتنفيذ البنود المتفق عليها منذ ١٩٩٢ ، ظهر أنه من بين ١٩٦ بنداً لم تنفذ مصر سوى ١٣٦ بنداً ، أى ٧٠% من جملة الالتزامات . ومن الواضح أن حكومة د . أحمد نظيف الأولى قد جاءت لتسرع بتنفيذ البنود المتبقية ، وعلى رأسها ـــ كما يقول التقرير ـــ وضع قانون جديد للضرائب وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات ووضع قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وخصخصة البنوك وشركات التأمين . وقد قطعت حكومة نظيف الأولى (يوليو ٢٠٠٤) والثانية (ديسمبر ٢٠٠٥) شوطاً طويلاً نحو تنفيذ الالتزامات المتبقية . ومع ذلك فقد دعى تقرير مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية الإدارة الأمريكية إلى التشدد فى إتاحة المعونات النقدية لمصر لحين اتضاح التزام الحكومة المصرية بجميع بنود البرنامج المتفق عليه وذلك وفق مذكرة التفاهم الموقعة مع هيئة المعونة الأمريكية فى مارس ٢٠٠٥ ، وذلك على حد قول التقرير ـــ من أجل "تقوية عنصر المشروطية" فى المعونة المقدمة[1] .

(١) أنظر : -

ومن المعروف أن اتفاقات الشراكة الأوروبية وأطر التعاون بين أمريكا وعدد من بلدان المنطقة قد أصبحت بمثابة عودة لسياسة مناطق النفوذ التى طالما كافحت الدول النامية من أجل الخلاص منها . وأصبح من المعتاد أن تتضمن هذه الاتفاقات تعهدات باتباع الدول النامية الداخلة فيها للسياسات الليبرالية الجديدة ، فضلاً عن التزامات بحماية حقوق الإنسان . وهذا ما لوحظ أيضاً فى الاتفاقات التى عقدها الاتحاد الأوروبى مع الدول الأفريقية ودول الكاريبى والباسفيكى ، مثل اتفاق كوتونو ، وكذلك اتفاقات الشراكة المتصلة به ، وفى الضغوط التى تمارس على هذه الدول لخصخصة قطاع الاتصالات والبنوك وشركات المرافق العامة[1].

وتحت رايات العولمة ، وبدعوى محاربة الإرهاب ، ومنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل التى تمتلك منها أمريكا بالطبع أكثر مما تملكه أية دولة أخرى على ظهر الكرة الأرضية ، اعتبرت أمريكا أنها صاحبة الحق فى تحديد ما هو إرهاب وما ليس كذلك ، وتحديد من هو إرهابى وما هى الدول التى تأوى الإرهاب ومن ثم تستحق العقاب . كما أباحت أمريكا لنفسها ، وبالرغم من معارضة مجلس الأمن ، شن حرب شرسة على العراق بدعوى امتلاكه لأسلحة دمار شامل ، وهو ما ثبت أنه اتهام باطل ولا سند له على أرض الواقع ، وذلك باعتراف من كانوا يصرون على هذه الاتهامات مثل وزير الخارجية السابق كولن باول . وفى هذا السياق تحولت دول الخليج العربى إلى ما يشبه المستعمرات الأمريكية ، كما لم تستطع مصر ـــ أكبر الدول العربية ـــ أن تقف فى وجه هذا العدوان ، بل أنها قدمت له التسهيلات العسكرية والدعم اللوجستى . وإذا كان العرب قد سايروا داعية العولمة وزعيمة العالم الرأسمالى فى هذا كله ، واستجابوا لمطالبها فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون أن تقلع هذه

= US GAO (Government Accountability Office), Foreign Assistance USAID's Cash Transfers Program in Egypt, Report to the Chairman, Committee on International Relations, US House of Representatives, July 2005, www.gao.gov.

(١) راجع خطاب Thabo Mbeki رئيس جنوب أفريقيا أمام المؤتمر الإقليمى للحكم التقدمى Governance RegionaI Conference فى ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، المنشور فى Progressive South Bulletin, no. 109, August 2005 بعنوان Putting People First in a Progressive Agenda, pp . 378-382.

الأخيرة عن ممارساتها الوحشية ضد الفلسطينيين ودون أن تظهر فى الأفق بادرة حل منصف للصراع العربى الإسرائيلى ، فضلاً عن توافق سياساتهم الاقتصادية مع نموذج الليبرالية الجديدة الذى تروج له أمريكا ، فهل هناك اسم لهذه العلاقة بين العرب وأمريكا أكثر ملاءمة من "التبعية" ؟! .

فصل المقال إذن أن مسايرة الدول النامية للعولمة وقبولها للنموذج الرأسمالى الليبرالى الجديد يفتحان الكثير من الدروب والمسالك التى تفضى إلى تعميق علاقات التبعية التى تعطى الأولوية لمصالح الأطراف الخارجية على حساب المصالح الوطنية ، والتى تعوق الإرادة الوطنية وتعصف بالاستقلال الوطنى . وكل هذه النتائج غير مستحبة وينبغى العمل على الخلاص منها بسلوك سبيل آخر غير السبيل الذى تفرضه العولمة وبرامج التكيف الهيكلى .

شهادات إضافية حول برامج التثبيت والتكيف:

من المهم أن نضيف إلى ما تقدم نتائج عدد من الدراسات والتقارير الأحدث التى تناولت بالتقييم العملى برامج التثبيت والتكيف بوجه عام ، وسياسات تحرير التجارة بوجه خاص .

ثمة تقييم مهم بدأ واستمر حيناً بمشاركة البنك الدولى ، ولكن البنك تنصل من التقرير عندما بدت نتائجه غير مواتية لرسالة البنك فى ترويج توافق واشنطون وفى نشر العولمة الليبرالية . فقد قامت الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلى (فيما بعد "سابرين" SAPRIN)[1] بصياغة مشروع لبحث الآثار الاقتصادية

(1) SAPRIN = The Structural Adjustment Participatory Review International Network.

وهى شبكة تضم عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدنى فى تسع دول نامية (الأرجنتين ــ بنجلاديش ــ الاكوادور ــ السنغادور ــ غانا ــ المكسيك ــ الفلبين ــ أوغنده ــ زمبابوى) ودولة من الدول الاشتراكية سابقاً وهى المجر ، وتتعاون مع منظمات غير حكومية فى أوروبا وكندا والولايات المتحدة . والشبكة تضم ممثلين لنقابات العمال وجمعيات صغار رجال الأعمال والمزارعين ، والمنظمات المعنية بالبيئة ، وجمعيات المرأة وجمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الدينية ، وروابط الشباب ، وأربات المعاشات ، إضافة إلى عدد من معاهد بحوث التنمية .

والاجتماعية لبرامج التحرير وتفكيك القيود والضوابط الإدارية ، والخصخصة وسياسات التقشف التى تشكل أهم مكونات برامج التكيف الهيكلى[1]. وقد استطاعت سابرين إقناع البنك الدولى بالمشاركة فى تنفيذ هذا المشروع معها . واستغرق تنفيذ البرنامج فى تسع دول نامية خمس سنوات (١٩٩٧ــ ٢٠٠٢) وذلك بعد أعمال تحضيرية استغرقت نحو سنتين ، وتوفر للمشروع التمويل اللازم من عدة جهات أهمها حكومات خمس دول أوروبية والاتحاد الأوروبى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وعدد من الوقفيات[2] والمنظمات غير الحكومية . وقد تعاونت فى التنفيذ ثلاثة أطراف هى حكومات الدول المبحوثة ، والبنك الدولى ، والشبكات الوطنية للمجتمع المدنى التى ضمت المئات من منظماته .

ومن أهم ما يميز هذا المشروع منهجيته التى تقوم على المشاركة واسعة النطاق للأطراف ذات العلاقة ببرامج التكيف الهيكلى . إذ يتم الوصول إلى التقييم الوطنى لآثار برنامج التكيف فى أى دولة من خلال أربع مراحل . أولها : التعرف على أوسع قطاع ممكن من السكان المحليين المتأثرين بالبرنامج . وثانيها : عقد ملتقيات عامة تنظمها اللجان التوجيهية لمنظمات المجتمع المدنى بالاشتراك مع ممثلى البنك الدولى والحكومة ، وذلك لمناقشة إجراءات التكيف وتحليل آثارها من واقع شهادات المتأثرين بها فى المحليات المختلفة . وثالثها : إجراء بحوث تشاركية بشأن عدد من القضايا المختارة ، وذلك بغرض تعميق تحليل آثار برنامج التكيف . ويشارك فى هذه البحوث ، إلى جانب فرق سابرين والبنك الدولى ، خبراء ومستشارون من تخصصات مختلفة . ورابعها : تجميع النتائج وعرضها ومناقشتها فى مؤتمر وطنى عام .

وتتلخص أهم النتائج التى توصل إليها المشروع فى تقريره[3]:

(١) يعرف المشروع باسم مبادرة المراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلى :
SAPRI : Structural Adjustment Participatory Review Initiative.

(2) Foundations.

(٣) أعلن عن صدور التقرير فى بروكسل فى أبريل ٢٠٠٢ ونشر التقرير فى ٢٠٠٤ : =

١ - يلاحظ فيما يتعلق بتحرير التجارة أنه بالرغم من تنوع الدول المبحوثة من حيث مستوى الدخل والتطور الاقتصادى ، إلا أنها جميعاً شهدت نمواً أكبر فى الواردات بالمقارنة بالصادرات . ولهذا فإن هذه الدول واجهت زيادات فى عجز كل من الميزان التجارى والحساب الجارى فى ميزان المدفوعات ؛ مما زاد من مستوى مديونياتها الخارجية . وقد أدى تحرير الواردات وإغراق السوق المحلية بالواردات الرخيصة إلى تعثر الكثير من المنشآت المحلية ، وإلى تدمير الطاقة الإنتاجية الوطنية بخروج الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من مجال الإنتاج أو تعرضها للإفلاس ؛ الأمر الذى أفضى إلى ارتفاع معدلات البطالة ، وبالتالى تخفيض القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من المجتمع بشكل يفوق المنافع المفترضة للمستهلكين من جراء فتح أبواب الاستيراد أمام المنتجات الأرخص . ومن جهة أخرى ، لم يتحول النمو المدفوع بالصادرات إلى قوة دافعة للاقتصادات المبحوثة ، بينما تركزت المكاسب المرتبطة بنمو الصادرات فى أيدى شرائح محدودة من السكان وفى عدد قليل من الأنشطة ؛ الأمر الذى زاد من حدة التفاوتات فى توزيع الدخل القومى .

٢ - وفيما يتعلق بتحرير القطاع المالى ، يوضح التقرير أنه لم يؤد إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية فى القطاع المصرفى ، حيث اتسع الهامش بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الادخار فى الدول المبحوثة . كما انتشرت الرشوة وصور الفساد الأخرى فى أعقاب التحرير وطالت كل الوسطاء الماليين سواء أكانوا ينتمون إلى القطاع العام أم القطاع الخاص . كما شجع تحرير القطاع المالى المضاربات قصيرة الأجل والاستثمار فى الأنشطة غير الإنتاجية ، وكذلك القروض الاستهلاكية . وأحدث تحرير أسعار الفائدة وتحرير انتقال الأموال عبر الحدود سيولة شديدة لرأس المال ؛ مما زاد من تعرض الاقتصادات المبحوثة للصدمات الخارجية . وعموماً ، اقترن التحرير المالى بإضعاف دور الدولة فى توجيه وضبط

= SAPRIN, Structural Adjustment: The SAPRI Report: The Policy Roots of Economic Crisis, Poverty and Inequality, Zed Books (London and New York), TWN (Malaysia), Books for Change (India) and IBON (Phillppines), 2004.

حركة القطاع المالى من جهة أولى ، وإلى تقوية جماعات المصالح التى استأثرت بقسط وافر من التمويل المصرفى من جهة ثانية ، وإلى تعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات غير التنافسية أى الاحتكارية من جهة ثالثة . وقد أدى تركز الأصول المالية بدرجة أكبر فى أيدى عدد قليل من أفراد القطاع الخاص إلى اتساع الفوارق فى توزيع الدخل .

٣ - وفيما يخص اصلاحات سوق العمل والآثار على التشغيل ، شهدت الدول المبحوثة — على اختلاف درجات تنفيذها لاصلاحات سوق العمل — تدهوراً ملحوظاً فى مستويات التوظف وزيادة محسوسة فى معدلات البطالة . ولم تسهم صناعات التجميع التى أقيمت فى المناطق الصناعية الحرة كثيراً فى زيادة فرص العمل ، خاصة وأن صلة هذه المناطق بالاقتصاد المحلى ضعيفة . كما تدهورت الأجور الحقيقية وأصبح توزيع الدخل يتصف بدرجة أعلى من التفاوت عما كان الحال عليه قبل البدء فى برامج التكيف . إذ انخفض نصيب الأجور فى ن.م.أ ، وأصبحت نسبة أكبر من العمال تعمل فى ظروف تفتقر إلى الأمان الوظيفى . كما زادت نسبة التشغيل الناقص[1] . وكانت البطالة أشد وطأة على الجماعات منخفضة الدخل ، كما كان تأثر هذه الجماعات بانخفاض مستوى الأجور الحقيقية كبيراً . وعانت النساء من اصلاحات سوق العمل بدرجة أكبر من باقى قوة العمل . كما زادت نسبة عمالة الأطفال وكبار السن ، وذلك لتعويض الانخفاض الذى طرأ على مستوى دخل الأسرة . وأخيراً ، لم يحدث ما توقعه أنصار سياسات إصلاح سوق العمل من زيادة على نطاق واسع فى الإنتاجية والتنافسية .

٤ - وقد أظهر تحليل آثار الخصخصة فى الدول المبحوثة نتائج مختلطة فى الشركات الإنتاجية ، حيث زادت أرباح بعض الشركات المخصخصة ، بينما استمر البعض الآخر فى الخسارة أو ربما زادت خسائره . وعموما فالزيادة فى الإنتاج التى حققتها بعض الشركات الإنتاجية لم تكن لها علاقة بتغيير شكل الملكية

(1) Underemployment

بقدر ما كانت ناتجة عن أسباب وظروف أخرى ، مثل تحرير حركات رؤوس الأموال ، ومثل انتقال الملكية إلى شركات متعدية الجنسية ذات قدرات كبيرة فى الحصول على التمويل اللازم لعملياتها . أما فيما يتعلق بخصخصة شركات الخدمات ، وخاصة خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والنظافة والاتصالات ، فيسجل التقرير أن أسعار هذه الخدمات قد زادت بعد الخصخصة ، وذلك دون تحسن يذكر فى نوعية الخدمة أو فى نطاق تغطية الخدمة للمناطق والجماعات السكانية المختلفة ؛ الأمر الذى زاد من صعوبة حصول الأسر الفقيرة على خدمات هذه الشركات . وازدادت الأمور سوءاً بإلغاء الدعم الذى كان يوجه لهذه المرافق قبل خصخصتها . فهو وإن كان قلل من عجز الموازنة العامة للدولة ، إلا أنه أدى إلى حرمان الفقراء وسكان المناطق النائية من الحصول على هذه الخدمات . وبالنظر إلى أيلولة أصول كثير من الشركات العامة سواء فى قطاع الإنتاج أم فى قطاع المرافق العامة إلى الشركات الأجنبية ، فقد زادت نسبة ملكية الأجانب ، وزاد تأثيرهم فى الاقتصاد الوطنى ؛ الأمر الذى يشكل تهديداً للسيادة الاقتصادية الوطنية ، خاصة مع خضوع سياسات هذه الشركات لاعتبارات تعظيم الربح على الصعيد العالمى ، وهو ما قد لا يتوافق مع الاحتياجات المحلية . كما يسجل التقرير أن آثار الخصخصة على توزيع الثروة والدخل أصبحت مقلقة بشكل متزايد فى الاقتصادات المبحوثة .

٥ - وفيما يتعلق بآثار برامج التكيف الهيكلى على التعليم والصحة ، فقد أظهرت دراسات الحالة فى سبع دول فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية أن الإصلاحات التى أدخلت على نظم التعليم والصحة قد أدت إلى انخفاض منتظم وملموس فى دور الدولة وفى قدرتها على توفير الخدمات العامة للغالبية العظمى من السكان ؛ الأمر الذى جعل الحصول على هذه الخدمات يخضع بشكل متزايد لقواعد السوق وآلياته . وأصبحت الفئات ذات الدخل المنخفض مطالبة بتحمل تضحيات وأعباء كثيرة من جراء خفض الدعم ونقص الإنفاق الاجتماعى وتطبيق نظم المشاركة فى التكاليف واسترداد النفقات فى المؤسسات التعليمية

والصحية . كما أن أساليب تصويب الدعم ، أى استهدف الفقراء ، قد فشلت فى معالجة الفقر وعملت على استمرار التفاوتات القائمة فى توزيع الدخل . ومن الملاحظ أن الارتفاع فى كلفة التعليم أو العلاج لم يقترن بارتفاع فى مستوى الخدمة . وهكذا تجاهلت سياسات التكيف الهيكلى أن الإنفاق على التعليم والصحة والدعم الموجه لهما هو فى الحقيقة استثمار فى العنصر البشرى ، وتعاملت معه على أنه إنفاق يمكن التخفف منه لتصحيح عجز الموازنة[1] . ومن المفارقات التى يسجلها التقرير أنه بينما تقلص الدعم الموجه للخدمات العامة والتى يستفيد منها الفقراء أكثر من غيرهم (دعم الفقراء) ، استمرت أنواع أخرى من الدعم فى الوصول إلى الشركات الخاصة ، مثل دعم القروض وتقديم ضمانات للائتمان والحوافز الضريبية ، بل وحزم الإنقاذ الموجهة لإنقاذ الشركات والبنوك المتعثرة (دعم الأغنياء) . ولذا فقد كان أثر هذه السياسات سلبياً على توزيع الدخل بعامة وعلى الفقراء بخاصة .

والواقع أن النتائج التى سجلتها دراسة سابرين ليست فريدة فى بابها بأية حال . وهناك شواهد وقرائن متعددة على صحتها من دول أخرى ومن مراقبين ودارسين آخرين . وحسبى أن أذكّر بنتائج دراسة الحالة المصرية فى الفصول السابقة من هذا الكتاب والتى لخصتها فى القسم (٩ــ١) من هذا الفصل ، وأن أضيف نتائج دراسة تناولت أثر التكيف فى عدد من المناطق المختلفة للدول النامية، وأن أستشهد بآراء بعض القيادات المسئولة عن الاقتصاد فى أمريكا اللاتينية .

تشير الدراسة التى قدمها "بولتروفيتش" و"بوبوف" إلى مؤتمر المعهد الدولى لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة حول مستقبل اقتصاديات التنمية[2] إلى أن تطبيق برامج التكيف الهيكلى قد أدى إلى انخفاض متوسط الدخل

---

(١) قارن ذلك بالخطاب الرسمى لتوافق واشنطون فى النقطة الثانية من النقاط العشر التى عرضناها فى القسم (٩ ــ م ــ ١) من الملحق .

(2) V. Polterovitch and V. Popov. "Appropriate economic policies at different stage of development", WIDER, The Future of Development Economics, op.cit.

الحقيقى للفرد فى دول منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى بنسبة ٠,٨% سنوياً فى الثمانينات ، بينما لم يزد معدل نموه فى التسعينات على ١,٥% سنوياً . أما فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد حدث انخفاض فى متوسط دخل الفرد بمعدل ١% سنويا فى الثمانينات ، ولم يزد معدل نموه على ١% سنويا فى التسعينات . وقدر الانخفاض فى الناتج المحلى الحقيقى فى ٢٨ دولة فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق بنسبة ٣٠% خلال التسعينات . أما فى أفريقيا جنوب الصحراء ، فقد كان الانخفاض فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد ملحوظاً[1].

وتشير تطبيقات سياسات التكيف الهيكلى فى عدد من دول أمريكا اللاتينية إلى أنها أدت إلى كوارث فظيعة . وحسبنا أن نشير إلى تجربة الأرجنتين . فطبقاً لكل من نائب وزير الخارجية ونائب وزير الصناعة والتجارة فى الأرجنتين ، كانت لهذه السياسات آثار سلبية للغاية على السكان . وبينما كان صندوق النقد الدولى يشيد بالأرجنتين فى أوائل التسعينات باعتبارها نموذجاً ساطعاً لنجاح سياساته ، كانت الوقائع تشير إلى أنها شهدت أكبر كارثة اجتماعية واقتصادية خلال مائتى عام من تاريخها . فقبل أن تدخل الأرجنتين صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٥٧ كانت نسبة الفقراء لا تتجاوز ١٠% ، وكان ٥٢% من السكان ينتمون إلى الطبقة المتوسطة . وبعد كارثة ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ارتفعت نسبة الفقراء إلى ٦٠% ، وانخفضت نسبة من ينتمون إلى الطبقة المتوسطة إلى ٢٢% . كما تعرض الاقتصاد الأرجنتينى لتقلبات شديدة ، وانخفضت قيمة البيزو انخفاضاً مروعاً ، وتزايدت المديونية الخارجية ، وخيم الركود الاقتصادى على البلاد . وهكذا تحولت التجربة التى كانت أثيرة لدى صندوق النقد الدولى فى بداية التسعينات إلى وصمة عار فى جبينه فى أواخر التسعينات والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين[2] .

---

(١) حسب مؤشرات التنمية الدولية ، كان معدل النمو السنوى فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى أفريقيا جنوب الصحراء -١% فى الثمانينات وحوالى ٠,٣% فى الفترة ١٩٩٠ — ٢٠٠٣ أنظر :

World Bank, World Development Indieators 2003 and 2005.

(٢) راجع تحقيقات بعثة " الأهرام " إلى دول أمريكا اللاتينية ، الأهرام ، ١٢ أبريل ٢٠٠٥ . وقد نشرت هذه التحقيقات لاحقاً فى كتاب : بعثة الأهرام ، أمريكا اللاتينية . دروس فى النهوض الوطنى ، الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

الشهادات المجروحة للبنك الدولى:

ربما يتهم البعض العرض السابق للأداء التنموى لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة / توافق واشنطون بالتحيز ، وذلك لاعتماده على شهادات المعارضين لهذا النموذج أو المتحفظين على بعض عناصره وحدهم . ولذا فقد يكون من المناسب فى ختام هذا العرض أن أتناول موقف البنك الدولى فى هذا الشأن ، وذلك باعتبار البنك الدولى من أشد المدافعين عن هذا النموذج ومن أقوى مصادر الضغط على الدول النامية لتطبيقه .

لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى دفاع البنك الدولى عن سياسة تحرير التجارة ودعوته لاندماج الدول النامية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وبخاصة منذ نشر تقرير التنمية فى العالم ١٩٨٧ الذى انتهى من استعراضه لتجارب الحكومات فى دعم التصنيع إلى أن الدول النامية التى اتبعت سياسات لدمج القطاع الصناعى فى الاقتصاد العالمى من خلال التجارة الخارجية قد حققت نتائج أفضل من غيرها التى عزلت نفسها عن المنافسة الدولية[1] . فقد انتقدت دراسة البنك لمساواتها بين تحرير التجارة والتوجه الخارجى للنمو ، ولعدم تمييز البنك بين حيادية نظام التجارة بمعنى الحماية الصفرية للسلع القابلة للاستيراد والتصدير وبين نظام التجارة المحرر ، حيث عُرِّف تحرير التجارة بأنه إجراء يجعل النظام التجارى أكثر حيادية ، أى أقرب إلى نظام تجارى خال من التدخلات الحكومية . وقد اعترف البنك لاحقاً بأن النظام التجارى المحايد يمكن أن يتحقق عند معدلات حماية موجبة ولكن متساوية لكل من الصادرات والواردات ، وهو ما يعنى الاعتراف بأن التوجه الخارجى للنمو لا يعنى بالضرورة وجود نظام تجارى متحرر . ومع ذلك ظل البنك مُصراً على أن التعريفات الجمركية المنخفضة نسبياً والموحدة أفضل لأسباب تتعلق بالكفاءة والاقتصاد السياسى ، وذلك بالرغم من

(1) World Bank, World Development Report 1987 (Barriers to adjustment and growth in the world , industrialization and foreign trade).

وقد اعتمدت فى هذه الفقرة والفقرتين التاليتين على تلخيص الجدل مع البنك الدولى حول تحرير التجارة الوارد فى :

S.M. Shafaeddin, op.cit., pp. 305.

موافقته على أنه لا يوجد إثبات لكون التعريفات الجمركية الموحدة على الواردات تقود إلى وضع أمثل فى معظم الحالات . كما انتقدت تلك الدراسة من زاوية طريقة معالجتها للإحصاءات ، ولتجاهلها التمييز بين الدول حسب مستوى تطورها .

لقد ظل البنك متمسكا بفكرة تحرير التجارة وخفض توحيد التعريفة الجمركية على الواردات . وأرجع فشل بعض الدول التى اتبعت سياسة تجارية تقوم على توحيد التعريفات إلى "سوء التطبيق" . وقد استمر البنك فى تمسكه بهذا الرأى حتى فى دراسته عن "المعجزة الآسيوية" التى نشرت فى عام ١٩٩٣ ، وذلك بالرغم من اعترافه بعدد من الأمور الهامة ، مثل أن السياسة التجارية وحدها لا تكفى لإحراز نمو سريع ، وأن للعوامل المؤسسية دوراً مهماً فى نجاح أو فشل هذه السياسة ، وأن التدخلات الحكومية مطلوبة لزيادة الاستثمار فى الموارد البشرية والمادية وأنه لكى تكون السياسات الاقتصادية فعالة فإنها يجب أن تكون مصممة بالتوافق مع الظروف الخاصة بكل دولة .

لكن توصيات تلك الدراسة جاءت متناقضة مع بعض هذه الاستنتاجات . فقد تبنت الدراسة سياسات تجارية وصناعية موحدة لكل الدول وذلك بغض النظر عن مستوى تطورها . وأصرت على قصر التدخلات الحكومية على التدخلات الوظيفية (الإدارة الاقتصادية الكلية السليمة ــ حفز الادخار والاستثمار ــ تجنب التشوهات) ، وعلى ألا تتصف تلك التدخلات بالانتقائية . وحثت الدراسة الدول النامية على الاقتداء بدول شرق آسيا فى الأخذ بمعدلات منخفضة للتعريفات الجمركية بما يجعل الأسعار النسبية للسلع القابلة للاتجار أقرب إلى الأسعار العالمية . وقد تبين أن معدلات التعريفة المنخفضة التى أشارت إليها الدراسة هى تلك التى لوحظت فى الثمانينات والتسعينات ، أى قرب مرحلة النضج بالنسبة لدول شرق آسيا ، وليس فى الستينات والسبعينات حيث كانت هذه الدول لم تزل تخوض معارك التصنيع . ففى التسعينات كانت معظم الصناعات فى هذه الدول قد اقتربت من حالة النضج ، ولذا كان من المتعين أن يصبح نظامها التجارى أكثر تحرراً ، بينما كان النظام يتسم

قبل ذلك بالحمائية والانتقائية . وفى حين سجل التقرير أن حماية السوق المحلى قد تواجدت جنباً إلى جنب مع تشجيع الصادرات من خلال الدعم فى معظم دول شرق آسيا ، إلا أن البنك لم ينصح الدول النامية باتباع تلك السياسة ، وذلك بدعوى أنه يصعب إدارتها وأنها لم تعد متوافقة مع البيئة التجارية الدولية الجديدة .

وعموما فإن البنك استمر فى التمسك بضرورة أن يكون التحرير سريعاً ، وعمومياً ، أى لكل الدول بغض النظر عن مراحل تطورها ، وشاملاً وموحداً فى كل القطاعات ، وذلك : (١) بالرغم من تراكم الأدلة على أن هذه الوصفة لم تكن هى التى ساعدت دول شرق آسيا على إحراز النجاح ؛ (٢) وبالرغم من الشواهد على أن التحرير السريع للواردات يؤدى إلى تخفيض ربحية المنشآت المحلية التى تتنافس مع الواردات وقد يؤدى إلى إفلاسها وإلى تراجع التصنيع ؛ (٣) وبالرغم مما سبق أن أشرنا إليه ــ نقلاً عن تقرير الدول الأقل نمواً ٢٠٠٤ ــ من أن معظم هذه الدول قد فتحت نظامها التجارى إلى حد لا يختلف كثيراً عن النظم التجارية للدول مرتفعة الدخل الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[1] ، ومع ذلك كانت معدلات أدائها بائسة ؛ (٤) وبالرغم مما يمليه المنطق الاقتصادى من أن درجة استفادة الصناعات المختلفة من تحرير التجارة تعتمد على درجة النضج التى بلغتها كل صناعة داخل الدولة الواحدة ، وأن الصناعات التى لم تزل فى مرحلة النشوء والارتقاء قد تكون واعدة ولكن يلزمها بعض الحماية لبعض الوقت حتى تصبح مؤهلة لمواجهة المنافسة الخارجية ، وأن التحرير المتسرع قد يلحق الضرر بها ؛ ومن ثم فهناك حاجة حقيقية إلى التدرج والانتقائية فى تحرير التجارة[2] .

---

(1) OECD.

(٢) للمزيد حول أهمية التدرج والانتقائية فى تحرير التجارة ، راجع :

S. Lall, "Governments and industrialization " , op.cit., p. 26; S. Dhanani, Indonesia: Strategy for Manufacturing Competitiveness," Vol. 11, Main Report, UNDP/UNIDO Project no. NC/INS/99/004, Jakarta, 2000 (www.unido.org), p. 13.

وأنظر أيضا : =

ولهذه الاعتبارات فقد وصفت شهادات البنك الدولى بشأن سياسات توافق واشنطون بأنها شهادات مجروحة . فهى مجروحة بالانحياز العقائدى المسبق لاقتصاد السوق الحر (أصولية السوق) وللنظام الرأسمالى وللعولمة الليبرالية . وقد ظهر هذا الانحياز عندما رفض البنك النتائج التى توصل إليها أحد أقسامه بشأن التدخل على نطاق واسع فى عمل الأسواق فى كوريا الجنوبية من أجل دفع عملية التصنيع ، كما شهدت على ذلك أليس أمسدين ، حسبما أشرت فيما سبق . كما تأكد تعصب البنك لأصولية السوق فى الصدام الذى وقع بين إدارة البنك وجوزيف استجلتز بشأن أسلوب علاج الأزمة الآسيوية ، والذى ترتب عليه فصل استجلتز من وظيفته بالبنك . كما يؤكد الموقف المسبق من جانب البنك لصالح توافق واشنطون انسحابه من مشروع سابرين عندما رأى أن نتائجه لا تتمشى مع انحيازه المسبق ، وذلك حسبما أشرنا من قبل . وهذه الاستشهادات محكومة بالطبع بما نمى إلى علمى من تصرفات للبنك الدولى من هذا النوع . وفى الغالب أن هناك ما يخفى علىَّ فى هذا الشأن . وربما كان ما خفى أعظم ، كما يقال .

غير أن الموقف المبدئى للبنك بشأن الأثر الحميد لتحرير التجارة على الكفاءة والنمو والفقر يجب أن يتعرض للتغيير تحت تأثير عدد من الدراسات التى أجراها مؤخراً . فقد ظهر فى عدد من الدراسات التى نشرها البنك خلال ٢٠٠٤ ــ ٢٠٠٦ أن تحقق الأثر الحميد لتحرير التجارة يقتضى أن يقترن تحرير التجارة بإصلاحات وسياسات تكميلية فى عدد من المجالات غير التجارية ، وأن النصح بتحرير التجارة يجب أن يعتمد على ما إذا كانت هناك تشوهات فى المؤسسات غير المتصلة بالتجارة وعلى درجة هذه التشوهات ، وكذلك على الإمكانية المتاحة لإزالة هذه التشوهات . فهذا ما انتهت إليه دراسة تشانج وكالتانى ولؤيزا (٢٠٠٥) ، والتى تتوافق مع

= M. Shafaeddin, Is industrial policy relevant in the 21st century, " a paper presented to the Arab Planning Institute International conference, Beirut, 20-21 March 2006 .

دراسة بولاكى (٢٠٠٤) و فروينـد ، وكـذلك مـع دراسـة بـيرى وأولاريجـا (٢٠٠٦)[1] .

لقد أظهرت دراسة بولاكى وفروينـد أن ثمة دلائل قويـة علـى أن الانفتـاح التجارى له أثر إيجابى على النمو الاقتصادى فقط فى تلك الدول التى لا تفرض قيـوداً متشددة على أسواق العمل (بحيث تتوافر المرونة اللازمة لانتقال العمالة من قطـاع إلى آخر) وعلى حرية دخول المنشآت إلى الصناعات المختلفة وكذلك حريـة خروجهـا منها . أما حيثما تفرض مثل هذه القيود المتشددة فإن الانفتاح التجارى قد لا يحفـز النمو ، بل أنه قد يعوق النمو ، إما لأن التجارة تتوسع فى اتجاهات غير صائبة نظـراً للاختلالات السعرية ، وإما لأن تحرير التجارة يدمر الصناعة الوطنية[2]. والنصيحة التى تقدم بناءً على ذلك هى ضرورة التوسع فى الانفتاح بتحرير سوق العمل وإزالة القيود على دخول وخروج المنشآت .

وتوصلت دراسة تشانج وكالتانى ولؤيزا إلى أن الأثر الإنمائى للانفتاح (بمعـنى تحرير التجارة ومقيسا بنسبة التجارة إلى ن.م.أ) إيجابى ويعتد به اقتصاديا فى المتوسط ، ولكن هذا الأثر يزداد قوة فى حالة ما إذا اقترن الانفتاح بعـدد مـن الإصـلاحات التكميلية التى تشمل : ١ــ تحسين التعليم ؛ ٢ــ تعميق القطاع المـالى (بمـا يرفـع نسبة القروض للقطاع الخاص إلى ن.م.أ) ؛ ٣ــ الاستقرار الاقتـصادى (خفـض التضخم) ؛ ٤ــ تحسين البنية الأساسية ؛ ٥ــ تحسين الحكم ؛ ٦ــ مرونـة سـوق العمل ؛ ٧ــ تسهيل حركة الدخول والخروج للمنشآت . وعلى ذلك فـإن الوضـع الناتج فى أعقاب تحرير التجارة سوف يختلف باختلاف الدول ؛ ومدار الأمر فى ذلـك

(1) R. Chang, L. Kaltani and N. Loayza, Openness can be good for growth: The role of policy complemenatrities, W.B. Policy Research Working Paper no. 3763, The World Bank, 2005; B. Bolaky and C. Freund, Trade, regulation, and growth, W.B. Policy Research Working Paper. No. 3255, The World Bank, 2004; G. Perry and M. Olarreaga, Trade liberalization, inequality, and poverty reduction in Latin America " , paper presented at ABCDE (Annual World Bank Conference on Development Economics), S. Petersburg, Jan. 2006 (www. Worldbank.org).

(2) Bolaky and Freund, ibid, pp. 22-23.

هو مجموعة العوامل المشار إليها حالاً والتى ترتبط بهيكل الاقتصاد وحالة المؤسسات[1] . وتنتهى هذه الدراسة إلى التوصية برفض منهج "سياسة واحدة لكل الدول"[2]، وذلك فيما يتعلق بتحرير التجارة ، وإلى أن ثمة حاجة إلى تصميم حزم مختلفة من السياسات تتناسب مع ظروف كل دولة .

وفى دراسة بيرى وأولاريجا حول أثر تحرير التجارة على التفاوت فى توزيع الدخول وعلى الفقر فى أمريكا اللاتينية والكاريبى فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، لوحظ أن تحرير التجارة قد اقترن بازدياد الفوارق فى توزيع الأجور وكذلك فى توزيع الدخول . وأظهرت القياسات الايكونومترية أن أثر تحرير التجارة على الفقر (بدلالة زيادة متوسط الدخل فى أفقر خمس من السكان) كان إيجابياً ولكن غير معنوى إحصائياً فى ٥ من ٧ معادلات مقدرة . وأكدت توصيات الدراسة على أهمية السياسات المكملة لتحرر التجارة ، شاملة التعليم ، وإمكانية الحصول على الائتمان ، والتأمين ، ومرونة دخول وخروج المنشآت ، ومرونة أسواق العمل ، وإمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية والمعونات الفنية بواسطة فقراء المزارعين . لكن بعض هذه المتغيرات لم يظهر أصلاً فى القياسات الايكونومتريه (مثل إمكانية الحصول على الائتمان والتأمين وخدمات البنية الأساسية والمعونات لفقراء المزارعين) . كما أن بعض المتغيرات المذكورة لم يثبت لها تأثير معنوى إحصائياً فى المعادلة الشاملة التى ضمت كل المتغيرات (مثل الأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والمرونة فى سوق العمل ، والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والمرونة فى خروج المنشآت من السوق ، والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والتعليم) . ولم يظهر فى تلك المعادلة أثر معنوى على الفقر إلا لأربعة متغيرات هى مستوى دخل الفرد والتعليم

---

(١) Change, Kaltani and Loayza, op.cit., p. 4 . لاحظ أنه لم يثبت تأثير معنوى إحصائيا للمرونة فى خروج المنشآت على النمو فى حالة تحرير التجارة (الأثر التفاعلى بين مرونة خروج المنشآت وبين تحرير التجارة) ؛ نفس المرجع ، ص ٢٣ . وهذا ما لوحظ أيضاً فى دراسة بيرى وأولاريجا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ . أيضاً لم يظهر تأثير معنوى للأثر التفاعلى بين التضخم وتحرير التجارة على النمو الاقتصادى فى الدراسة الأولى (ص ٢٣) .

(2) One-size fits all approach.

والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والمرونة فى دخول المنشآت إلى السوق ، والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والحكم .

لاحظ أن الأثر المباشر لتحرير التجارة على الفقر لم يكن معنويا فى المعادلة الشاملة ، كما أنه ـــ كما سبق ذكره ـــ لم يكن معنويا فى ٥ من ٧ معادلات أظهرت الدراسة نتائجها[1] . وبالرغم من اعتقاد مؤلفى تلك الدراسة بأن تحرير التجارة يؤدى إلى تخفيض الفقر ، سواء أكانت اللامساواة فى الأجور أو الدخول تتجه إلى التزايد أم إلى التناقص ، استناداً إلى أن تحرير التجارة يخفض من كلفة سلة استهلاك الفقراء ويزيد من فرص تشغيلهم[2] ، فإن الدراسة لم تذكر الأثر السلبى المحتمل للواردات الأرخص ـــ الغذائية وغير الغذائية ـــ على مستوى دخول صغار المنتجين الزراعيين وغير الزراعيين ، وعلى حالة التشغيل فى منشآتهم . وعموما فإن النتيجة التى تخلص إليها الدراسة هى أن أثر تحرير التجارة فى تخفيض الفقر واللامساواة يكون حميداً عندما تنفذ سياسات فى مجالات أخرى غير التجارة تزيد من فرص الفقراء فى الحصول على مهارات أعلى وأصول إنتاجية أخرى ، وذلك فى الوقت الذى يجرى فيه تحرير التجارة .

وأياً ما كان التأثير المحتمل لهذه النتائج على موقف البنك الدولى من قضية تحرير التجارة ، فإننى أرى أن لهذه النتائج دلالات مهمة تعزز التصور الذى قدمته فيما سبق بشأن العلاقة بين تحرير التجارة والنمو وتحقيق أهداف تخفيض الفقر وغيرها من أهداف الألفية . فالمعنى المستفاد من الدراسات التى استعرضتها أن تحرير التجارة وحده لا يكفى لحفز النمو وخفض الفقر واللامساواة ، وأن ثمة اصلاحات مطلوبة فى عدد كبير من المجالات . وبتجميع الإصلاحات التكميلية نجد لدينا القائمة التالية:

(1) G. Perry and M. Olarreaga, op.cit., pp. 35-36.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

١ - إصلاح القطاع المالى (لتوفير التمويل للقطاع الخاص وللفقراء) ، مع برامج خاصة لتيسير حصول صغار المنتجين والفقراء على الائتمان بتكلفة يمكن لهم تحملها .
٢ - تحسين رأس المال البشرى (تعليم ـــ تدريب ـــ تطوير المهارات ، وتوفير الخدمات الصحية) .
٣ - توفير بنية أساسية أفضل (طرق ـــ اتصالات .. الخ) .
٤ - توافر أسواق تعمل بكفاءة فى مجال التأمين، مع تسهيل فرص الحصول على الخدمات التأمينية (لتقليل المخاطر المتعلقة بتقلبات الدخل) .
٥ - تحرير الأسواق ، لاسيما إزالة القيود على انتقال العمالة وعلى فصل العمال من وظائفهم ، وتوفير مؤسسات تخفض من تكلفة البحث عن عمل والبحث عن العمالة المناسبة ، وإزالة القيود على دخول المنشآت إلى الصناعات وخروجها منها .
٦ - توفير المعونات الفنية للمزارعين ولغيرهم من صغار المنتجين .
٧ - الحكم الرشيد .

ونضيف لهذه القائمة النتيجة التى توصلت إليها دراسة كالدرون ولؤيزا وشميت ـــ هابل ، وهى أن أثر الانفتاح التجارى على النمو يقرب من الصفر فى الدول التى ينخفض فيها متوسط دخل الفرد ، بينما يتجه هذا الأثر إلى التزايد مع تزايد الدخل ، ويصل هذا الأثر إلى أقصى مستوى عند مستويات الدخل العليا . بعبارة أخرى ، فإن أثر تحرير التجارة على النمو يتوقف على مستوى التطور الكلى للدولة (مقيسا بمتوسط دخل الفرد)[1] .

(1) C. Calderon, N. Loayze and K. Schmidt-Hebbel, External conditions and growth performance, Central Bank of Chile, Working paper, no. 292, 2004.
والدراسة مشار إليها فى Chang, Kaltani and Loayza, op.cit., p. 7.

إن هذه القائمة من الإصلاحات التكميلية ، وهذه النتيجة التى تربط فائدة تحرير التجارة بمستوى التطور الكلى للدولة ، تؤكدان ما حاولت الاستدلال على صحته فى الأجزاء السابقة من هذه الورقة ، وخلاصته :

> أن الاستفادة من تحرير التجارة هى نتيجة للنمو والتنمية ، وليست شرطاً مسبقاً لهما . فقائمة الإصلاحات المطلوبة والعلاقة المذكورة بين أثر تحرير التجارة ومستوى دخل الفرد تعنى فى الواقع أنه يلزم تحقيق مستوى مرتفع نسبياً من التقدم الاقتصادى والسياسى حتى يكون لتحرير التجارة فى بلد من البلدان أثر محسوس على النمو الاقتصادى والفقر واللامساواة . بعبارة أخرى ، فإن تحرير التجارة قبل تحقيق هذا المستوى من التقدم يعتبر سابقاً لأوانه ، وقد يضر بالنمو ويزيد الفقر واللامساواة .

النموذج البديل : نموذج التنمية المستقلة:

إن النموذج التنموى الذى أقترحه كبديل لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة هو نموذج التنمية الوطنية المستقلة / المعتمدة على الذات . وهذا النموذج يقوم على عدد من الركائز التى أراها فى حكم المسلمات ، وذلك بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع الخبرات العملية للنجاح والفشل فى إحراز التنمية . ولكن يحسن بنا قبل بيان هذه الركائز ، أن نتوقف لحظة عند قضيتين أساسيين فى بناء النموذج البديل ، وهما قضية استقلالية التنمية والاعتماد على الذات ، وقضية التعامل مع العولمة .

الاستقلال والاعتماد على الذات:

إن استقلالية التنمية لا تعنى العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجى[1] . كما أنها لا تعنى الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتى[2] . فلا هذا ولا ذاك من الأمور الممكنة فى العالم المعاصر ، فضلاً عن أن كليهما يجافى المنطق الاقتصادى السليم .

---

(١) بمعنى قطع الروابط مع العالم الخارجى De-linking .

(2) Self-sufficiengor autarchy.

وإنما جوهر استقلالية التنمية ـــ حسب تعبير دقيق للدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ـــ هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبى حقيقى ، فى مواجهة عوامل الضغط التى تفرزها آليات الرأسمالية ، وفى مواجهة القيود التى تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالى العالمى ، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية[1] .

فلا تنمية فى غيبة السيادة الوطنية ، وكل جور على السيادة والإرادة الوطنية هو افتئات على التنمية وانتقاص من "الحق فى التنمية" . وغنى عن البيان ، ولكن يلزم أن نبينه لأنه كثيراً ما يُنسى ، أن الاستقلال أمر نسبى ، وليس أمراً مطلقاً بأية حال ، وأن المراد به هو تأمين مستوى معقولاً للسيطرة الاجتماعية على شروط تجدد الإنتاج وتسخير العلاقات الخارجية لخدمة مصالح التطور الداخلى ، لا لخدمة مصالح دول المركز الرأسمالى ، مع استهداف إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، وبناء هيكل اقتصادى متطور ذى تشابكات قوية فيما بين قطاعاته المختلفة . وجوهر الاستقلال بهذا المعنى هو الاعتماد على الذات بصفة أساسية فى مسعى التنمية .

فلما كان الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج ، فإن استقلالية التنمية تعنى ـــ ضمن ما تعنى ـــ اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع فى المقام الأول . وفى مقدمة هذه القوى القدرات البشرية والمدخرات الوطنية . والمراد بالاعتماد على القوى الذاتية للمجتمع فى المقام الأول ، هو أن يكون الاعتماد الرئيسى فى التنمية على هذه القوى الذاتية ، وذلك دون استبعاد اللجوء إلى الخارج للحصول على معونات أو قروض أو استثمارات أو تكنولوجيا ، وذلك بشروط مواتية ودونما

(١) إسماعيل صبرى عبد الله ، مصر التى نريدها ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢ . ولمة تراث عربى وعالم ثالثى ثرى فى موضوع الاعتماد على الذات نذكر منه على سبيل المثال : محمد زكى شافعى ورمزى زكى (محرران) ، نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ؛ رمزى زكى ، الاعتماد على الذات ، المعهد العربى للتخطيط ودار الشباب ، القاهرة ، ١٩٨٧ ؛ محمد دويدار وآخرون ، استراتيجية الاعتماد على الذات ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ؛ لجنة الجنوب ، التحدى أمام الجنوب ، تقرير لجنة الجنوب ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .

قيود تجور على حرية الإرادة الوطنية ، وباعتبارها عوامل ثانوية تكمل الجهد الوطنى وتعززه ، ولكنها لا تحل محله ولا تغنى عنه .

وينبغى تذكر أن الاعتماد على الذات لا يعنى مجرد تناقص الاعتماد على الخارج . فهذا هو المعنى السلبى للاعتماد على الذات ، حيث قد يكون الاعتماد على الذات فى هذه الحالة مرادفاً للركود الاقتصادى أو صنوا لمستوى متواضع من النمو والتنمية . أما المعنى الإيجابى للاعتماد على الذات فهو تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية ، وذلك بحشد وتعبئة الموارد والعمل على تنميتها ، والقضاء على الهدر والتبذير والتبديد فى استخدامات الموارد المتاحة ، وإعادة ترتيب أولويات توظيفها وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادى ، وعلى ما يرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية ، ويقوى القاعدة العلمية والتكنولوجية الوطنية . فبذلك ترسخ أسس الاستقلال الوطنى من جهة ، ويكون الاعتماد على الذات مصحوباً بالتنمية الشاملة والمطردة من جهة أخرى . فالقضية التى تواجه الدول النامية لا تنحصر فى بناء اقتصاد غير تابع ، وإنما هى قضية مزدوجة : بناء اقتصاد غير تابع ، وقادر على إنجاز التنمية فى الوقت ذاته .

التعامل مع العولمة:

فى تقديرى أن العولمة ليست كتاباً مقدساً ، إما أن يؤخذ كله وإما أن يترك كله . ذلك أن تباين مستويات التطور الاقتصادى والاجتماعى للدول يستوجب أن يكون لديها مجال للانتقاء والاختيار من مكونات العولمة ، فتأخذ كل منها ما يتلاءم مع ظروفها ومستوى تطورها . وليس هناك حقاً ما يحول دون تفكيك حزمة العولمة ، وإفساح المجال أمام الدول النامية لاختيار ما يناسب أوضاعها ، سوى إصرار الدول الصناعية المتقدمة ومؤسسات حماية النظام الرأسمالى العالمى على ذلك ، وهذا بالنظر إلى أن الدول المتقدمة هى المستفيد الأكبر من شيوع العولمة وانتشارها بحكم مستوى تطورها الأعلى . ومع ذلك ، فإن هذه الدول لا تتردد فى العمل وفق معايير مزدوجة عندما يكون ذلك فى صالحها . فهى لا تلتزم دوماً بما تطلب من الآخرين الالتزام به .

وهى تبيح لنفسها استبعاد بعض مكونات العولمة ، مثلاً بوضع العراقيل أمام انتقال البشر من الدول النامية إليها ، وبإقامة الحواجز أمام دخول صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس إلى أسواقها ، سواء باستمرار الدعم الزراعى لمنتجيها عند مستويات بالغة الارتفاع ، أم بالتشدد فى فرض القيود غير التعريفية على مختلف صادرات الدول النامية إليها[1] .

ومعنى ذلك أن الدول الغنية قد تعاملت مع العولمة على أنها حزمة قابلة للتفكيك ، وفككتها فعلاً ، وانتقت منها ما يوافق مصالحها . ولكنها لا ترغب فى إتاحة مثل هذه الفرصة للدول النامية . بل إنها تمارس ضغوطاً شتى عليها كى تلتزم بالتحرير المتعجل والشامل لتجارتها ، وكى تلغى الدعم عن صناعاتها الناشئة ، وكى تزيل القيود على دخول الاستثمارات الأجنبية إليها ، وكى تلتزم بجميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، وكى تدخل فى مناطق حرة أو شراكات مع دول متقدمة .

وينبغى ألا يغيب عن الأذهان أن العولمة ليست من الظواهر غير القابلة للارتداد . فالتاريخ يشير إلى أن العولمة على الأقل فى جانبها الاقتصادى قد شهدت حالة من المد من أواخر القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم شهدت حالة من الجزر بعد ذلك . وإذا كانت العولمة فى حالة صعود فى العقدين الأخيرين ، فليس هناك ما يحول دون تعرضها للانتكاس مستقبلاً ، وذلك بفعل ما تفرزه العولمة من تناقضات وما تؤدى إليه من صراعات سواء على المستوى القومى أم

(١) يذكر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ (البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ــ الملخص) أن الدول المتقدمة قد تحايلت على مقررات منظمة التجارة العالمية بشأن تخفيض الدعم الزراعى ، وذلك بإعادة هيكلة هذا الدعم بدلاً من تخفيض إجمالى مخصصاته . فقد حولت نسبة كبيرة من الدعم الزراعى إلى الأبواب المسموح بها بدرجة أو أخرى فى اتفاقية الزراعة ، أى من الصندوق البرتقالى (الدعم الخاضع للتخفيض) إلى الصندوقين الأخضر (دعم مسموح به) والأزرق (دعم مسموح له طالما اقترن بتخفيض للمساحات المتزرعة) . والحق أن مخصصات الدعم الزراعى قد ازدادت فى الدول المتقدمة . وإذا كانت هذه الدول تقدم معونات للزراعة فى الدول الفقيرة تزيد قليلاً عن مليار دولار فى السنة ، فإنها تقدم دعماً لمزارعيها بما يقل قليلاً عن مليار دولار فى اليوم . ص ص ٣٢ــ٣٤ .

على المستوى الدولى[1] . ومن ثم فلا ينبغى النظر إلى العولمة على أنها قدر لا فكاك منه ، بل ينبغى التعامل معها بمرونة ، وذلك تمشياً مع نسبية القوانين والنظم الاقتصادية فى الزمان والمكان .

ولعل الرسالة التى يمكن استخلاصها من تجارب الدول النامية التى نجحت فى كسر طوق التخلف والحصول على مقعد مريح فى قطار التقدم هى : عليك أولاً السعى لتنمية نفسك بنفسك اعتماداً على قدراتك الذاتية ، وبالاستفادة المشروطة من بعض مظاهر العولمة (مثل التقدم فى المعلوماتية والاتصالات ، الاستثمار الأجنبى ، أسواق المال الدولية .. الخ) ، وذلك باللجوء فى المقام الأول إلى أساليب مغايرة للتوجهات الرئيسية للعولمة وتوافق واشنطون[2] . وبعد ذلك سيصبح فى مقدورك الاستفادة بشكل أكبر من العولمة ، لأنك ستكون صاحب مصلحة فى فتح أسواق العالم أمامك ، ولن تخشى حينئذ من فتح أسواقك أمام العالم ، وذلك بفضل ما حققته من تقدم وبفضل حيازتك لقدرات تنافسية أكبر . ذلك أن الاستفادة الأكبر من العولمة ــ قديما وحديثاً ــ كانت من نصيب المتقدمين .

يلزم التمييز بين وسائل التأهل للعولمة والاستعداد للاندماج فى الاقتصاد العالمى من جهة ، ووسائل ممارسة الانخراط الفعلى فى العولمة وخوض غمار المنافسة الدولية من جهة أخرى .

---

(١) راجع : إبراهيم العيسوى ، " العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع " ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد (١) ، أكتوبر ١٩٩٩ .

(٢) فى مقابل نظرة أنصار توافق واشنطون إلى كل من الهند والصين وما حققتاه من نجاح نسبى على أنه يقدم حججاً لصالح العولمة ، يذكر " رينيرت " أن هذه النظرة تنطوى على تجاهل أن الصين والهند لم يسيرا لأكثر من نصف قرن وفق السياسات التى ينص عليها توافق واشنطون ، وأنهما أخذا بسياسات مغايرة ، تتفق مع ما يطلق عليه استراتيجيات " القانون الآخر " The Other Canon أى استراتيجيات التنمية البديلة التى يتبناها رينيرت . أنظر :

E.S. Reinert, "The other canon and uneven growth", in S. De Paula and G. Dymski (eds), Reimaging Growth, Towards a Renewal of Development Theory, Zed Books, London and New York, 2005.

وهو ما ينطبق بالطبع على الدور الآسيوية ــ قديمها وجديدها .

إن التأهل للعولمة غالبا ما يتم بوسائل مختلفة عن تلك التى تستعمل فى ممارسة العولمة . والفارق يأتى ـــ أولاً ـــ من ضرورة قطع شوط طويل على طريق التنمية وبناء المزايا التنافسية حتى تصبح الدولة مؤهلة لممارسة العولمة والاستفادة منها، ويأتى ـــ ثانياً ـــ من أنه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لكل الدول فى كل الأزمنة ، أو حتى لدولة بعينها فى مراحل مختلفة من تطورها . فليس كل ما يناسب من هو فى مرحلة الحصاد مناسب بالضرورة لمن لم يزل فى مرحلة الزرع أو تلمس سبل النماء .

ركائز التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات:

فإذا تقرر هذا الذى أوضحته حالاً بشأن معنى استقلالية التنمية والاعتماد على الذات وبشأن التعامل مع العولمة ، وبشأن تصورى الذى ذكرته فيما سبق بشأن دور الدولة ، أحدد فيما يلى خمس ركائز يقوم عليها النموذج التنموى البديل :

(١) إحداث زيادة كبيرة فى معدل الادخار المحلى شرط لا غنى عنه لاستقلالية التنمية واطرادها مهما ترتب على ذلك من تضحيات ومشاق:

فالتنمية التى قدر لها الاستمرار والتواصل فى الزمن الحديث هى تلك التى قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطنى[1] . وهذا ركن أساسى من أركان الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية . ولا مجال هنا لتكرار نمط الاستهلاك الغربى المسرف والمبدد للموارد . ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الإفراط فى الاستهلاك أو الاستيراد . فلا توجد تنمية بلا ثمن ولم يحدث فى تاريخ البشرية كله أن تحققت تنمية جادة دون تضحيات . كما أنه من الخطأ أيضاً تصور أن التنمية يمكن أن تحدث على نطاق يُعتد به اعتماداً على أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبى يمكن أن يحلا محل الإدخار المحلى فى إنجاز التنمية .

وقد سبق أن بينت أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبى فى التكوين الرأسمالى الثابت على مستوى العالم بعامة وعلى مستوى الدول النامية بخاصة هى نسبة صغيرة .

---

(١) ليس غائباً عنا دور المستعمرات وما استنزف منها من فوائض اقتصادية أسهمت فى تقدم الدول الرأسمالية الغربية . ولكن هذا الخيار لم يعد بالطبع متاحاً أمام الدول النامية فى الوقت الراهن .

وحتى فى الحالات القليلة التى ارتفعت فيها هذه النسبة لسنوات قليلة ـــ كما فى حالة ماليزيا فى سنة ١٩٩٢ ، فإن النسبة لم تتجاوز الربع ، ولم يكن ارتفاع هذه النسبة على حساب تراجع معدل الادخار المحلى بأية حال . فمعدل الادخار المحلى فى ماليزيا كان فى حدود ٣٠% ـــ ٣٥% فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . وبالرغم من ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبى إلى التكوين الرأسمالى فى أوائل التسعينات ، فإن معدل الادخار المحلى زاد فى هذه الفترة من ٣٤% إلى ٤٠% ، وأخذ فى الزيادة بعد ١٩٩٣ حتى بلغ ٤٩% فى ١٩٩٨ . وبالرغم مما أحرزته ماليزيا من تقدم اقتصادى ، فلم يزل معدل ادخارها المحلى ٤٢% فى السنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين . وارتفاع معدل الادخار المحلى ملحوظ فى الدول الآسيوية الأخرى التى يشار إليها كنماذج للنجاح الاقتصادى ، وذلك على النحو المبين فى جدول (٩ـــ٥) .

جدول (٩-٥): معدلات الادخار المحلى فى شرق آسيا

الدولة / السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣
كوريا الجنوبية	١٥	٢٣	٣٥	٣٢
سنغافورة	١٨	٣٨	٤٣	٤٧
هونج كونج	٢٨	٣٤	٣٥	٣٢
الصين	٢٩	٣٥	٣٨	٤٧

المصدر: البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ (CD-ROM).

ولم يكن للاستثمار الأجنبى المباشر دور يذكر فى كوريا الجنوبية ، حيث لم تزد نسبته إلى التكوين الرأسمالى الثابت على ١% فى ١٩٧٦ ، ٠,٠٣% فى ١٩٨٠ و٠,٨% فى ١٩٩٠ و١,٨% فى ٢٠٠٣ . وبرغم أن النسب المناظرة أعلى فى الصين ، خاصة منذ ١٩٩٣ حيث بلغت نحو ١٥% ، إلا هذه النسبة أخذت فى التناقص بعد ذلك حتى بلغت ١٢% فى ١٩٩٨ و٩% فى ٢٠٠٣[1] .

(١) لاحظ أن سنغافوره وهونج كونج من الدول التى سجل فيها الاستثمار الأجنبى كنسبة من التكوين الرأسمالى الثابت مستويات بالغة الارتفاع فى عدد غير قليل من السنوات (سنغافورة: ٤٢% فى ١٩٨٨ و٦٠% فى ١٩٩٩ و٩٣% فى ٢٠٠٣ ، وهونج=

كما كانت نسبة المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالى الثابت ضئيلة فى كوريا الجنوبية (عدا فى الستينات حيث وصلت النسبة إلى ٧٣% فى ١٩٦١ ثم أخذت فى التناقص حتى بلغت ٢٣% فى ١٩٦٧ و١٥% فى ١٩٦٩) وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج والصين ، وذلك كما يظهر في جدول (٩-٦).

جدول (٩ــ٦): نسب المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالى الثابت فى شرق آسيا : ١٩٧٠ــ٢٠٠٣

الدولة / السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣
كوريا الجنوبية	١٢,٢	٠,٧	٠,٥	- ٠,٢٦
ماليزيا	٣,٠٧	١,٩٨	٣,٢٩	٠,٤٩
سنغافورة	٣,٩٣	٠,٢٦	- ٠,٠٢	٠,٠٦
هونج كونج	٠,١٨	٠,١١	٠,١٨	٠,٠١
الصين	غ.م	٠,١%	١%	٠,٢١

المصدر: البنك الدولى ، موشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، مرجع سابق .

(٢) للدولة والتخطيط دور حاكم فى نجاح التنمية المستقلة:

إن خبرات التنمية على امتداد التاريخ تشير إلى أن الدولة كان لها دور محورى فى تحريك قوى التنمية ، بل وفى صنع التنمية ذاتها ، وفى تأمين اطرادها . كما تشير هذه الخبرات ــ والتى عرضت لجانب منها فى القسم (٩ــ٣) ــ إلى أن السوق فى حد ذاته لا يصنع تنمية ، وأنه حتى فى الحالات التى سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنباً إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية ، فإن التنمية كانت تتم ، ليس بآليات السوق الحرة ، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها فى مساراتها ، وفى ضوء مخططات محددة للدخول فى صناعات بعينها ولتنمية المزايا النسبية فى صناعات بذاتها ، وذلك باستعمال حزم لا يستهان بها من السياسات الاستثمارية والتجارية والصناعية ،

= كونج : ٦٠% فى ١٩٩٩ ، و١٣٣% فى ٢٠٠٠ و٥٦% فى ٢٠٠١) . ومع ذلك فقد حافظتا على معدلات مرتفعة للادخار المحلى .

لاسيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصادرات ، وكذلك السياسات الرامية إلى بناء قدرات علمية وتكنولوجية وطنية .

ولكن دور الدولة لا يكون تنموياً بحق إذا اقتصر على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثمارى وتحسين البنية الأساسية . بل يلزم أن ينضاف إلى هذه المهام أربع مهام لا غنى عنها :

أ - ضبط الاستهلاك والاستيراد بغية رفع معدل الادخار المحلى رفعاً محسوساً ، وذلك فى ضوء ما اتضح لنا من دور حيوى للادخار المحلى فى تمويل التراكم الرأسمالى وتأمين اطراد التنمية . ويرتبط بهذا الأمر تحويل الفائض الاقتصادى المحتمل إلى فائض اقتصادى فعلى[1] .

ب- السيطرة على الفائض الاقتصادى ومركزته ، وهو مالا يعنى بالضرورة أن يكون مملوكا بالكامل للدولة ، وإن كان قدر من الملكية العامة ضرورى لتحقيق أهداف التنمية المستقلة . ولكن المقصود بالسيطرة والمركزة هو عدم تشتيت وبعثرة الفائض الاقتصادى وعدم انفراد الأطراف أو المواقع التى نشأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفضيلاتهم الخاصة ، ومن ثم تجميع هذه الفوائض أو النسبة الكبرى منها فى وعاء واحد تكون للدولة سلطة التأثير فى استخداماته بما يتفق ومتطلبات بناء التنمية المستقلة[2] .

جـ- الاشتراك المباشر للدولة فى مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجى ، حيث تقصر السوق والرأسماليات المحلية والاستثمار الأجنبى عن تنفيذ برنامج متكامل للتصنيع والتنمية الشاملة . واتصالاً بهذه المهمة ، نقول إن للقطاع العام موقعاً رئيسيا فى النموذج البديل . وأن التصدى لمشكلات القطاع العام لا يكون بالخصخصة ، وإنما بتوفير سبل العلاج الفنى والإدارى والمالى التسويقى لهذا القطاع ، وبمحاربة الفساد فيه وفى المجتمع ككل . وقد سبق أن أشرت فى

(١) راجع فى معنى الفائض الاقتصادى وأنواعه :
Paul Baran, The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, N.Y. & London, 1957.

(٢) راجع : رمزى زكى ، الاعتماد على الذات ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

القسم (٩ــ٣) إلى مقترحات متعددة فى شأن ترشيد أداء الشركات والهيئات العامة .

د - النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية ، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة . فهذه من المهام التى لا يقدر على إنجازها القطاع الخاص المحلى الضعيف ، ولا الاستثمار الأجنبى والشركات متعدية الجنسية التى تسيطر على تقسيم العمل الدولى وتفضل الاحتفاظ بأنشطة البحث والتطوير فى مقراتها الرئيسية بالدول المتقدمة .

ويشير تقرير حديث لليونيدو إلى أنه على خلاف ما كان يعتقده الكثيرون من الاقتصاديين فإن التوليد المحلى للمعرفة قد أصبح شرطاً مسبقاً للحاق بالمتقدمين ، وأنه يجب النظر إلى السحب من رصيد المعرفة العالمية وبناء النظم المحلية للمعرفة على أنهما عنصران متلازمان . ولذلك فإن على الدول التى تريد أن تقوى مركزها التنافسى وأن تلحق بالدول الصناعية أن تستثمر بكثافة فى توليد المعرفة . ويستدرك التقرير بأنه إذا كانت هذه أولوية للتنمية ، فإنها ليست كافية للنجاح ؛ إذ يجب أن يؤازر بناء القدرات المعرفية المحلية بيئة مواتية من خلال توفير نظام مالى فعال ونظام حكم رشيد ، بحيث تؤدى هذه البيئة ضمن ما تؤدى إلى خلق طلب محلى على القدرات التكنولوجية التى يجرى بناؤها[1] .

ولكن أداء هذه المهام جميعاً لا يستقيم ما لم تحتويها وتنسق بينها خطة للتنمية الشاملة . والقول بذلك لا يعنى استبعاد آليات السوق كلياً . وإنما يعنى أن ينظر إلى التخطيط كأداة أساسية ورئيسية لتوجيه حركة الاقتصاد والمجتمع ، وأن ينظر إلى السوق كأداة مساعدة تعمل فى الحدود التى ترسمها الخطة القومية الشاملة . فهذا هو التعامل الواقعى مع السوق فى الدول النامية ، أى التعامل الذى ينطلق من الإقرار بالقدرات المحدودة للسوق ، والاعتراف بالأشكال المختلفة لقصور أو فشل السوق .

(1) UNIDO, Industrial Development Report 2005 (Capability building for catching up), UNIDO, Vienna, 2005.

ومن هنا يلزم أن يحظى إشباع الحاجات الأساسية للسكان بأولوية متقدمة[1]. فهذا أمر ضرورى حتى يكون للاعتماد على البشر معنى يعتد به . وهو أمر ضرورى لأن السوق لا يعترف بالحاجات الأساسية للغالبية الغفيرة من الشعب ، وإنما يعترف فقط بحاجات من يملكون القدرة الشرائية فى المجتمع .

والتأكيد على دور الدولة والتخطيط فى إحداث التنمية الشاملة المطردة لا يعنى مقاطعة القطاع الخاص المنتج أو معاداته . فالجهد التنموى المطلوب ضخم ومتنوع ، وليس فى وسع قوة اجتماعية واحدة فى المجتمع النهوض بمتطلبات التنمية الشاملة والمطردة . بل ثمة حاجة إلى كل جهد إنتاجى يمكن أن يقوم به القطاع الخاص وكذلك قطاع المنظمات الأهلية . ومثلما يعهد إلى التخطيط بعجلة القيادة ، دونما استبعاد لقوى السوق ، يعهد النموذج البديل إلى الدولة والقطاع العام بعجلة القيادة ، دونما استبعاد للقطاع الخاص الوطنى ــ المنتج لا الطفيلى ــ والذى تتكامل نشاطاته مع الخطة القومية ، لا مع الشركات الدولية . إن التفريط فى الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص لا يتفق ومنطق تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية الذى قررنا فيما سبق أنه جوهر الاعتماد على الذات . ولكن القطاع الخاص يحتاج إلى من يأخذ بيده ويقود تحركاته وينسق بين نشاطاته ونشاطات الحكومة والقطاع العام . وليس هناك من يتولى هذه المهمة سوى الدولة من خلال خطة قومية للتنمية الشاملة .

(٣) المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل شرط لنجاح التنمية بالاعتماد على الذات واطرادها:

يعتبر نموذج التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات أن المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هى المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية التى لا تتحقق التنمية بدونها ، وذلك فضلاً عن أن هذه المشاركة حق من الحقوق

(١) يقول تقرير لجنة الجنوب ، مرجع سابق ، ص ١٣١ــ١٣٢: " من المحتم إعطاء الأسبقية لتلبية الحاجات الأساسية للناس . ومن هنا ينبغى أن ينصب التشديد بقوة على الأمن الغذائى والصحة والتعليم والاستخدام ، وهذه كلها ضرورية لتعزيز القدرات البشرية وتمكينها من مواجهة التحدى الذى تفرضه تنمية متواصلة " .

الأساسية للإنسان . إن المشاركة الفعالة هى "منهجية سياسية للتمكين" ، أى تمكين الناس المهمشين والمستبعدين من العملية السياسية وتعريضهم لعمليات التحول التى تنطوى عليها التنمية السوية . فالمشاركة يجب أن تتعدى كونها مجرد أداة لاستطلاع رأى المجتمعات المحلية فى المشروعات المناسبة لها مع بقاء هيكل السلطة أو القوة ومع بقاء التمايزات الاجتماعية على ما هى عليه . كما أن المشاركة يجب أن تتجاوز الديمقراطية التمثيلية التى تقوم على علاقة غير مباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة ، إلى الديمقراطية التشاركية التى تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة ؛ مثلا من خلال إتاحة فرص مشاركة المواطنين فى إدارة المرافق العامة والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهيئات العامة[1] . ولكن هذه المشاركة قد تظل شكلية أو حتى سلبية ، ما لم تستند إلى تغيرات فى علاقات الثروة والسلطة تجعل لصوت العمال وذوى الدخول المنخفضة والفقراء وزنا يعتد به فى مثل هذه المجالس .

وينبغى النظر إلى المشاركة على أنها حق من حقوق المواطنة ، وعلى أن الهدف الأساسى لها هو إنجاز تحولات عميقة فى الممارسات الراهنة للتنمية بوجه عام ، وفى العلاقات الاجتماعية وفى الممارسات المؤسسية وفى نقص القدرات وما إليها من العوامل التى غالباً ما تؤدى إلى الاقصاء الاجتماعى بوجه خاص . وعموماً فإن مجرد إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة للحكم القائم على المشاركة كاللامركزية والحكم المحلى لا تؤدى إلى مزيد من الإدماج الاجتماعى أو مزيد من الانحياز للفقراء ، ما لم يسبقها تحول فى علاقات القوة وتوزيع السلطة يزيد من القوة التفاوضية للفقراء والمهمشين ، وما لم تقابل الزيادة فى فرص تعبير الفقراء من مطالبهم وحشد قواهم للتأثير على مؤسسات الحكم ، إجراءات لزيادة فرص استجابة مؤسسات الحكم لهذه المطالب وإجراءات لزيادة فرص المحاسبية وتفعيلها إذا ما قصرت هذه المؤسسات فى

(١) طبقاً لدستور ١٩٨٨ أنشأت البرازيل أكثر من ٥٠٠ مجلس صحى لإدارة السياسة الصحية على المستوى المحلى . وتتكون هذه المجالس من ممثلين للأحياء السكنية والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدنى ومقدمى الخدمة وممثلين آخرين منتخبين .

الاستجابة لمطالب المواطنين[1]. وعموماً يجب الحذر من محاولات المهيمنين على السلطة فى ظل العلاقات الحالية غير المتوازنة لتوزيع السلطة من إلهاء الناس بترتيبات وإجراءات ظاهرها مشاركة المواطنين وباطنها استمرار احتفاظ فئة قليلة بالثروة والسلطة[2].

وإذا كان للمشاركة أن تتجاوز المعنى المحدود للتعددية الحزبية والمجالس التمثيلية إلى امتلاك سلطة اتخاذ القرارات وإلى تكافؤ الفرص فى التأثير على القرارات، فلابد من تمكين الناس من هذه المشاركة بوسائل متعددة، أبرزها تقريب الفوارق بين الطبقات. ذلك أن المشاركة الديمقراطية تفقد الكثير من مفعولها المأمول إذا كانت التفاوتات فى توزيع الدخول والثروات كبيرة، وإذا استأثر نفر قليل من السكان بقسط ضخم من ثروة المجتمع ودخله. فالتركز فى توزيع الثروة والدخل يفضى بالضرورة إلى تركز فى توزيع السلطة والنفوذ فى المجتمع. وهو ما ينسف أسس المشاركة وتكافؤ الفرص فى التأثير على صناعة القرارات فى المجتمع، ولا تتهيأ معه بالتالى ظروف مواتية للتنمية المنشودة.

ولهذا فإن معظم التجارب الناجحة فى التنمية قد شهدت فى بداياتها عملية إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل من خلال الإصلاح الزراعى والتأميمات والضرائب التصاعدية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية ودعم السلع والخدمات المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية. وكان ذلك أحد ألوان المشاركة التى ساعدت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية. كما يعد الحرص على حسن توزيع الدخل وتوصيل منافع التنمية للفقراء وذوى الدخول المنخفضة أحد سبل الاحتفاظ بحماس

(١) تضمن دستور فينزويلا الموضوع فى عام ٢٠٠٠ حق المواطنين فى طلب الاستفتاء على سحب التفويض السابق منحه من جانبهم لشاغلى المناصب العامة بالانتخاب على المستوى المركزى وعلى المستويات المحلية، بمن فيهم رئيس الجمهورية، وذلك بعد انقضاء نصف المدة المقررة لشغل المنصب.

(٢) للمزيد حول الأفكار التى وردت فى هذه الفقرة والفقرة السابقة لها، راجع المصدر الذى صاغها، وهو:
S. Hickey and G. Mohan (eds), Participation – From tyranny to transformation?, Zed Books, London and New York, 2004,
وبخاصة الفصلان الأول والثانى.

الناس للتنمية وتعزيز استعدادهم للتضحية من أجل إنجازها . وهذا يستوجب مراعاة الأبعاد التوزيعية عند تخطيط الإنتاج والاستثمار .

فالواقع هو أن مسألة التوزيع تتحدد إلى مدى بعيد عند اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج : ماذا ننتج ، ولمن ننتج ، وكيف ننتج[1] . وهذا المنهج مغاير لمنهج التنمية الموجهة بآليات السوق وفكرة " التساقط " أو انتشار منافع التنمية إلى الفقراء بشكل تلقائى[2]، التى لم تزل تسيطر على نموذج الليبرالية الجديدة ، وذلك بالرغم من تراكم أدلة كثيرة على عدم وجود تعارض بين حسن توزيع الدخل والنمو الاقتصادى ، وأن التوزيع الأكثر مساواة للدخل يدعم النمو ولا يعوقه[3] .

> برغم كثرة الحديث عن المشاركة والإنصاف والهجوم على الفقر ، خاصة من جانب البنك الدولى ، فإن مثل هذا الحديث لا طائل من ورائه ، طالما بقى التمسك بتوافق واشنطون والعولمة الليبرالية ، وطالما لم يُعتَرف بالرابطة الوثيقة بين اللامساواة فى توزيع الثروة والدخل واللا مساواة فى القدرة على التأثير فى القرارات .

وإذا كان التحول الديمقراطى ضرورياً للتنمية بقدر ما هو ضرورى لإقامة حياة سياسية سليمة من جهة ، وللوقاية من الفساد وسرعة الكشف عنه واحتوائه عندما يقع من جهة أخرى ، فإن هذا التحول يظل منقوصاً ، والمشاركة التى تنتج عنه تبقى سطحية إلى حد بعيد ، ما لم يتم التصدى لقضية توزيع الدخل والثروة . والحق أن قضية إعادة التوزيع ، وتحويل قسط من الموارد من الأغنياء إلى الفقراء ، لا ترتبط

---

(١) راجع فى ذلك محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ؛ وكذلك :
H. Chenery et. al, Redistribution with Growth, Oxford University Press, 3rd Printing, 1976.

(2) Trickle-down effect

(٣) أنظر مثلا البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، أعداد مختلفة ، وكذلك البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، حيث يعتبر أن من الدروس التى يمكن الخروج بها من دراسة خبرات التنمية خلال نصف قرن : أن النمو لا يتساقط ، بل ينبغى أن تخاطب التنمية الحاجات الإنسانية بشكل مباشر .
أنظر أيضاً : E. Thorbecke ، مرجع سابق ، ص ٣٧ وتأكيده على أن اللامساواة الأكبر تؤدى إلى نمو أقل ، وتوضيحه للقنوات التى تتطور من خلالها هذه العلاقة .

بقضية المشاركة وحدها ، بل أنها ترتبط أيضاً بقضية تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان فى المجتمع .

وفى هذا يقول ثابو مبيكى رئيس دولة جنوب أفريقيا عن حق : علينا أن ندرك أن تحسين أحوال الغالبية الفقيرة يتطلب تحويلاً للموارد على نطاق واسع من القسم الأغنى إلى القسم الأفقر من سكان جنوب أفريقيا . وهو يرى أن قضية إعادة التوزيع قد ازدادت أهميتها مع اتساع الفوارق بين الطبقات بحيث أن جهود التنمية وحدها لن تكفى لتحسين حال الغالبية الفقيرة من السكان . وهو يشير إلى أن الاتحاد الأوروبى فعل الشئ نفسه حين اكتشف أنه من المستحيل تطوير مستوى الدول الأعضاء الأقل تقدما فيه دون تحويل للموارد على نطاق واسع من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر من الاتحاد . ولذلك فهو يرى أنه من المستحيل أن نساير توافق واشنطون ونموذج الليبرالية الجديدة فى أنه لكى تحسن أحوال الجزء الأفقر من ليفربول فى إنجلترا مثلا فإن كل ما يتعين عليك هو خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال ، أى إيجاد ظروف صديقة للسوق . ويضيف مبيكى أنه إذا كان الاتحاد الأوروبى يعترف أيضاً بأن هذا العلاج لا يصلح ، وأن الأمر لا يمكن أن يترك للسوق ، بل إنه يتطلب تدخلات واعية من جانبه ومن جانب حكومات الدول الأعضاء لنقل جانب من الموارد من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر منه ، فإن عملية إعادة التوزيع التى تنطبق على الاتحاد الأوروبى تنطبق بالمثل على دولة مثل جنوب أفريقيا ، مثلما يجب أن تنطبق على الصعيد العالمى[1] .

(٤) انضباط علاقات الاقتصاد الوطنى بالخارج أمر ضرورى للتنمية الناجحة:

على خلاف ما يذهب إليه أنصار العولمة الليبرالية وأصحاب توافق واشنطون من أن تحرير التجارة وفتح الاقتصادات وتوجه التنمية للخارج يحفز النمو الاقتصادى ، وأن الاندماج فى الاقتصاد العالمى كفيل بجذب الاستثمار الأجنبى والتكنولوجيا المتقدمة

(١) Thabo Mbeki ، مرجع سابق .

إلى الدول النامية ، وهو ما لم يقم عليه دليل فى الواقع الملموس حسبما أوضحت فى القسم (٩ــ٣) ، يذهب نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات إلى أن النمو هو قاطرة التجارة ــ لا العكس ، وأن ما يجذب الاستثمار الأجنبى هو توافر إمكانات حقيقية للنمو فى الاقتصاد الوطنى من خلال معدل مرتفع للادخار والاستثمار ، وأن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود ، ورفع الحماية والدعم عن الصناعات الوطنية وتحرير أسعار الفائدة والصرف قبل إحراز تقدم ملموس فى بناء الطاقات الإنتاجية للدولة ، وقبل تكوين مزايا تنافسية يعتد بها فى بعض القطاعات ، يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطنى ، ويصادر على فرص التنمية .

ومصدر الخطر هنا هو محاولة تعميم نموذج واحد ــ وهو النموذج الليبرالى ــ على الدول جميعاً دون مراعاة للفوارق فى مستويات تطورها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والمؤسسى . فالتحرير الذى قد تتحمله دولة مثل إنجلترا أو فرنسا ، قد يكون مهلكاً لدولة مثل مصر أو نيجيريا أو الأرجنتين أو الهند . وقل مثل ذلك عن تخفيض معدلات الضرائب والتعريفات الجمركية وتوحيد سعر الصرف والاكتفاء بالدعم العمومى دونما تمييز بين قطاع وآخر أو بين صناعة وأخرى ، وكذلك محاولة تطبيق قواعد موحدة على جميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، مع بعض الاستثناءات المحدودة وقصيرة الأجل لبعض الدول النامية والأقل نمواً .

وليس معنى هذا أن انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى مرفوض من حيث المبدأ . وإنما المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح متدرجاً وانتقائياً ومحسوباً فى كل الأحوال فى ضوء الشوط الذى قطعته كل دولة على طريق التقدم . وذلك هو ما يمكن أن يهيئ ظروفاً مواتية للتنمية فى دول الجنوب ، ويقيها من احتمالات الخراب العاجل إذا ما دُفعت أو اندفعت على طريق التحرر العمومى المتسرع .

إن النموذج البديل يركز على عدد من المبادئ التى يسعى نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى محوها ، مثل الانتقائية والتمييز والتدرج فى فتح السوق الوطنى بالتوازى مع التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية.

بعبارة أخرى ، من الواجب أن تدعم السياسات التجارية والصناعية عدداً من القطاعات أو الصناعات المنتقاة بعناية ، إما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة وإما لأنها توسع القاعدة التصديرية للاقتصاد ، وإما لأنها تسهم فى إشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من السكان ، وإما لأنها ذات أهمية استراتيجية فى بناء قطاع صناعى قوى يمكن أن يشكل قاعدة متينة للنمو والتنمية . ومن الخطأ الفادح أن تتخلى الدول النامية عن هامش المناورة الذى يتيحه لها تطبيق السياسات التمييزية فى مجال التجارة وفى مجال الاستثمار ، وذلك باتباع سياسة ليبرالية موحدة تجاه كل القطاعات وتجاه كل الواردات وتجاه كل أنواع الاستثمار الأجنبى . ولا بأس هنا من تقييد الواردات غير الضرورية حتى بالوسائل الإدارية إذا لم يكن هناك مفر من ذلك ، ولا بأس من حشد أدوات الحماية والدعم للصناعات الواعدة ، ولا حرج فى وضع الشروط على المستثمرين الأجانب ، شريطة أن تنسق هذه الجهود وتتآزر من أجل تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الشاملة .

وعلى الدول النامية أن تدافع عن حقوقها فى اتخاذ مثل هذه الإجراءات ، وذلك من أجل تفعيل حقها فى التنمية . وعليها أن تسعى للاستفادة إلى أقصى حد من الاستثناءات الواردة فى اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، وأن تكثف النضال الجماعى ليس فقط من أجل توسيع نطاق هذه الاستثناءات ومن أجل إطالة أمد تطبيقها ، بل ومن أجل تحويل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية فى المنظمة من مجرد استثناء إلى قاعدة عامة ، وذلك اتساقاً مع مبدأ تناسب التزامات الدول مع مستويات تطورها الاقتصادى والاجتماعى . وفضلاً عن ذلك يجب الوقوف بصلابة ضد إضافة أية التزامات جديدة للدول النامية ، وضد توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية وامتدادها إلى أية أمور لا تخص التجارة . فإذا كانت الصعوبات جمة فى هذا المسعى ،

فقد لا يكون هناك مفر من هجر المنظمة ، واسترداد الحريات التى فقدت من الدول النامية فى تحديد سياساتها التنموية ثمناً لعضويتها فى هذه المنظمة . وحبذا أن يأتى هذا التصرف كعمل جماعى من جانب أكبر عدد ممكن من دول الجنوب ، وذلك حتى يُقطع الطريق على احتمالات الانتقام من جانب الدول الغنية .

(٥) التعاون فيما بين دول الجنوب على شتى الجبهات ، يذلل الكثير بين الصعاب التى قد تعترض مسعى التنمية المستقلة:

فهذا التعاون تمليه التحديات المشتركة التى تجابه دول الجنوب فى سعيها للتنمية فى الظروف العالمية الراهنة . فالقدرة على مواجهة هذه التحديات جماعياً ستكون أكبر بلا شك من قدرة كل دولة منفردة على مواجهتها . والتعاون جنوب ــ جنوب يجب أن يسير فى طريقين . أولهما : طريق تنمية القدرة التفاوضية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الخاضعة لنفوذها من أجل تعديل الشروط الجائرة والالتزامات المتشددة التى اضطرت دول الجنوب إلى قبولها ، لاسيما فى منظمة التجارة العالمية ، ومن أجل الظفر بشروط أكثر ملاءمة فى مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية وقضايا الديون والعون الدولى[1] . وثانيهما : طريق تنمية القدرات الذاتية لدول الجنوب فى المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والبيئية وغيرها . إن تجميع الموارد والخبرات والمهارات المتاحة لدى دول الجنوب ، وحشدها لإنجاز مشروعات مشتركة فى هذه المجالات يمكن أن يسهم بشكل فعال فى تنمية الجنوب ، وفى إنقاص مستوى اعتماده على الشمال ، وفى تعزيز قدرته على المساومة مع الشمال وشركاته متعدية الجنسيات .

وللتعاون بين دول الجنوب مستويات متعددة من الواجب تفعيلها جميعاً لخدمة التنمية . فالتعاون قد يشمل دول الجنوب جميعا فى بعض الحالات ، كما قد يشمل

(١) راجع تأكيدات الرئيس البرازيلى لولا ووزير المالية الفنزويلى ميرنتس بشأن ضرورة التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين دول الجنوب كشرط للتفاوض الفعال مع أمريكا ومنظمة التجارة العالمية ، فى الأهرام ، تحقيقات بعثة الأهرام فى أمريكا اللاتينية ٥ و٨ أبريل ٢٠٠٥ .

مجموعات قد يضمها أو لا يضمها إقليم واحد ، مثل المجموعة العربية أو مجموعة الخمس عشرة . كما أن التعاون يمكن أن يجرى على المستوى الحكومى وعلى المستوى الشعبى[1] .

وبالرغم من أن هدف التعاون فيما بين دول الجنوب هدف قديم يعود إلى أيام الكفاح من أجل الاستقلال ، وبالرغم من أنه لقى ترحيباً من الدول التى نالت استقلالها ، وتكونت منظمات عدة لممارسة ألوان مختلفة من التعاون ، إلا أن جهود التعاون قد اعتراها الضعف والوهن من جراء الانكسارات التى لحقت بدول الجنوب ، لاسيما فى سياق المنازعات الإقليمية وفى سياق أزمة المديونية الخارجية . لكن حالة الخمول وفتور الهمم أخذت فى الانحسار مؤخراً ، تحت تأثير الشعور بالصدمة من ضخامة ما تورطت فيه دول الجنوب من التزامات فى منظمة التجارة العالمية ، ومن إصرار دول الشمال على فرض المزيد من الالتزامات الضارة بالتنمية على دول الجنوب من جانب أول ، وتحت تأثير حركات مناهضة العولمة من جانب ثان ، وتحت تأثير ظهور قيادات جسورة وأكثر انحيازاً لمصالح شعوبها فى عدد من الدول النامية من جانب ثالث . وقد ظهرت بوادر ذلك عند انعقاد المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون / المكسيك فى عام ٢٠٠٣ ، بتكوين مجموعة العشرين بمبادرة من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا ، ونجاحها فى إفشال هذا المؤتمر ، وبالتالى إيقاف محاولات الدول المتقدمة لفرض المزيد من الالتزامات على دول الجنوب . كما كان للجهود المشتركة لدول الجنوب أثر واضح فى توجهات المؤتمر الحادى عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى عقد فى البرازيل فى صيف ٢٠٠٤ ، وفى التوصيات التى تضمنها بيانه الختامى ، لاسيما التأكيد على أهمية توسيع المجال المتاح لاتخاذ السياسات الوطنية التى تخدم تنمية بلدان الجنوب ، وذلك كما سبق ذكره فى القسم (٩ــ٣) من هذا الفصل .

---

(١) بالرغم من مرور ١٥ سنة على صدور تقرير لجنة الجنوب : التحدى أمام الجنوب ، مرجع سابق ، إلا أن الكثير من مقترحاته بشأن مستويات ومجالات التعاون فيما بين دول الجنوب لم تفقد أهميتها ، بل أنها تشكل دليلاً إرشادياً قيماً للتقدم فى هذا المجال . أنظر بوجه خاص الفصل الرابع ، ص ١٩٣ ــ ٢٥٧ .

وفى ختام هذا العرض لركائز نموذج التنمية المستقلة ، ينبغى التأكيد على أن هذا النموذج ليس استنساخاً للنموذج الناصرى الذى شهدته مصر فى الخمسينات والستينات ، كما أنه لا ينطوى على محاكاة نموذج النمور الآسيوية ، وإن كانت هناك عناصر مشتركة كثيرة بين هذه النماذج الثلاثة . وأبرز وجه للاختلاف عن النموذج الناصرى والنموذج الآسيوى هو أن عنصر المشاركة الديمقراطية كان غائباً فى هذين النموذجين ، بينما له حضور قوى فى نموذج التنمية المستقلة . كما يلاحظ أن التنمية فى نموذج النمور الآسيوية قد جرت برعاية ودعم كبيرين من جانب الغرب عموماً ، ومن جانب الولايات المتحدة على وجه الخصوص ، بينما واجه النموذج الناصرى حالة من التربص والعداء والمواجهة العسكرية (فى ١٩٥٦ و١٩٦٧) من جانب القوى الرأسمالية الكبرى . ومن المرجح أن يواجه نموذج التنمية المستقلة حالة مشابهة من التربص والعداء مع محاولات لإفشاله من جانب هذه القوى أيضاً .

وأخيراً يأتى الخلاف مع النموذج الناصرى من خلال الاستفادة فى تطبيق نموذج التنمية المستقلة من الدروس التى أسفر عنها تطبيق النموذج الناصرى ، وتفادى الوقوع فى أخطاء كتلك التى وقع فيها . فبعض سياسات النموذج الناصرى اتصفت بقصر النظر ومجافاة المنطق الاقتصادى السليم ، مثل سياسة الحماية المطلقة والدائمة لبعض الصناعات والتى لم يرافقها برنامج وطنى لتطوير القدرات التكنولوجية والإدارية والمالية للشركات المحمية ، ومثل سياسة تثبيت أسعار بعض السلع الأساسية وتثبيت إيجارات المساكن لفترات طويلة وذلك دون مراعاة للتغيرات فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ومثل سياسة التوظيف الإدارى للخريجين بغض النظر عن الحاجة الفعلية لهم فى مواقع العمل المختلفة .

الصعوبات المتوقعة ومتطلبات نجاح النموذج البديل:

سوف اختتم هذا الفصل باستعراض عدد من الصعوبات التى قد تواجه تطبيق نموذج التنمية المستقلة،وبيان عدد من الشروط أو المتطلبات اللازمة للنجاح فى تطبيق هذا النموذج .

الصعوبات والتحديات:

إن بناء اقتصاد غير تابع عن طريق تطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو عمل صعب فى الظروف الدولية المعاصرة ، ولكنه ليس مستحيلا خاصة فى حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير . ويكفى أن نضرب ثلاثة أمثلة على ما ينطوى عليه تطبيق هذا النموذج من صعوبات:

(١) فإذا كان من أولويات التنمية المستقلة البدء من الاحتياجات الإنسانية لغالبية السكان ، وإحداث التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى وعلاقاته الخارجية التى تمكن من تنشيط حركة التصنيع وتحركها فى اتجاه إشباع هذه الاحتياجات ، فإن ذلك سيترتب عليه تقييد للمعروض من السلع والخدمات التى لا تنتمى لهذه الطائفة من الاحتياجات من جهة ، وفرض حالة من التقشف الضرورى لتوفير المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الجانب الأكبر من الاستثمارات المطلوبة لإحداث التغيرات الهيكلية وتنشيط وتعميق التصنيع من جهة أخرى . وكلا الأمرين قد يثير صعوبات مع بعض فئات من السكان ، وذلك بالنظر إلى الحرية غير المسبوقة فى تدفق المعلومات عبر الحدود ، وإطلاع سكان الدول النامية على كل جديد ومستحدث من المنتجات فى الدول المتقدمة ، وتعرضهم لضغوط وإغراءات إعلانية ضخمة من أجل شراء هذه المنتجات التى يمكن ـــ موضوعياً ـــ الاستغناء عنها خاصة فى المراحل المبكرة للتنمية . كما قد تثور صعوبات مع بعض رجال الأعمال وغيرهم من ذوى المصالح فى استمرار الإعلانات التى أصبحت مصدراً مهما لتمويل أجهزة الإعلام الخاصة والعامة على السواء .

(٢) وإذا كان من أركان التنمية المستقلة إعمال سياسات تجارية وصناعية انتقائية وتمييزية للحد من استيراد بعض المنتجات . ولدعم أنشطة بعينها وصناعات بذاتها ، ولجذب أنواع من الاستثمار الأجنبى دون غيرها ، ولتقييد حرية المستثمر الأجنبى فى تحويل أرباحه أو إلزامه بشروط خاصة بالمحتوى المحلى لمنتجاته ، ودعم بعض الصناعات الاستراتيجية والواعدة ، ودعم الصادرات ، وما إلى ذلك من السياسات التى قد يؤدى اتباعها إلى الدخول فى صدام مع منظمة التجارة العالمية ومع

الدول الصناعية المتقدمة ، فإن عواقب هذا الصدام غير مأمونة ، وقد تشمل فرض عقوبات ، وقد تصل إلى خروج أو إخراج الدول المعنية من منظمة التجارة العالمية . وقد يصل الأمر إلى فرض حصار اقتصادى من جانب دول المركز الرأسمالى . وتزداد احتمالات التعرض لمثل هذه العقوبات إذا لم تكن هناك تكتلات من دول الجنوب تدافع عن الدولة التى تلجأ لهذه السياسات لتعزيز فرص تنميتها ، أو إذا لم تكن هذه التكتلات الجنوبية مستعدة للاعتراض على الممارسات العقابية أو الانتقامية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، وكذلك التهديد بالخروج من منظمة التجارة العالمية فى حال إصرار هذه الدول على مثل هذه الممارسات ، أو إذا لم يكن التعاون فيما بين دول الجنوب قد تطور على النحو الذى يتيح بدائل للتجارة والاستثمار فى داخل الجنوب ذاته من جهة ، ويؤدى إلى تقليل اعتماد الجنوب على الشمال من جهة أخرى .

(٣) وإذا كان مما ينطوى عليه النموذج البديل إعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع فى اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، وتعميق التصنيع من أجل رفع مستوى الاعتماد على الذات وتأمين اطراد التنمية ، فإن ذلك يفترض حرية القرار الوطنى فى استخدام الموارد وتخصيصها،وهو ما يفترض بدوره السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد . ولاشك أن السعى لتحقيق هذه السيطرة سوف يصطدم مع مصالح الشركات الأجنبية التى استحوزت على بعض الأصول الوطنية سواء من خلال الخصخصة أم من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر ، فضلاً عن الاصطدام مع الشرائح الاجتماعية والشركات المحلية التى تشابكت مصالحها مع مصالح هذه الشركات الأجنبية . والاصطدام مع الشركات الدولية قد يستثير الدول الصناعية المتقدمة . ومن هنا قد يتحول الصدام بين الدولة النامية وهذه الشركات ، إلى صدام بينها وبين الدول الأجنبية ذات العلاقة معها .

ستة شروط للنجاح:

(١) إن الشرط الأول لتطبيق نموذج التنمية المستقلة ولمواجهة الصعوبات التى قد يثيرها هو تفجير الطاقة المعنوية والشحنة الروحية الكامنة لدى المواطنين ، حتى يحل لديهم الشعور بالأمل محل الشعور بالإحباط ، وحتى ينتقلون من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية ، وحتى يتخلصون من الإحساس بالدونية إزاء الغرب المتقدم ويستردون ثقتهم بأنفسهم . ذلك أن الدول التى حققت إنجازات مرموقة فى مجال التنمية لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة . وإنما ساعدها على ذلك أيضاً شعور جارف وإيمان عميق لا يختلف كثيراً عما تشعر به الأمم عندما تخوض حرباً ضد عدو شرس . إنه الشعور بالتحدى والثقة بالنفس والقدرة على مواجهة التحديات مهما عظمت . ومثل هذه المشاعر والأحاسيس تشكل مكوناً مهماً من مكونات ما يطلق عليه : ثقافة التنمية .

فالتنمية المعتمدة على الذات الوطنية ليس مجرد عمل روتينى يؤدى بلا حماس وبلا حَميَّة ، لإضافة تحسينات هامشية على هذا الجانب أو ذاك من جوانب حياتنا . وإنما التنمية فى حقيقتها حرب على التخلف والتبعية . والنصر فى هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات ، وفى مقدمتها الطاقات المعنوية أو الروحية . إن تفجير هذه الطاقات لدى الجنود هو ما يجعلهم يضحون بأرواحهم فداءً للوطن . وتفجير هذه الطاقات لدى المواطنين فى سياق السعى للتنمية هو ما يجعلهم يضحون بالكثير من متع الحياة وملذاتها من أجل إعادة بناء الأمة وانطلاقها على طريق النهضة .

ولكن من أين تأتى هذه الطاقات الروحية وكيف السبيل إلى تفجيرها ؟ إنها تأتى فى الغالب من خلال زعامة وطنية قوية وملهمة ، ومن خلال أحزاب أو تنظيمات سياسية ذات طابع شعبى تستطيع أن تستثير حماس الجماهير وتحشد قواهم وتعبئ جهودهم وتبث فيهم وعياً حقيقياً بطبيعة التحديات التى يتعين مواجهتها ، كما تبث فيهم إحساساً بقدرتهم على مواجهة هذه التحديات ، وترسم لهم خطط السير نحو

تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية . وقد شهدت مصر ميلاد هذه الطاقة المعنوية والشحنة الروحية فى الخمسينات والستينات ، حيث تحولت قضايا التنمية إلى معارك وطنية ، مثل معركة بناء السد العالى ومعركة التصنيع ومعركة تعمير الصحراء ، وحيث تمكنت زعامة عبد الناصر من ربط التنمية فى أذهان الجماهير باستعادة الكرامة الإنسانية والعزة الوطنية ، والتحرر من الاستعباد والتبعية وتحقيق العدل بين الناس . وهذه هى الطاقة التى فجرها الزعماء الثوريون والأحزاب الثورية فى روسيا والصين ، وهذه هى الشحنة التى أطلقها من مكامنها قادة تحلوا بالحكمة والبصيرة فى كوريا وماليزيا وغيرها من الدول الآسيوية ، فاستطاعت شعوبهم أن تنجز فى عقود قليلة ما تطلب قروناً فى السابق . وما روح التغيير التى بزغت مؤخراً فى فيتزويلا والبرازيل وشيلى وغيرها من دول أمريكا اللاتينية إلا تعبير حى عن نجاح القيادات الجديدة النابعة من صفوف الشعب الكادح فى إطلاق الطاقات الكامنة لدى المواطنين وتفجير ينابيع الأمل والتفاؤل لديهم .

(٢) وفى ضوء الصعوبات المتوقعة ، يصبح الشرط الثانى لإمكانية تطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو الوعى بالصعوبات المحتملة والاستعداد لدفع الثمن الذى قد تتطلبه مواجهة هذه الصعوبات . وهذا الثمن يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة منها التضحية ببعض ألوان الاستهلاك أو الاستيراد والتعرض لحالة من التقشف لا مفر منها لرفع معدلات الادخار والاستثمار . ومنها التعرض لعقوبات من جانب الدول التى قد تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج ، أو التى قد تتضرر شركاتها العاملة فى الدولة النامية من هذه السياسات وغيرها ، لاسيما السياسات الرامية للسيطرة على الموارد والثروات الطبيعية الوطنية . وقد يصل الأمر إلى حد فرض الحصار الاقتصادى على الدولة التى تطبق النموذج البديل كما أسلفنا .

ولكن مواجهة مثل هذه المصاعب وتحمل تكلفة مواجهتها ليس بالأمر المستحيل . ولتكن لنا فى كوبا أسوة حسنة . فبالرغم من صغر حجم هذه الدولة ،

وبالرغم من الحصار المضروب عليها لأكثر من ٤٠ سنة ، وبالرغم من المحاولات التى لم تتوقف من جانب الولايات المتحدة لقلب نظام الحكم الاشتراكى فيها وتجنيد العملاء والجواسيس لإشاعة الاضطراب فى البلاد وتحريض الشعب الكوبى على التمرد من خلال الاذاعات الموجهة ، وبالرغم من الجهود الأمريكية لخنق الاقتصاد الكوبى ، فإن ذلك كله لم يمنع كوبا من السير فى الطريق الذى اختارته . وظلت كوبا صامدة حتى بعد فقدان حليفها الأساسى ــ الاتحاد السوفيتى ــ وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية ، بل إنها استطاعت بالرغم من كل العراقيل والتحديات تحقيق تقدم ملموس فى مجال التنمية البشرية[1] ، كما تمكنت من احتلال موقع مرموق فى أحد مجالات العلم والتكنولوجيا ، وهو التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية . وطبقاً لليونسكو فإن كوبا واحدة من أربع دول فى العالم (إلى جانب كندا وكوريا الجنوبية وفنلندة) تتمتع بأعلى مستويات التعليم المتكامل[2] .

(٣) والشرط الثالث اللازم لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو حدوث تغيير فى السلطة الحاكمة ينقل مسئولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التى تساير الغرب وتطبق النموذج الليبرالى الذى يريد تعميمه على العالم فى ظروف العولمة ، إلى نخبة حاكمة جديدة تعبر عن مصالح التحالف الطبقى المؤيد للتنمية المستقلة والمستعد لتحمل ما تتطلبه من تضحيات . ولهذا فإن الانتقال إلى النموذج

---

(١) لقد ارتفع توقع العمر عند الميلاد فى كوبا إلى ٧٧ سنة فى عام ٢٠٠٢ ، وهو ما يساوى توقع العمر فى الدول الغنية غير الأعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ولا يقل سوى سنة ونصف عن توقع العمر فى دول تلك المنظمة ، أى الدول الصناعية المتقدمة . كما انخفض معدل الخصوبة (عدد المواليد أحياء لكل امرأة فى سن الحمل) ــ وهو من مؤشرات التقدم الاقتصادى والاجتماعى ــ إلى ١,٦ ، وهو ما يساوى المتوسط للدول الصناعية المتقدمة . ويصل الإنفاق العام على الصحة فى كوبا إلى ٦,٥% من ن.م.أ ، وهو نفس المستوى المسجل للدول الصناعية المتقدمة تقريباً (٦,٦%) . وبينما لا يزيد الإنفاق الخاص على الصحة على ١% من ن.م.أ فى كوبا ، فإنه يصل إلى ٤,٥% فى الدول الصناعية المتقدمة ، دليلا على توافر الخدمات الصحية العامة والمجانية على نطاق أوسع فى كوبا . وبينما بلغ معدل البطالة ٦,٥% فى الدول الصناعية المتقدمة فى عام ٢٠٠٢ ، فإنه لم يزد على ٣,٣% فى كوبا فى السنة ذاتها . مصدر البيانات : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، مرجع سابق .

(٢) وردت هذه المعلومة ضمن مساهمة سفير كوبا بالقاهرة فى المائدة المستديرة الدولية التى عقدتها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية حول " إمكانية بناء اقتصاد غير تابع فى زمن العولمة " ، القاهرة ، ٢٧ ــ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥ .

البديل يختلف كلياً عن تغيير السياسات فى إطار ذات النظام القائم . بل إنه ينطوى على تغيير جذرى فى التوجهات والسياسات ، لا سبيل لتحقيقه سوى النضال السياسى من أجل إقصاء النخب الحاكمة حالياً وحلول نخب جديدة تتبنى النموذج البديل للتنمية .

(٤) والشرط الرابع لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو المشاركة الشعبية ، التى هى أيضاً أحد مكونات هذا النموذج على ما سبق بيانه . فهذه المشاركة ضرورية لاسترداد الثقة بالنفس ، ولتوليد رأى عام مؤيد للنموذج البديل ومتحمس لتنفيذه . كما أنها ضرورية لحسن تطبيق النموذج ، وتفادى المزالق والانكسارات التى وقعت فيها الكثير من تجارب التنمية فى العالم الثالث وفى المعسكر الاشتراكى من جراء تعطيل آليات المشاركة والتحول إلى نظم ديكتاتورية واستبدادية ؛ وهو ما فتح الباب للمركزية المفرطة وللبيروقراطية والفساد ــ وهى جميعاً من الأسلحة الفتاكة التى أصابت التنمية فى مقتل . وكما سبق بيانه ، فإن مردود هذه المشاركة على التنمية يرتبط بإعادة توزيع الدخل والثروة والحرص على درجة مرتفعة من العدالة الاجتماعية ، فضلاً عن إيصال قسط وفير من ثمار التنمية إلى الغالبية من السكان فى صورة دخل أكبر وفرص عمل أكثر وخدمات تعليم وعلاج أفضل ، ونوعية حياة أرقى .

(٥) والشرط الخامس هو الأخذ بأساليب الوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة ، واتخاذ الاحتياطيات اللازمة لمواجهتها عندما تقع . وأول هذه السبل هو إعطاء أولوية متقدمة للأمن الغذائى ورفع نسبة الاكتفاء الذاتى من سلع الغذاء الأساسى ، فضلاً عن تنويع مصادر استيراد الغذاء وتعظيم الاستفادة من دول الجنوب فى هذا الشأن . ولما كان من المتوقع أن تستمر الحاجة قائمة لاستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للإنتاج وكذلك التكنولوجيا ، فإنه ينبغى التحوط لتوقف هذه الواردات من مصادرها التقليدية فى الشمال ، والسعى لتنويع هذه المصادر لتشمل بعض المصادر غير التقليدية فى الشمال والجنوب على السواء . ولما كانت التكنولوجيا

الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية ـــ بما فيها الحاجة إلى فرص العمل ـــ وكذلك المعدات الإنتاجية المرتبطة بها ، ليست هى بالضرورة التكنولوجيا والمعدات المتاحة فى دول الشمال ، فإنه من اللازم أن تسعى الدولة النامية المعنية بتطبيق نموذج التنمية المستقلة إلى ابتكار التكنولوجيا الملائمة وتصنيع المعدات التى تحتويها ، عن طريق بناء قاعدتها العلمية والتكنولوجية ، وعن طريق فتح المجال أمام المبادرات الوطنية لتطوير التكنولوجيات المحلية التقليدية ، وحبذا لو تم ذلك بالتعاون مع دول أخرى من دول الجنوب تسعى هى الأخرى لتطبيق نموذج التنمية المستقلة .

(٦) وأخيراً ، نأتى إلى الشرط السادس من شروط التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة ، ألا وهو رفع مستوى الوعى لدى النخب والجماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمى بوجه خاص ، والتعاون فيما بين دول الجنوب بوجه عام . فإذا كان تحسن توزيع الدخل والمشاركة والاقتناع الشعبى بالنموذج البديل بمثابة خط الدفاع الأول عن النموذج ، والممهد الضرورى لحسن تطبيقه ، فإن التعاون جنوب ـــ جنوب بمختلف صوره ومستوياته هو خط الدفاع الثانى عن التطبيق الوطنى لهذا النموذج ، بل إنه ضرورة لا بديل لها فى حالة تطبيق النموذج فى الدول النامية صغيرة الحجم .

وبالرغم مما أشرت إليه فى القسم (٩ـــ٤) من مؤشرات لإحياء جهود التعاون فيما بين دول الجنوب فى المحافل الدولية ، فإن تأييد هذا التعاون فى دول الجنوب لم يزل ضئيلاً على المستويين الشعبى والحكومى على السواء . وينـدر أن تنعكس الاتفاقات والبروتوكولات التى توقعها دول الجنوب فيما بينها فى خططها التنموية أو فى مشروعات محددة مدروسة وقابلة للتنفيذ . بل يبقى الأمر كله معلقاً ومحصوراً فى دائرة الخطاب السياسى دون غيره . ومن هنا تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة ومنتظمة ، لاسيما من جانب المثقفين وأهل الرأى والفكر والمنظمات الأهلية ، لإيضاح الأسباب الداعية إلى قيام علاقات تعاون بين دول الجنوب ولبيان المكاسب

التى يمكن أن تعود عليها من هذا التعاون ، حتى فى ظل النموذج التنموى السائد ، ولبيان أهمية هذه المكاسب عند الانتقال إلى نموذج التنمية المستقلة[1] .

وينبغى الانتباه إلى أن الجنوب ليس كتلة متجانسة ومتوافقة المصالح على طول الخط . فثمة تباينات فى دول الجنوب ، لاسيما فى مستويات تطورها الاقتصادى . وهذه التباينات تجعل من الممكن ظهور تناقضات فى المصالح فيما بين دول الجنوب . فالدخول فى مناطق تجارة حرة قد يكون فى صالح الأطراف الأكثر تقدماً من دول الجنوب ، بينما قد يلحق الضرر بالأطراف الأقل تقدماً منها . ومن هنا كثرة الاستثناءات فى اتفاقات مناطق التجارة الحرة التى كثيراً ما تؤدى إلى تعطيلها من الناحية العملية . ولذا يتعين مراعاة هذه التباينات بين دول الجنوب ، وذلك بتنويع أشكال التعاون ، وبالتركيز على مقاربات الإنتاج المشترك أكثر من التركيز على مقاربات تحرير التجارة ، وبتضمين اتفاقات التعاون فيما بين دول الجنوب إجراءات تكفل تعويض الأطراف المتضررة . كما ينبغى الحذر أيضاً من محاولات الشمال إفشال التكامل الاقتصادى الإقليمى فى دول الجنوب ، خاصة من خلال سعى الشمال إلى إلحاق دول الجنوب باقتصاداته وأسواقه كما فى اتفاقات الشراكة الأوروبية واتفاقات مناطق التجارة الحرة الأمريكية مع عدد من دول الجنوب ، بما فى ذلك الاتفاقات غير المباشرة مثل اتفاقات الكويز[2] أى المناطق الصناعية المؤهلة لدخول السوق الأمريكى .

وختاماً ، تجدر الإشارة إلى أن فرص تطبيق نموذج التنمية المستقلة سوف تتحسن كثيراً فيما لو نجح المجتمع الدولى فى إخضاع العولمة للسيطرة أو الحوكمة[3] . والمقترحات فى هذا الشأن كثيرة . وقد ضمنت القسم (٩ ـ م ـ ٣) بملحق هذا الفصل مقترحات نيَّار وكورت بشأن مراجعة مواقف وسياسات المؤسسات المالية

(١) أول تقرير لجنة الجنوب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩ ـ ٢١٠ اهتماماً كبيراً لهذه القضية ، مع توضيح السبل الكفيلة بزيادة الوعى بها فى دول الجنوب .

(2) QIZ = Qualifying Industrial Zones

(3) Governing Globalization

الدولية ذات الشأن الأكبر فى تشكيل مسيرة العولمة (صندوق النقد الدولى ـــ البنك الدولى ـــ منظمة التجارة العالمية) ، وكذلك بشأن إخضاع ممارسات الشركات متعدية الجنسية ـــ باعتبارها فاعل أساسى فى صناعة العولمة ـــ لبعض القواعد الدولية الرامية إلى مجابهة الممارسات الاحتكارية لهذه الشركات وإلى الحد من جورها على السيادة الوطنية للدول النامية[1] .

وقد اخترت مقترحات نيَّار وكورت لأنها مبنية على الانتقادات التى وجهت إلى توافق واشنطون / نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة فى هذه الورقة ، ولأنها تتوافق مع ما ذهبت إليه من ضرورة توسيع الحيز الوطنى المتاح لصياغة استراتيجيات التنمية ، وضرورة إفساح المجال لدور أساسى ونشط للدولة فى تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية . وضرورة النظر إلى عملية التحرير على أنها عملية تستغرق وقتاً طويلاً ويجب التقدم إليها فى تدرج محسوب وانتقائية متوافقة مع مستوى تطور كل دولة ومع قدرة القطاعات المختلفة على المنافسة الدولية .

(1) Deepak Nayyar and Juluis Court, Governing Globalization: issues and institutions. The UNU/WIDER, Policy Brief, no. 5, 2002.

obeikandl.com

كلمة أخيرة : من الهم الأصغر إلى الهم الأكبر

فأما الهم الأصغر فهو الهم الاقتصادى الذى شُغلنا به فى هذا الكتاب . وأما الهم الأكبر فهو هم الخلاص من الأزمة المجتمعية الشاملة التى أصابت مصر جراء سعى النظام الحاكم لها على امتداد العقود الثلاثة الماضية (١٩٧٤ ــ ٢٠٠٥/٠٤) إلى إعادة بناء الرأسمالية على أرضها ، تحت شعارات التحرير والتكيف الهيكلى والتحول إلى اقتصاد سوق منفتح ومندمج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وذلك فى إطار نظام حكم سلطوى وشمولى ، وفى ظل هيمنة أجنبية متزايدة . والأزمة التى انتهى إليها الحال جراء تطبيق هذه الطائفة من السياسات هى فى الواقع أزمة ذات أبعاد متعددة ومتشابكة . ولهذا فهى أزمة مركبة ومعقدة . ومن أبرز أبعاد هذه الأزمة : البعد الاقتصادى ، والبعد الاجتماعى ، والبعد المؤسسى ، والبعد السياسى .

فالأزمة تنطوى فى بعدها الاقتصادى الذى فصلناه تفصيلاً فى هذا الكتاب ليس فقط على عجز النظام الحاكم عن زيادة الموارد وتوسيع قاعدتها ، بل إنها تنطوى أيضاً على عجزه عن إدارة ما تحت يديه من موارد بكفاءة . ومما زاد الأمور سوءاً أن ضعف القدرة على تنمية الموارد وضعف الكفاءة فى توظيف ما هو متاح منها قد اقترنا بشيوع الفساد فى مؤسسات الدولة وفى شتى المرافق والعلاقات التى تقوم عليها حياة المصريين . ومن هنا تكاثرت وتشابكت مشكلات عجز الموازنة العاملة للدولة وعجز الميزان التجارى والعجز عن توفير فرص عمل مجزية ، ومن ثم انتشار البطالة وتزايد ما يرتبط بها من أخطار اجتماعية وقلاقل سياسية . وإجمالاً فإن البعد الاقتصادى للأزمة يتمثل فى العجز المزمن عن إخراج الاقتصاد والمجتمع من أسر التخلف والتبعية ، والفشل الذريع للنظام الحاكم فى مراكمة قوة دفع كافية لانعتاق مصر من هذا الأسر ، وانطلاقها على طريق سريع للتنمية الشاملة والمطردة .

ويتجلى البعد الاجتماعى للأزمة فى انحياز السياسات العامة للأغنياء ، وفيما أسفر عنه هذا الانحياز من استقطاب طبقى حاد ، ومن ارتفاع فى مستوى الفقر ، ومن

اتساع الخروق فى شبكات الحماية الاجتماعية للمواطنين ، ومن انتشار للفساد ، ومن تزايد ملموس فى الجرائم ، لاسيما الشاذ منها . وكان من نتائج ذلك كله احتدام التناقضات الاجتماعية واشتداد الصراعات الطبقية فى المجتمع ، على نحو ينذر بتفجرات اجتماعية ربما تكون طاقة النظام الحاكم على احتوائها قد استنفدت ، أو أوشكت على النفاد .

ويتضح البعد المؤسسى للأزمة فى الضعف البيِّن فى نظام إدارة الدولة وتشغيل مرافقها ، وفى عجز مؤسسات الدولة عن إدارة الحياة اليومية للمصريين بكفاءة ، وفشلها فى تزويدهم بالخدمات الأساسية التى تتوفر حتى فى المجتمعات التى تأخذ بنظام الدولة الصغرى أو دولة الحد الأدنى من التدخلات ، وهذا ناهيك عما توفره الدولة التنموية من خدمات . فمؤسسات الدولة فى حالة اضمحلال ، وتكاد أن تتحول إلى هياكل فارغة من المضمون ، حيث لم تعد قادرة على أداء وظائفها . فأغلب الطلاب ينخرطون فى المدارس والجامعات الحكومية ولكنهم يبحثون عن التعليم خارجها . والقلة القادرة منهم تتجه إلى المدارس والجامعات الخاصة المحلية والأجنبية . والمستشفيات العامة لم تغلق أبوابها ، ولكن الخدمة فيها سيئة أو منعدمة ، وكثيراً ما يتحمل المترددون عليها نفقات من المفترض أن تتحملها موازنة هذه المستشفيات ، وهو ما يضطر أعداداً متزايدة من المرضى إلى البحث عن العلاج فى العيادات والمستشفيات الخاصة على اختلاف درجاتها . وحيث تتركز جهود الأجهزة الأمنية فى الأمن السياسى وأمن كبار رجال الدولة ، افتقرت غالبية المواطنين إلى الأمن ، وصار القادرون يبحثون عنه فى الحراسات الخاصة لأشخاصهم وممتلكاتهم .

وأخيراً ، فإن البعد السياسى للأزمة أوضح من أن يحتاج إلى بيان سواء أكان ذلك على الصعيد الداخلى أم على الصعيد الخارجى . لقد أصبح من المعتاد وصف الوضع السياسى الداخلى بالاحتقان أو الغليان . ومن أبرز سمات هذا الوضع ازدياد السخط الشعبى على احتكار السلطة والاستبداد السياسى والشمولية فى نظام الحكم ، وتنامى الاتجاه إلى شخصنة الحكم مع بروز حكم العائلة ، فضلاً عن تزايد مؤشرات

الاتجاه إلى توريث السلطة . ويزداد يوما بعد يوم الضيق والتذمر من جانب المعارضة بشقيها الشرعى والمحجوب عنه الشرعية ، ومن جانب المنظمات الأهلية المدافعة عن حقوق الإنسان ، جراء الحصار المفروض على نشاطها ، وجراء الملاحقات الأمنية لأعضائها بقانون الطوارئ والقوانين الأخرى المعطلة أو المانعة للعمل السياسى الجاد . ويزداد التأزم الداخلى مع تزايد الشواهد على عدم جدية النظام الحاكم فى مقرطة الحياة السياسية ، لاسيما بعد التعديل السيئ للمادة (٧٦) من الدستور فى عام ٢٠٠٥ ، وبعد ما شهده ذلك العام من تزوير وتجاوزات صارخة فى الانتخابات التشريعية . ومع ازدياد التركز فى توزيع الدخل والثروة ، ومع احتدام الاستقطاب الاجتماعى ، يتزايد التركز فى توزيع السلطة ، وتنهار الأسس الضرورية للمشاركة الشعبية ويتزايد عدم التكافؤ فى الفرص المتاحة للمواطنين .

أما على الصعيد الخارجى ، فمن الملاحظ تزايد عجز النظام الحاكم عن اتخاذ قرارات تخدم المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية . ولم يكن لذلك من سبب غير الانسياق التام للنظام وراء مخططات الدول الرأسمالية الكبرى ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، لإعادة رسم خريطة المنطقة العربية والشرق أوسطية ، وتحويلها إلى منطقة نفوذ لها . وإجمالاً ، تراجع الدور المصرى عربياً ودولياً ، وتراجعت معه المكانة السياسية لمصر على الصعيدين الإقليمى والدولى ، وتكرست بهذا التراجع الهيمنة الأجنبية على الوطن العربى بأسره .

والحق أن الأزمة المركبة التى لحقت بالمجتمع المصرى جراء تطبيق سياسات إعادة بناء الرأسمالية ، أوبالأحرى سياسات التنمية وفق النموذج الرأسمالى التابع ، هى أزمة هيكلية ، وليست مجرد أزمة عارضة . فهى أزمة تصيب البنيان الاجتماعى بمعناه الواسع فى الصميم . وجوهر هذه الأزمة هو حالة التناقض الشديد بين البناء الفسوقى والبناء التحتى للمجتمع التى أصبح معها النظام السياسى / القانونى القائم يشكل طوقاً خانقاً لحركة القوى الاجتماعية بوجه عام ، ويفرض قيداً شديد الوطأة على تطور علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج فى المجتمع المصرى .

والحق أيضاً أن الأزمة التى تتعرض لها مصر لا تخص النظام الحاكم وحده . بل إنها امتدت أيضاً لتشمل القوى المعارضة اختلاف توجهاتها ، متمثلة فى عوامل عدة أبرزها شيخوخة معظم الأحزاب السياسية المعارضة ، وضعف التنسيق بينها ، واستسلامها لفترة طويلة للقيود التى فرضها النظام الحاكم على حركتها والتى أدت بدورها إلى عزلتها عن الشارع . كما طالت الأزمة منظمات المجتمع المدنى متمثلةً فى نخبوية معظم هذه المنظمات وتشوه صورتها بفعل ما يحوم حولها من شبهات للتمويل الأجنبى . بل أن الجماهير نفسها لم تنج من الأزمة ، حيث شاعت السلبية بين صفوفها وأصبح هناك ما يشبه العزوف العام عن المشاركة فى الأنشطة السياسية وأنشطة المنظمات الأهلية .

وكل ذلك له من الأسباب ما لا يتسع المقام لتفصيله هاهنا . وحسبى أن أذكر أن الخروج من هذه الأزمة المجتمعية الشاملة قد بات مرهوناً بإطلاق قوى التغيير الشامل والعميق فى المجتمع المصرى والدولة المصرية . فالشواهد تتكاثر يوماً بعد يوم على أن الاستمرار فى السير فى الطريق ذاته الذى سارت فيه مصر طوال العقود الثلاثة الماضية لا يبشر بحدوث تنمية جادة ، ولا يشير إلى قرب تصحيح العلاقات الطبقية التى تزداد توتراً يوما بعد يوم ، ولا يوحى بقرب انفتاح أبواب الديمقراطية أمام الشعب كى يتمتع بحقوقه وحرياته ، وكى يشارك مشاركة حقيقية فى صنع القرارات التى تمس حياته ومصيره . ومن ثم فلا سبيل للخروج من هذه الأزمة المجتمعية الشاملة ـ فى تقديرى ـ إلا بأمرين . أولهما: كسر الاحتكار القائم للسلطة ، والتحول إلى نظام سياسى جديد يفتح أبواب الديمقراطية على مصاريعها أمام المواطنين بلا تمييز ، وذلك من خلال جمهورية برلمانية وحكم محلى حقيقى ، ومن خلال تنافس خلاق بين القوى السياسية من أجل التداول السلمى للسلطة . وثانيهما : تكاتف القوى التقدمية المصرية بالمعنى الواسع وسعيها الحثيث للوصول إلى الحكم من خلال انتخابات حرة نزيهة ، ومن ثم لتنفيذ نهج جديد للتنمية يتمحور حول أفكار التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات التى سبق بيانها فى الفصل التاسع من هذا الكتاب . والمقصود بالقوى التقدمية بالمعنى الواسع هو تلك القوى التى يكون اعتمادها الأساسى على الشعب ، ويكون

انحيازها الرئيسى لمصالح الطبقات الشعبية ، وذلك إشباعاً للتطلعات المشروعة للجماهير من جهة ، وتأسيساً للديمقراطية على أساس متين من العدل الاجتماعى من جهة أخرى ، والتى يكون همها الأكبر هو تحرير الإرادة الوطنية من السيطرة الأجنبية ، وتوظيف العلاقات الخارجية لخدمة المشروع الوطنى للتنمية الشاملة ، وتنشيط مقومات الاعتماد الجماعى فيما بين الدول العربية .

ولعل فيما شهدته مصر فى العامين الماضيين من تظاهرات وأعمال احتجاجية وصور أخرى للحراك السياسى ما يبشر بصحوة قادمة تؤذن بنهضة آتية لمصر وللأمة العربية . فنهوض مصر فيه من الخير لشعبها بقدر ما فيه من الخير للعرب أجمعين ، وذلك باعتبار أن مصر هى القاطرة لشقيقاتها العربيات ، وأن نهوضها شرط للنهوض العربى الشامل . فذلك هو قدر مصر بحكم التاريخ والجغرافيا وحقائق الواقع السياسى المعاصر . ولا يغير من هذه الحقيقة نجاح بعض العوامل الطارئة فى طمس الدور المصرى أو المساس بمكانة مصر إقليمياً ودولياً . ففى نهاية المطاف ، لا يصح إلا الصحيح . ومن حق مصر علينا أن نؤمِّن لها مقومات النهوض ، ومن واجبنا نحوها أن نوفر لها شروط قيام النهضة ونؤمِّن لها متطلبات إطراد التقدم على أرضها ؛ وفى ذلك فليتنافس المتنافسون .

obeikandl.com

الملاحق

obeikandl.com

obeikandl.com

ملحق الفصل الرابع

obeikandl.com

جدول (٤-م-١): الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

(أ): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
ن . م . أ بسعر السوق	٥٢١٨	٦٧٢٧	٨٣٤٤	٩٧٩٥	١٢٧٠٥	١٦٤٩٧	١٧٣٢٠	٢٠٧٨١	٢٤١٧٠	٢٨٥٠٤	٣٣١٣٢	٣٨٣٥٦	٥١٥٦٧	٦١٧١٤	٧٦٧٩١
صافى الضرائب غير المباشرة	١٦٢	٥٦٢	٨١٠	٧٧٤	٦٠٤	٧٥٧	٧٦٨	٦٨٤	٩٢٩	١١٠٣	١١٨٠	٢١٢٥	٢٢٣٢	٣٠٨٤	٣٦٢١
ن . م. أ بتكلفة عناصر الإنتاج	٥٠٥٦	٦١٦٥	٧٥٣٤	٩٠٢١	١٢١٠١	١٥٧٤٠	١٦٥٥٢	٢٠٠٩٧	٢٣٢٤١	٢٧٤٠١	٣١٩٥٢	٣٦٢٣١	٤٩٣٣٥	٥٨٦٣٠	٧٣١٧٠
القيمة المضافة فى الزراعة	١٤٦٨	١٧٤٤	٢٠٣٨	٢٢٨٦	٢٥٣٠	٢٨٧٥	٣٣٢٦	٣٩٣٢	٤٥٦٤	٥٤٩٤	٦٣٨٦	٧٥٣١	١٠١١١	١١١١٦	١٤٣٩٥
القيمة المضافة فى الصناعة	١٣٦٠	١٦١٥	٢٠٥١	٢٥٨٣	٤٣٣٧	٥٧٨٩	٦٢٤٥	٦٥٢١	٦٩٧٠	٨٠٢٤	٩١٢٥	٩٧١٥	١٣٣٦٠	١٦٩٠٩	٢٠٤٧٤
منها صناعة تحويلية	٨٨٠	٩٩٣	١١٢٠	١٣١٩	١٦٥٠	١٩٢٨	٢١٤٤	٢٦٧٠	٣٠٦٨	٣٦٢٤	٤٣١٦	٤٨٠٥	٨١٣٧	١٠٤٠٣	١٣٢٤٥
القيمة المضافة فى الخدمات	٢٢٢٨	٢٨٠٦	٣٤٤٥	٤١٥٢	٥٢٣٤	٧٠٧٦	٦٩٨١	٩٦٤٤	١١٧٠٧	١٣٨٨٣	١٦٤٤١	١٨٩٨٥	٢٥٨٦٤	٣٠٦٠٥	٣٨٣٠١

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
ن . م . أ بسعر السوق	٩٦١٣٨	١١١٢٤٤	١٣٩١٠٢	١٥٧٢٦٠	١٧٥٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢٢٩٤٧٣	٢٥٧٢٠٠	٢٧٨١٠٠	٣٠٢١٠	٣٣٨٧٠٠	٣٦١٨٠٠	٣٨٧٥٤٠	٤١٥٠٠٠
صافى الضرائب غير المباشرة	٤٥٦٣	٢٥٠٤	٨٠٤٥	١١١٠٠	١٢٠٣٣	١٢٩٩٠	١٥٢٨٨	١٦٨٠٠	١٨٤٠٠	١٩٧٠٠	٢٢٣٠٠	٢٣٢٠٠	٢٤٣٩٦	٢٧٣٧٣
ن . م. أ بتكلفة عناصر الإنتاج	٩١٥٧٥	١٠٨٧٤٠	١٣١٠٥٧	١٤٦١٦٠	١٦٢٩٦٧	١٩١٠١٠	٢١٤١٨٥	٢٤٠٤٠٠	٢٥٩٧٠٠	٢٨٢٤٠٠	٣١٦٤٠٠	٣٣٨٦٠٠	٣٦٣١٤٤	٣٨٧٦٢٧
القيمة المضافة فى الزراعة	١٧٧٣٥	١٩١١٠	٢١٦٨٠	٢٤٤٢٧	٢٧٥٠٠	٣٢٠٥٠	٣٦٩٦٨	٤١٨٨٢	٤٥١٨٢	٤٨٩٣٥	٥٢٨٤٥	٥٦٨٦١	٦٠٩٥٥	٦٢٥٧٧
القيمة المضافة فى الصناعة	٢٦٢٥٥	٣٦١٥٠	٤٣٦٩٣	٤٨٣٤٠	٥٣٣٨٠	٦١٧٠٠	٦٧٧١٦	٧٧١١٠	٨٢٣٢٦	٨٧٣٦١	١٠٤٥٨٧	١١١٩٣٥	١١٩٨٩٩	١٣١٩٤٠
منها صناعة تحويلية	١٦٢٦٢	١٨٠٢٠	٢١٧٣٠	٢٤٤٢٠	٢٨٠٣٠	٣٣٣٣٠	٣٧٩٣٦	٤٣٣٨٣	٤٨٧٩٨	٥٥٢٢٥	٦١٢١١	٦٥١٢٨	٦٩٧٦٩	٧٣٤٠٠
القيمة المضافة فى الخدمات	٤٧٥٨٥	٥٣٤٨٠	٦٥٦٨٤	٧٣٣٩٣	٨٢٠٨٧	٩٧٢٦٠	١٠٩٥٠١	١٢١٤٠٨	١٣٢١٩٢	١٤٦١٠٤	١٥٨٩٦٨	١٦٩٨٠٤	١٨٢٢٩٠	١٩٣١١٠

المصدر: World Bank, World Development Indicators, 2003 & 2005.

جدول (٤-م-١): الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

(ب): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ١٩٩٢/٩١ (بالمليون جنيه)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
ن . م . أ بسعر السوق	٤٨٤٧٩	٥٥٥٧٠	٦٢٧٠٤	٦٦٣٢٨	٧٠٣٣٣	٧٧٣٧٥	٨٠٢٨١	٨٨٢٣٥	٩٤٧٦٥	١٠٠٥٣٨	١٠٧١٧٥	١١٠٠١٢	١١٢٧٨٣	١١٨٧٦٢	١٢٤٦٦٧
صافى الضرائب غير المباشرة	٣٦٥٠	٤٨٢٣	٧١٥٩	٥٨٣١	٤٢٠٨	٤٤٩٩	٤٥٨٠	٣٩٩٧	٤٢٩٢	٤٥٥٢	٤٨٥٦	٤٩٨٥	٥١٠٨	٥٦١٩	٦٢٣٤
ن . م . أ بتكلفة عناصر الإنتاج	٤٤٨٢٩	٥٠٧٤٧	٥٥٥٤٥	٦٠٤٩٧	٦٦١٢٥	٧٢٨٧٦	٧٥٧٠٢	٨٤٢٣٧	٩٠٤٧٣	٩٥٩٨٦	١٠٢٣١٩	١٠٥٠٢٧	١٠٧٦٧٥	١١٣١٤٣	١١٨٤٣٣
القيمة المضافة فى الزراعة	١٤١٢٢	١٤٣١٧	١٣٩١٨	١٤٦٩٤	١٥٢٩٥	١٥٨٣٠	١٦١٠٨	١٦٧٥٧	١٧٢٤١	١٧٦٠٣	١٨١٦٦	١٨٥٥٠	١٨٩٣٨	١٩٦٢٣	٢٠١٩٧
القيمة المضافة فى الصناعة	١٢٣٦٩	١٤٢١٠	١٧٢٧٧	٢٠٠٢١	٢١٨٠٩	٢٤٨٩٣	٢٥٨٠٥	٢٦٣٩٩	٢٨٢٢١	٣٠٨٣٩	٣٣٢٧٢	٣٣٨٣٣	٣٠٠٠٤	٣١٧٨٢	٣٢٦٣٥
منها صناعة تحويلية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٦٤٧٩	١٧٧٢٢	١٨٩٤١
القيمة المضافة فى الخدمات	١٨٣٣٨	٢٢٢٢٠	٢٤٣٥٠	٢٥٧٨١	٢٩٠٢٢	٣٢١٥٣	٣٣٧٨٩	٤١٠٨١	٤٥٠١١	٤٧٥٤٤	٥٠٨٨١	٥٢٦٤٤	٥٨٧٣٤	٦١٧٣٧	٦٥٦٠٢

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
ن . م . أ بسعر السوق	١٣١٧٧٥	١٣٣١٩٧	١٣٩١٠٢	١٤٣١١٠	١٤٨٧٦٠	١٥٥٧٠٠	١٦٣٥٠٠	١٧٢٤٨٠	١٨٠٣٢٦	١٩١٦٥٩	٢٠١٤٥٠	٢٠٨٥٠١	٢١٥١٧٣	٢٢٢٠٥٩
صافى الضرائب غير المباشرة	٧٧٠٩	٤٥٩٥	٨٠٤٥	٨٧٧٥	٩١٣٨	٩٥٥١	١٠١٣١	١٠٩٩٢	١١٤٤٩	١٢١٠١	١٢٦٨٩	١٣٤٧٠	١٤٠٩٥٦	١٤٥٤٧٣
ن . م . أ بتكلفة عناصر الإنتاج	١٢٤٠٦٦	١٢٨٦٠٢	١٣١٠٥٧	١٣٤٣٣٥	١٣٩٦٢٢	١٤٦١٤٩	١٥٣٣٦٩	١٦١٤٨٨	١٦٨٨٧٧	١٧٩٥٥٨	١٨٨٧٦١	١٩٥٠٣٠	٢٠١٠٧٧	٢٠٧٥١١
القيمة المضافة فى الزراعة	٢٠٧٥٧	٢١٢٦٤	٢١٦٨٠	٢٢٢٢٠	٢٣٠٧٢	٢٣٧٤١	٢٤٤٧٠	٢٥٣١٠	٢٦٢٢٣	٢٧١٤٠	٢٨٠٦٣	٢٨٩٨٨	٢٩٩٧٤	٣٠٨١٣
القيمة المضافة فى الصناعة	٣٥٧٨٦	٤٢٩٩٦	٤٣٦٩٣	٤٤٣٦١	٤٤٩٨٠	٤٧٠٧٩	٤٨٨٦٧	٥٢٦٠٧	٥٣٨٩٢	٥٦١٥٢	٦٢٩٤٦	٦٣٣٩٩	٦٥٦٨٧	٦٦٩٣٥
منها صناعة تحويلية	٢٠٢٢٧	٢١٤٠٨	٢١٧٣٠	٢٢٣٦٠	٢٣٢٩٥	٢٥٠٨٧	٢٦٩٧٠	٢٩٢٢٨	٣١٥٢١	٣٤٥٦٧	٣٧٢٨١	٣٨٩٥١	٤٠٥٨١	–
القيمة المضافة فى الخدمات	٦٧٥٢٤	٦٤٣٤١	٦٥٦٨٤	٦٧٧٥٤	٧١٥٧٠	٧٥٣٢٩	٨٠٠٣٢	٨٣٥٧١	٨٨٧٦٢	٩٦٢٦٦	٩٧٧٥٢	١٠٢٦٤٣	١٠٥٤١٦	١٠٩٧٦٣

المصدر: World Bank, World Development Indicators, 2003 & 2005.

جدول (٤-م-١): الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

(ج): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
ن.م.أ للفرد بالأسعار الجارية بالجنيه	١٤٤	١٨١	٢٢٠	٢٥٢	٣١٩	٤٠٤	٤١٣	٤٨٣	٥٤٧	٦٢٩	٧١٢	٨٠٤	١٠٥٥	١٢٣٣	١٤٩٨
ن.م.أ للفرد بالأسعار الثابتة لعام ٩١/١٩٩٢ بالجنيه	١٣٣٦	١٤٩٩	١٦٥٣	١٧٠٦	١٧٦٥	١٨٩٣	١٩١٤	٢٠٥٠	٢١٤٦	٢٢١٨	٢٣٠٤	٢٣٠٧	٢٣٠٧	٢٣٧٢	٢٤٣٢
ن.م.أ للفرد بالأسعار الجارية بالدولار الدرلى	٥٨٧	٧٠٠	٨٢٣	٩٢٥	١٠٥٢	١٢٣٧	١٣٧٩	١٥٦٥	١٦٩٧	١٨٢١	٢٠٠٩	٢٠٨٢	١٩٣٨	٢٠٤٦	٢١٩٣
ن.م.أ للفرد بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ بالدولار الأمريكى	٦٥٩	٧٤٠	٨١٦	٨٤٢	٨٧١	٩٣٤	٩٤٥	١٠١٢	١٠٥٩	١٠٩٥	١١٣٧	١١٣٨	١١٣٩	١١٧١	١٢٠٠

المتغير	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
ن.م.أ للفرد بالأسعار الجارية بالجنيه	١٨٣٣	٢٠٧٥	٢٥٣٩	٢٨١٢	٣٠٦٧	٣٥٠٦	٣٨٧٢	٤٢٥٧	٤٥١٦	٤٨١٣	٥٢٩٤	٥٥٥١	٥٨٣٩	٦١٤٣
ن.م.أ للفرد بالأسعار الثابتة لعام ٩١/١٩٩٢ بالجنيه	٢٥١٣	٢٤٨٤	٢٥٣٩	٢٥٥٩	٢٦٠٧	٢٦٧٦	٢٧٥٨	٢٨٥٥	٢٩٢٨	٣٠٥٣	٣١٤٩	٣١٩٩	٣٢٤٢	٣٢٨٧
ن.م.أ للفرد بالأسعار الجارية بالدولار الدرلى	٢٣٨٤	٢٤٠١	٢٥٠٥	٢٥٩٤	٢٦٧٢	٢٧٨٦	٢٩١٠	٣٠٤٧	٣١٥٤	٣٣٤٨	٣٥٣٤	٣٦٧١	٣٨١٤	٣٩٥٠
ن.م.أ للفرد بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ بالدولار الأمريكى	١٢٤٠	١٢٢٦	١٢٥٣	١٢٦٣	١٢٨٧	١٣٢١	١٣٦١	١٤٠٩	١٤٤٥	١٥٠٧	١٥٥٤	١٥٧٩	١٦٠٠	١٦٢٢

المصدر: World Bank, World Development Indicators, 2003 & 2005

جدول (٤-م-٢): هيكل القيمة المضافة ومعدلات نموها

(أ) هيكل القيمة المضافة (ن.م.أ) بتكلفة العوامل

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
القيمة المضافة فى الزراعة	٢٩,٠٣	٢٨,٢٩	٢٧,٠٥	٢٥,٣٤	٢٠,٩١	١٨,٢٦	٢٠,٠٩	١٩,٥٧	١٩,٦٤	٢٠,٠٥	١٩,٩٩	٢٠,٧٩	٢٠,٤٩	١٨,٩٦	١٩,٦٧
القيمة المضافة فى الصناعة	٢٦,٩٠	٢٦,٢٠	٢٧,٢٢	٢٨,٦٣	٣٥,٨٤	٣٦,٧٨	٣٧,٧٣	٣٢,٤٥	٢٩,٩٩	٢٩,٢٨	٢٨,٥٦	٢٦,٨١	٢٧,٠٨	٢٨,٨٤	٢٧,٩٨
منها صناعة تحويلية	١٧,٤١	١٦,١١	١٤,٨٧	١٤,٦٢	١٣,٦٤	١٢,٢٥	١٢,٩٥	١٣,٢٩	١٣,٢٠	١٣,٢٣	١٣,٥١	١٣,٢٦	١٦,٤٩	١٧,٧٤	١٨,١٠
القيمة المضافة فى الخدمات	٤٤,٠٧	٤٥,٥٢	٤٥,٧٣	٤٦,٠٣	٤٣,٢٥	٤٤,٩٦	٤٢,١٨	٤٧,٩٩	٥٠,٣٧	٥٠,٦٧	٥١,٤٦	٥٢,٤٠	٥٢,٤٣	٥٢,٢٠	٥٢,٣٥

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
القيمة المضافة فى الزراعة	١٩,٣٧	١٧,٥٧	١٦,٥٤	١٦,٧١	١٦,٨٧	١٦,٧٨	١٧,٢٦	١٧,٤٢	١٧,٤٠	١٧,٣٣	١٦,٧٠	١٦,٧٩	١٦,٧٩	١٦,١٤
القيمة المضافة فى الصناعة	٢٨.٦٧	٣٣,٢٤	٣٣,٣٤	٣٣,٠٧	٣٢,٧٦	٣٢,٣٠	٣١,٦٢	٣٢,٠٨	٣١,٧٠	٣٠,٩٤	٣٣,٠٦	٣٣,٠٦	٣٣,٠٢	٣٤,٠٤
منها صناعة تحويلية	١٧,٧٦	١٦,٥٧	١٦,٥٨	١٦,٧١	١٧,٢٠	١٧,٤٥	١٧,٧١	١٨,٠٥	١٨,٧٩	١٩,٥٦	١٩,٣٥	١٩,٢٣	١٩,٢١	١٨,٩٣
القيمة المضافة فى الخدمات	٥١,٩٦	٤٩,١٨	٥٠,١٢	٥٠,٢١	٥٠,٣٧	٥٠,٩٢	٥١,١٢	٥٠,٥٠	٥٠,٩٠	٥١,٧٤	٥٠,٢٤	٥٠,١٥	٥٠,٢٠	٤٩,٨٢

المصدر: World Bank, World Development Indicators, 2003 & 2005.

جدول (٤-م-٢): هيكل القيمة المضافة ومعدلات نموها

(ب): معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة

المتغير	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
القيمة المضافة فى الزراعة	٦,١٤	١,٣٨	-٢,٧٩	٥,٥٧	٤,٠٩	٣,٥٠	١,٧٦	٤,٠٣	٢,٨٩	٢,١٠	٣,٢٠	٢,١١	٢,٠٩	٣,٦٢	٢,٩٢
القيمة المضافة فى الصناعة	١٦,٦١	١٤,٨٨	٢١,٥٨	١٥,٨٨	٨,٩٣	١٤,١٤	٣,٦٦	٢,٣١	٦,٩٠	٩,٢٨	٧,٨٩	١,٦٩	-١١,٣٢	٥,٩٣	٢,٦٨
منها صناعة تحويلية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٧,٥٥	٦,٨٨
القيمة المضافة فى الخدمات	٩,١٠	٢١,١٧	٩,٥٩	٥,٨٨	١٢,٥٧	١٠,٧٩	٥,٠٩	٢١,٥٨	٩,٥٧	٥,٦٣	٧,٠٢	٣,٤٧	١١,٥٧	٥,١١	٦,٢٦
معدل نمو ن . م . أ	٨,٩٤	١٤,٦٣	١٢,٨٤	٥,٧٨	٦,٠٤	١٠,٠١	٣,٧٦	٩,٩١	٧,٤٠	٦,٠٩	٦,٦٠	٢,٦٥	٢,٥٢	٥,٣٠	٤,٩٧
معدل نمو السكان	٢,١٦	٢,٣٠	٢,٤٢	٢,٤٩	٢,٥٣	٢,٥٦	٢,٥٩	٢,٦٠	٢,٥٩	٢,٥٧	٢,٥٢	٢,٤٦	٢,٤٠	٢,٣٤	٢,٢٩
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ.	٦,٧٥	١٢,١٨	١٠,٢٧	٣,٢٥	٣,٤٣	٧,٢٧	١,١٣	٧,١٠	٤,٦٥	٣,٣٧	٣,٨٩	٠,١٠	٠,٠٣	٢,٨٠	٢,٥٤

المتغير	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
القيمة المضافة فى الزراعة	٢,٧٧	٢,٤٥	١,٩٦	٢,٤٩	٣,٨٣	٢,٩٠	٣,٠٧	٣,٤٣	٣,٦١	٣,٥٠	٣,٤٠	٣,٣٠	٣,٤٠	٢,٨٠
القيمة المضافة فى الصناعة	٩,٦٦	٢٠,١٥	١,٦٢	١,٥٣	١,٤٠	٤,٦٧	٣,٨٠	٧,٦٥	٢,٤٤	٤,١٩	١٢,١٠	٠,٧٢	٣,٦١	١,٩٠
منها صناعة تحويلية	٦,٧٩	٥,٨٤	١,٥٠	٢,٩٠	٤,١٨	٧,٦٩	٧,٥١	٨,٣٧	٧,٨٤	٩,٦٧	٧,٨٥	٤,٥٠	٤,١٨	–
القيمة المضافة فى الخدمات	٢,٩٣	-٤,٧١	٢,٠٩	٣,١٥	٥,٦٣	٥,٢٥	٦,٢٤	٤,٤٢	٦,٢١	٨,٤٥	١,٥٤	٥,٠٠	٢,٧٠	٤,١٢
معدل نمو ن . م . أ	٥,٧٠	١,٠٨	٤,٤٣	٢,٨٨	٣,٩٥	٤,٦٧	٥,٠١	٥,٤٩	٤,٥٥	٦,٢٨	٥,١١	٣,٥٠	٣,٢٠	٣,٢٠
معدل نمو السكان	٢,٢٢	٢,١٥	٢,٠٨	٢,٠١	١,٩٤	١,٨٦	١,٩١	١,٩١	١,٩١	١,٩١	١,٩٠	١,٨٦	١,٨٢	١,٧٧
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ.	٣,٣١	-١,١٤	٢,٢٢	٠,٧٧	١,٨٨	٢,٦٦	٣,٠٧	٣,٤٩	٢,٥٧	٤,٢٧	٣,١٣	١,٥٩	١,٣٤	١,٣٩

المصدر: World Bank, World Development Indicators, 2003 & 2005.

جدول (٤–م–٣): بيانات مقارنة للناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الجارية ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الثابتة وبالتكلفة الثابتة لعوامل الإنتاج

السنوات	الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (مليون جنيه)			معدل نمو ن . م . أ بالأسعار الثابتة **			
	وزارة التخطيط	البنك الدولى	مصادر متنوعة	وزارة التخطيط		البنك الدولى	
				(١)	(٢)	(١)	(٢)
١٩٧٥	٥٣٠٦	٥٢١٨	٤٨٨٦	غ.م		٨,٩٤	١٠,١
١٩٧٦	٦٧٠٥	٦٧٢٧	٥٩٢٧	١٣,٣		١٤,٦٣	١٣,٢
١٩٧٧	٨٢١٠	٨٣٤٤	٨٣٤٨	٩		١٢,٨٤	٩,٥
١٩٧٨	٩٧٧٠	٩٧٩٥	٩٧٢٦	٨,٦		٥,٧٨	٨,٩
١٩٧٩	١٢٦١٤	١٢٧٠٥	١٢٧٠٠	٤,٥		٦,٠٤	٩,٣
١٩٨١/٨٠	١٦٣٨١	١٧٣٢٠	١٧١٤٦	١٨,١		٣,٧٦	٣,٩
١٩٨٢/٨١	٢٢٤٥٦	٢٠٧٨١	٢٠٥٧٥	غ.م		٩,٩١	١١,٣
١٩٨٣/٨٢	٢٦٤٢٤	٢٤١٧٠	٢٤٨٠٢	٥,١	٦,٣	٧,٤	٧,٤
١٩٨٤/٨٣	٣١٦٩٣	٢٨٥٠٤	٢٧٨٨٦	٩,٧	٨	٦,٠٩	٦,١
١٩٨٥/٨٤	٣٧٤٥١	٣٣١٣٢	٣٢٥١٦	٥,٨	٧,٣	٦,٦	٦,٦
١٩٨٦/٨٥	٤٤١٣١	٣٨٣٥٦	٣٦٠٣٩	٤,٧	٣,٧	٢,٦٥	٢,٦
١٩٨٧/٨٦	٥١٥٢٦	٥١٥٦٧	٤٤٠٥٢	٣,٨	٣,٩	٢,٥٢	٢,٥
١٩٨٨/٨٧	٦١٦٣٠	٦١٧١٤	٦١٦٠٠	٥,٥	٤,٤	٥,٣	٥
١٩٨٩/٨٨	٧٦٨٠٠	٧٦٧٩١	٧٦٨٠٠	٤,٩	٤,٥	٤,٩٧	٤,٧
١٩٩٠/٨٩	٩٦٠٨٠	٩٦١٣٨	٩٦١٠٠	٥,٧	٤,٣	٥,٧	٤,٨
١٩٩١/٩٠	١١٢٥٠٠	١١١٢٤٤	١١١٢٠٠	١,١	٣,٣	١,٠٨	٣,٧
١٩٩٢/٩١	١٣٩١٠٠	١٣٩١٠٢	١٣٩١٠٠	٤,٥	٢	٤,٤٣	١,٩
١٩٩٣/٩٢	١٥٧٣٠٠	١٥٧٢٦٠	١٥٧٣٠٠	٢,٩	٢,٥	٢,٨٨	٢,٥
١٩٩٤/٩٣	١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٤	٣,٩	٣,٩٥	٣,٩
١٩٩٥/٩٤	٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	٤,٦	٤,٤	٤,٦٧	٤,٧
١٩٩٦/٩٥	٢٢٩٤١٥	٢٢٩٤٧٣	٢٢٩٠٠٠	٥	٤,٧	٥,٠١	٤,٩
١٩٩٧/٩٦	٢٥٦٣٠٠	٢٥٧٢٠٠	٢٥٧٠٠٠	٥,٥	٤	٥,٤٩	٥,٣
١٩٩٨/٩٧	٢٨٠٢٢٠	٢٧٨١٠٠	٢٧٨٠٠٠	٥,٦	٣,٣	٤,٥٥	٤,٦
١٩٩٩/٩٨	٣٠٢٣٠٠	٣٠٢١٠٠	٣٠٢٠٠٠	٦,١	٤,٩	٦,٢٨	٦,٣
٢٠٠٠/٩٩	٣٣٨٦٣٠	٣٣٨٧٠٠	٣٣٩٠٠٠	٥,٤	٥,١	٥,١١	٥,١
٢٠٠١/٠٠	٣٥٨٧٠٠	٣٦١٨٠٠	٣٦٢٠٠٠	٣,٥	٣	٣,٥	٣,٣
٢٠٠٢/٠١	٣٨١٧٠٠	٣٨٧٥٤٠	٣٥٤٥٦٤	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,١
٢٠٠٣/٠٢	٤١٧٥٠٠	٤١٥٠٠٠	٤١٥٠٠٠	٣,١		٣,٢	٣,٢

السنوات	الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (مليون جنيه)			معدل نمو ن . م . أ بالأسعار الثابتة **			
	وزارة التخطيط	البنك الدولى	مصادر متنوعة	وزارة التخطيط		البنك الدولى	
				(١)	(٢)	(١)	(٢)
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٧٤٤٠٠			٤,١			
١٩٩٠ــ١٩٨٠					٥,١	٥,٤	٥
٢٠٠٣ــ١٩٩٠					٣,٧	٤,٥	٤,٥
٢٠٠٢-١٩٨٢					٤,٣		٤,٢
٢٠٠٢-١٩٧٥							٥,٢

المصادر والملاحظات:

(١) بيانات وزارة التخطيط:

السنوات ١٩٧٥ ــ ٢٠٠٠/٩٩ من :

وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩، أغسطس ٢٠٠٠ والناتج للسنتين ٢٠٠١/٢٠٠٠ و٢٠٠٢/٢٠٠١ ولمعدلات النمو فى ٢٠٠٠/٩٩ ــ ٢٠٠٢/٢٠٠١ من البنك المركزى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، سبتمبر ٢٠٠٣، نقلاً عن وزارة التخطيط ، وسنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ (فعلى) و٢٠٠٤/٣٠٠٣ (مبدئى) من تقرير متابعة الأداء الاقتصادى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (موقع وزارة التخطيط على الإنترنت) . معدلات النمو (١) محسوبة بأسعار السوق الثابتة ومعدلات النمو (٢) محسوبة من ن. م. إ بتكلفة العوامل بأسعار ١٩٨٢/٨١ وهى منشورة على موقع وزارة التخطيط على الإنترنت www mop.gov eg ، والمعدلات المتوسطة هى للسنوات ١٩٨٢-١٩٩١ و ١٩٩١-٢٠٠٢، محسوبة من ن.م.إ. بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة بأسعار ١٩٨٢/٨١. لاحظ أن معدلات النمو بأسعار السوق الثابتة محسوبة من بيانات معدلة ابتداءً من ١٩٩٨/٩٧، كما ذكر فى النشرة الاقتصادية الشهرية، فبراير ٢٠٠٥، الصادرة عن وزارة التجارة الخارجية والصناعة.

(٢) بيانات البنك الدولى:

السنوات ١٩٧٥ــــ٢٠٠١/١٩٩٩ من : World Bank, World Development Indicators لسنة ٢٠٠٣، CD-ROM ، والسنوات من ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٢/٢٠٠٣ من World Development Indicators 2005 .

والمعدلات المتوسطة للفترتين ١٩٨٠ : ــ ١٩٩٠ و ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٣ من World Bank, World Development Indicators لسنة ٢٠٠٥ ، معدلات النمو (١) بأسعار السوق الثابتة ومعدلات النمو (٢) محسوبة من ن. م. إ بتكلفة العوامل بأسعار ١٩٩٢/٩١.

(٣) بيانات المصادر المتنوعة

بيانات السنوات من ١٩٧٥ حتى ١٩٩٥/٩٤ هى بيانات مأخوذة من تقارير متنوعة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى موضحة فى جدول (م ــ ٢) نقلاً عن وزارة التخطيط فى معظم السنوات ، ولكن قد يكون بعضها تقديرات خاصة لهاتين المؤسستين خاصة للسنوات ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦.

وبيانات السنوات من ١٩٩٦/٩٥ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ من : وزارة الاقتصاد ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، والبنك الأعلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، نقلا عن وزارة التخطيط . وقد استخدمت هذه السلسلة فى الحسابات الخاصة بالموازنة العامة للدولة وذلك لتتكامل البيانات الفعلية للموازنة مع بيانات هذه السلسلة فى المصادر التى أخذت عنها بيانات الموازنة .

* هذا الرقم عبارة عن ناتج سنة ١٩٨١ ، حيث أن سنة ١٩٨١ فى بيانات البنك الدولى تناظر السنة المالية ١٩٨١/١٩٨٠ .

** لاحظ أن المعدلات الخاصة بوزارة التخطيط محسوبة من سلاسل جزئية للناتج بالأسعار الثابتة ، لكل سلسلة منها سنة أساس مختلفة هى سنة أساس الخطة الخمسية الناظرة ، وذلك على النحو التالى :

الفترة / الخطة	سنة الأساس
١٩٧٦ ــ ١٩٨١/٨٠	١٩٧٥
١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦	١٩٨٢/٨١
١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١	١٩٨٧/٨٦
١٩٩٣/٩٢ ــ ١٩٩٧/٩٦	١٩٩٢/٩١
١٩٩٨/٩٧ ــ ٢٠٠٢/٠١	١٩٩٣/٩٢
٢٠٠٣/٠٢ ــ ٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٢/٠١

أما معدلات النمو التي ترد ضمن مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي ، فهي محسوبة من سلسلة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لسنة ١٩٩٢/٩١ .

obeikandl.com

جدول (٤–م–٤): مقارنة النمو في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الصناعي في مصر وعدد من دول وأقاليم العالم

الدولة / مجموعة الدول	الفترة	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	معدل نمو الصناعة بالمعنى الواسع(١)	معدل نمو الصناعة التحويلية	نصيب الصناعة فى ن.م.أ (١٩٩٠، ٢٠٠٣)	نصيب الصناعة التحويلية فى ن.م.أ (١٩٩٠، ٢٠٠٣)	نصيب المصنوعات فى الصادرات السلعية (١٩٩٠، ٢٠٠٣)	نسبة صادرات التكنولوجيا الرفيعة إلى صادرات المصنوعات (٢٠٠٣)
مصر	١٩٨٠-١٩٩٠	%٥,٤٠	%٣,٣٠	%٦,٧ (٨٧—٩١)	%٢٩,٠	%١٨,٠	%٤٢,٠	..
	١٩٩٠-٢٠٠٣	%٤,٥٠	%٤,٥٠	%٦,٥٠	%٣٤,٠	%١٩,٠	%٣١,٠	%٠,٠
الهند	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٥,٧٠	%٦,٩٠	%٧,٤٠	%٢٨,٠	%١٧,٠	%٧١,٠	..
	١٩٩٠-٢٠٠٣	%٥,٩٠	%٦,٠٠	%٦,٥٠	%٢٧,٠	%١٦,٠	%٧٧,٠	%٥,٠
البرازيل	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٢,٧٠	%٢,٠٠	%١,٦٠	%٣٩,٠	%٢٥,٠	%٥٢,٠	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠١	%٢.٨٠	%٢,٤٠	%١,٥٠	%٣٤,٠	%٢١,٠	%٥٢,٠	%١٢,٠
المكسيك	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%١,١٠	%١,١٠	%١,٥٠	%٢٨,٠	%٢١,٠	%٤٣,٠	..
	١٩٩٠-٢٠٠٣	%٣,٠٠	%٣,٢٠	%٣,٧٠	%٢٦,٠	%١٨,٠	%٨١,٠	%٢١,٠
إيران	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%١,٧٠	%٣,٣٠	%٤,٥٠	%٢٩,٠	%١٢,٠	..	..
	١٩٩٠-٢٠٠٣	%٣,٧٠	%٠,٧٠-	%٥,٨٠	%٤١,٠	%١٣,٠	%٨,٠	%٢,٠
إندونيسيا	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٦,١٠	%٧,٣٠	%١٢,٨٠	%٣٩,٠	%٢١,٠	%٣٥,٠	..
	١٩٩٠-٢٠٠٣	%٣,٥٠	%٤,٢٠	%٥,٥٠	%٤٤,٠	%٢٥,٠	%٥٢,٠	%١٤,٠
سنغافورة	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٦,٧٠	%٥,٢٠	%٦,٦٠	%٣٤,٠	%٢٧,٠	%٧٢,٠	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٦,٣٠	%٦,٧٠	%٦,٥٠	%٣٥,٠	%٢٨,٠	%٨٥,٠	%٥٩,٠

الدولة / مجموعة الدول	الفترة	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	معدل نمو الصناعة بالمعنى الواسع(١)	معدل نمو الصناعة التحويلية	نصيب الصناعة فى ن.م.أ (١٩٩٠، ٢٠٠٣)	نصيب الصناعة التحويلية فى ن.م.أ (١٩٩٠، ٢٠٠٣)	نصيب المصنوعات فى الصادرات السلعية (١٩٩٠، ٢٠٠٣)	نسبة صادرات التكنولوجيا الرفيعة إلى صادرات المصنوعات (٢٠٠٣)
الصين	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%١٠,٣٠	%١١,١٠	%١٠,٨٠	%٤٢	%٣٣	%٧٢	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٩,٦٠	%١٢,٣٠	%١١,٧٠	%٥٢	%٣٩	%٩١	%٢٧
هونج كونج	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٦,٨٠	..	..	%٢٥	%١٧	%٩٥	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٣,٧٠	..	..	%١٢	%٥	%٩٣	%١٣
ماليزيا	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٥,٣٠	%٦,٨٠	%٩,٣٠	%٤٢	%٢٤	%٥٤	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٥,٩٠	%٧,١٠	%٧,٩٠	%٤٩	%٣١	%٧٧	%٥٨
كوريا الجنوبية	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٩,٠٠	%١١,٥٠	%١٢,٩٠	%٤٣	%٢٩	%٩٤	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠١	%٥,٥٠	%٥,٩٠	%٧,٤٠	%٤١	%٣٠	%٩٣	%٣٢
إسرائيل	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٣,٥٠	..	..	..	..	%٨٧	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٤,٣٠	..	..	..	..	%٩٣	%١٨
الدول منخفضة الدخل	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٤,٤٠	%٤,٦٠	%٦,١٠	%٢٦	%١٥	%٥٠	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٤,٧٠	%٥,٠٠	%٥,٦٠	%٢٧	%١٤	%٦٠	%٤
الدول متوسطة الدخل	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٢,٨٠	%٢,٦٠	%٤,٠٠	%٣٩	%٢٤	%٤٨	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٣,٥٠	%٤,٢٠	%٦,١٠	%٣٦	%٢٢	%٦٥	%٢١

الدولة / مجموعة الدول	الفترة	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	معدل نمو الصناعة بالمعنى الواسع(١)	معدل نمو الصناعة التحويلية	نصيب الصناعة فى ن.م.أ (١٩٩٠، ٢٠٠٣)	نصيب الصناعة التحويلية فى ن.م.أ (١٩٩٠، ٢٠٠٣)	نصيب المصنوعات فى الصادرات السلعية (١٩٩٠، ٢٠٠٣)	نسبة صادرات التكنولوجيا الرفيعة إلى صادرات المصنوعات (٢٠٠٣)
الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٤,٢٠	%٤,٦٠	%٥,٤٠	%٣٩	%٢٦	%٥٦	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٣,٩٠	%٤,٩٠	%٧,١٠	%٣٧	%٢٥	%٦٢	%٢٠
دول شرق آسيا والباسفيكى	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٧,٩٠	%٨,٦٠	%٩,٥٠	%٤٠	%٣٠	%٦٠	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٧,٦٠	%١٠,٠٠	%١٠,٠٠	%٤٩	%٣٦	%٨١	%٣٣
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%١,٥٠	%١,٢٠	%١,٢٠	%٣٦	%٢٢	%٣٦	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٢,٧٠	%٢,٤٠	%٢,٠٠	%٢٧	%١٦	%٥٥	%١٤
جنوب آسيا	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%٥,٥٠	%٦,٩٠	%٧,٣٠	%٢٧	%١٧	%٧١	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٥,٤٠	%٥,٩٠	%٦,٢٠	%٢٦	%١٦	%٧٨	%٤
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%١,٣٠	-%٠,٦٠	..	%٣٨	%١٣	%١٧	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٣,٢٠	%٢,٠٠	%٤,٨٠	%٤٣	%١٣	%١٩	%٢
أفريقيا جنوب الصحراء	١٩٨٠ — ١٩٩٠	%١,٧٠	%١,٢٠	%١,٩٠	%٣٤	%١٧	..	..
	١٩٩٠ — ٢٠٠٣	%٢,٨٠	%٢,٣٠	%٢,٠٠	%٣١	%١٤	..	..
الدول مرتفعة الدخل	١٩٨٠- ١٩٩٠	%٣,٤٠	%٣,٠٠	..	%٣٣	%٢٢	%٨٠	..
	١٩٩٠- ٢٠٠٣	%٢,٦٠	%١,٩٠	%٢,٥٠	%٢٧	%١٨	%٨١	%١٨

المصدر: World Bank, World Development Indicators, 2003 & 2005.

ملحق الفصل الخامس

obeikandl.com

أسلوب تفكيك معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى

من الأساليب المهمة فى تحليل النمو الاقتصادى تفكيك decomposing معدل النمو فى ن.م.أ. إلى عدد من العناصر حسب مصادر النمو . وقد تتمثل مصادر النمو فى القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والخدمات ، أو فى القطاعات المؤسسية كالقطاع العام والقطاع الخاص ، أو فى فروع الطلب الكلى كالطلب المحلى والطلب الخارجى .

وثمة معادلة بسيطة تستخدم لإجراء عملية التفكيك ، سنوضحها بمثال لتحليل المساهمات القطاعية فى نمو ن.م.أ. ، وذلك بافتراض أن الاقتصاد مقسم إلى قطاعين إنتاجيين هما : القطاع س ، والقطاع ص ، وبافتراض أن النمو موضع التحليل قد جرى فى الفترة الواقعة بين سنة النهاية (ت) وسنة الأساس (ت ــ ١) .

ويمكن أن تأخذ معادلة التفكيك الصورة التالية :

$$\frac{\text{ن.م.أ.ت}}{\text{ن.م.أ. ت-١}} = \frac{\text{ن.م.أ. س.ت}}{\text{ن.م.أ.س.ت-١}} * \frac{\text{ن.م.أ. س.ت-١}}{\text{ن.م.أ. ت ــ ١}} + \frac{\text{ن.م.أ. ص. ت}}{\text{ن.م.أ. ص .ت-١}} * \frac{\text{ن.م.أ. ص.ت-١}}{\text{ن.م.أ.ت-١}}$$

أى أن (معدل نمو ن.م.أ + ١) قد انقسم إلى قسم راجع للقطاع س وقسم راجع للقطاع ص على النحو التالى :

(معدل نمو ن.م.أ + ١) = [(معدل نمو الناتج فى القطاع س +١) * (نصيب القطاع س فى ن.م.أ. فى سنة الأساس)] + [(معدل نمو الناتج فى القطاع ص +١) * (نصيب القطاع ص فى ن.م.أ. فى سنة الأساس)]

ومن الواضح أن مساهمة قطاع ما فى النمو فى ن.م.أ. تتوقف على عاملين :

(أ) معدل نمو ناتج القطاع ذاته .

(ب) الوزن النسبى للقطاع فى ن.م.أ .

ويمكن كتابة المعادلة بدلالة معدلات النمو مباشرة كالتالى :

$$\frac{\Delta \text{ ن.م.أ.ت}}{\text{ن.م.أ. ت−١}} = \frac{\Delta \text{ ن.م.أ. س.ت}}{\text{ن.م.أ.س.ت−١}} * \frac{\text{ن.م.أ. س.ت−١}}{\text{ن.م.أ. ت ـــ١}} + \frac{\Delta \text{ ن.م.أ. ص. ت}}{\text{ن.م.أ. ص .ت−١}} * \frac{\text{ن.م.أ. ص.ت−١}}{\text{ن.م.أ.ت−١}}$$

وإذا رمزنا لمعدل نمو ن.م.أ بالرمز ع ، والجزء من معدل النمـــو الراجـــع إلى القطاع س بالرمز ع س والجزء من معدل النمو الراجع إلى القطاع ص بالرمز ع ص ، فإن :

المساهمة النسبية للقطاع س فى معدل نمو ن.م.أ = (ع س / ع) × ١٠٠

المساهمة النسبية للقطاع ص فى معدل نمو ن.م.أ = (ع ص / ع) × ١٠٠

ويمكن السير على المنوال نفسه فى تفكيك معدل نمو ن.م.أ. حسب مصادره فى القطاع العام والقطاع الخاص ، أو حسب أنواع الطلب الكلى ، أى طلب داخلى أو طلب خارجى ، أو طبقاً لأى معيار آخر لتقسيم مصادر النمو .

obeikandl.com

جدول (٥–م–١): مساهمات القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية في معدلات النمو الإجمالي ١٩٧٦–٢٠٠٤/٠٣

السنة	معدلات نمو ن.م.أ (١) (%)				الهيكل القطاعي للناتج (٣) (%)			تفكيك معدل نمو ن.م.أ (نقط مئوية)			المساهمة النسبية فى نمو ن.م.أ (%)		
	إجمالى	س	خ ن	خ ج	س	خ ن	خ ج	س	خ ن	خ ج	س	خ ن	خ ج
١٩٧٦	٩,٢	٧,٣	١٨,٧ (٢)	٤,٤	٥٥,٦٥	٢٢,٣٢	٢٢,٠٣	٤,٠٦	٤,١٧	٠,٩٧	٤٤,١	٤٥,٣٣	١٠,٥٤
١٩٨٣/٨٢	٦,٣	٦,٩	٥	٦,٦	٥٠,١٧	٣٠,٠٤	١٩,٧٩	٣,٥	١,٥	١,٣	٥٥,٥٥	٢٣,٨١	٢٠,٦٣
١٩٨٧/٨٦	٣,٩	٢,٨	٣,٩	٦,٨	٥١,٣٣	٢٨,٦٧	٢٠	١,٤٣	١,١١	١,٣٦	٣٦,٦٧	٢٨,٤٦	٣٤,٨٧
١٩٩٢/٩١	١,٩	١,٧	١,٩	٢,٤	٤٧,٤٨	٣١,٣٤	٢١,١٨	٠,٨	٠,٥٩	٠,٥١	٤٢,١	٣١,٠٥	٢٦,٣١
١٩٩٧/٩٦	٥,٣	٤,٢	٦,٤	٦,٢	٤٩,٧٩	٣٣,٠٤	١٧,١٧	٢,١	٢,١	١,١	٣٩,٦٢	٣٩,٦٢	٢٠,٧٥
٢٠٠٢/٠١	٣,٢	٣,٦	١,٧	٤,٩	٤٧,٧٦	٣٤,٠٥	١٨,١٩	١,٧٢	٠,٥٨	٠,٨٩	٥٣,٩٢	١٨,١٨	٢٧,٩
٢٠٠٤/٠٣	٤,٤	٣,٨	٥,٧	٣,٨	٥٠,٩٤	٣١,٩	١٧,١٦	١,٩٣	١,٨٢	٠,٦٥	٤٣,٨٦	٤١,٣٦	١٤,٧٧

المصادر والملاحظات:

البيانات من ١٩٧٥ حتى ١٩٩٧/٩٦ من وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية ، مصدر سابق ، وهى مشتقة من القيم بالأسعار الثابتة لسنوات الأساس للخطط الخمسية . وبيانات ٢٠٠١/٢٠٠٠ و٢٠٠٢/٢٠٠١ من الملك المركزى المصرى ، النشرة الاحصائية الشهرية ، سبتمبر ٢٠٠٣ نقلاً عن وزارة التخطيط . وبيانات ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و ٢٠٠٤/٢٠٠٣ من وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٤ .

س = القطاعات السلعية ، خ ن = قطاعات الخدمات الإنتاجية، ح ح = قطاعات الخدمات الاجتماعية. والقطاعات السلعية تشمل الزراعة والصناعات الاستخراجية (شاملة البترول والغاز) والصناعات التحويلية (شاملة تكرير البترول) والكهرباء والمياه والتشييد . قطاعات الخدمات الإنتاجية تضم النقل والاتصالات وقناة السويس والتجارة والوساطة والتأمين والمطاعم والفنادق. أما قطاعات الخدمات الاجتماعية فإنها تشتمل على الأنشطة العقارية والتعليم والصحة والحكومة العامة .

جدول (٥-م-٢): المساهمات القطاعية في معدلات النمو الإجمالي ١٩٧٦-٢٠٠٤/٠٣ تقسيم قطاعي أكثر تفصيلاً

السنة	معدلات نمو ن.م.أ (%)					الهيكل القطاعي للناتج (%)				تفكيك معدل نمو ن.م.أ (نقط مئوية)				المساهمات القطاعية فى نمو ن.م.أ (%)			
	إجمالى	زراعة	صناعة	بترول	أخرى	زراعة	صناعة	بترول	أخرى	زراعة	صناعة	بترول	أخرى	زراعة	صناعة	بترول	أخرى
١٩٧٦	٩,٢	٢	٦,٨	٧٨,١	١٠,١٢	٢٩,٠١	١٧,٥٤	٢,٩٤	٥٠,٥١	٠,٥٨	١,١٩	٢,٣	٥,١٢	٦,٣	١٣	٢٥	٥٥,٧
١٩٨٣/٨٢	٦,٣	١,٣	٩,٨	١٣,٩	٥,٤٨	١٨,٨٣	١٢,٧١	١٢,٦	٥٥,٨٦	٠,٢٤٥	١,٢٤٥	١,٧٥	٣,٠٦	٣,٩	١٩,٧	٢٧,٨	٤٨,٦
١٩٨٧/٨٦	٣,٩	٣,٤	٨,٤	٤,٧-	٥,٢٧	١٦,٥٢	١٤,٢٦	١٤,٧٦	٥٤,٤٦	٠,٥٦	١,١٩	٠,٦٩-	٢,٨٧	١٤,٢	٣٠,٣	١٧,٦-	٧٣
١٩٩٢/٩١	١,٩	١,٩	١,٥	١,٩	٢,٠٢	١٩,٢٨	١٧,٨٧	٣,٢١	٥٩,٦٤	٠,٣٧	٠,٢٧	٠,٠٦	١,٢	١٩,٤٧	١٤,٢٢	٣,١٦	٦٣,١٥
١٩٩٧/٩٦	٥,٣	٤,٤	٨,٤	٥-	٦,٥٤	١٥,٩٥	١٧,٥٩	٩,٣٧	٥٧,٠٩	٠,٥٤	١,٤٨	٠,٤٧-	٣,٧٣	١٠,٢٢	٢٨,٠٣	٨,٩-	٧٠,٦
٢٠٠٢/٠١	٣,٢	٣,٦	٤,٢	١,٧	٢,٩	١٦,٢٩	١٩,٥١	٥,٣٤	٥٨,٨٦	٠,٥٩	٠,٨٢	٠,٠٩	١,٧١	١٨,٣٨	٢٥,٥٥	٢,٨	٥٣,٢٧
٢٠٠٤/٠٣	٤,٤	٣,٣	٣,٥	٤,٨	٥	١٦,٧٤	١٨,٨٦	٨,٩	٥٥,٥	٠,٥٥	٠,٦٦	٠,٤٢	٢,٧٧	١٢,٥	١٥	٩,٥	٦٢,٩

المصادر والملاحظات :

كما فى جدول (٥-م-١) ، مع ملاحظة أن " الصناعة " تشمل الصناعات التحويلية والاستخراجية ، وأن " البترول " يشمل الحام والتكرير، كما يشمل الغاز الطبيعى .

جدول (٥–م–٣): معدلات النمو في ن.م.أ بتكلفة العوامل بالأسعار الثابتة
ومساهمة كل من القطاع العام (ق.ع) والقطاع الخاص (ق.خ) في ن.م.أ

السنة		١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠/٨١	١٩٨١/٨٢	١٩٨٢/٨٣	١٩٨٣/٨٤	١٩٨٤/٨٥	١٩٨٥/٨٦	١٩٨٦/٨٧	١٩٨٧/٨٨	١٩٨٨/٨٩
معدلات النمو في ن.م.أ (%)	إجمالي	٣,٢٠	٩,٨٠	٩,٢٠	٦,٩٠	١٠,٧٠	٨,٩٠	١٦,٨٠	٩,٧٠	٦,٣٠	٨,٠٠	٧,٣٠	٣,٧٠	٣,٩٠	٥,١٠	٤,٧٠
	ق ع	٠,٩٠	٤,٨٠	١٦,٩٠	١٢,٦٠	١٢,٩٠	١٠,١٠	٢٢,٥٠	١,٠٠-	٧,٠٠	٩,١٠	١٠,٢٠	٢,٨٠	١,٠٠	٤,٦٠	٣,١٠
	ق خ	٥,٠٠	١٣,٨٠	٣,٦٠	٢,٢٠	٨,٨٠	٧,٧٠	١١,٢٠	٢١,٠٠	٥,٦٠	٧,١٠	٤,٦٠	٤,٤٠	٦,٧٠	٥,٤٠	٥,٥٠
النصيب النسبي في ن.م.أ (%)	ق ع	٤٤,٢٠	٤٢,٢٠	٤٥,٢٠	٤٧,٦٠	٤٨,٥٠	٤٩,٠٠	٥١,٥٠	٤٦,٥٠	٤٦,٨٠	٤٧,٢٠	٤٨,٥٠	٤٨,١٠	٤٦,٨٠	٣٥,٩٠	٣٥,٤٠
	ق خ	٥٥.٨٠	٥٧,٨٠	٥٤,٨٠	٥٢,٤٠	٥١,٥٠	٥١,٠٠	٤٨,٥٠	٥٣,٥٠	٥٣,٢٠	٥٢,٨٠	٥١,٥٠	٥١,٩٠	٥٣,٢٠	٦٤,١٠	٦٤,٦٠

السنة		١٩٩٠/٨٩	/٩٠ ١٩٩١	/٩١ ١٩٩٢	/٩٢ ١٩٩٣	/٩٣ ١٩٩٤	/٩٤ ١٩٩٥	/٩٥ ١٩٩٦	/٩٦ ١٩٩٧	/٩٧ ١٩٩٨	/٩٨ ١٩٩٩	/٩٩ ٢٠٠٠	/٢٠٠٠ ٢٠٠١	/٢٠٠١ ٢٠٠٢	/٢٠٠٢ ٢٠٠٣	/٢٠٠٣ ٢٠٠٤
معدلات النمو في ن.م.أ (%)	إجمالي	٤,٨٠	٣,٧٠	١,٩٠	٢,٥٠	٣,٩٠	٤,٧٠	٥,٠٠	٥,٣٠	٤,١٠	٥,٤٠	٥,٩٠	٣,٤٠	٣,٢٠	٣,١٠	٤,٤٢
	ق ع	٣,٣٠	٢,١٠	٢,٢٠	١,٠٠	٤,٠٠	٢,١٠	٣,١٠	٣,٦٠-	٣,٧٠-	٢,٠٠	٥,٩٠	٠,٠٠	١,١٠	٣,٨٠	٣,٥٤
	ق ح	٥,٥٠	٤,٥٠	١,٧٠	٣,٥٠	٣,٩٠	٦,٢٠	٦,٠٠	١٠,٤٠	٨,٠٠	٧,٠٠	٥,٩٠	٤,٩٠	٤,٠٠	٢,٩٠	٤,٧٦
النصيب النسبي في ن.م.أ (%)	ق ع	٣٤,٩٠	٣٤,٤٠	٣٤,٥٠	٣٨,٢٠	٣٨,٢٠	٣٧,٣٠	٣٦,٦٠	٣٣,٥٠	٣١,٠٠	٣٠,٠٠	٣٠,٠٠	٢٩,٠٠	٢٧,٩٠	٢٨,٠٠	٢٧,٨٠
	ق خ	٦٥,١٠	٦٥,٦٠	٦٥,٥٠	٦١,٨٠	٦١,٨٠	٦٢,٧٠	٦٣,٤٠	٦٦,٥٠	٦٩,٠٠	٧٠,٠٠	٧٠,٠٠	٧١,٠٠	٧٢,١٠	٧٢,٠٠	٧٢,٢٠

المصادر والملاحظات: جدول (٥-م-٣)

(١) فيماعدا معدلات النمو للسنوات ١٩٧٤ و١٩٧٥ و ١٩٨٢/٨١ ، فإن معدلات النمو حتى ١٩٩٧/٩٦ مأخوذة عن : وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من ١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٠ ، ص ٢٣-٢٥ .

(٢) معدل النمو الإجمالى لسنة ١٩٧٤ ، طبقاً للوثيقة المرجعية لوزارة التخطيط ٨,٨% بينما لم يزد على ٣,٢% فى تقرير البنك الدولى: k. Ikram, Egypt-Economic Management in a Period of Transition, The Johns Hopkins University Press، وقد أخذت بالتقدير الأخير باعتباره الأكثر واقعية. وحسبت معدلات النمو فى القطاعين العام والخاص بتقسيم قيم الناتج الواردة فى تقرير البنك الدولى(بأسعار ١٩٧٠) حسب نسب توزيع الناتج بين القطاعين الواردة أصلاً فى الوثيقة المرجعية لوزارة التخطيط.
وقد أخذ معدل النمو الإجمالى لسنة ١٩٧٥ من تقرير البنك الدولى ، حيث أنه محسوب بطريقة خاطئة فى الوثيقة المرجعية (وذلك بقسمة ن.م.أ ١٩٧٥ بأسعار ١٩٧٥ على ن.م.أ ١٩٧٤ بأسعار ١٩٦٩ ، مما يعطى معدل نمو ٤٨,٤% ، ص ١٧٤ من الوثيقة المرجعية لوزارة التخطيط). وقد تكرر الخطأ ذاته عند حساب معدل النمو الإجمالى لسنة ١٩٨٢/٨١ (حيث قسم ن.م.أ ٨١/ ٨٢ بأسعار ١٩٨٢/٨١ على ن.م.أ ١٩٨١/٨٠ بأسعار ١٩٧٥ ، وهو ما يعطى معدل نمو إجمالى ١٥٩% ، ص ١٧٥) . وقد حسبت معدل النمو الإجمالى لسنة ١٩٨٢/٨١ من البيانات الواردة فى : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد (٣٦) ، عدد (١) ، ١٩٨٣ ، ص ١٦٠ ــ ١٦١ ، والمنقولة أصلاً عن وزارة التخطيط . وحسبت معدلات النمو فى القطاعين العام والخاص بتطبيق نسب توزيع ن.م.أ. بين القطاعين الواردة فى الوثيقة المرجعية على قيم الناتج فى ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٢/٨١ الواردة فى نشرة البنك الأهلى المصرى .

(٣) معدلات النمو للسنوات ١٩٩٨/٩٧ ــ ٢٠٠٠/٩٩ ، كما وردت : فى البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، عدد سبتمبر ٢٠٠٣ ، نقلاً عن وزارة التخطيط ، أقل مما هو مذكور فى الوثيقة المرجعية لوزارة التخطيط ، مرجع سابق ، وذلك على النحو التالى :

	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
لوثيقة المرجعية لوزارة التخطيط	٥,٧	٦,١	٦,٥
لنشرة الاحصائية للبنك المركزى	٤,١	٥,٤	٥,٩

قد أخذت بما هو منشور فى نشرة البنك المركزى ، باعتباره الأحدث . ولما كانت بيانات الناتج حسب القطاع (عام ــ خاص) غير واردة فى هذه النشرة ، فقد قدر ن.م.أ فى القطاعين العام والخاص باستخدام النسب الواردة فى : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة ٢٠٠٠/٩٩ .

(٤) معدلات النمو عن السنوات ٢٠٠٠/٢٠٠١ و ٢٠٠١/٢٠٠٢ مأخوذة من البنك المركزى ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد سبتمبر وعدد نوفمبر ٢٠٠٣ . والمعدلات للسنتين ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (فعلى) و ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (متوقع) من وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وللعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . وهى محسوبة من قيم ن.م.أ بأسعار ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

(٥) مالم يشر إلى غير ذلك فإن:

معدلات النمو في السنوات	محسوبة من قيم الناتج بالأسعار الثابتة لسنة
١٩٧٦-١٩٨١/٨٠	١٩٧٥
١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦	١٩٨٢/٨١
١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١	١٩٨٧/٨٦
١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦	١٩٩٢/٩١
١٩٩٨/٩٧-٢٠٠١/٢٠٠٠	١٩٩٧/٩٦
٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٢/٢٠٠١

obeikandl.com

جدول (٥–م–٤): النمو الاقتصادي في القطاع العام ومصادره القطاعية

السنة	معدلات نمو ن.م.أ (%)				الهيكل القطاعي للناتج (%)			تفكيك معدل نمو ن.م.أ (نقط مئوية)			المساهمات القطاعية في نمو ن.م.أ (%)		
	إجمالي	س	خ ن	خ ج	س	خ ن	خ ج	س	خ ن	خ ج	س	خ ن	خ ج
١٩٧٦	١٦,٩	٢٢,٦	٢٤,٥	٣,٣	٤١,٢	٢٦,٧	٣٢,١	٩,٣	٦,٥	١,١	٥٥	٣٨,٥	٦,٥
١٩٧٨	١٢,٩	١٢,٢	١٨,٦	٨,١	٤٣,٧	٢٩,٨	٢٦,٥	٥,٣	٥,٥	٢,١	٤١,١	٤٢,٦	١٦,٣
١٩٨٣/٨٢	٧	٧,٤	٦,٧	٦,٧	٤٦,٤	٢٨,٨	٢٤,٨	٣,٤	١,٩	١,٧	٤٨,٦	٢٧,١	٢٤,٣
١٩٨٧/٨٦	١	٣-	٣,٩	٦,١	٤٩,٢	٢٦,٨	٢٤	١,٥-	١	١,٥	١٥٠-	١٠٠	١٥٠
١٩٩٢/٩١	٢,٢	١,٥	١,٦	٤	٣٩,٦	٣٢,٣	٢٨,١	٠,٦	٠,٥	١,١	٢٧,٣	٢٢,٧	٥٠
١٩٩٧/٩٦	٣,٦-	٩,٥-	٠,٥-	٥,٦	٤٨,٦	٣٠,٣	٢١,١	٤,٦-	٠,٢-	١,٢	١٢٧,٨	٥,٥	٣٣,٥-
٢٠٠٢/٢٠٠١	١,٧	١,٧	٠,٨-	٣,٩	٣٨,٦	٣٠	٣١,٤	٠,٧	٠,٢-	١,٢	٤١,٢	١١,٨-	٧٠,٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣,٥	٢,٥	٤,٥	٣,٢	٢٤,٨	٣٨,٦	٣٦,٦	٠,٦	١,٧	١,٢	١٧,١	٤٨,٦	٣٤,٣

المصادر والملاحظات:

(١) المعدلات والنسب مأخوذة أو محسوبة من: وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية ...، مرجع سبق ذكره، www.mop.gov.eg، وخطة التنمية الاقتصادية / الاجتماعية ٢٠٠٥/٠٤.

(٢) المستوى المرتفع لمعدل النمو في ١٩٧٦ مرتبط بالنمو الضخم في قطاع البترول وفي ايرادات قناة السويس التي أعيد افتتاحها بعد أن كانت مغلقة منذ حرب ١٩٦٧. وتواضع النمو في ١٩٨٧/٨٦ مرتبط بنمو سلبي كبير في قطاع البترول (- ١٢,٦%) أدى إلى نمو سلبي في إجمالي القطاعات الإنتاجية. أما في ٩٦/ ١٩٩٧ فإن النمو الإجمالي السلبي يعود إلى معدل نمو سلبي بالغ الارتفاع (- ٢٥.٤%) في قطاع الصناعة والتعدين، ونمو سلبي أيضا في الزراعة والبترول والنقل والمواصلات وإيرادات قناة السويس والتجارة.

جدول (٥–م–٥): النمو الاقتصادي في القطاع العام ومصادره القطاعية (تقسيم قطاعي أكثر تفصيلاً)

السنة	معدلات نمو ن.م.أ (%)					الهيكل القطاعي للناتج %					تفكيك معدل النمو الإجمالي (نقط مئوية)					المساهمات القطاعية فى نمو الناتج (%)				
	إجمالي	زراعة	صناعة	بترول	أخرى	زراعة	صناعة	بترول	أخرى		زراعة	صناعة	بترول	أخرى		زراعة	صناعة	بترول	أخرى	
١٩٧٦	١٦,٩٠	٢٦,٣٠	٤,٩٠	٢٥٧,٠٠	١١,٩٠	٠,٩٦	٢٧,٩٠	٢,٧٩	٦٨,٣٥		٠,٢٠	١,٤٠	٧,٢٠	٨,١٠		١,١٨	٨,٢٨	٤٢,٦٠	٤٧,٩٣	
١٩٧٨	١٢,٩٠	٢,٧٠	٣,٦٠	٢١,٢٠	١٥,١٠	١,٣٠	٢٣,٦٠	١٠,٠٠	٦٥,١٠		٠,٠٤	٠,٨٥	٢,١٢	٩,٨٦		٠,٣١	٦,٦٠	١٦,٤٧	٧٦,٦١	
١٩٨٣/٨٢	٧,٠٠	٦,٣٠	٤,١٠	١٧,٢٠	٤,٥٠	٠,٦٠	١٨,٢٠	٢٠,٦٠	٦٠,٦٠		٠,٠٤	٠,٧٥	٣,٥٤	٢,٧٣		٠,٥٧	١٠,٦٢	٥٠,١٤	٣٨,٦٧	
٨٦/١٩٨٧	١,٠٠	١٤,٩٠	٥,٢٠	١٢,٦٠–	٥,٧٠	٠,٧٠	١٨,٠٠	٢٥,٥٠	٥٥,٨٠		٠,١٠	٠,٩٠	٣,٢٠–	٣,٢٠		١٠,٠٠	٩٠,٠٠	٣٢٠,٠٠–	٣٢٠,٠٠	
١٩٩٢/٩١	٢,٢٠	٣,٦٠–	١,٢٠	٢,٣٠	٢,٦٠	٠,٨٠	٢٣,٤٠	٧,٠٠	٦٨,٨٠		٠,٠٣–	٠,٢٨	٠,١٦	١,٧٩		١,٣٦–	١٢,٧٣	٧,٢٧	٨١,٣٦	
١٩٩٧/٩٦	٣,٦٠–	٤,٢٠–	٢٥,٤٠–	١,٨٠–	٢,٤٠	٠,٣٠	١٨,٢٠	٢١,٥٠	٦٠,٠٠		٠,٠١–	٤,٦٢–	٠,٣٩–	١,٤٤		٠,٣٠	١٢٩,٠٠	١٠,٩٠	٤٠,٢٠–	
٢٠٠٢/٢٠٠١	١,٧٠	٣,٠٠	٢,٢٠	٠,٢٠	١,٩٠	٠,٣٠	٨,٢٠	١٦,١٠	٧٥,٤٠		٠,٠١	٠,١٨	٠,٠٣	١,٤٣		٠,٦٠	١٠,٩٠	١,٨٠	٨٦,٧٠	
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣,٥٠	٢,٩٠	٢,٤٠	٣,٦٠	٣,٦٠	٠,٢٣	٧,٥٩	٣,٢٥	٨٨,٩٣		٠,٠١	٠,١٨	٠,١٢	٣,٢٠		٠,٢٨	٥,١٣	٣,٤٢	٩١,١٧	

المصادر والملاحظات: كما فى جدول (٥–م–٤).

جدول (٥-م-٦): النمو الاقتصادي في القطاع الخاص ومصادره القطاعية

السنة	معدل نمو ن.م.أ (%)				الهيكل القطاعي للناتج (%)			تفكيك معدل نمو ن.م.أ (نقط مئوية)			المساهمات القطاعية فى نمو ن.م.أ (%)		
	إجمالى	س	خ ن	خ ج	س	خ ن	خ ج	س	خ ن	خ ج	س	خ ن	خ ج
١٩٧٦	٣,٦	٠,٣	١٢,٨	٦,٢	٦٦,٢٣	١٩,١١	١٤,٦٦	٠,٢	٢,٥	٠,٩	٥,٦	٦٨,٨	٢٥,٦
١٩٧٨	٨,٨	٨,٢	١٢,٤	٥,٨	٦٢,٠٩	٢٢,٢٥	١٥,٦٦	٥,١	٢,٨	٠,٩	٥٨,١	٣١,٥	١٠,٤
٨٢/١٩٨٣	٥,٦	٦,٥	٣,٧	٦,٦	٥٣,٤٢	٣١,٣	١٥,٤٤	٣,٥	١,١	١	٦١,٥	٢٠,٥	١٨
٨٦/١٩٨٧	٦,٧	٧,٩	٤	٧,٧	٥٣,٣١	٣٠,٣٧	١٦,٣٢	٤,٢	١,٢	١,٣	٦٣	١٨,٢	١٨,٨
٩١/١٩٩٢	١,٧	١,٨	٢,١	١,١	٥١,٤٥	٣٠,٧٥	١٧,٨	٠,٩	٠,٦	٠,٢	٥٢,٤	٣٦,٥	١١,١
٩٦/١٩٩٧	١٠,٤	١١,٩	٩,٩	٦,٧	٥٠,٥	٣٤,٦	١٤,٩	٦	٣,٤	١	٥٧,٧	٣٢,٧	٩,٦
٢٠٠١/٢٠٠٢	٣,٨	٤,١	٣,١	٤,٥	٥١,٣	٣٥,٦	١٣,١	٢,١	١,١	٠,٦	٥٥,٣	٢٨,٩	١٥,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٤,٧٦	٣,٩٨	٦,٤	٤,٧٤	٦١,١	٢٩,٣	٩,٦	٢,٤٣	١,٨٧	٠,٤٦٠	٥١	٣٩,٤	٩,٦

المصادر والملاحظات: كما فى جدول (٥-م-٤).

جدول (٥-م-٧): النمو الاقتصادي في القطاع الخاص ومصادره القطاعية (تقسيم قطاعي أكثر تفصيلاً)

السنة	معدلات نمو ن.م.أ (%)					الهيكل القطاعي للناتج (%)					تفكيك معدل النمو الإجمالي (نقط مئوية)					المساهمات القطاعية فى نمو الناتج (%)				
	إجمالى	زراعة	صناعة	بترول	أخرى	زراعة	صناعة	بترول	أخرى		زراعة	صناعة	بترول	أخرى		زراعة	صناعة	بترول	أخرى	
١٩٧٦	٣,٦٠	١,٧٠	١٠,٨٠	-٤٠,٨٠	٧,٧٠	٤٩,٦٠	٩,٩٨	٣,٠٦	٣٧,٣٦		٠,٨٠	١,٠٨	-١,٢٠	٢,٩٠		٢٢,٣٠	٣٠,٢٠	-٣٣,٥٠	٨١,٠٠	
١٩٧٨	٨,٨٠	٥,٧٠	٩,٠٠	٢٥,٠٠	١١,٣٠	٤٥,٥٥	١١,٢٨	٢,٢٠	٤٠,٩٧		٢,٦٠	١,٠٠	٠,٦٠	٤,٦٠		٢٩,٥٠	١١,٤٠	٦,٨٠	٥٢,٣٠	
١٩٨٣/٨٢	٥,٦٠	١,٢٠	٢١,٠٠	٣,٢٠	٦,٥٠	٣٣,١٦	٩,١٤	٥.٤٩	٥٢.٢١		٠,٣٠	١,٩٠	٠,٢٠	٣,٣٠		٥,٣٠	٣٣,٣٠	٣,٥٠	٥٧,٨٠	
١٩٨٧/٨٦	٦,٧٠	٣,٢٠	١٣,٤٠	٣٤,٥٠	٤,٨٠	٣١,٢٥	١٠,٨٣	٤.٧٦	٥٣,١٦		١,٠٠	١,٥٠	١,٦٠	٢,٦٠		١٤,٩٠	٢٢.٤٠	٢٣,٩٠	٣٨,٨٠	
١٩٩٢/٩١	١,٧٠	٢,٠٠	١,٧٠	٠,٦٠	١,٦٠	٢٨,٩٣	١٥,٠٨	١,٢٣	٥٤,٧٦		٠,٥٧	٠,٢٥	٠,٠١	٠,٨٧		٣٣,٥٠	١٤,٧٠	٠,٦٠	٥١,٢٠	
١٩٩٧/٩٦	١٠,٤٠	٣,٥٠	٢٨,٩٠	-٢١,٧٠	٩,١٠	٢٥,٠٠	١٧,٢٥	٢,٣٨	٥٥,٣٧		٠,٩٠	٥,٠٠	-٠,٥٠	٥,٠٠		٨,٦٠	٤٨,١٠	-٤,٨٠	٤٨,١٠	
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣,٨٠	٣,٦٠	٤,٢٠	١٢,٨٠	٣,٥٠	٢٢,٤٠	٢٣,٨٠	١,١٠	٥٢,٧٠		٠,٨٠	١,٠٠	٠,٢٠	١,٨٠		٢١,٠٠	٢٦,٣٠	٥,٣٠	٤٧,٤٠	
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤,٨٠	٣,٣٠	٣,٦٠	٥,٠٠	٦,١٠	٢٣,٢٠	٢٣,٢٠	١١,١٠	٤٢,٥٠		٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٦٠	٢,٦٠		١٦,٧٠	١٦,٧٠	١٢,٥٠	٥٤,٢٠	

المصادر والملاحظات: كما فى جدول (٥-م-٤).

جدول (٥–م–٨): الإنفاق القومي الإجمالي ومكوناته والادخار بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الإنفاق القومي الإجمالي	٦٣١٩	٧٥١٦	٩٢٣٨	١١٢٩١	١٥٠٦٩	١٨٥٣٥	١٩٩٩٣	٢٣٨٧٧	٢٦٨١٦	٣٢٣٤١	٣٧١٥٠	٤٢١٣٩	٥٦٨٣٠	٧٢٧٢٥	٨٧٨٩٤
الاستهلاك النهائي	٤٥٧٨	٥٦٠٦	٦٨٠٤	٨١٩٠	١٠٨٩٦	١٣٩٩٦	١٤٨٨٢	١٧٦٢٧	١٩٨٧٢	٢٤٥٠٧	٢٨٣١١	٣٣٠٤٦	٤٣٢٥٠	٥٢١٥٠	٦٢٨٠٠
منه استهلاك عائلي	٣٢٨٠	٣٩٣٦	٥١٧٦	٦١٧٨	٨٧٢٤	١١٤١١	١١٥٨٨	١٣٩٢٣	١٥٧١٢	١٩٣٦٧	٢٢٥٩٩	٢٦٧٠٦	٣٥٩٠٠	٤٣٥٥٠	٥٤١٠٠
منه استهلاك حكومي	١٢٩٨	١٦٧٠	١٩٢٨	٢٠١٢	٢١٧٢	٢٥٨٥	٣٢٩٤	٣٧٠٤	٤١٦٠	٥١٤٠	٥٧١٢	٦٣٤٠	٧٣٥٠	٨٦٠٠	٩٧٠٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	١٧٤١	١٩١٠	٢٤٣٤	٣١٠١	٤١٧٣	٤٥٣٩	٥١١١	٦٢٥٠	٦٩٤٤	٧٨٣٤	٨٨٣٨	٩٠٩٣	١٣٤٥٠	٢١٥٥٠	٢٤٤٠٠
استثمار ثابت إجمالي	١٢٨٢	١٤٧١	١٨٧٣	٢٦٨٥	٣٧٦٣	٤٠٦٢	٤٧٠٢	٦١٥٠	٧١٤٤	٧٦٣٤	٨٣٣٨	٨٥٩٣	١٤١٠٠	٢١٢٥٠	٢٣٥٠٠
التغير في المخزون	٤٥٩	٤٣٩	٥٦١	٤١٦	٤١٠	٤٧٧	٤٠٩	١٠٠	٢٠٠–	٢٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٦٥٠–	٣٠٠	٩٠٠
الادخار المحلي الإجمالي	٦٤٠	١١٢١	١٥٤٠	١٦٠٥	١٨٠٩	٢٥٠١	٢٤٣٨	٣١٥٤	٤٢٩٨	٣٩٩٧	٤٨٢٠	٥٣١٠	٨١٨٦	١٠٥٣٩	١٣٢٩٨
الادخار القومي، شاملا صافي التحويلات	٧٠٧	١٢٧٨	١٨٣٦	١٩٩٧	٢٦٧٤	٣٤٠٦	٢٧٦٨	٣٤٤٢	٥٨٣٩	٥٥٨٢	٤٧٣٤	٣٦٦٤	١٠٧٣٨	١٣٢٨٢	١٥٩٨٨

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الإنفاق القومي الإجمالي	١٠٨٣١٤	١٢٠١٢٢	١٤٣٠٠٧	١٦١٩٨٢	١٨٤١٠٤	٢١٤٣٠٠	٢٤٢٧٤٣	٢٧٣٣٠٠	٣٠٥٤٠٠	٣٢٧٥٠٠	٣٦١٢٠٠	٣٧٩٠٠٠	٤١٢٧٤٠	٤٢٢٨١٢
الاستهلاك النهائي	٧٩٨٠٠	٩٣٣٥٠	١١٥٥٠٠	١٣١٠٠٠	١٤٨٥٠٠	١٧٣٤٠٠	٢٠٠٣٤٠	٢٢٦٦٠٠	٢٤٦٧٠٠	٢٦٥٥٠٠	٢٩٩١٠٠	٣١٧٧٠٠	٣٤٧١٤٠	٣٥١٨١٢
منه استهلاك عائلي	٦٨٩٥٠	٨٠٩٠٠	١٠١٠٠٠	١١٥٠٠٠	١٣٠٥٠٠	١٥١٩٠٠	١٧٦٥٤٠	٢٠٠٥٠٠	٢١٨٤٠٠	٢٣٤٨٠٠	٢٦٦١٠٠	٢٨١٢٠٠	٣٠٧٢٤٠	٢٩٩٨١٢
منه استهلاك حكومي	١٠٨٥٠	١٢٤٥٠	١٤٥٠٠	١٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٢١٥٠٠	٢٣٨٠٠	٢٦١٠٠	٢٨٣٠٠	٣٠٧٠٠	٣٣٠٠٠	٣٦٥٠٠	٣٩٩٠٠	٥٢٠٠٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	٢٧٧٠٠	٢٣٥٥٠	٢٥٣٠٠	٢٥٥٠٠	٢٩٠٠٠	٣٥١٠٠	٣٨١٠٠	٤٦٧٠٠	٥٨٧٠٠	٦٢٠٠٠	٦٢١٠٠	٦١٣٠٠	٦٥٦٠٠	٧١٠٠٠
استثمار ثابت إجمالي	٢٥٩٠٠	٢٤٧٥٠	٢٦٥٠٠	٢٥٥٠٠	٢٩٠٠٠	٣٣١٠٠	٣٦٧٦٠	٤٧٧٠٠	٥٨٢٠٠	٥٩٥٠٠	٦٠٠٠٠	٥٩٤٠٠	٦٣٩٠٠	٦٨١٠٠
التغير في المخزون	١٨٠٠	١٢٠٠–	١٢٠٠–	٠	٠	٢٠٠٠	١٣٤٠	١٠٠٠–	٥٠٠	٢٥٠٠	٢١٠٠	١٩٠٠	١٧٠٠	٢٩٠٠
الادخار المحلي الإجمالي	١٥٥٢٤	١٤٦٧٣	٢١٣٩٥	٢٠٧٧٨	١٩٨٩٦	٢٤٨٠٠	٢٤٨٣٠	٣٠٦٠٠	٣١٤٠٠	٣٦٦٠٠	٣٩٦٠٠	٤٤١٠٠	٤٠٤٠٠	٦٣١٨٩
الادخار القومي، شاملا صافي التحويلات	٢٤٧٥٤	٣٥٢٣٣	٤٥٣٤٠	٤٣١٦١	٣٤١٨٦	٣٨٩٥٢	٣٩٠٩٢	٤٨٧٠٧	٥٢٦٠٨	٥٥٣١٨	٥٧٢٦١	٦٣٧٥٩	٥٨٦٥١	٨٣٤٠٠

المصدر: World Bank. World Development Indicators, 2005.

ملاحظات: الإنفاق القومي الإجمالي = الاستهلاك النهائي + الاستثمار الإجمالي

جدول (٥-م-٩): الإنفاق القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ (بالمليون جنيه)

المتغير	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الإنفاق القومي الإجمالي	٧٥٢٩٤	٧٦٤٥١	٨٣٩٨٨	٨٨٩٤٤	١٠٠٤٠٢	١٠٨٢٤٨	١١٤٢٨٠	١١٧١٦٨	١٢٢١٥١	١٣٣٨٠٤	١٤١١٨٢	١٣٦٦٤٨	١٣٠١٤٦	١٣٤٦٣٧	١٣٦٦٤٨
الاستهلاك النهائي	٥٣٧٥٤	٥٤٩٧٤	٥٩٧٦٩	٦١٩٨٤	٧٠٢٧٢	٧٨٥٤٦	٨٢١٤٦	٨٠٩٧٧	٨٤٥٨٦	٩٢٤٠١	٩٦٦٤٠	٩٧٦٩٢	٩٨١٣٤	١٠٠٠٠٧	١٠٤٣٧٤
منه استهلاك عائلي	٤٢٨٤٧	٤٣٣٥٢	٤٩٥٢٢	٥٠٩١٨	٦٠٠٤٠	٦٧٦٣٤	٦٨٩٢٩	٦٨٠٦٣	٧٠٣٦٨	٧٦٥٨٣	٨٠٦٢٠	٨١٥٥٧	٨١٥٠٧	٨٣٢٠١	٨٨٤٢٩
منه استهلاك حكومي	١٠٩٠٧	١١٦٢١	١٠٢٤٧	١١٠٦٦	١٠٢٣٢	١٠٩١٢	١٣٢١٧	١٢٩١٣	١٤٢١٨	١٥٨١٩	١٦٠٢٠	١٦١٣٥	١٦٦٢٧	١٦٨٠٦	١٥٩٤٥
الاستثمار المحلي الإجمالي	٢١٥٤٠	٢١٤٧٧	٢٤٢١٩	٢٦٩٦١	٣٠١٣٠	٢٩٧٠٢	٣٢١٣٤	٣٦١٩١	٣٧٥٦٦	٤١٤٠٣	٤٤٥٤٢	٣٨٩٥٦	٣٢٠١٢	٣٤٦٣٠	٣٢٢٧٤
استثمار ثابت محلي إجمالي	١٥٨٦١	١٦٥٤١	١٨٦٣٧	٢٣٣٤٤	٢٧١٧٠	٢٦٥٨١	٢٩٥٦٢	٣٥٦١٢	٣٨٦٤٨	٤٠٣٤٦	٤٢٠٢٢	٣٦٨١٤	٣٣٥٥٩	٣٤١٤٨	٣١٠٨٣
الاهلاك	٥٦٧٩	٤٩٣٦	٥٥٨٢	٣٦١٧	٢٩٦٠	٣١٢١	٣٥٧٢	٥٧٩	١٠٨٢-	١٠٥٧	٢٥٢٠	٢١٤٢	١٥٤٧-	٤٨٢	١١٩١
الادخار المحلي الإجمالي	٨٥٩	٨٢٧٠	١١١٩١	٩٧٣٨	١١٤٥٣	١٤٥٨٦	١٤٦٥٦	١٩١٤١	٢٢٩٩٤	٢٠٤٨٢	٢٢٨٤٨	١٩٦٦٨	١٣٠٦١	١٢٥٢٤	١٢٤٨٣

المتغير	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الإنفاق القومي الإجمالي	١٤٣٠٦٩	١٤٣٨٧٧	١٤٣٠٠٧	١٤٧٦١٠	١٥٦٢٦٠	١٦٢٥٠٠	١٧٠٤٠٠	١٧٩٢٨٠	١٩٣٠٥٢	٢٠١٩٩٨	٢٠٧٩٢٨	٢١٢٦٦٨	٢١٨٦٩٧	٢١٩١٢٣
الاستهلاك النهائي	١١٠٠٣٤	١١٧٥٥٤	١١٧٧٠٧	١٢٣٦١٠	١٢٩٧٦٠	١٣٣١٠٠	١٣٨١٦٠	١٤٣٧٠٠	١٥٠٣٨٧	١٥٧١٩٩	١٦٥١٨٦	١٦٧٠٤٥	١٧٣١٥٩	١٧٤٣٧٤
منه استهلاك عائلي	٩٥٢٢٤	١٠٢٣٩٩	١٠٣٢٠٨	١٠٩١١٩	١١٤٧٠١	١١٧١٣١	١٢٢٠٩٢	١٢٦٨٨١	١٣٣٥٣٥	١٣٩٣٦٤	١٤٧٢٨٩	١٤٨٤٧٦	١٥٣٤٢٩	١٥٤٠٧٧
منه استهلاك حكومي	١٤٨١٠	١٥١٥٥	١٤٥٠٠	١٤٤٩١	١٥٠٥٩	١٥٩٦٩	١٦٠٦٨	١٦٨١٩	١٦٨٥٢	١٧٨٣٦	١٧٨٩٧	١٨٥٦٩	١٩٧٢٩	٢٠٢٩٧
الاستثمار المحلي الإجمالي	٣٣٠٣٥	٢٦٣٢٣	٢٥٣٠٠	٢٤٠٠٠	٢٦٥٠٠	٢٩٤٠٠	٣٢٢٤٠	٣٥٥٨٠	٤٢٦٦٦	٤٤٧٩٩	٤٢٧٤٢	٤٥٦٢٣	٤٥٥٣٩	٤٤٧٤٩
استثمار ثابت محلي إجمالي	٣٠٨٨٨	٢٧٦٦٥	٢٦٥٠٠	٢٤٠٠٠	٢٦٥٠٠	٢٩٤٠٠	٣١١٠٦	٣٥٤٢٣	٤٢٣٠٢	٤٢٩٩٢	٤١٢٩٦	٤٤٣٣٨	٤٤٤١٤	٤٣٠٩٨
الاهلاك	٢١٤٧	١٣٤٢-	١٢٠٠-	٠	٠	٠	١١٣٤	١٥٧	٣٦٤	١٨٠٧	١٤٤٦	١٢٨٥	١١٢٥	١٦٥١
الادخار المحلي الإجمالي	١٥٢٦٣	١٥٩٧٠	٢١٣٩٤	١٩٣٢٥	١٧٤٩٧	١٩٩٦٣	٢٠٦١٢	٢٢٦٤٢	٢١٤٣٩	٢٣٨٤٦	٢٦١٧٥	٣٣٤٩٢	٣١٠٧٧	٤٠٧١٨

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2005. **الملاحظات**: لاحظ أن تعريف الاستهلاك العائلي والاستهلاك النهائي يختلف في هذا الجدول عما جاء في جدول (٥-م-٨)، حيث أنهما يشتملان على بند الفروق الإحصائية الناتجة عن اختلاف تقدير الناتج والإنفاق من جانب الطلب عن نظيرهما من جانب العرض، كما أن تعريف الإنفاق القومي الإجمالي يتضمن هذه الفروق.

جدول (٥–م–١٠): متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك والادخار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/١٩٩١ (بالجنيه)

المتغير	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الاستهلاك النهائي	١٤٨١	١٤٨٣	١٥٧٥	١٥٩٤	١٧٦٣	١٩٢٢	١٩٥٩	١٨٨٢	١٩١٥	٢٠٣٨	٢٠٧٨	٢٠٤٨	٢٠٠٨	١٩٩٧	٢٠٣٦
الاستهلاك العائلي	١١٨١	١١٦٩	١٣٠٥	١٣١٠	١٥٠٦	١٦٥٥	١٦٤٤	١٥٨٢	١٥٩٣	١٦٨٩	١٧٣٣	١٧١٠	١٦٦٧	١٦٦٢	١٧٢٥
الاستهلاك الحكومي	٣٠١	٣١٣	٢٧٠	٢٨٥	٢٥٧	٢٦٧	٣١٥	٣٠٠	٣٢٢	٣٤٩	٣٤٤	٣٣٨	٣٤٠	٣٣٦	٣١١
الاستثمار المحلي الإجمالي	٥٩٤	٥٧٩	٦٣٨	٦٩٤	٧٥٦	٧٢٧	٧٦٦	٨٤١	٨٥٠	٩١٣	٩٥٨	٨١٧	٦٥٥	٦٩٢	٦٣٠
الادخار المحلي الإجمالي	٢٤	٢٢٣	٢٩٥	٢٥١	٢٨٧	٣٥٧	٣٤٩	٤٤٥	٥٢١	٤٥٢	٤٩١	٤١٢	٢٦٧	٢٥٠	٢٤٤

المتغير	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الاستهلاك النهائي	٢٠٩٨	٢١٩٢	٢١٤٩	٢٢١٠	٢٢٧٤	٢٢٨٨	٢٣٣١	٢٣٧٩	٢٤٤٢	٢٥٠٤	٢٥٨٢	٢٥٦٣	٢٦٠٩	٢٥٨١
الاستهلاك العائلي	١٨١٦	١٩١٠	١٨٨٤	١٩٥١	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠٦٠	٢١٠٠	٢١٦٨	٢٢٢٠	٢٣٠٢	٢٢٧٨	٢٣١٢	٢٢٨١
الاستهلاك الحكومي	٢٨٢	٢٨٣	٢٦٥	٢٥٩	٢٦٤	٢٧٤	٢٧١	٢٧٨	٢٧٤	٢٨٤	٢٨٠	٢٨٥	٢٩٧	٣٠٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	٦٣٠	٤٩١	٤٦٢	٤٢٩	٤٦٤	٥٠٥	٥٤٤	٥٨٩	٦٩٣	٧١٤	٦٦٨	٧٠٠	٦٨٦	٦٦٢
الادخار المحلي الإجمالي	٢٩١	٢٩٨	٣٩١	٣٤٦	٣٠٧	٣٤٣	٣٤٨	٣٧٥	٣٤٨	٣٨٠	٤٠٩	٥١٤	٤٦٨	٦٠٣

المصدر: World Bank, World Development Indicators, 2005.

جدول (٥–م–١١): الإنفاق القومي الإجمالي ومكوناته والادخار كنسب من ن.م.أ

المتغير	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الإنفاق القومي الإجمالي	١٢١,١٠	١١١,٧٣	١١٠,٧١	١١٥,٢٧	١١٨,٦١	١١٢,٣٥	١١٥,٤٣	١١٤,٩٠	١١٠,٩٥	١١٣,٤٦	١١٢,١٣	١٠٩,٨٦	١١٠,٢١	١١٧,٨٤	١١٤,٤٦
الاستهلاك النهائي	٨٧,٧٣	٨٣,٣٤	٨١,٥٤	٨٣,٦١	٨٥,٧٦	٨٤,٨٤	٨٥,٩٢	٨٤,٨٢	٨٢,٢٢	٨٥,٩٨	٨٥,٤٥	٨٦,١٦	٨٤,١٢	٨٢,٩٢	٨٢,٦٨
منه استهلاك عائلي	٦٢,٨٦	٥٨,٥١	٦٢,٠٣	٦٣,٠٧	٦٨,٦٧	٦٩,١٧	٦٦,٩١	٦٧,٠٠	٦٥,٠١	٦٧,٩٤	٦٨,٢١	٦٩,٦٣	٦٩,٨٧	٦٨,٩٩	٧٠,٠٥
منه استهلاك حكومي	٢٤,٨٨	٢٤,٨٣	١٩,٥١	٢٠,٥٤	١٧,١٠	١٥,٦٧	١٩,٠٢	١٧,٨٢	١٧,٢١	١٨,٠٣	١٧,٢٤	١٦,٥٣	١٤,٢٥	١٣,٩٤	١٢,٦٣
الاستثمار المحلي الإجمالي	٣٣,٣٧	٢٨,٣٩	٢٩,١٧	٣١,٦٦	٣٢,٨٥	٢٧,٥١	٢٩,٥١	٣٠,٠٨	٢٨,٧٣	٢٧,٤٨	٢٦,٦٨	٢٣,٧١	٢٦,٠٨	٣٤,٩٢	٣١,٧٧
استثمار ثابت محلي إجمالي	٢٤,٥٧	٢١,٨٧	٢٢,٤٥	٢٧,٤١	٢٩,٦٢	٢٤,٦٢	٢٧,١٥	٢٩,٥٩	٢٩,٥٦	٢٦,٧٨	٢٥,١٧	٢٢,٤٠	٢٧,٣٤	٣٤,٤٣	٣٠,٦٠
الاستثمار الثابت المحلي الصافي	١٥,٨١	١٢,٩٧	١٣,٥١	١٨,٧٤	٢٠,٢٣	١٧,٠٥	١٩,٦١	٢٢,٣٠	٢٢,١٤	١٩,٣٤	١٦,٦٤	١٤,١٩	١٩,٢٧	٢٦,٩٩	٢٣,١١
الاهلاك*	٨,٧٦	٨,٩٠	٨,٩٣	٨,٦٧	٩,٣٩	٧,٥٧	٧,٥٣	٧,٢٩	٧,٤٢	٧,٤٤	٨,٥٣	٨,٢١	٨,٠٨	٧,٤٤	٧,٤٩
الادخار المحلي الإجمالي	١٢,٢٧	١٦,٦٦	١٨,٤٦	١٦,٣٩	١٤,٢٤	١٥,١٦	١٤,٠٨	١٥,١٨	١٧,٧٨	١٤,٠٢	١٤,٥٥	١٣,٨٤	١٥,٨٨	١٧,٠٨	١٧,٣٢

المتغير	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الإنفاق القومي الإجمالي	١١٢,٦٧	١٠٧,٩٨	١٠٢,٨١	١٠٣,٠٠	١٠٥,٢٠	١٠٥,٠٥	١٠٥,٧٨	١٠٦,٢٦	١٠٩,٨٢	١٠٨,٤١	١٠٦,٦٤	١٠٤,٧٥	١٠٦,٥٠	١٠١,٨٨
الاستهلاك النهائي	٨٣,٨٥	٨٦,٨١	٨٤,٦٢	٨٦,٧٩	٨٨,٦٣	٨٧,٨٤	٨٩,١٨	٨٨,١٠	٨٨,٧١	٨٧,٨٨	٨٨,٣١	٨٧,٨١	٨٩,٥٨	٨٤,٧٧
منه استهلاك عائلي	٧٢,٥٧	٧٥,٦٢	٧٤,٢٠	٧٦,٦١	٧٨,٣٥	٧٧,٣٠	٧٨,٨١	٧٧,٩٥	٧٨,٥٣	٧٧,٧٢	٧٨,٥٧	٧٧,٧٢	٧٩,٢٨	٧٢,٢٤
منه استهلاك حكومي	١١,٢٩	١١,١٩	١٠,٤٢	١٠,١٧	١٠,٢٩	١٠,٥٤	١٠,٣٧	١٠,١٥	١٠,١٨	١٠,١٦	٩,٧٤	١٠,٠٩	١٠,٣٠	١٢,٥٣
الاستثمار المحلي الإجمالي	٢٨,٨١	٢١,١٧	١٨,١٩	١٦,٢٢	١٦,٥٧	١٧,٢١	١٦,٦٠	١٨,١٦	٢١,١١	٢٠,٥٢	١٨,٣٣	١٦,٩٤	١٦,٩٣	١٧,١١
استثمار ثابت محلي إجمالي	٢٦,٩٤	٢٢,٢٥	١٩,٠٥	١٦,٢٢	١٦,٥٧	١٦,٢٣	١٦,٠٢	١٨,٥٥	٢٠,٩٣	١٩,٧٠	١٧,٧١	١٦,٤٢	١٦,٤٩	١٦,٤١
الاستثمار الثابت المحلي الصافي	١٨,٦٦	١٣,٩٧	١٠,٧٧	٧,٩٤	٨,٢٩	٧,١٦	٦,٩١	٩,٤٦	١١,٨٤	١٠,٦٢	٨,٥١	٦,٩٨	٧,١٠	٧,١٣
الاهلاك*	٨,٢٨	٨,٢٨	٨,٢٨	٨,٢٨	٨,٢٨	٩,٠٧	٩,١١	٩,٠٩	٩,٠٩	٩,٠٨	٩,٢١	٩,٤٤	٩,٣٩	٩,٢٨
الادخار المحلي الإجمالي	١٦,١٥	١٣,١٩	١٥,٣٨	١٣,٢١	١١,٣٧	١٢,١٦	١٠,٨٢	١١,٩٠	١١,٢٩	١٢,١٢	١١,٦٩	١٢,١٩	١٠,٤٣	١٥,٢٣

المصدر: World Bank. World Development Indicators, 2005، أخذت بيانات من المصدر مباشرة وهي محسوبة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١.

الملاحظات: * الاهلاك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي محسوب بضرب الإهلاك كنسبة من الدخل القومي الإجمالي في الدخل القومي الإجمالي مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، وبطرح نسبة الاهلاك إلى ن.م.أ من نسبة الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي إلى ن.م.أ نحصل على الاستثمار الثابت المحلي الصافي كنسبة من ن.م.أ

جدول (٥-م-١٢): المعدلات السنوية لنمو الانفاق القومي الإجمالي ومكوناته

المتغير	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الإنفاق القومى الإجمالى	١٢,٤٧	١,٥٤	٩,٨٦	٥,٩٠	١٢,٨٨	٧,٨١	٥,٥٧	٢,٥٣	٤,٢٥	٩,٥٤	٥,٥١	-٣,٢١	-٤,٧٦	٣,٤٥	١,٤٩
الاستهلاك النهائى	١,٠٨	٢,٢٧	٨,٧٢	٣,٧٠	١٣,٣٧	١١,٧٧	٤,٥٨	-١,٤٢	٤,٤٦	٩,٢٤	٤,٥٩	١,٠٩	٠,٤٥	١,٩١	٤,٣٧
منه استهلاك عائلى	٤,٣٥-	١,١٨	١٤,٢٣	٢,٨٢	١٧,٩١	١٢,٦٥	١,٩٢	-١,٢٦	٣,٣٩	٨,٨٣	٥,٢٧	١,١٦	-٠,٠٦	٢,٠٨	٦,٢٨
منه استهلاك حكومى	٣٠,١٢	٦,٥٥	١١,٨٣-	٧,٩٩	٧,٥٤-	٦,٦٤	٢١,١٣	-٢,٣٠	١٠,١٠	١١,٢٦	١,٢٧	٠,٧١	٣,٠٥	١,٠٨	٥,١٢-
الاستثمار المحلى الإجمالى	٥٦,٤٢	٠,٢٩-	١٢,٧٧	١١,٣٢	١١,٧٦	١,٤٢-	٨,١٩	١٢,٦٣	٣,٨٠	١٠,٢٢	٧,٥٨	١٢,٥٤-	١٧,٨٣-	٨,١٨	٦,٨٠-
استثمار ثابت محلى إجمالى	٦٣,٩٤	٤,٢٩	١٢,٦٧	٢٥,٢٦	١٦,٣٩	٢,١٧-	١١,٢١	٢٠,٤٧	٨,٥٣	٤,٣٩	٤,١٥	١٢,٣٩-	٨,٨٤-	١,٧٦	٨,٩٨-

المتغير	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الإنفاق القومى الإجمالى	٤,٧٠	٠,٥٦	٠,٦٠-	٣,٢٢	٥,٨٦	٣,٩٩	٤,٨٦	٥,٢١	٧,٦٨	٤,٦٣	٢,٩٤	٢,٢٨	٢,٨٣	٠,١٩
الاستهلاك النهائى	٥,٤٢	٦,٨٣	٠,١٣	٥,٠١	٤,٩٨	٢,٥٧	٣,٨٠	٤,٠١	٤,٦٥	٤,٥٣	٥,٠٨	١,١٣	٣,٦٦	٠,٧٠
منه استهلاك عائلى	٧,٦٨	٧,٥٣	٠,٧٩	٥,٧٣	٥,١٢	٢,١٢	٤,٢٤	٣,٩٢	٥,٢٤	٤,٣٧	٥,٦٩	٠,٨١	٣,٣٤	٠,٤٢
منه استهلاك حكومى	٧,١٢-	٢,٣٣	٤,٣٢-	٠,٠٦-	٣,٩٢	٦,٠٤	٠,٦٢	٤,٦٧	٠,٢٠	٥,٨٤	٠,٣٤	٣,٧٥	٦,٢٥	٢,٨٨
الاستثمار المحلى الإجمالى	٢,٣٦	٢٠,٣٢-	٣,٨٩-	٥,١٤-	١٠,٤٢	١٠,٩٤	٩,٦٦	١٠,٣٦	١٩,٩١	٥,٠٠	٤,٥٩-	٦,٧٤	٠,١٩-	١,٧٣-
استثمار ثابت محلى إجمالى	٠,٦٣-	١٠,٤٣-	٤,٢١-	٩,٤٣-	١٠,٤٢	١٠,٩٤	٥,٨٠	١٣,٨٨	١٩,٤٢	١,٦٣	٣,٩٤-	٧,٣٧	٠,١٧	٢,٩٦-

المصدر: حسبت المعدلات من بيانات المتغيرات ذات الصلة بالأسعار الثابتة بالجنيه لعام ١٩٩٢/٩١ الواردة فى الجدول رقم (٥-م-٩).

جدول (٥–م–١٣): معدلات الادخار المحلي والادخار القومي والادخار الأصيل*

م	المتغير	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١	الادخار المحلى الإجمالى	١٢,٢٧	١٦,٦٦	١٨,٤٦	١٦,٣٩	١٤,٢٤	١٥,١٦	١٤,٠٨	١٥,١٨	١٧,٧٨	١٤,٠٢	١٤,٥٥	١٣,٨٤	١٥,٨٨	١٧,٠٨	١٧,٣٢
٢	الادخار القومى الإجمالى	١٠,٣٥	١٤,٤٧	٢٢,٦٦	٢١,٣٤	٢٢,٣٦	٢٢,٠٥	١٧,٢٠	١٧,٨١	٢٥,٨٨	٢٠,٩٩	١٥,٧٨	١٠,٦٩	٢١,١٠	٢١,٦٥	٢١,٠١
٣	اهلاك رأس المال الثابت	٨,٢	٨,٤	٨,٥	٨,٧	٩,٠	٧,١	٧,١	٧,٢	٧,٣	٧,٤	٨,٧	٨,٨	٨,٢	٧,٨	٨,١
٤	الادخار القومى الصاق	٢,١	٦,٠	١٤,١	١٢,٧	١٣,٤	١٥,٠	١٠,١	١٠,٦	١٨,٦	١٣,٦	٧,١	١,٨	١٢,٩	١٣,٨	١٢,٩
٥	الادخار الأصيل **	٠,٢٤	١,٥٤	٧,٤٢	٤,٢١	-١٠,٠٤	-١٤,٥٠	-١٨,٥٦	-١٢,٦٣	-١,١١	-٦,٣٠	-١٠,٨٦	-١,٠٦	٧,٣٤	١١,١١	٨,٢٠
٦	عناصر تعديل الادخار (بخلاف الاهلاك)															
	٦- ١ الإنفاق على التعليم (+)	٤,٤	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٣	٤,٥	٥,٠	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٣,٨	٤,١	٣,٧
	٦ – ٢ اضرار ثانى أكسيد الكربون (–)	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٩	٠,٨	١,٠	٠,٩
	٦- ٣ استنفاد الطاقة (–)	٤,٦	٧,٠	٩,١	١٠,٨	٢٥,٨	٣١,٣	٣١,٦	٢٦,٨	٢٢,٧	٢٢,٩	٢١,١	٥,٩	٨,٢	٥,٤	٧,٢
	٦ –٤ استنفاد الموارد المعدنية (–)	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
	٦ – ٥ استنفاد الغابات (–)	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤
	٦ –٦ الضرر الناتج عن تلوث الهواء (–)	٠,٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

م	المتغير	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
١	الادخار المحلى الإجمالى	١٦,١٥	١٣,١٩	١٥,٣٨	١٣,٢١	١١,٣٧	١٢,١٦	١٠,٨٢	١١,٩٠	١١,٢٩	١٢,١٢	١١,٦٩	١٢,١٩	١٠,٤٢	١٥,٢٣
٢	الادخار القومى الإجمالى	٢٦,٤٣	٣١,٩٩	٣٢,٨٥	٢٧,٧٨	١٩,٥٨	١٩,٠٥	١٦,٩٠	١٨,٧٠	١٨,٦٤	١٨,١١	١٦,٧٥	١٧,٤٣	١٥,١	٢٠,١
٣	اهلاك رأس المال الثابت	٧,٧٦	٧,٢٩	٧,٤٨	٧,٧٠	٧,٧٦	٩,٠٢	٩,١٠	٩,١٩	٩,٢٥	٩,٣٦	٩,٥٠	٩,٤٥	٩,٣٩	٩,٢٩
٤	الادخار القومى الصافى	١٨,٦٧	٢٤,٦٩	٢٥,٣٧	٢٠,٠٨	١١,٨٢	١٠,٠٢	٧,٨٠	٩,٥١	٩,٣٩	٨,٧٤	٧,٢٥	٧,٩٨	٥,٧٢	١٠,٨٥
٥	الادخار الأصيل **	٩,٩٨	١٨,٣٦	٢٠,٢٣	١٧,٥٨	١١,٣١	٩,٨٠	٦,٢٠	٩,٢٥	١٢,١٣	٩,٨٥	٤,٩٤	٥,١٨	٢,٧٢	٤,٧٧
٦	عناصر تعديل الادخار (بخلاف الاهلاك)														
	٦- ١ الإنفاق على التعليم (+)	٣,٢٩	٤,٠٣	٣,٥٤	٣,٨٩	٤,٢٠	٤,٤٠	٤,٤١	٤,٤١	٤,٤١	٤,٤١	٤,٤١	٤,٤١	٤,٤١	٤,٤١
	٦ - ٢ اضرار ثانى أكسيد الكربون (-)	٠,٨٧	١,٠٦	١,٠٠	١,٠٤	٠,٨٧	٠,٨٦	٠,٨٤	٠,٧٩	٠,٧٥	٠,٨٠	٠,٨٤	٠,٨٤	٠,٩٧	١,١١
	٦- ٣ استنفاد الطاقة (-)	١٠,٦١	٨,٧٢	٧,١٤	٤,٩٠	٣,٤١	٣,٣٦	٤,٧٩	٣,٥٦	٠,٦٢	٢,٢٤	٥,٦٤	٤,٧٣	٤,٧٩	٧,٦٧
	٦ -٤ استنفاد الموارد المعدنية (-)	٠,١٠	٠,١١	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٦
	٦ - ٥ استنفاد الغابات (-)	٠,٤١	٠,٤٧	٠,٤٤	٠,٤٠	٠,٣٧	٠,٣٥	٠,٣١	٠,٢٦	٠,٢٢	٠,٢١	٠,١٩	٠,١٩	٠,٢٠	٠,٢٥
	٦ -٦ الضرر الناتج عن تلوث الهواء (-)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١,٤٠	١,٤٠	١,٤٠

المصدر: World Bank, World Development Indicators, 2005.

الملاحظات:

* جميع المتغيرات منسوبة إلى الدخل القومى الإجمالى GNI، فيما عدا الادخار المحلى الإجمالى الذى ينسب إلى الناتج المحلى الإجمالى.

** الادخار الأصيل Genuine ، والذى تم تعديل اسمه مؤخراً إلى الادخار الصافى المعدل Adjusted Net Savings وهو عبارة عن الادخار القومى الإجمالى مضافاً إليه الإنفاق على التعليم مطروحاً منه اهلاك رأس المال الثابت والضرر الناتج عن تلوث الهواء واستنفاد الموارد المعدنية والطاقة والغابات، وقد استبعد الضرر الناتج عن تلوث الهواء لعدم توافر بياناته سوى فى السنوات الثلاث الأخيرة للجدول، ومن الواضح أن البيانات فى طبعة ٢٠٠٥ ناتجة عن مراجعة شاملة للبيانات القديمة التى وردت فى طبعة ٢٠٠٣ من مؤشرات التنمية الدولية.

جدول (٥–م–١٤): تقديرات مقارنة لمعدل الادخار المحلي الاجمالي

السنة	البنك الدولى		وزارة التخطيط	
	WDI	CEM	أسعار جارية	أسعار ثابتة
١٩٧٥	١٢,٢٧	١٢,٣	٨,٦	٨,٦
١٩٧٦	١٦,٦٦	١٦,٧	١٠,٩	١٢,٤
١٩٧٧	١٨,٤٦	١٨,٥	١٤,٢	١٧
١٩٧٨	١٦,٣٩	١٦,٤	١٤,٦	٢٤,٩
١٩٧٩	١٤,٢٤	١٤,٢	١٥,٧	٣١
١٩٨٠	١٥,١٦	١٥,٢	١٩,٦	٣٤,٨
١٩٨٢/٨١	١٥,١٨	١٥,٢	١٩,٥	١٩,٥
١٩٨٣/٨٢	١٧,٧٨	١٧,٨	٢٩,١	١٧,٤
١٩٨٤/٨٣	١٤,٠٢	١٤	١٩,١	٢٠,١
١٩٨٥/٨٤	١٤,٥٥	١٤,٥	٢٠,٦	٢٠,٩
١٩٨٦/٨٥	١٣,٨٤	١٣,٨	٢١,١	٢١,٤
١٩٨٧/٨٦	١٥,٨٨	٦,٦	١٦,١	٢١,٢
١٩٨٨/٨٧	١٧,٠٨	٩,٥	١٥,٤	١٦,٥
١٩٨٩/٨٨	١٧,٢٣	١٠,٥	١٦,٩	١٦,٦
١٩٩٠/٨٩	١٦,١٥	٦,٨	١٧	١٧,٣
١٩٩١/٩٠	١٣,١٩	١٠,١	١٥,٩	١٤,٧
١٩٩٢/٩١	١٥,٣٨	١٠,٩	١٧	١٥,٣
١٩٩٣/٩٢	١٣,٢١	٦	١٦,٧	١٦,٧
١٩٩٤/٩٣	١١,٣٧	٥,٩	١٥,١	١٦,٥
١٩٩٥/٩٤	١٢,١٦		١٥	١٧,٤
١٩٩٦/٩٥	١٠,٨٢		١٢,٧	١٨
١٩٩٧/٩٦	١١,٩		١٤,٦	١٨,٩
١٩٩٨/٩٧	١١,٢٩		١٥,٨	١٥,٩
١٩٩٩/٩٨	١٢,١٢		١٥,٨	١٧,١
٩٩/٢٠٠٠	١١,٦٩		١٨,٣	١٨,٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢,٢		١٧,٤	١٧,٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠,٤		١٣,٨	١٣,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥,٢		١٤,٥	١٤,٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣			١٤,٩	١٥,٢

المصادر والملاحظات:

(١) عمود البنك الدولى WDI : مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥.

(٢) عمود البنك الدولى CEM : التقديرات مأخوذة من تقرير البنك الدولى عن مصر :
ARE, Country Economic Memorandum (CEM), vol. 3, March 1997, p. 33, quoting World Bank, World Tables and World Development Report, various issues

(٣) السنة ١٩٨٢/٨١ تناظر ١٩٨٢ وهلم جرا فى بيانات البنك الدولى .

(٤) عمود وزارة التخطيط ، أسعار جارية : حسبت المعدلات من بيانات الهيكل النسبى للموارد والاستخدامات بالأسعار الجارية الواردة فى وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، ومن (www.mop.gov.eg) ومن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سنوات مختلفة ، ومن البنك المركزى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، سبتمبر ٢٠٠٣ .

(٥) عمود وزارة التخطيط ، أسعار ثابتة : حسبت المعدلات من بيانات الهيكل النسبى للموارد والاستخدامات بالأسعار الثابتة وهى أسعار سنة الأساس للخطط الخمسية المتعاقبة . ومصادر هذه البيانات هى تلك المذكورة فى هامش (٤) أعلاه . معدل الادخار المحلى = ١٠٠ - (الاستهلاك النهائى / ن.م.أ بأسعار السوق) .

obeikandl.com

جدول (٥-م-١٤-أ): المدخرات المحلية ١٩٧٥-٢٠٠٢/٠١

السنة	الادخار العائلى		الادخار المحلى الإجمالى							
	اختيارى	إجبارى	معدل الادخار المحلى	معدل ادخار القطاع العائلى	معدل ادخار قطاع الاعمال	معدل ادخار الحكومة	التوزيع النسبى للادخار المحلى			التوزيع النسبى للادخار العائلى	
							عائلى	أعمال	حكومة	اختيارى	اجبارى
١٩٧٥	٤٥,١	٥٤,٩									
١٩٧٦	٤٥,٦	٥٤,٤									
١٩٧٧	٣٧,٣	٦٢,٧									
١٩٧٨	٤٨,٤	٥١,٦									
١٩٧٩	٥٤,٥	٤٥,٥									
١٩٨١/٨٠	٥٤,٤	٤٥,٦									
١٩٨٢/٨١	٥٤,٣	٤٥,٧									
١٩٨٣/٨٢	٥٧,٦	٤٢,٤									
١٩٨٤/٨٣	٤٧,٧	٥٢,٣									
١٩٨٥/٨٤	٤٥,٨	٥٤,٢									
١٩٨٦/٨٥	٥٣,٧	٤٦,٣									
١٩٨٧/٨٦	٤٣,٨	٥٦,٢									
١٩٨٨/٨٧	٥٩,١	٤٠,٩									
١٩٨٩/٨٨	٧٢,٣	٢٧,٧									
١٩٩٠/٨٩	٦٠,٩	٣٩,١									
١٩٩١/٩٠	٨١,٩	١٨,١									
١٩٩٢/٩١	٧٦,٥	٢٣,٥									
١٩٩٣/٩٢	٧٢	٢٨	١٣,٦	١١,٢	٣,٥	-١,١	٨٢,٢	٢٥,٧	-٧,٩	٥٩,٦	٤٠,٣
١٩٩٤/٩٣	٦٧,٢	٣٢,٨	١٤,٣	١١,٨	٣,٢	-٠,٧	٨٢,٥	٢٢,٣	-٤,٨	٥٥,٦	٤٤,٤
١٩٩٥/٩٤			١١,٧	١٠,١	٣	-١,٥	٨٧	٢٥,٥	-١٢,٥	٤٨,١	٥١,٩
١٩٩٦/٩٥			١٠,٦	١٠,٨	٢,٤	-٢,٦	١٠٢,١	٢٢,٦	٢٤,٧	٤٩,٢	٥٠,٨
١٩٩٧/٩٦			١٠,٥	١١,٢	٢,٦	-٣,٣	١٠٦,٦	٢٥,١	-٣١,٧	٤٨,١	٥١,٩
١٩٩٨/٩٧			١٣,٥	١٢,٢	٣	-١,٦	٨٩,٩	٢٢,٣	-١٢,٢	٥٠,٦	٤٩,٤
١٩٩٩/٩٨			١٠,٨	١٢	٢,١	-٣,٣	١١٢	١٩,١	-٣١,١	٤٩,٤	٥٠,٥
٢٠٠٠/٩٩			١٠,٢	١٢,٦	١,٦	-٤,١	١٢٤,٤	١٦	-٤٠,٤	٥٣,٣	٤٦,٧
٢٠٠١/٠٠			١١,٢	١٤,٧	٢,٢	-٥,٧	١٣١,٩	١٩,٣	-٥١,٢	٥٩,٨	٤٠,٢
٢٠٠٢/٠١			٩	١٢,٦	١,٧	-٥,٣	١٣٩,٥	١٩,٢	-٥٨,٧	٥٢,٦	٤٧,٤

المصادر والملاحظات:

البيانات فى أول عمودين عن دراسة منال متولى ، ورقة نقاش حول تنمية المدخرات المحلية فى الاقتصاد المصرى ، منتدى الحوار الاقتصادى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مارس ١٩٩٧ . وتعرف الدراسة الادخار الاجبارى للقطاع العائلى بأنه مجموع مدخرات الأفراد لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . أما الادخار الاختيارى فيشمل مدخرات الأفراد لدى أوعية الادخار المصرفية ولدى صندوق توفير البريد ولدى شركات التأمين على الحياة والأموال ، فضلاً عن الأصول المالية الأخرى كالأسهم والسندات الحكومية وغير الحكومية .

البيانات فى باقى الأعمدة مأخوذة من مذكرة غير منشورة لوزارة التخطيط ، الادخار فى مصر ، مكتب الوزير ، يونيو ٢٠٠٢ .

وتعرف الدراسة الادخار العائلى بأنه الفرق بين الدخل الجارى والإنفاق الجارى . ومن الواضح من مقارنة بيانات توزيع الادخارالعائلى بين اختيارى واجبارى فى السنتين المشتركتين فى القسمين الأول والثانى من الجدول (١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٤/٩٣) أن ثمة اختلافا كبيراً فى التعاريف بين المصدرين . ويعرف ادخار قطاع الأعمال بشقيه الخاص والعام بأنه يشمل الاحتياطيات والمخصصات (وانحتجز من حصة العاملين فى حالة قطاع الأعمال المالى) . أما الادخار الحكومى فهو طبقاً لهذه الدراسة الفرق بين الإيرادات الجارية والاستخدامات الجارية فى الموازنة العامة للدولة ، مضافاً إليها رصيد التحويلات الرأسمالية . ومعدلات الادخار منسوبة إلى ن.م.أ.

جدول (٥-م-١٤-ب): المدخرات القومية والمدخرات الأجنبية ١٩٧٧ ــ ٢٠٠٣

السنة	المدخرات القومية					المدخرات الأجنبية (النسبة إلى د.ق.أ)	
	معدل الادخار القومى	معدل الادخار العام	معدل الادخار الخاص	التوزيع النسبى للادخار القومى		تقرير البنك الدولى	مؤشرات التنمية الدولية
				عام	خاص		
١٩٧٧							٢٠
١٩٧٨							٢٤,٦
١٩٧٩							٢٢,٢
١٩٨٠							١٧,٣
١٩٨١							٢٣,٧
١٩٨٢							٢١,٥
١٩٨٣							١٢
١٩٨٤							١٨
١٩٨٥							٢٤,٨
١٩٨٦							٢٦,٨
١٩٨٧	١٧,٨	-٠,٧	١٨,٥	-٣,٩	١٠٣,٩	٥,٥	١١,٩
١٩٨٨	٢٨,٣	-٢,٩	٣١,١	-١٠	١١٠	٣,٦	١٥,٢
١٩٨٩	٢٤,٦	-٠,٨	٢٥,٤	-٣,٢	١٠٣,٢	٤,٧	١٣,٧
١٩٩٠	٢٢,٧	-٠,٢	٢٢,٩	-٠,٩	١٠٠,٩	٣,٩	٤,٥
١٩٩١	١٩,١	-١,٣	٢٠,٣	-٦,٣	١٠٦,٣	١,١	-١٠,٨
١٩٩٢	٢٣,١	٣,١	٢٠,٥	١٣,٤	٨٦,٥	-٦,١	-١٤,٥
١٩٩٣	٢٠,٩	٢,٥	١٨,٤	١٢	٨٨	-٦,٢	-١١,١
١٩٩٤	١٤,٧	٣,٣	١١,٤	٢٢,٤	٧٧,٦	١,١	-٢,١
١٩٩٥	١٥,١	٣,٧	١١,٤	٢٤,٥	٧٥,٥	٠,٥	-٠,٨
١٩٩٦	١٤,٩	٣,٧	١١,٢	٢٤,٨	٧٥,٢	١,١	١
١٩٩٧							٠,٦
١٩٩٨							٤,٥
١٩٩٩							٥,١
٢٠٠٠							٣,٣
٢٠٠١							٠,٥
٢٠٠٢							٢,٣
٢٠٠٣							-٣

المصادر والملاحظات:

البيانات فى هذا الجدول ، فيما عدا العمود الأخير ، من :

World Bank, Egypt in the Global Economy, Strategic Choices for savings, investment and long-term growth, World Bank, Washington D C, March 1998. p. 11

وقد عرف الادخار العام فى هذه الدراسة بأنه مدخرات الحكومة المركزية والحكومات المحلية والقطـــاع العام . وعلى ذلك فإن الادخار العام هنا يشمل الادخار الحكومى وادخار القطاع العام . أمام الادخار الخاص فالظاهر أنه يشمل ادخار القطاع العائلى وادخار قطـــاع الأعمال الخاص .

وتعرف المدخرات الأجنبية كالتالى :

المدخرات الأجنبية = الاستثمار المحلى الإجمالى – الادخار القومى الإجمالى ؛ وهى تشمل القـــروض والمعونات الأجنبية التى مولت جانبـــاً من الاستثمار المحلى الإجمالى .ومعدلات الادخار منسوبة إلى الدخل القومى الإجمالى (د.ق.أ) .

بيانات العمود الأخير فى الجدول محسوبة من بيانات الاستثمار المحلى الإجمالى والادخار القومى الإجمالـــى والدخل القـــومى الإجمـــالى ، بالجنيه وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ ، الواردة فى البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، وذلك طبقا للمعادلة المـــشار إليهـــا أعلاه .

obeikandl.com

جدول (٥–م–١٥): معدلات الاستثمار الإجمالية وفي القطاع العام والقطاع الخاص والمساهمات النسبية للقطاعين في الاستثمار الإجمالي

السنة	معدل الاستثمار الإجمالى		معدل الاستثمار (التخطيط)		المساهمة النسبية فى الاستثمار الإجمالى (التخطيط)	
	(البنك الدولى)	(التخطيط)	ق ع	ق خ	ق ع	ق خ
١٩٧٤	٢٢,٤٧	١٥,٤	١٣,٩	١,٥	٩٠,١	٩,٩
١٩٧٥	٣٣,٣٧	٢٤,٢	٢٠,٧	٣,٥	٨٥,٦	١٤,٤
١٩٧٦	٢٨,٣٩	٢١,٩	١٧,٤	٤,٥	٧٩,٤	٢٠,٦
١٩٧٧	٢٩,١٧	٢٢,٨	١٨,٣	٤,٥	٨٠,٢	١٩,٨
١٩٧٨	٣١,٦٦	٢٧,٥	٢٢,٦	٤,٨	٨٢,٤	١٧,٦
١٩٧٩	٣٢,٨٥	٢٩,٨	٢٢,٧	٧,١	٧٦	٢٤
١٩٨١/٨٠	٢٩,٥١	٣٢,٦	٢٢,٥	١٠,١	٦٩	٣١
١٩٨٢/٨١	٣٠,٠٨	٢٨	١٩,٦	٨,٤	٧٠	٣٠
١٩٨٣/٨٢	٢٨,٧٣	٣١,٧	١٩	١٢,٧	٦٠	٤٠
١٩٨٤/٨٣	٢٧,٤٨	٢٩,٢	١٧,٤	١١,٨	٥٩,٦	٤٠,٤
١٩٨٥/٨٤	٢٦,٦٨	٢٨,٧	١٧,٥	١١,٢	٦٠,٩	٣٩,١
١٩٨٦/٨٥	٢٣,٧١	٢٩,٧	١٨,٧	١١	٦٣	٣٧
١٩٨٧/٨٦	٢٦,٠٨	٢٨,٦	١٧,٥	١١,١	٦١,٣	٣٨,٧
١٩٨٨/٨٧	٣٤,٩٢	٣٤,١	٢١,٩	١٢,٢	٦٤,٣	٣٥,٧
١٩٨٩/٨٨	٣١,٧٧	٣١,٢	١٤,٩	١٦,٣	٤٧,٩	٥٢,١
١٩٩٠/٨٩	٢٨.٨١	٢٧,٢	١٤,٨	١٢,٤	٥٤,٥	٤٥,٥
١٩٩١/٩٠	٢١,١٧	٢٧	١٧,٨	٩,٢	٦٥,٩	٣٤,١
١٩٩٢/٩١	١٨,١٩	٢٣,٣	١٤,٩	٨,٤	٦٣,٩	٣٦,١
١٩٩٣/٩٢	١٦,٢٢	٢٠,٨	١٤,١	٦,٧	٦٧,٨	٣٢,٢
١٩٩٤/٩٣	١٦,٥٧	٢٢,٨	١٦,٤	٦,٤	٧٢	٢٨
١٩٩٥/٩٤	١٧,٢١	٢٢,٥	١٤,٦	٧,٩	٦٤,٩	٣٥,١
١٩٩٦/٩٥	١٦,٦	٢٣,٩	١٤,٩	٩	٦٢,٣	٣٧,٧
١٩٩٧/٩٦	١٨,١٦	٢٦,٧	١٥,٧	١١	٥٨,٨	٤١,٢
١٩٩٨/٩٧	٢١,١١	٢١,٩	١٤,٥	٧,٤	٦٦,٣	٣٣,٧
١٩٩٩/٩٨	٢٠,٥٢	٢١,٢	١١,١	١٠,١	٥٢,٥	٤٧,٥
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٨,٣٣	١٩	٩,٩	٩,١	٥٢	٤٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦,٩٤	١٧,٧	٨,٧	٩	٤٩,٣	٥٠,٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٦,٩٣	١٧,٧	٩,٣	٨,٣	٥٢,٨	٤٧,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٧,١١	١٥,٤	٨,٣	٧,١	٥٣,٨	٤٦,٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣		١٦,٤	٩,٤	٧	٥٧,٣	٤٢,٧

المصادر والملاحظات:

(١) معدل الاستثمار الإجمالى (البنك الدولى) من Bank, World Development Indicators 2005, CD-ROM World والذى يظهر أيضاً فى جدول هيكل الإنفاق القومى الإجمالى - جدول (٥-م-١١) . والمعدلات المذكورة ابتداءً من ١٩٨١/٨٠ تناظر المعدلات المذكورة للسنوات ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .. الخ فى مؤشرات التنمية الدولية .

(٢) باقى بيانات الجدول مأخوذة أو محسوبة من البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط فى : وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من ١٩٦٠/٥٩ إلى ٢٠٠٠/٩٩ ، وموقع الوزارة على الإنترنت (www mop gov eg) ، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ و ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . البيانات فعلية ماعدا بيان ٢٠٠٣/٢٠٠٤ فهو متوقع .

(٣) المعدلات والنسب محسوبة من القيم بالأسعار الجارية ، والاستثمار الإجمالى يشمل التغير فى المخزون .معدل الاستثمار الإجمالى (القطاعى) هو نسبة الاستثمار الإجمالى (القطاعى) إلى ن.م.أ . ومعدل الاستثمار للقطاع العام (أو الخاص) هو نسبة الاستثمارات المنفذة فى هذا القطاع إلى ن.م.أ . على المستوى القومى .

obeikandl.com

جدول (٥-م-١٦): تطور إنتاجية المشتغل في القطاعين العام والخاص وفي الاقتصاد الوطني

السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه			السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه		
	ق ع	ق خ	إجمالى		ق ع	ق خ	إجمالى
١٩٨٢/٨١	٢٣٦١,٥	١٨٣٣,١	٢٠٤٥,٨	١٩٩٤/٩٣	٢٩٤٩,١	٢٢٦٨,٦	٢٥٢٧,٢
١٩٨٣/٨٢	٢٤٩٤,٤	١٨٧٢,٤	٢١١٩,٧	١٩٩٥/٩٤	٢٩٧٠,٤	٢٣١٣,٩	٢٥٦٠,٢
١٩٨٤/٨٣	٢٦٨٣	١٩٤٠,٨	٢٢٣٢,٦				
١٩٨٥/٨٤	٢٩٠٤,٧	١٩٦٧,١	٢٣٣٢,٥	١٩٩٦/٩٥	٢٩٩٣,٧	٢٣٦٤,٦	٢٥٩٨,٩
				١٩٩٧/٩٦	٢٨٧٢,٤	٢٤٧٦,٢	٢٦٢٠
١٩٨٦/٨٥	٢٩٤٩	١٩٨٤,١	٢٣٥٥,١	١٩٩٨/٩٧	٢٧٩٧,٦	٢٥٧٢,٥	٢٦٥٣,١
١٩٨٧/٨٦	٢٩١٨,٥	٢٠٤٨,٨	٢٣٨٠,٧	١٩٩٩/٩٨	٢٦٨٥,٥	٢٧٢٥,٧	٢٧١١,٥
١٩٨٨/٨٧	٢٩٦٠,٨	٢٠٨٥,٤	٢٤١٨,١	٢٠٠٠/٩٩	٢٦٣٩,٦	٢٨٤٩,٧	٢٧٧٦,٥
١٩٨٩/٨٨	٢٩٧٤,٣	٢١٤٠,٥	٢٤٥٧,٤				
١٩٩٠/٨٩	٢٨٨٠,١	٢٢٤٥,١	٢٤٩٣,٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٦٧٦,٣	٢٨٧١,٦	٢٨٠٤,٩
				٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٧٢٨,٦	٢٨٩٤,٦	٢٨٣٩,١
١٩٩١/٩٠	٢٩٢٠,٦	٢٢٥٥,٧	٢٥١١				
١٩٩٢/٩١	٢٩٠٢	٢٢٣٥,٦	٢٤٩٢,١				
١٩٩٣/٩٢	٢٨٨٦,٩	٢٢٦٧,٢	٢٥٠٥,٤				

المتوسط السنوى لإنتاجية المشتغل بالجنيه				معدل التغير السنوى المتوسط			
السنوات	ق ع	ق خ	إجمالى	السنوات	ق غ	ق ح	إجمالى
١٩٨٢/٨١ ــ ١٩٨٥/٨٤	٢٦١٤,٣	١٩٠٥,٣	٢١٨٥,٨	١٩٨٢/٨١ ــ ١٩٨٥/٨٤	٧,١	٢,٣	٤,٤
١٩٨٦/٨٥ ــ ١٩٩٠/٨٩	٢٩٣٥,٧	٢١٠٣,٨	٢٤٢٣	١٩٨٦/٨٥ ــ ١٩٩٠/٨٩	-٠,٦	٣,١	١,٤
١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٥/٩٤	٢٩٢٦,٤	٢٢٦٩,١	٢٥١٩.٩	١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٥/٩٤	٠,٤	٠,٦	٠,٥
١٩٩٦/٩٥ ــ ٢٠٠٠/٩٩	٢٧٩٦,٢	٢٦٠٦	٢٦٧٤,٢	١٩٩٦/٩٥ ــ ٢٠٠٠/٩٩	-٣,١	٤,٨	١,٧
٢٠٠١/٠٠ ــ ٢٠٠٢/٠١	٢٧٠٢,٥	٢٨٨٣,٣	٢٨٢٢,٢	٢٠٠١/٠٠ ــ ٢٠٠٢/٠١	١,٩	٠,٨	١,٢
				١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٠١	٠,٧	٢,٣	١,٦

المصادر والملاحظات:

حسبت الإنتاجية من بيانات الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ وبيانات المشتغلين الواردة فى موقع وزارة التخطيط على الإنترنت (www mop gov eg)، ومعدل التغير السنوى المتوسط لكل فترة محسوب باستخدام نقطتى البداية والنهاية لكل فترة.

جدول (٥-م-١٧): تطور إنتاجية المشتغل في قطاع الزراعة (عام وخاص وإجمالي)

السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه			السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه		
	ق ع	ق خ	إجمالى		ق ع	ق خ	إجمالى
١٩٨٢/٨١	٥٦١,٤	١٠٠٠,٨	٩٨٨,٥	١٩٩٤/٩٣	٨٥٦	١٢٤٢,٣	١٢٣٢,٥
١٩٨٣/٨٢	٥٩٣,٩	١٠٠٢,١	٩٩٠,٨	١٩٩٥/٩٤	٧٨٩,٦	١٢٦٧	١٢٥٨,٢
١٩٨٤/٨٣	٦٢٦,١	١٠٣١,٢	١٠٢٠,١				
١٩٨٥/٨٤	٦٦٦,٧	١٠٤١,٢	١٠٣١	١٩٩٦/٩٥	٩٢٨,٤	١٢٩١,١	١٢٨٧,٣
				١٩٩٧/٩٦	٨٦٧,٥	١٣٢٣,٨	١٣١٥,٨
١٩٨٦/٨٥	٧٥٠	١٠٦٩,٤	١٠٦٠,٧	١٩٩٨/٩٧	٨٨٥,٧	١٣٦١,٩	١٣٥٣,٦
١٩٨٧/٨٦	٨٥٩,٨	١٠٩٠,٥	١٠٨٤,٣	١٩٩٩/٩٨	٩٠٢,٣	١٣٨٢,٨	١٣٧٤,٤
١٩٨٨/٨٧	٨٩٥,٨	١١١٦,٦	١١١٠,٦	٢٠٠٠/٩٩	٩٠٩,٢	١٤٠٠	١٣٩١,٤
١٩٨٩/٨٨	٩٥٦,٥	١١٣٦	١١٣١,١				
١٩٩٠/٨٩	٩٤٤,٦	١١٥٧,١	١١٥١,٤	٢٠٠١/٢٠٠٠	٩١٦,٨	١٤٤٥,٢	١٤٣٥,٨
				٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٤٣,٨	١٤٨٩,٢	١٤٧٩,٥
١٩٩١/٩٠	٩٥٢,٤	١١٧٤,٩	١١٦٨,٧				
١٩٩٢/٩١	٩٠٣,٩	١١٨٨,٨	١١٨٠,٨				
١٩٩٣/٩٢	٩٠٦,٨	١٢٠٧,٦	١٢٠٠,٨				

المتوسط السنوى لإنتاجية المشتغل بالجنيه				معدل التغير السنوى المتوسط			
السنوات	ق ع	ق خ	إجمالى	السنوات	ق ع	ق خ	إجمالى
١٩٨٢/٨١ ــ ١٩٨٥/٨٤	٦١٢,٢	١٠١٩	١٠٠٧,٨	١٩٨٥/٨٤-١٩٨٢/٨١	٥,٨	١,٣	١,٤
١٩٨٦/٨٥ ــ ١٩٩٠/٨٩	٨٨٢,٤	١١١٤,٤	١١٠٨,١	١٩٩٠/٨٩-١٩٨٦/٨٥	٥,٩	٢,٠	٢,١
١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٥/٩٤	٨٧٠,٦	١٢١٦,٧	١٢٠٨,٦	١٩٩٥/٩٤-١٩٩١/٩٠	٤,٥-	١,٩	١,٩
١٩٩٦/٩٥ ــ ٢٠٠٠/٩٩	٨٩٨,٦	١٣٥٣,٢	١٣٤٥,٢	٢٠٠٠/٩٩-١٩٩٦/٩٥	٠,٥-	٢,٠	٢,٠
٢٠٠١/٠٠ ــ ٢٠٠٢/٠١	٩٣٠,٣	١٤٦٧,٧	١٤٥٧,٧	٢٠٠٢/٠١-٢٠٠١/٠٠	٢,٩	٣,٠	٣,٠
				٢٠٠٢/٠١-١٩٨٢/٨١	٢,٦	٢,٠	٢,٠

المصادر والملاحظات: كما في جدول (٥-م-١٧).

جدول (٥–م–١٨): تطور إنتاجية المشتغل في قطاع الصناعة (عام وخاص وإجمالي)

السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه			السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه		
	ق ع	ق خ	إجمالى		ق ع	ق خ	إجمالى
١٩٨٢/٨١	٤٦٢٣,٤	٣٦٧٧,١	٤٢٧٠,٢	١٩٩٤/٩٣	٦٩٨٨,١	٣٢٢١,٢	٤٧٨٣,٥
١٩٨٣/٨٢	٤٩٠٣,٣	٣٨٥٨,٦	٤٤٩١,٢	١٩٩٥/٩٤	٧٤٥٠,٢	٣١١١,١	٤٧٥٣,٢
١٩٨٤/٨٣	٥٣٩٢,٩	٣٩٤٨,٥	٤٧٩٣				
١٩٨٥/٨٤	٦١١٥,٢	٣٧٣٧,٦	٥٠٨١,٤	١٩٩٦/٩٥	٧٨٠٢,٧	٣٠٥٨,٨	٤٧١٩,٦
				١٩٩٧/٩٦	٧٧٨٢	٣١٤٣,٩	٤٥٢٤,٥
١٩٨٦/٨٥	٦١٤٥	٣٥٣٣	٤٩٤٤	١٩٩٨/٩٧	٧٣٠٠,١	٣٢٣٦	٤٣٧٣,٣
١٩٨٧/٨٦	٥٧٥٣,٣	٣٧٤٧,٥	٤٨٠٩,٣	١٩٩٩/٩٨	٧٢٣٦,٨	٣٣٥٧,٥	٤٤٠٤,٢
١٩٨٨/٨٧	٦١٤٠,٤	٣٥١٥,٨	٤٨٢٤,٨	٢٠٠٠/٩٩	٦٨٥٣,٨	٣٥١٢,٤	٤٣٧٥,٥
١٩٨٩/٨٨	٦٣٦٢,٥	٣٥٣٩,٢	٤٩٠٠,٦				
١٩٩٠/٨٩	٦٥٢٢,٣	٣٥١٢,٦	٤٨٩٤,٢	٢٠٠١/٢٠٠٠	٧١٧٢,٥	٣٤٥٣	٤٣١٨,٥
				٢٠٠٢/٢٠٠١	٨٢٤٧,٢	٣٢٩٤,٤	٤٢٦٧,١
١٩٩١/٩٠	٦٤٢٣,٨	٣٦٧٣,٨	٤٩٤٦,١				
١٩٩٢/٩١	٦٤٩٩,٥	٣٥٣٢,١	٤٨٧١,١				
١٩٩٣/٩٢	٦٥٦٤,٢	٣٣٩٠,٤	٤٧٨١,٩				

المتوسط السنوى لإنتاجية المشتغل بالجنيه				معدل التغير السنوى المتوسط			
السنوات	ق ع	ق خ	إجمالى	السنوات	ق ع	ق خ	إجمالى
١٩٨٢/٨١ــ ١٩٨٥/٨٤	٥٢٦٧,٨	٣٨٢٤,٨	٤٦٧٥,٧	١٩٨٥/٨٤-١٩٨٢/٨١	٩,٨	٠,٥	٥,٦
١٩٨٦/٨٥ــ ١٩٩٠/٨٩	٦١٨٠,٩	٣٥٦٥,٥	٤٨٧٤,٣	١٩٩٠/٨٩-١٩٨٦/٨٥	١,٥	١,٠-	٢,٠-
١٩٩١/٩٠ــ ١٩٩٥/٩٤	٦٧٨٠,٦	٣٣٦٢,٩	٤٨٢٣,٢	١٩٩٥/٩٤-١٩٩١/٩٠	٣,٨	٤,١-	١,٠-
١٩٩٦/٩٥ــ ٢٠٠٠/٩٩	٧٤٠٥,٧	٣٢٧٨,٤	٤٤٧١,٩	٢٠٠٠/٩٩-١٩٩٦/٩٥	٣,٢-	٣,٥	١,٩-
٢٠٠١/٠٠ــ ٢٠٠٢/٠١	٧٦٧٥,٩	٣٣٧٠,٢	٤٢٩٢,٣	٢٠٠٢/٠١-٢٠٠١/٠٠	١٥,٠	٤,٦-	١,٢-
				٢٠٠٢/٠١-١٩٨٢/٨١	٢,٩	٠,٦-	١,٢-

المصادر والملاحظات:

المصادر كما ق جدول (٥–م–١٧) . لاحظ أن الصناعة معرفة هنا تعريفاً واسعاً بحيث تشمل الصناعات التحويلية والتعدين والبترول ومنتجاته والكهرباء والتشييد .

جدول (٥-م-١٩): تطور إنتاجية المشتغل في قطاع الخدمات الإنتاجية
(عام وخاص وإجمالي)

السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه		
	ق ع	ق خ	إجمالى
١٩٨٢/٨١	٥١٩٨,٧	٤٥٤٥,٢	٤٨١٤,٦
١٩٨٣/٨٢	٥٦٤٦	٤٣٤٦,٣	٤٨٥١,٤
١٩٨٤/٨٣	٦١٦٣,٩	٤٣١١,٥	٤٩٩٥,٢
١٩٨٥/٨٤	٦٥١٤,٧	٤٣٠١,٤	٥٠٨١,٣
١٩٨٦/٨٥	٦٦٩٧,٥	٤٢٠٢,٨	٥٠٥٠,٦
١٩٨٧/٨٦	٦٩٦٦,٤	٤٠٩٤,٢	٥٠٢٧,٦
١٩٨٨/٨٧	٧٢٦٦	٤١٤٣,٢	٥١١٤,٣
١٩٨٩/٨٨	٧٤٣٨,١	٤١٩٩,٩	٥١٧٤,٤
١٩٩٠/٨٩	٧٦٢٢,١	٤٣٢٢,٦	٥٢٩٤,٢
١٩٩١/٩٠	٧٦٥٢,٢	٤٢٦٦,٩	٥٢١٨,٨
١٩٩٢/٩١	٨١٦٥,١	٤١٠٨,٨	٥١٦٤,٧
١٩٩٣/٩٢	٧٨٠٩,٩	٤٢٨٧,٩	٥٢١٦,١

السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه		
	ق ع	ق خ	إجمالى
١٩٩٤/٩٣	٧٩٠٥	٤١٧٤,٤	٥١١٣,٩
١٩٩٥/٩٤	٧٩٦٩,٣	٤٢٥٠,٤	٥١٥١,٤
١٩٩٦/٩٥	٨٢١١,٨	٤٣٢١,٤	٥٢٣٥,٣
١٩٩٧/٩٦	٨٣٧٥,٤	٤٤٩٩,٢	٥٣٥١,٣
١٩٩٨/٩٧	٨٤٣٨,٧	٤٦١٧,٨	٥٤٠٩,٢
١٩٩٩/٩٨	٧٢١٤	٥١٠٣,٣	٥٥١٩,٧
٢٠٠٠/٩٩	٧٢٤٦,٤	٥٤٠١,٥	٥٧٥٧,٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨١٨٦,٧	٥٢١٥,٥	٥٧٢٣,١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٨٠٧١,٥	٥٢٦٦,٦	٥٧٤٢,٩

المتوسط السنوى لإنتاجية المشتغل بالجنيه			
السنوات	ق ع	ق خ	إجمالى
١٩٨٢/٨١ــ١٩٨٥/٨٤	٥٨٧٣,٧	٤٣٦٩,٢	٤٩٤٠,٣
١٩٨٦/٨٥ــ١٩٩٠/٨٩	٧١٩٧,٨	٤١٩٦,١	٥١٣٦,٨
١٩٩١/٩٠ــ١٩٩٥/٩٤	٧٨٩٧,٨	٤٢١٧,٥	٥١٧١,٨
١٩٩٦/٩٥ــ٢٠٠٠/٩٩	٧٩٠٨,١	٤٨١٣	٥٤٦٢,١
٢٠٠١/٠٠ــ٢٠٠٢/٠١	٨١٢٨,٨	٥٢٤١,٣	٥٧٣٣,١

معدل التغير السنوى المتوسط		
السنوات	ق ع	ق خ	إجمالى
١٩٨٢/٨١-١٩٨٥/٨٤	٧,٨	١,٨-	١,٨
١٩٨٦/٨٥-١٩٩٠/٨٩	٣,٢	٠,٧	١,٢
١٩٩١/٩٠-١٩٩٥/٩٤	١,٠	١,٠-	٠,٣-
١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٠/٩٩	٣,١-	٥,٧	٢,٤
٢٠٠١/٠٠-٢٠٠٢/٠١	١,٤-	١,٠	٣,٠
١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٠١	٢,٢	٠,٧	٠,٩

المصادر والملاحظات:

المصادر كما فى جدول (٥-م-١٧) .

يشتمل قطاع الخدمات الإنتاجية على القطاعات الفرعية للنقل والمواصلات وقناة السويس والتجارة والمال والتأمين والفنـــادق والمطـــاعم (السياحة) .

جدول (٥–م–٢٠): تطور إنتاجية المشتغل في قطاع الخدمات الاجتماعية (عام وخاص وإجمالي)

السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه			السنوات	إنتاجية المشتغل بالجنيه		
	ق ع	ق خ	إجمالى		ق ع	ق خ	إجمالى
١٩٨٢/٨١	٩٦٢,٤	١٩٣٠,٢	١٢١٧,٥	١٩٩٤/٩٣	١١٨٢,٦	٢٤٩٠,٢	١٥٣٠,٣
١٩٨٣/٨٢	١٠٠٦	١٩٦٦,٤	١٢٦٣,٧	١٩٩٥/٩٤	١١٩٠,٤	٢٥٤٤,٢	١٥٤٨,٩
١٩٨٤/٨٣	١٠٤٨,٢	٢٠١٧,٣	١٣١٢,٦				
١٩٨٥/٨٤	١٠٨٩,٥	٢٠٧٤,٨	١٣٦١,٥	١٩٩٦/٩٥	١١٩٦,٩	٢٦٠١,٦	١٥٦٤,٦
				١٩٩٧/٩٦	١٢١٩,٤	٢٦٩٩,١	١٦٠٥
١٩٨٦/٨٥	١١٣٣,٩	٢١١٧,٦	١٤١١.٤	١٩٩٨/٩٧	١٢٧٢,٧	٢٨١١,٧	١٦٧٢,٩
١٩٨٧/٨٦	١١٧٨,٧	٢١٨٦,١	١٤٦٧,٤	١٩٩٩/٩٨	١٢٩٦,٣	٢٩٠٤.٢	١٧١٦,٨
١٩٨٨/٨٧	١١٨٢	٢٢٩٣,٦	١٤٩٤.٣	٢٠٠٠/٩٩	١٣٢٩,٥	٢٩٩٦.٦	١٧٦٨,٣
١٩٨٩/٨٨	١١٦٨,٩	٢٣٤٢.٦	١٤٩٦,١				
١٩٩٠/٨٩	١١١٤,٤	٢٧٤٥	١٥٠٧	٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣٥٠	٣١٠٦.٨	١٨١٠
				٢٠٠٢/٢٠٠١	١٣٧٤,٣	٣٢٣٠,٧	١٨٥٧,٤
١٩٩١/٩٠	١١٦٥,٧	٢٤٧٥,٣	١٥٢٠				
١٩٩٢/٩١	١١٥٥,٥	٢٤٤٢,٤	١٤٩٧,٧				
١٩٩٣/٩٢	١١٧١,٦	٢٤٨٤,٧	١٥١٩				

المتوسط السنوى لإنتاجية المشتغل بالجنيه				معدل التغير السنوى المتوسط			
السنوات	ق ع	ق خ	إجمالى	السنوات	ق ع	ق خ	إجمالى
١٩٨٢/٨١–١٩٨٥/٨٤	١٠٢٧,٦	١٩٩٩,٧	١٢٩٠,٤	١٩٨٢/٨١-١٩٨٥/٨٤	٤,٢	٢,٤	٢,٣
١٩٨٦/٨٥–١٩٩٠/٨٩	١١٥٤,٦	٢٣٣٤,٤	١٤٧٦,٨	١٩٨٦/٨٥-١٩٩٠/٨٩	-٠,٤	٦,٧	١,٦
١٩٩١/٩٠–١٩٩٥/٩٤	١١٧٣,٧	٢٤٨٨,٥	١٥٢٣,٨	١٩٩١/٩٠-١٩٩٥/٩٤	٠,٥	٠,٧	٠,٥
١٩٩٦/٩٥–٢٠٠٠/٩٩	١٢٦٤,٣	٢٨٠٦,٩	١٦٦٧,٦	١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٠/٩٩	٢,٧	٣,٦	٣,١
٢٠٠١/٠٠–٢٠٠٢/٠١	١٣٦٢,٢	٣١٦٩,١	١٨٣٤	٢٠٠١/٠٠-٢٠٠٢/٠١	١,٨	٤,٠	٢,٦
				١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٠١	١,٨	٢,٦	٢,١

المصادر والملاحظات:

— المصادر كما فى جدول (٥–م–١٧).

— يشتمل قطاع الخدمات الاجتماعية على القطاعات الفرعية للإسكان والعقارات والخدمات الاجتماعية والشخصية المرافق العامة والتأمينات الاجتماعية والخدمات الحكومية .

ملحق الفصل السادس

obeikandl.com

جدول (٦–م–١): التطورات فى الأسعار ومؤشرات أخرى للتضخم

(%)

السنوات	أسعار المستهلكين	أسعار السلع الغذائية	المكمش الضمنى للناتج	معدل نمو عرض النقود	معدل نمو الدخل القومى الحقيقى	الضغط التضخمى
١٩٧٥	٩,٦٧	١٣,٢٠	١٠,٣٩	٢١,٤٧	٤,٩١	١٦,٥٥
١٩٧٦	١٠,٣٢	١٤,٥٠	١٢,٤٧	٢٥,٩٨	١٥,٠٤	١٠,٩٣
١٩٧٧	١٢,٧٣	١٢,٦٠	٩,٩٣	٣٤,٠٤	١١,٩٦	٢٢,٠٧
١٩٧٨	١١,٠٨	١٢,٤٠	١٠,٩٨	٢٧,٠٣	٠,٣٥	٢٦,٦٨
١٩٧٩	٩,٩٠	٦,٣٠	٢٢,٣٢	٣١,٣٣	١٠,٩٠	٢٠,٤٣
١٩٨٠	٢٠,٦٦	٢٧,٠٠	١٨,٠٣	٥١,٤٢	١٢,٥١	٣٨,٩١
١٩٨١	١٠,٣٢	١٤,١٠	١,١٩	٣٠,٩٠	٣,٢٢	٢٧,٦٨
١٩٨٢	١٤,٨٢	١٣,٦٠	٩,١٧	٣١,١٥	٤,٩٤	٢٦,٢١
١٩٨٣	١٦,٠٨	٢٣,٠٠	٨,٩٢	٢٢,٦٣	٧,٦٩	١٤,٩٤
١٩٨٤	١٧,٠٤	١٢,٣٠	١١,١٦	١٨,٨٥	٥,٠٠	١٣,٨٥
١٩٨٥	١٢,١١	٢٥,٣٠	٩,٠٤	١٨,٣٠	٢,٧٦	١٥,٥٤
١٩٨٦	٢٣,٨٦	٢٤,٤٩	١٢,٧٨	٢٠,٩٥	٢,٢٦ -	٢٣,٢١
١٩٨٧	١٩,٦٩	٢٢,٦٢	٣١,١٤	٢٠,٩٦	٨,١١	١٢,٨٥
١٩٨٨	١٧,٦٦	٢٠,٥٩	١٣,٦٥	٢١,٥٥	١,٩٠	١٩,٦٥
١٩٨٩	٢١,٢٦	٢٥,٣٥	١٨,٥٤	١٧,٥٠	٣,٠٨	١٤,٤٢
١٩٩٠	١٦,٧٦	١٥,٨٦	١٨,٤٤	٢٨,٧٣	٥,٨٨	٢٢,٨٥
١٩٩١	١٩,٧٥	١٦,٥٩	١٤,٤٨	١٩,٣٤	٨,٣٤	١١,٠٠
١٩٩٢	١٣,٦٤	٨,٦٠	١٩,٧٣	١٩,٤٣	٤,٣٩	١٥,٠٤
١٩٩٣	١٢,٠٩	٧,٤٤	٩,٨٩	١٣,٢٥	٢,٣٠	١٠,٩٤
١٩٩٤	٨,١٥	٩,٣٢	٧,٠٥	١١,٢٢	٤,٠٤	٧,١٧
١٩٩٥	١٥,٧٤	١٠,٢٧	١١,٣٨	٩,٩٠	٤,٤٤	٥,٤٦
١٩٩٦	٧,١٩	٧,٦٤	٧,١٢	١٠,٨٤	٤,٣٣	٦,٥١
١٩٩٧	٤,٦٣	٤,١٢	٦,٢٥	١٠,٧٧	٥,٢٩	٥,٤٩
١٩٩٨	٤,١٨	٣,٨٨	٣,٤٢	١٠,٧٨	٣,٤٩	٧,٢٩
١٩٩٩	٣,٠٨	٦,٥٧	٢,٢١	٥,٦٦	٥,٠١	٠,٦٦
٢٠٠٠	٢,٦٨	٢,٥٠	٦,٦٧	١١,٥٨	٥,٤٩	٦,٠٩
٢٠٠١	٢,٢٧	١,٠٦	٣,٢١	١٣,٢٢	٣,٧٧	٩,٤٥
٢٠٠٢	٢,٧٤	٤,٢٢	٣,٧٩	١٥,٣٩	٢,٢٩	١٣,١
٢٠٠٣	٤,٥١	٤,٢٤	٦,٩	١٦,٨٩	٢,٩٩	١٣,٩
٢٠٠٤	١٦,٩	١٩,٤	٨,١	١٣,١٨	٤,١٠	٩,٠٨
٢٠٠٥	٤,٣	١,٦ -	٧,٥	١٣,٥٦	٥,١٠	٨,٤٦

المصادر والملاحظات:

البيانات حتى ٢٠٠٣ من : البنك الدولى موشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ــ وهذا ما لم يذكر خلاف ذلك .

(١) أسعار المستهلكين . السنتان ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ من وزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، أكتوبر ٢٠٠٥ . والتقديرات لهاتين السنتين بناء على السلسلة الجديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين التى تكونت اعتباراً من يوليو ٢٠٠٣ استناداً إلى نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، بحيث أصبحت سنة الأساس ١٩٩٩/٢٠٠٠ بدلاً من ١٩٩٦/٩٥ ، كما تم تعديل سلة السلع الداخلة فى الرقم القياسى وأوزانها . أنظر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ، يوليو ٢٠٠٤ ، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٤ .

(٢) أسعار السلع الغذائية ، وتقديرات السنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥ من البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة . وتقديرات السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بناء على الأرقام القياسية الجديدة لأسعار المستهلكين . تقدير ٢٠٠٤ من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة .. ، المرجع السابق ، وتقدير ٢٠٠٥ من وزارة التجارة والصناعة ، النشرة ... ، مرجع سابق .

(٣) المكمش الضمنى للناتج . تقديرات ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٥ محسوبة من البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، مايو ٢٠٠٥ ، استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط عن ن.م.أ. بتكلفة العوامل .

(٤) معدل نمو عرض النقود . عرض النقود أو السيولة المحلية (M2) وهو يشمل : (أ) المعروض النقدى (M1) الذى يتكون من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى أى لدى الجمهور ، والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية لدى جميع وحدات الجهاز المصرفى ، مطروحاً منها أرصدة الشيكات والحوالات المشتراة ، و(ب) أشباه النقود التى تتكون من الودائع غير الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية ، والودائع بالعملات الأجنبية غير الحكومية الجارية (مطروحاً منها الشيكات والحوالات المشتراة) وغير الجارية لدى وحدات الجهاز المصرفى كافة . وبيانات السنوات ٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٤ محسوبة من البنك المركزى المصرى ، النشرة .... ، مرجع سابق ، وبيان ٢٠٠٥ محسوب من وزارة التجارة والصناعة ، النشرة ... ، مرجع سابق .

(٥) معدل نمو الدخل الحقيقى . تقدير معدل النمو للسنوات ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٣ محسوب من بيانات البنك الدولى ، موشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ عن الدخل القومى الإجمالى بالأسعار الجارية والمكمش الضمنى فى سطر (٤) من الجدول الحالى . وتقدير معدل النمو للسنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ من بيانات الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة العوامل المأخوذة عن وزارة التجارة والصناعة ، النشرة ... مرجع سابق . ولم نأخذ بمعدل النمو المحسوب مباشرة من سلسلة الدخل القومى الإجمالى بالأسعار الثابتة (المحلية) فى موشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، حيث أن المعدل المحسوب لسنة ٢٠٠٢ هو ٠,٨% وهو معدل بالغ الانخفاض ، كما أن انخفاض تقدير الدخل القومى الحقيقى المحسوب لتلك السنة قد جعل معدل النمو المحسوب للسنة التالية يبدو شديد الارتفاع (٤,٩٨). وأساس تثبيت الأسعار هو ١٩٩٢/٩١ للسنوات حتى ٢٠٠٠ وهو ٢٠٠٢/٠١ للسنوات اللاحقة .

(٦) الضغط التضخمى = الفرق بين معدل نمو عرض النقود ومعدل نمو الدخل القومى الحقيقى .

جدول (٦-م-٢): عجز الموازنة العامة للدولة ومصادر تمويله

(أسعار جارية / بالمليون جنيه)

السنوات	الفائض أوالعجز الجارى	العجز الكلى	مصادر تمويل العجز الكلى			
			تمويل خارجى	تمويل محلى غير مصرفى	تمويل محلى مصرفى	إجمالى التمويل المحلى
١٩٧٥	-٧٣٥	-١٣٨٨	٢١٠	٤٤٧	٧٣١	١١٧٨
١٩٧٦	-٤٢٤	-١٢٦٥	٤٨٨	٣٤٠	٤٣٧	٧٧٧
١٩٧٧	٨١	-١٤١٤	٦٠٨	٣٣٥	٤٧١	٨٠٦
١٩٧٨	٢٩	-٢٢٥٣	٨٨٢	٥٤٤	٨٢٧	١٣٧١
١٩٧٩	-٥٩٧	-٣٤١٣	١١٣٥	٦٩٥	١٥٨٣	٢٢٧٨
١٩٨١/٨٠	٤٨٤	-٣١٨٢	١١٠٢	١٢٠٦	٨٧٤	٢٠٨٠
١٩٨٢/٨١	-١٩٩	-٤٦٥٦	١٢١٢	١٢٦١	٢١٨٢	٣٤٤٣
١٩٨٣/٨٢	-٩٧٢	-٤٧٤٨	٨٥٨	١٨٩٢	١٩٩٨	٣٨٩٠
١٩٨٤/٨٣	-٢٥٧٣	-٦٤٣٣	١٠٥٢	٢٥٦٦	٢٨١٥	٥٣٨١
١٩٨٥/٨٤	-٣٢٣٦	-٧١٦٤	١٥٣٠	٢٨٧١	٢٧٦٤	٥٦٣٥
١٩٨٦/٨٥	-٣٢٤٤	-٨٢٣٤	١٧٩٦	٤١٨٤	٢٨٦٥	٧٠٤٩
١٩٨٧/٨٦	-٣٥٥٢	-٧٥٤١	١٤٤٦	٢٣٤٩	٣٦١١	٥٩٦٠
١٩٨٨/٨٧	-٣٤٠٨	-١٠٨٤٩	٢٤٩٩	٣٦٨٧	٣٧١٣	٧٤٠٠
١٩٨٩/٨٨	-٣٧٩٧	-١١٨٤٧	٢٩٦٣	٣٧٧١	٤٩٨٤	٨٧٥٥
١٩٩٠/٨٩	-٥٣٩٩	-١٤٥١٧	٣٢٤٨	٣٥٢٧	٦٧٩٦	١٠٣٢٣
١٩٩١/٩٠	-٤٠٧١	-١٦٩٥١	١٣٥١٢	٣٩٥٦	١٦٣٥	٥٥٩١
١٩٩٢/٩١	١٦٣٦	-٦١٥٧	١٧٨٣	٧٦٧٨	-٣٤٥٦	٤٢٢٢
١٩٩٣/٩٢	٢٣٩١	-٥٥٢٠	٢٩٨	٨٤٢٤	-٣٢٠٢	٥٢٢٢
١٩٩٤/٩٣	٣٣٢١	-٣٦٩٧	٤٦٤	٣٤٤٤	-٢١١	٣٢٣٣
١٩٩٥/٩٤	٥٢٩٣	-٢٥٣٧	-٢٧٨	٣٩٣٢	-١١١٧	٢٨١٥
١٩٩٦/٩٥	٢٥١٩	-٢٩٩٦	-١٣٤٠	-٢٢٩	٤٥٦٥	٤٣٣٦
١٩٩٧/٩٦	٣٧٤٩	-٢٣٢٨	-١٥٧٥	٥٠١	٣٤٠٢	٣٩٠٣
١٩٩٨/٩٧	٤٣٤٥	-٢٨٢٠	-١٣٢٨	٢٢١٩	١٩٢٩	٤١٤٨
١٩٩٩/٩٨	٦٢٠٤	-٩٣٠١	-٢٠٠١	١٤٦١	٨٨٩٥	١٠٣٥٦
٢٠٠٠/٩٩	٢٧٤٦	-١٢٨٣٨	-١٤٨٧	١٠٨٥٧	٥٩٧٨	١٦٨٣٥
٢٠٠١/٠٠	-٨٠٦٧	-٢١٣٧٤	-١٩٤٦	٥٤٣٧	٢٣٧٢٤	٢٩١٦١
٢٠٠١/٠١	-١١٤١٢	-٢٥٤٧٦	٢٥٣٧	٣٢٢٣	٢٠٢٩٤	٢٣٥١٧
٢٠٠٣/٠٢	-١٣٧٧٧	-٢٨٢٥٦	-٤٣١٦	٣٣١٩	٣١٠٦٨	٣٤٣٨٧
٢٠٠٤/٠٣	-١٥٥٨٨	-٣١٢٥٨	-٤٤٤٠	١٠٨٢٠	٢٤٦٨٠	٣٥٥٠٠
٢٠٠٥/٠٤	-٣٠٤٦١	-٤٩٤٩٦	-٣٠٢٩	٢٢٩٠٦	٣٠٠٢٦	٥٢٩٣٢

المصادر والملاحظات:

١ - بيانات سنة ١٩٧٥ من :

K. Ikram, Egypt – Economic Management in a Period of Transition, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1980.

وبيانات السنوات ١٩٧٦ ــ ١٩٨٢/٨١ من :

S. Ahmed, Public Finance in Egypt, its Structure and Trends, World Bank Staff W.P., no. 639, 1984.

وبيانات السنوات ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦ من :

IMF, ARE, Recent Economic Developments, IMF, May 10, 1988.

وبيانات السنوات ١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٥/٩٤ من :

World Bank, ARE, Country Economic Memorandum, vol. 4, (Statistical Appendix), The World Bank, March, 1997.

وبيانات السنوات ١٩٩٦/٩٥ ــ ٢٠٠٥/٠٤ من أعداد مختلفة من : وزارة الاقتصاد ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، وزارة التجارة الخارجية والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، والبنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية .

٢ ــ بيان ٢٠٠٤/٠٣ و ٢٠٠٥/٠٤ فعلى مبدئى .

٣ ــ الفائض أو العجز الجارى = الإيرادات الجارية ــ النفقات الجارية . لاحظ أنه اعتباراً من مشروع موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، تم العمل بتبويب جديد للميزانية ، لم يعد يميز فيه بين إيرادات ومصروفات جارية وإيرادات ومصروفات رأسمالية . وهذا هو ما أخذ به تقرير البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، تطبيقاً لتوصيات الطبعة الثانية من دليل الإحصاءات المالية للحكومة (Government Finance Statistics Manual) لسنة ٢٠٠١ الصادر عن صندوق النقد الدولى . كما تضمن مشروع موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تعديلاً جوهرياً فيما يتعلق بالدعم ، حيث أصبح دعم المنتجات البترولية دعماً صريحاً يظهر فى جانب النفقات فى الموازنة ، بعدما كان دعماً ضمنياً يظهر ضمن حسابات الهيئة المصرية العامة للبترول .

٤ ــ العجز الكلى = إجمالى الإيرادات العامة ــ إجمالى النفقات العامة . والإيرادات العامة لا تشمل المنح ، والنفقات العامة لا تشمل صافى الإقراض ، أى (الإقراض ــ السداد) . ولذا فإن العجز الكلى الظاهر بالجدول يختلف على النحو المبين فى الملحوظة (٦) أدناه عن العجز الوارد فى النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى الذى يعرف بالفرق بين إجمالى الموارد شاملاً المنح من جهة وإجمالى النفقات شاملاً صافى الإقراض من جهة أخرى . وقد أخذنا بهذا التعريف لضمان اتساق بيانات السنوات الأحدث من السلسلة الزمنية مع بيانات السنوات الأقدم منها ، والتى تستبعد فيما يبدو المنح وصافى الإقراض من الموارد والنفقات على التوالى .

لاحظ أن الإيرادات العامة المعطاة فى مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ لا تشمل المنح ، كما أن النفقات لا تشمل صافى الإقراض . ولكى عند حساب ما يطلق عليه العجز أو الفائض النقدى Cash surplus or deficit تضاف المنح إلى الإيرادات ، ويظل عنصر صافى الإقراض مستبعداً من النفقات ، حيث يعامل هذا العنصر كمصدر من مصادر تمويل العجز . ويقال أن مفهوم العجز أو الفائض النقدى قريب جداً من المفهوم السابق العمل به وهو العجز أو الفائض الكلى للموازنة (Overall budget balance) والذى يعرف بأنه الفرق بين الإيرادات الجارية والإيرادات الرأسمالية والمنح الرسمية ، من جهة وبين إجمالى النفقات العامة وصافى الإقراض من جهة أخرى . راجع : مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، جدول ٤ ــ ١١ .

ومن الملاحظ أنه عندما ينسب العجز إلى ن.م.أ. فإن الفارق بين مفهومى العجز يتضاءل كثيراً . وعموماً فإن نسبة العجز بدون المنح وصافى الإقراض إلى ن.م.أ. كانت أكبر بمقدار ١,١ نقطة مئوية فى كل من ٢٠٠٣/٠٢ و٢٠٠٤/٠٣ ، وأكبر بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية فى الشهور التسعة الأولى من ٢٠٠٥/٠٤ بالقياس إلى نسبة العجز شاملة المنح وصافى الإقراض إلى ن.م.أ.

٥ ــ مصادر تمويل العجز معطاة فى الجدول وفى النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى على أساس صافى . وهى تمثل المسحوبات أو الاقتراض مطروحاً منه التسديدات . وتنقسم مصادر التمويل إلى :

(أ) تمويل خارجى ، وهو الاقتراض من الخارج ، وقد تمثل جانب منه فى طرح سندات دولارية اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ناقصاً الأقساط المسددة للخارج ، وكذلك السندات الدولارية ($) Euro Bonds التى يحوزة مؤسسات مالية مقيمة .

(ب) تمويل محلى . وهو ينقسم بدوره إلى تمويل محلى غير مصرف وتمويل محلى مصرف . التمويل المحلى غير المصرف يتمثل بصفة أساسية فى موارد بنك الاستثمار القومى من حصيلة مبيعات شهادات الاستثمار وصناديق توفير البريد ومن فائض هيئة التأمينات الاجتماعية . كما يشمل التمويل المحلى غير المصرف الموارد التى تتاح من مصادر غير مصرفية أخرى مثل مبيعات أذون وسندات الخزانة للجمهور وتسهيلات الموردين . أما التمويل المحلى المصرف ، فهو يشتمل على الاقتراض من البنك المركزى ومن البنوك التجارية مقابل أذون وسندات الخزانة وكذلك فى شكل ائتمان مصرف ، ويطرح منه إيداعات الحكومة لدى البنك المركزى والبنوك التجارية. كما يعدل الرقم بفروق تقييم سعر الصرف.

(جـ) مصادر أخرى ، وهى تشمل حصيلة الخصخصة وسداد الديون ، وبنود " غير محددة " .

٦ ــ مجموع مصادر التمويل قد يزيد على رقم العجز الكلى أو يقل عنه فى بعض السنوات . ففى ١٩٨٦/٨٥ كان مجموع التمويل أكبر من العجز الكلى لسداد متأخرات بمقدار ٦١١ مليون جنيه مستحقة عن سنوات سابقة . وفى السنوات ١٩٨٧/٨٦ ــ ١٩٩٠/٨٩ كان مجموع التمويل أقل من رقم العجز بسبب الفروق الإحصائية بين حسابات وزارة المالية وحسابات الجهاز المصرف . والبيان التالى عن ٢٠٠٥/٠٤ يوضح أسباباً عدة للفرق بين مجموع التمويل ورقم العجز الكلى (شاملاً المنح وصافى الإقراض ، وبدونهما) :

مليون جنيه

إجمالى التمويل	٤٩٩٠٣ (منه ــ ٣٠٢٩ خارجى و٥٢٩٣٢ محلى)
حصيلة الخصخصة	+ ٥٤٦
سداد ديون	ــ ٣٥٥
غير محدد	ــ ٢٢٦٣
صافى التمويل	٤٧٨٣١ = العجز الكلى شاملاً المنح وصافى الإقراض
المنح وصافى الإقراض	+ ١٦٦٥
المجموع	٤٩٤٩٦ = العجز الكلى بدون المنح وصافى الإقراض

المصدر : وزارة التجارة الخارجية والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، ديسمبر ٢٠٠٥ ، ص ص ١٢ ــ ١٣ .

٧ ــ لاحظ أن الرقم المقابل للعجز الكلى يطلق عليه " صافى التمويل " فى النشرة الاقتصادية الشهرية لوزارة التجارة الخارجية والصناعة ، بينما يطلق عليه " إجمالى التمويل " فى النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى .

جدول (٦–م–٣): مؤشرات عجز الموازنة العامة للدولة ومصادر تمويله

(%)

البيان / السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣
نسبة إجمالى الايرادات العامة إلى النفقات العامة	٥٢,٣٤	٦١,٤٤	٦٦,٠٩	٥٩,٤٧	٥١,٩٠	٦٩,٨٥	٦٣,٨٧	٦٧,٢٥	٦١,٧٢
نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالى النفقات العامة	٣٢,٥٦	٤٠,٣٢	٤٧,١٩	٣٨,٦٣	٣٥,٨١	٣٩,٥٩	٣٦,٠٧	٣٥,٨٧	٣١,٩٢
نسبة الإيرادات الجارية إلى إجمالى النفقات الجارية	٦٤,١٤	٧٩,٩٠	١٠٣,٣٧	١٠١,٠٢	٨٤,٧١	١٠٨,١٨	٩٧,٢٣	٨٨,٩٢	٧٦,١٠
نسبة الفائض أو العجز الجارى إلى النفقات الجارية	-٣٥,٨٧	-٢٠,١١	٣,٣٧	١,٠٣	-١٥,٢٨	٨,١٧	-٢,٧٧	-١١,٠٨	-٢٣,٩٠
نسبة العجز الكلى إلى النفقات العامة	-٤٧,٦٦	-٣٨,٥٧	-٣٣,٩٢	-٤٠,٥٣	-٤٨,٠٩	-٣٠,١٥	-٣٦,١٣	-٣٢,٧٥	-٣٨,٢٨
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى	-٢٨,٤١	-٢١,٣٤	-١٦,٩٤	-٢٣,١٦	-٢٦,٨٧	-١٨,٥٦	-٢٢,٦٣	-١٩,١٤	-٢٣,٠٧
نسبة التمويل الخارجى إلى العجز الكلى	١٥,١٣	٣٨,٥٨	٤٣,٠٠	٣٩,١٥	٣٣,٢٦	٣٤,٦٣	٢٦,٠٣	١٨,٠٧	١٦,٣٥
نسبة إجمالى التمويل المحلى إلى العجز الكلى	٨٤,٨٧	٦١,٤٢	٥٧,٠٠	٦٠,٨٥	٦٦,٧٤	٦٥,٣٧	٧٣,٩٥	٨١,٩٣	٨٣,٦٥
نسبة التمويل المحلى المصرفى إلى العجز الكلى	٥٢,٦٧	٣٤,٥٥	٣٣,٣١	٣٦,٧١	٤٦,٣٨	٢٧,٤٧	٤٦,٨٦	٤٢,٠٨	٤٣,٧٦
نسبة التمويل المحلى غير المصرفى إلى العجز الكلى	٣٢,٢٠	٢٦,٨٨	٢٣,٦٩	٢٤,١٥	٢٠,٣٦	٣٧,٩٠	٢٧,٠٨	٣٩,٨٥	٣٩,٨٩

البيان / السنوات	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
نسبة إجمالى الايرادات العامة إلى النفقات العامة	٦١,٢٢	٦٠,٨٤	٦٢,١٩	٥٩,٥٧	٦٠,٧١	٦٠,١٢	٦٢,٧٥	٨٧,٠٦	٨٩,٤٣	٩٣,٤٣
نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالى النفقات العامة	٣٢,٠٦	٣١,٠٠	٣٤,٢٨	٣٠,٣٥	٣٢,٧٥	٣٢,٢٤	٣٤,٠٧	٥١,٠٦	٥٢,٢٨	٥٥,٧٦
نسبة الإيرادات الجارية إلى إجمالى النفقات الجارية	٧٢,٨٠	٧٥,٠٠	٧٣,١٢	٧٨,٤٦	٧٩,٥٧	٧٥,٩٥	٨٦,٢٨	١٠٤,٥٢	١٠٥,٧٩	١٠٧,٢٠
نسبة الفائض أو العجز الجارى إلى النفقات الجارية	-٢٧,٢٠	-٢٥,٠٠	-٢٦,٨٨	-٢١,٥٤	-٢٠,٤٣	-٢٤,٠٥	-١٣,٧٢	٤,٥٢	٥,٧٩	٧,٢٠
نسبة العجز الكلى إلى النفقات العامة	-٣٨,٧٧	-٣٩,١٦	-٣٧,٨١	-٤٠,٤٣	-٣٩,٢٩	-٣٩,٨٩	-٣٧,٢٥	-١٢,٩٤	-١٠,٥٧	-٦,٥٧
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى	-٢٢,٠٣	-٢٢,٨٥	-١٧,١٢	-١٧,٦١	-١٥,٤٣	-١٥,١١	-١٥,٢٤	-٤,٤٣	-٣,٥١	-٢,١١
نسبة التمويل الخارجى إلى العجز الكلى	٢١,٣٦	٢١,٨١	١٩,١٨	٢٣,٠٣	٢٥,٠١	٢٢,٣٧	٧٩,٧١	٢٨,٩٦	٥,٤٠	١٢,٥٥
نسبة إجمالى التمويل المحلى إلى العجز الكلى	٧٨,٦٦	٨٥,٦١	٧٩,٠٣	٦٨,٢١	٧٣,٩٠	٧١,١١	٣٢,٩٨	٦٨,٥٧	٩٤,٦٠	٨٧,٤٥
نسبة التمويل المحلى المصرفى إلى العجز الكلى	٣٨,٥٨	٣٤,٧٩	٤٧,٨٨	٣٤,٢٢	٤٢,٠٧	٤٦,٨١	٩,٦٥	٥٦,١٣-	٥٨,٠١-	٥,٧١-
نسبة التمويل المحلى غير المصرفى إلى العجز الكلى	٤٠,٠٨	٥٠,٨١	٣١,١٥	٣٣,٩٨	٣١,٨٣	٢٤,٣٠	٢٣,٣٤	١٢٤,٧٠	١٥٢,٦١	٩٣,١٦

تابع جدول (٦–م–٣): مؤشرات عجز الموازنة العامة للدولة ومصادر تمويله

(%)

البيان / السنوات	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤
نسبة إجمالى الايرادات العامة إلى النفقات العامة	٩٥,٦٥	٩٥,٣١	٩٦,٥٢	٩٦,٠٢	٨٨,١٩	٨٥,١٥	٧٧,٧٥	٧٤,٧١	٧٤,٧٢	٧٥,٤٩	٦٧,١٧
نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالى النفقات العامة	٥٨,٨٤	٥٩,٨٧	٦٠,٦٣	٦٢,١١	٥٩,١٢	٥٧,٣٩	٥٣,٥٣	٥١,٣٥	٥١,٤٢	٥٠,٨١	٤٨,٤٨
نسبة الإيرادات الجارية إلى إجمالى النفقات الجارية	١١١,١١	١٠٤,٨٥	١٠٧,٠٢	١٠٧,٨٠	١٠٩,٨٥	١٠٣,٩٤	٩٠,٠٢	٨٦,٦٥	٨٥,٥٣	٨٥,٧٢	٧٦,٦٠
نسبة الفائض أو العجز الجارى إلى النفقات الجارية	١١,١١	٤,٨٥	٧,٠٢	٧,٨٠	١٠,١٤	٣,٩٤	-٩,٩٨	-١٣,٣٥	-١٤,٤٧	-١٤,٢٨	-٢٣,٤٠
نسبة العجز الكلى إلى النفقات العامة	-٤,٣٥	-٤,٦٩	-٣,٤٨	-٣,٩٨	-١١,٨١	-١٤,٨٥	-٢٢,٢٨	-٢٥,٢٩	-٢٥,٢٨	-٢٤,٥١	-٣٢,٨٣
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى	-١,٢٤	-١,٣١	-٠,٩١	-١,٠١	-٣,٠٨	-٣,٧٩	-٥,٩٠	-٧,١٩	-٦,٨١	-٦,٤٤	-٩,٢٣
نسبة التمويل الخارجى إلى العجز الكلى	-١٠,٩٦	-٤٤,٧٣	-٦٧,٦٥	-٤٧,٠٩	-٢١,٥١	-١١,٥٨	-٩,١٠	٩,٩٦	-١٥,٢٧	-١٤,٢	-٦,١٢
نسبة إجمالى التمويل المحلى إلى العجز الكلى	١١٠,٩٦	١٤٤,٧٣	١٦٧,٦٥	١٤٧,٠٩	١١١,٣٤	١٣١,١٣	١٣٦,٤٣	٩٢,٣١	١٢١,٦٩	١١٣,٥٧	١٠٦,٩٤
نسبة التمويل المحلى المصرف إلى العجز الكلى	-٤٤,٠٣	١٥٢,٣٧	١٤٦,١٣	٦٨,٤٠	٩٥,٦٣	٤٦,٥٦	١١٠,٩٩	٧٩,٦٦	١٠٩,٩٥	٧٨,٩٥	٦٠,٦٦
نسبة التمويل المحلى غير المصرف إلى العجز الكلى	١٥٤,٩٩	-٧,٦٤	٢١,٥٢	٧٨,٦٩	١٥,٧١	٨٤,٥٧	٢٥,٤٤	١٢,٦٥	١١,٧٥	٣٤,٦١	٤٦,٢٨

حسبت النسب من الجداول (٦–م–٢) و(٦–م–٤) و(٦–م–٦) و(٦–م–٨).

جدول (٦–م–٤): الإيرادات العامة وعناصرها المختلفة فى الموازنة العامة للدولة

(أسعار جارية / بالمليون جنيه)

المتغيرات / السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/ ١٩٨١	٨١/ ١٩٨٢	٨٢/ ١٩٨٣	٨٣/ ١٩٨٤	٨٤/ ١٩٨٥	٨٥/ ١٩٨٦	٨٦/ ١٩٨٧	٨٧/ ١٩٨٨	٨٨/ ١٩٨٩	٩٨/ ١٩٩٠
(١) الإيرادات الضريبية [(١) = (٥) + (٦)]	٩٤٨,١	١٣٢٢,٦	١٩٦٧,٣	٢١٤٧,١	٢٥٤١,٦	٤١٧٨,٩	٤٦٨٤,٩	٥٢٠٠,٤	٥٣٦٣,١	٥٩٢٢,٩	٦٥١٨,٨	٦٨٣٦,٦	٨١٤٢,٩	٩٨٧٦,٤	١١٧٤٣
(٢) الضرائب المحلية على السلع والخدمات	٢٢٩	٢٨٣,٦	٣٣٩,٧	٣٦٠,٣	٥٦٦,٨	٦٩٩,٧	٨١٢,٦	١١٩٥,٤	١٣٠٢,١	١٤٤٣,٧	١٤٨٩,٠	١٧٢٢,٧	٢٩٥٩,٧	٣٦١٣,٩	٤٥٧٩
(٣) الضرائب على التجارة الخارجية	٤٠٠,٠	٥٣٧,٨	٩٧٩,٤	٩١٩,٨	٩٠٥,٠	١٣٢٩,٤	١٥٧٣,٢	١٤٦٦,٣	١٩٢٠,٣	١٩٠٦,٦	١٨٠٧,٨	١٩٠٦,٣	٢٣٧٧,٧	٢٨٤٧,٩	٢٩١٧
(٤) الضرائب غير المباشرة الأخرى	٦٣,٢	٨٥,٦	٩٧,٢	١٤١,٢	١٩٩,٧	٣٢٥,٨	٣٥٤,٤	٤٤٣,٢	٤٩١,٤	٥٧٨,٥	٧٧٠,٠	٨١٦,٧			
(٥) إجمالى الضرائب غير المباشرة [(٥)=(٢)+(٣)+(٤)]	٦٩٢,٢	٩٠٧,٠	١٤١٦,٣	١٤٢١,٣	١٦٧١,٥	٢٣٥٤,٩	٢٧٤٠,٢	٣٢٨٢,٩	٣٧١٣,٨	٣٩٢٨,٨	٤٠٦٦,٨	٤٤٤٥,٧	٥٣٣٧,٤	٦٤٦١,٨	٧٤٩٦
(٦) الضرائب المباشرة	٢٥٥,٩	٤١٥,٦	٥٥١,٣	٧٢٥,٨	٨٧٠,١	١٨٢٤,٠	١٩٤٤,٧	١٩١٧,٥	١٦٤٩,٣	١٩٩٤,١	٢٤٥٢,٠	٢٣٩٠,٩	٢٨٠٥,٥	٣٤١٤,٦	٤٢٤٧
(٧) الإيرادات غير الضريبية	١٢٠,٤	١١٨,٨	١٣٥,٧	١٤٧,٢	٢٦٧,٢	٤٩٤,٠	٥٨٧,٠	٥٥٧,٩	٧٥٥,٤	٧٩٦,٢	٩٢٣,٩	٩٠٣,٢			
(٨) الفائض المحول من القطاع العام	١٥٤,٠	٢٤٢,٩	٣٨٤,٤	٥٣٩,٣	٥٠١,٠	١٧٣٥,٥	١٧١٤,٧	٢٠٤٥,٥	٢٠٧٤,٨	١٩٤٣,٥	٢٢٨٨,٠	١٩٢٣,٨			
(٩) إجمالى الإيرادات غير الضريبية [(٩) = (٧) + (٨)]	٢٧٤,٤	٣٦١,٧	٥٢٠,١	٦٨٦,٥	٧٦٨,٢	٢٢٢٩,٥	٢٣٠١,٧	٢٦٠٣,٤	٢٨٣٠,٢	٢٧٣٩,٧	٣٢١١,٩	٢٨٢٧,٠	٤٢٦٨,٨	٤٩١٥,٥	٥٣٠٤
(١٠) إجمالى الإيرادات الجارية	١٣١٤,٢	١٦٨٤,٣	٢٤٨٧,٤	٢٨٣٣,٦	٣٣٠٩,٨	٦٤٠٨,٤	٦٩٨٦,٦	٧٨٠٣,٨	٨١٩٣,٣	٨٦٦٢,٦	٩٧٣٠,٧	٩٦٦٣,٦	١٢٤١١,٧	١٤٧٩١,٩	١٧٠٤٧
(١١) إجمالى الإيرادات العامة	١٥٢٤	٢٠١٥,٣	٢٧٥٥,٤	٣٣٠٦,٣	٣٦٨٣,٦	٧٣٧٢,٨	٨٢٣٠,٦	٩٧٤٨,٩	١٠٣٧٠,٧	١١٣١١,٥	١٢٧٩٢,٤	١٢٤٠٣,٥	١٥٩٨٣,١	١٨٣٠٧,٣	٢١٨٧٦

تابع جدول (٦–م–٤): الإيرادات العامة وعناصرها المختلفة فى الموازنة العامة للدولة

(أسعار جارية / بالمليون جنيه)

السنوات / المتغيرات	/٩٠ ١٩٩١	/٩١ ١٩٩٢	/٩٢ ١٩٩٣	/٩٣ ١٩٩٤	/٩٤ ١٩٩٥	/٩٥ ١٩٩٦	/٩٦ ١٩٩٧	/٩٧ ١٩٩٨	/٩٨ ١٩٩٩	/٩٩ ٢٠٠٠	/٠٠ ٢٠٠١	/٠١ ٢٠٠٢	/٠٢ ٢٠٠٣	/٠٣ ٢٠٠٤	/٠٤ ٢٠٠٥
(١) الإيرادات الضريبية [(١) = (٥) + (٦)]	١٥٥٠٣	٢٤٢٨٦	٢٧٣٠٢	٣١٣٧٣	٣٤٢٧٩	٣٨٢٤٩	٤٠٥١٨	٤٣٩٦٢	٤٦٥٤٣	٤٩٦٢١	٥١٣٥٨	٥١٧٢٦	٥٧٤٨٦	٦٤٧٩٣	٧٣٠٩٠
(٢) الضرائب المحلية على السلع والخدمات	٥٨٢٨	٩٦٩٧	١١١٦٦	١٣٢٣٨	١٥١٠٦	١٦٦٠٧	١٧٨٠١	١٩٧٧٠	١٨٥٨٤	٢٠٠٨٥	٢٠٧٩٣	٢٠٥٨٠	٢٢٧٨٢	٢٥٧٥٧	٢٩٩٠١
(٣) الضرائب على التجارة الخارجية	٢٣٦٧	٤٥٨٨	٥٠١٦	٦١٢٠	٧٠١٧	٧٩١١	٨١٢٥	٨٨٨٦	١١٠٤٨	٩٢٩٥	٩١٨٤	٩٣٢٣	١١٣٥٤	١١٩٧٠	٨٢٣٩
(٤) الضرائب غير المباشرة الأخرى									١٧١	١٣٧	١٤٦	١٩٨	١٦١	١٦٣	١٤٩
(٥) إجمالى الضرائب غير المباشرة [(٥)=(٢)+(٣)+(٤)]	٩٠٩٥	١٤٢٨٥	١٦١٨٢	١٩٣٥٨	٢٢١٢٣	٢٤٥١٨	٢٥٩٢٦	٢٨٦٥٦	٢٩٨٠٣	٢٩٥١٧	٣٠١٢٣	٣٠١٠١	٣٤٢٩٧	٣٧٨٩٠	٣٨٢٨٩
(٦) الضرائب المباشرة	٦٤٠٨	١٠٠٠١	١١١٢٠	١٢٠١٥	١٢١٥٦	١٣٧٣١	١٤٥٩٢	١٥٣٠٦	١٦٧٤٠	٢٠١٠٤	٢١٢٣٥	٢١٦٢٥	٢٣١٨٩	٢٦٩٠٣	٣٤٨٠١
(٧) الإيرادات غير الضريبية															
(٨) الفائض المحول من القطاع العام			٨٨١	٩٠٧٠	١٠٤٥٢	١١١٣٣	١١٤٢٣	١٠٧٨٠	٩٥٠١	١٠٢٢٩					
(٩) إجمالى الإيرادات غير الضريبية [(٩) = (٧) + (٨)]	١٠١٠٥	١٣٥٤٨	١٦٢٠١	١٨٠٤٥	١٨٦٤٦	١٦٢٣٧	١٦٦٦١	١٦٠٧٣	٢٠٦٦٤	٢٢٨٨٣	٢١٤١٨	٢٢٣٣٤	٢٣٩٦٣	٢٨٨٠٨	٢٦٦٠٥
(١٠) إجمالى الإيرادات الجارية	٢٥٦٠٨	٣٧٨٣٤	٤٣٦٨٣	٤٩٤١٨	٥٢٩٢٥	٥٤٤٨٦	٥٧١٧٩	٦٠٠٣٥	٦٧٢٠٧	٧٢٥٠٤	٧٢٧٧٦	٧٤٠٦٠	٨١٤٤٩	٩٣٦٠١	٩٩٦٩٥
(١١) إجمالى الإيرادات العامة	٢٨٥٥٩	٤١٤٠٦	٤٦٧٠٣	٥٢٥٦٧	٥٥٧١٩	٦٠٨٩٣	٦٤٤٩٨	٦٧٩٦٣	٦٩٤٢٣	٧٣٦٢٦	٧٤٥٦٨	٧٥٢٥٥	٨٣٥٣٠	٩٦٢٥٣	١٠١٢٦٠

الملاحظات:

١ ــ تم التحول إلى سنة مالية (١ يوليو ــ ٣٠ يونيو) اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٠ .

٢ ــ البيانات لسنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فعلى مبدئى .

٣ ــ إذا لم يفصل بند الضرائب الأخرى غير المباشرة ، فإنه يكون متضمنا فى بند الضرائب المحلية على السلع والخدمات . وتشمل الضرائب غير المباشرة الأخرى ضرائب الدمغة وضرائب متنوعة أخرى .

٤ ــ الضرائب المباشرة هى الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية .

٥ ــ إجمالى الإيرادات العامة يشمل الإيرادات الجارية (بدون المنح) وإيرادات الحكومة المحلية وفائض الهيئات العامة الخدمية والتمويل الذاتى للإستثمارات .

المصادر: كما فى جدول (٦ ــ م ــ ٢) .

جدول (٦-م-٥): مكونات الإيرادات العامة ونسبتها إلى الناتج الإجمالى المحلى

(نسبة مئوية)

المتغيرات / السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	/٨٠ ١٩٨١	/٨١ ١٩٨٢	/٨٢ ١٩٨٣	/٨٣ ١٩٨٤	/٨٤ ١٩٨٥	/٨٥ ١٩٨٦	/٨٦ ١٩٨٧	/٨٧ ١٩٨٨	/٨٨ ١٩٨٩
الإيرادات كنسبة من الناتج الإجمالى														
الإيرادات الضريبية	١٩,٤	٢٢,٣	٢٣,٦	٢٢,١	٢٠,٠	٢٤,٤	٢٢,٨	٢١,٠	١٩,٢	١٨,٢	١٨,١	١٥,٥	١٣,٢	١٢,٨
الإيرادات غير الضريبية	٥,٦	٦,١	٦,٢	٧,٠	٦,٢	١٣,٠	١١,١	١٠,٥	١٠,١	٨,٤	٨,٩	٦,٤	٦,٩	٦,٤
الإيرادات الجارية	٢٥,٢	٢٨,٤	٢٩,٨	٢٩,١	٢٦,٠	٣٧,٤	٣٣,٩	٣١,٥	٢٩,٣	٢٦,٦	٢٧,٠	٢١,٩	٢٠,١	١٩,٣
إجمالى الإيرادات العامة	٢٩,٢	٣٤,٠	٣٣,٠	٣٤,٠	٢٩,٠	٤٣,٠	٤٠,٠	٣٩,٣	٣٧,٢	٣٤,٨	٣٥,٥	٢٨,٢	٢٥,٩	٢٣,٩
هيكل الإيرادات الضريبية (% إجمالى الإيرادات الضريبية)														
ضرائب مباشرة	٢٧,٠	٣١,٤	٢٨,٠	٣٣,٨	٣٤,٢	٤٣,٦	٤١,٥	٣٦,٩	٣٠,٧	٣٣,٧	٣٧,٦	٣٥,٠	٣٤,٥	٣٤,٦
ضرائب غير مباشرة	٧٣,٠	٦٨,٦	٧٢,٠	٦٦,٢	٦٥,٨	٥٦,٤	٥٨,٥	٦٣,١	٦٩,٢	٦٦,٣	٦٢,٤	٦٥,٠	٦٥,٥	٦٥,٤
ضرائب محلية	٣٠,٨	٢٧,٩	٢٢,٢	٢٣,٢	٣٠,٢	٢٤,٥	٢٤,٩	٣١,٥	٣٣,٤	٣٤,١	٣٤,٦	٣٧,١	٣٦,٦	٣٦,٦
ضرائب جمركية	٤٢,٢	٤٠,٧	٤٩,٨	٤٢,٨	٣٥,٦	٣١,٨	٣٣,٦	٣١,٦	٣٥,٨	٣٢,٢	٢٧,٨	٢٧,٩	٢٩,٢	٢٨,٨
هيكل الضرائب غير المباشرة (% إجمالى الضرائب غير المباشرة)														
ضرائب محلية	٣٣,١	٣١,٢	٢٣,٩	٢٥,٤	٣٣,٩	٢٩,٧	٢٩,٦	٣٦,٤	٣٥,١	٣٦,٧	٣٦,٦	٣٨,٧	٥٥,٤	٥٥,٩
ضرائب جمركية	٥٧,٨	٥٩,٣	٦٩,٢	٦٤,٧	٥٤,٢	٥٦,٥	٥٧,٤	٥٠,١	٥١,٧	٤٨,٥	٤٤,٥	٤٢,٩	٤٤,٥	٤٤,١
الضرائب الأخرى غير المباشرة	٩,١	٩,٤	٦,٩	٩,٩	١١,٩	١٣,٨	١٢,٩	١٣,٥	١٣,٢	١٤,٧	١٨,٩	١٨,٤		
هيكل الإيرادات العامة (% إجمالى الإيرادات العامة)														
إيرادات جارية ضريبية	٦٢,٢	٦٥,٦	٧١,٤	٦٤,٩	٦٩,٠	٥٦,٧	٥٦,٩	٥٣,٣	٥١,٧	٥٢,٤	٥١,٠	٥٥,١	٥٠,٩	٥٣,٩
إيرادات جارية غير ضريبية	١٨,٠	١٧,٩	١٨,٩	٢٠,٨	٢٠,٨	٣٠,٢	٢٨,٠	٢٦,٧	٢٧,٣	٢٤,٢	٢٥,١	٢٢,٨	٢٦,٧	٢٦,٨
إيرادات رأسمالية وتمويل ذاتى	١٩,٨	١٦,٤	٩,٧	١٤,٣	١٠,١	١٣,١	١٥,١	٢٠,٠	٢١,٠	٢٣,٤	٢٣,٩	٢٢,١	٢٢,٣	١٩,٢

تابع جدول (٦–م–٥): مكونات الإيرادات العامة ونسبتها إلى الناتج الإجمالى المحلى

(نسبة مئوية)

المتغيرات / السنوات	٨٩/ ١٩٩٠	٩٠/ ١٩٩١	٩١/ ١٩٩٢	٩٢/ ١٩٩٣	٩٣/ ١٩٩٤	٩٤/ ١٩٩٥	٩٥/ ١٩٩٦	٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨	٩٨/ ١٩٩٩	٩٩/ ٢٠٠٠	٠٠/ ٢٠٠١	٠١/ ٢٠٠٢	٠٢/ ٢٠٠٣	٠٣/ ٢٠٠٤	٠٤/ ٢٠٠٥
الإيرادات كنسبة من الناتج الإجمالى																
الإيرادات الضريبية	١٢,٩	١٣,٩	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٩	١٦,٧	١٦,٧	١٥,٨	١٥,٨	١٨,٧	١٤,٦	١٤,٢	١٤,٦	١٣,٨	١٣,٣	١٣,٦
الإيرادات غير الضريبية	٥,٥	٩,١	٩,٧	١٠,٣	١٠,٣	٩,١	٧,١	٦,٥	٥,٨	٦,٨	٦,٧	٥,٩	٦,٣	٥,٥	٥,٩	٥,٠
الإيرادات الجارية	١٧,٧	٢٣,٠	٢٧,٢	١٧,٧	٢٨,٢	٢٥,٨	٢٣,٨	٢٢,٢	٢١,٦	٢٢,٢	٢١,٤	٢٠,١	٢٠,٩	١٩,٦	١٩,٣	١٨,٦
إجمالى الإيرادات العامة	٢٢,٧	٢٥,٧	٢٩,٨	٢٩,٦	٣٠,٠	٢٧,٢	٢٦,٦	٢٥,١	٢٤,٤	٢٣,٠	٢١,٧	٢١,٢	٢١,٢	٢٠,١	١٩,٨	١٨,٩
هيكل الإيرادات الضريبية (% إجمالى الإيرادات الضريبية)																
ضرائب مباشرة	٣٦,٢	٤١,٣	٤١,١	٤٠,٧	٣٨,٣	٣٥,٥	٣٥,٩	٣٦,٠	٣٤,٨	٣٦,٠	٤٠,٥	٤١,٣	٤١,٨	٤٠,٣	٤١,٥	٤٧,٦
ضرائب غير مباشرة	٦٣,٨	٥٨,٧	٥٨,٨	٥٩,٣	٦١,٧	٦٤,٥	٦٤,١	٦٤,٠	٦٥,٢	٦٤,٠	٥٩,٥	٥٨,٧	٥٨,٢	٥٩,٧	٥٨,٥	٥٢,٤
ضرائب محلية	٣٩,٠	٣٧,٦	٣٩,٩	٤٠,٩	٤٢,٢	٤٤,١	٤٣,٤	٤٣,٩	٤٥,٠	٤٠,٣	٤٠,٨	٤٠,٨	٤٠,٢	٣٩,٦	٣٩,٧	٤٠,٩
ضرائب جمركية	٢٤,٨	٢١,١	١٨,٩	١٨,٣	١٩,٥	٢٠,٥	٢٠,٧	٢٠,١	٢٠,٢	٢٣,٧	١٨,٧	١٧,٩	١٨,٠	١٩,٧	١٨,٥	١١,٣
هيكل الضرائب غير المباشرة (% إجمالى الضرائب غير المباشرة)																
ضرائب محلية	٦١,١	٦٤,١	٦٧,٩	٦٩,٠	٦٨,٤	٦٨,٣	٦٧,٧	٦٨,٧	٦٩,٠	٦٢,٤	٦٨,٥	٦٩,٥	٦٩,٠	٦٦,٤	٦٧,٨	٧٨,١
ضرائب جمركية	٣٨,٩	٣٥,٩	٣٢,١	٣١,٠	٣١,٦	٣١,٧	٣٢,٣	٣١,٣	٣١,٠	٣٧,١	٣١,٥	٣٠,٥	٣١,٠	٣٣,١	٣١,٦	٢١,٥
الضرائب الأخرى غير المباشرة										٠,٦				٠,٥	٠,٥	٠,٤
هيكل الإيرادات العامة (% إجمالى الإيرادات العامة)																
إيرادات جارية ضريبية	٥٣,٧	٥٤,٣	٥٨,٦	٥٨,٥	٥٩,٧	٦١,٥	٦٢,٨	٦٢,٨	٦٤,٧	٦٧,٠	٦٧,٤	٦٨,٩	٦٨,٧	٦٨,٨	٦٧,٣	٧٢,٢
إيرادات جارية غير ضريبية	٢٤,٢	٣٥,٤	٣٢,٧	٣٤,٧	٣٤,٣	٣٣,٥	٢٦,٧	٢٥,٨	٢٣,٦	٢٩,٨	٣١,١	٢٨,٧	٢٩,٧	٢٨,٨	٢٩,٩	٢٦,٣
إيرادات رأسمالية وتمويل ذاتى	٢٢,١	١٠,٣	٨,٦	٦,٩	٦,٠	٥,٠	١٠,٥	١١,٣	١١,٧	٣,٢	١,٥	٢,٤	١,٦	٢,٤	٢,٨	١,٥

المصادر والملاحظات: كما فى جدول (٦–م–٢) ، وجدول (٦–م–٤) وجدول (٦–م–٨) .

جدول (٦–م–٦): النفقات العامة وعناصرها المختلفة فى الموازنة العامة للدولة

(أسعار جارية ــ بالمليون جنيه)

السنة	النفقات الجارية					النفقات الرأسمالية			إجمالى النفقات العامة
	إجمالى	الأجور	الدعم	فوائد الدين المحلى		إجمالى	نفقات استثمارية	تحويلات رأسمالية	
				إجمالى	خارجى / محلى				
١٩٧٥	٢٠٤٩		٦٢٢			٨٦٣			٢٩١٢
١٩٧٦	٢١٠٨		٤٣٤			١١٧٢	٩٨٠	١٩٢	٣٢٨٠
١٩٧٧	٢٤٠٦		٦٥٠			١٧٦٣	١٥٤٩	٢١٤	٤١٦٩
١٩٧٨	٢٨٠٥		٧١٠			٢٧٥٤	٢٣١١	٤٤٣	٥٥٥٩
١٩٧٩	٣٩٠٧		١٣٥٢	٣٥٦	١٤٨ / ٢٠٨	٣١٩٠	٢٥٤٧	٦٤٣	٧٠٩٧
١٩٨١/٨٠	٥٩٢٤		٢١٦٦	٤٥٧	١١٧ / ٣٤٠	٤٦٣١	٣٧٦٦	٨٦٥	١٠٥٥٥
١٩٨٢/٨١	٧١٨٦		٢١٩٢	٥٠٩	١٤٨ / ٣٦١	٥٧٠١	٤٦٧١	١٠٣٠	١٢٨٨٧
١٩٨٣/٨٢	٨٧٧٦	٢٢٠٢	٢٣٤٢	٨٩٠	١٢٩ / ٧٦١	٥٧٢١	٥٠٢٠	٧٠١	١٤٤٩٧
١٩٨٤/٨٣	١٠٧٦٦	٢٦٢٠	٢٨٧٦	١١١١	٩٠ / ١٠٢١	٦٠٣٨	٥٥١٧	٥٢١	١٦٨٠٤
١٩٨٥/٨٤	١١٨٩٩	٣١٥٩	٢٧٦٦	١٢٥٣	١٠٨ / ١١٤٥	٦٥٧٧	٦٥٤٤	٣٣	١٨٤٧٦
١٩٨٦/٨٥	١٢٩٧٥	٣٤٤٦	١٧٤٦	١٥٣٨	٢٣٦ / ١٣٠٢	٨٠٥١	٨٢٦١	٢١٠-	٢١٠٢٦
١٩٨٧/٨٦	١٣٢١٦	٣٦٧٥	٢٢٩٥	١٨٤٠	٢٣٠ / ١٦١٠	٦٧٢٩	٦٥٩٦	١٣٣	١٩٩٤٥
١٩٨٨/٨٧	١٥٨٢٠	٤٥٧٠	٢٣٦٧	٢٣٠٤	٣٧٨ / ١٩٢٦	١١٠١٢			٢٦٨٣٢
١٩٨٩/٨٨	١٨٥٨٩	٥٢٢٥	٢٨٣٢	٣٠١١	٥٣٩ / ٢٤٧٢	١١٥٦٥			٣٠١٥٤
١٩٩٠/٨٩	٢٢٤٤٦	٦٠٦٤	٢٩٧١	٣٦٥٦	٦٨٧ / ٢٩٦٩	١٣٩٤٧			٣٦٣٩٣
١٩٩١/٩٠	٢٩٦٧٩	٧١١٨	٦٦٣٥	٧٠٤٦	٢٨٧٠ / ٤١٧٦	١٥٨٣١			٤٥٥١٠
١٩٩٢/٩١	٣٦١٩٨	٨٠٢٩	٧٢٣٧	٩٥١٠	٣١٥١ / ٦٣٥٩	١١٣٦٥			٤٧٥٦٣
١٩٩٣/٩٢	٤١٢٩٢	٩٨٠٣	٤٠٤٧	١٣٣٠٩	٣٩٩٤ / ٩٢٩٥	١٠٩٣١			٥٢٢٢٣
١٩٩٤/٩٣	٤٦٠٩٧	١١٠٩٦	٣٢٦٥	١٦٤٩٨	٤٦٨٢ / ١١٨١٦	١٠١٦٧			٥٦٢٦٤
١٩٩٥/٩٤	٤٧٦٣٢	١٢٥١٩	٣٨١٣	١٤٧٩١	٣٦١٣ / ١١١٧٨	١٠٦٢٤			٥٨٢٥٦
١٩٩٦/٩٥	٥١٩٦٧	١٤٠٤٥	٤٣٣١	١٦٠٢٧	٣٧٩٦ / ١٢٢٣١	١١٩٢٢			٦٣٨٨٩
١٩٩٧/٩٦	٥٣٤٣٠	١٥٣٦٨	٤١٣٤	١٥٤٥١	٣١١٤ / ١٢٣٣٧	١٣٣٩٦			٦٦٨٢٦
١٩٩٨/٩٧	٥٥٦٩٠	١٧٠٢٥	٤١٦١	١٤٩٤٣	٢٧٢٤ / ١٢٢١٩	١٥٠٩٣			٧٠٧٨٣
١٩٩٩/٩٨	٦١١٨٣	١٩٥٦٢	٤٤٩٨	١٦٤٠٦	٢٣٢٥ / ١٤٠٨١	١٧٥٤١			٧٨٧٢٤
٢٠٠٠/٩٩	٦٩٧٥٨	٢٢١٨٠	٥٠٠١	١٨٥٩٧	١٧٩٧ / ١٦٨٠٠	١٦٧٠٦			٨٦٤٦٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٠٨٤٣	٢٥٢١٧	٤٩٢٩	٢٠٩٠٧	١٨٣٣ / ١٩٠٧٤	١٥٠٩٩			٩٥٩٤٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٨٥٤٧٢	٢٨٢٣٨	٥٩٤٩	٢٢٩٠٣	٢٣٣٣ / ٢٠٥٧٠	١٥٢٥٩			١٠٠٧٣١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٩٥٢٢٦	٣١٥٤٩	٦٩٣٦	٢٦٨٤٩	٢٣٥١ / ٢٤٤٩٨	١٦٥٦٠			١١١٧٨٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠٩١٨٩	٣٥٩٥٠	١٠٣٤٧	٣١٧٠٦	٢٩٦٦ / ٢٨٧٤٠	١٨٣٢٢			١٢٧٥١١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣٠١٥٦	٤٠٠٢٤	١٣٧٠١	٣٢٦٩٨	٢٩١٧ / ٢٩٧٨١	٢٠٦٠٠			١٥٠٧٥٦

المصادر: كما فى جدول (٦ ــ م ــ ٢) .

(١) رقم الدعم للسنة ١٩٩٩/٩٨ رقم فعلى مبدئى. وأرقام الدعم للسنوات ١٩٩٩/٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مأخوذة من مقال السيد عبد المولى: "الملامح الرئيسية لحساب ختامى الموازنة العامة للدولة وحساب ختامى الهيئات الاقتصادية عن السنة المالية

٢٠٠١/٢٠٠٠ "، مصر المعاصرة، العددان ٤٧٠/٤٦٩ ، يناير/ابريل ٢٠٠٣ ، ص ١٥، ومن: مجلس الشعب، تقرير لجنة الخطة والموازنة حسابات ختامى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية عن السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢، أبريل ٢٠٠٤، وعن السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣، المصدر نفسه، فبراير ٢٠٠٥، ووزارة المالية، البيان الإحصائى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، مايو ٢٠٠٥.

(٢) القفزة فى رقم خدمة الدين الخارجى بالجنيه اعتبارا من سنة ١٩٩١/٩٠ ناتجة عن تخفيض سعر الصرف فى أوائل ١٩٩١.

(٣) النفقات الرأسمالية تشمل الاستثمارات (أو النفقات الاستثمارية) وصافى التحويلات الرأسمالية . والأخير يتضمن أقساط الديون الحكومية المحلية والأجنبية وصافى التحويلات الرأسمالية للهيئات الاقتصادية العامة وشركات القطاع العام ومصروفات حكومية رأسمالية متنوعة .

obeikandl.com

جدول (٦-م-٧): مكونات النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى

البيان / السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/ ١٩٨١	٨١/ ١٩٨٢	٨٢/ ١٩٨٣	٨٣/ ١٩٨٤	٨٤/ ١٩٨٥	٨٥/ ١٩٨٦	٨٦/ ١٩٨٧	٨٧/ ١٩٨٨	٨٨/ ١٩٨٩	٨٩/ ١٩٩٠
نسبة النفقات العامة إلى ن.م.أ															
النفقات الجارية (% ن.م.إ)	٤١,٩٤	٣٥,٥٧	٢٨,٨٢	٢٨,٨٤	٣٠,٧٦	٣٤,٥٥	٣٤,٩٣	٣٥,٣٨	٣٨,٦١	٣٦,٥٩	٣٦,٠٠	٣٠,٠٠	٢٥,٦٨	٢٤,٢٠	٢٣,٣٦
النفقات الرأسمالية (% ن.م.إ)	١٧,٦٦	١٩,٧٧	٢١,١٢	٢٨,٣٢	٢٥,١٢	٢٧,٠١	٢٧,٧١	٢٣,٠٧	٢١,٦٥	٢٠,٢٣	٢٢,٣٤	١٥,٢٨	١٧,٨٨	١٥,٠٦	١٤,٥١
إجمالى النفقات العامة (% ن.م.إ)	٥٩,٦٠	٥٥,٣٤	٤٩,٩٤	٥٧,١٦	٥٥,٨٨	٦١,٥٦	٦٢,٦٣	٥٨,٤٥	٦٠,٢٦	٥٦,٨٢	٥٨,٣٤	٤٥,٢٨	٤٣,٥٦	٣٩,٢٦	٣٧,٨٧
نسبة بعض مكونات النفقات الجارية إلى إجمالى النفقات الجارية															
الأجور (% النفقات الجارية)								٢٥,٠٩	٢٤,٣٤	٢٦,٥٥	٢٦,٥٦	٢٧,٨١	٢٨,٨٩	٢٨,١١	٢٧,٠٢
الدعم (% النفقات الجارية)	٣٠,٣٦	٢٠,٥٩	٢٧,٠٢	٢٥,٣١	٣٤,٦٠	٣٦,٥٦	٣٠,٥٠	٢٦,٦٩	٢٦,٧١	٢٣,٢٥	١٣,٤٦	١٧,٣٧	١٤,٩٦	١٥,٢٣	١٣,٢٤
فوائد الدين العام (% النفقات الجارية)					٩,١١	٧,٧١	٧,٠٨	١٠,١٤	١٠,٣٢	١٠,٥٣	١١,٨٥	١٣,٩٢	١٤,٥٦	١٦,٢٠	١٦,٢٩
نسبة بعض مكونات النفقات العامة إلى إجمالى النفقات العامة															
الأجور (% النفقات العامة)								١٥,١٩	١٥,٥٩	١٧,١٠	١٦,٣٩	١٨,٤٣	١٧,٠٣	١٧,٣٣	١٦,٦٦
الدعم (% النفقات العامة)	٢١,٣٦	١٣,٢٣	١٥,٥٩	١٢,٧٧	١٩,٠٥	٢٠,٥٢	١٧,٠١	١٦,١٦	١٧,١١	١٤,٩٧	٨,٣٠	١١,٥١	٨,٨٢	٩,٣٩	٨,١٦
فوائد الدين العام (% النفقات العامة)					٥,٠٢	٤,٣٣	٣,٩٥	٦,١٤	٦,٦١	٦,٧٨	٧,٣١	٩,٢٣	٨,٥٩	٩,٩٩	١٠,٠٥
النفقات الرأسمالية (% النفقات العامة)	٢٩,٦٤	٣٥,٧٣	٤٢,٢٩	٤٩,٥٤	٤٤,٩٥	٤٣,٨٧	٤٤,٢٤	٣٩,٤٦	٣٥,٩٣	٣٥,٦٠	٣٨,٢٩	٣٣.٧٤	٤١,٠٤	٣٨,٣٥	٣٨,٣٢

تابع جدول (٦–م–٧): مكونات النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى

البيان / السنة	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٠٠	٢٠٠٢/٠١	٢٠٠٣/٠٢	٢٠٠٤/٠٣	٢٠٠٥/٠٤
نسبة النفقات العامة إلى ن.م.أ															
النفقات الجارية (% ن.م.أ)	٢٦,٦٩	٢٦,٠٢	٢٦,٢٥	٢٦,٣٤	٢٣,٢٤	٢٢,٦٩	٢٠,٧٩	٢٠,٠٣	٢٠,٢٦	٢٠,٥٨	٢٢,٣٣	٢٤,١١	٢٢,٩٥	٢٢,٥١	٢٤,٢٨
النفقات الرأسمالية (% ن.م.أ)	١٤,٢٤	٨,١٧	٦,٩٥	٥,٨١	٥,١٨	٥,٢١	٥,٢١	٥,٤٣	٥,٨١	٤,٩٣	٤,١٧	٤,٣٠	٣,٩٩	٣,٧٨	٣,٨٤
إجمالى النفقات العامة (% ن.م.أ)	٤٠,٩٣	٣٤,١٩	٣٣,٢٠	٣٢,١٥	٢٨,٤٢	٢٧,٩٠	٢٦,٠٠	٢٥,٤٦	٢٦,٠٧	٢٥,٥١	٢٦,٥٠	٢٨,٤١	٢٦,٩٤	٢٦,٢٩	٢٨,١٢
نسبة بعض مكونات النفقات الجارية إلى إجمالى النفقات الجارية															
الأجور (% النفقات الجارية)	٢٣,٩٨	٢٢,١٨	٢٣,٧٤	٢٤,٠٧	٢٦,٢٨	٢٧,٠٣	٢٨,٧٦	٣٠,٥٧	٣١,٩٧	٣١,٨٠	٣١,١٩	٣٣,٠٤	٣٣,١٣	٣٢,٩٢	٣٠,٧٥
الدعم (% النفقات الجارية)	٢٢,٣٦	١٩,٩٩	٩,٨٠	٧,٠٨	٨,٠١	٨,٣٣	٧,٧٤	٧,٤٧	٧,٣٥	٧,١٧	٦,١٠	٦,٩٦	٧,٢٨	٩,٤٧	١٠,٥٣
فوائد الدين العام (% النفقات الجارية)	٢٣,٧٤	٢٦,٢٧	٣٢,٢٣	٣٥,٧٩	٣١,٠٥	٣٠,٨٤	٢٨,٩٢	٢٦,٨٣	٢٦,٨١	٢٦,٦٦	٢٥,٨٦	٢٦,٨٠	٢٨,٢٠	٢٩,٠٤	٢٥,١٢
نسبة بعض مكونات النفقات العامة إلى إجمالى النفقات العامة															
الأجور (% النفقات العامة)	١٥,٦٤	١٦,٨٨	١٨,٧٧	١٩,٧٢	٢١,٤٩	٢١,٩٨	٢٣,٠٠	٢٤,٠٥	٢٤,٨٥	٢٥,٦٥	٢٦,٢٨	٢٨,٠٣	٢٨,٢٢	٢٨,١٩	٢٦,٥٥
الدعم (% النفقات العامة)	١٤,٥٨	١٥,٢٢	٧,٧٥	٥,٨٠	٦,٥٥	٦,٧٨	٦,١٩	٥,٨٨	٥,٧١	٥,٧٨	٥,١٤	٥,٩١	٦,٢٠	٨,١١	٩,٠٩
فوائد الدين العام (% النفقات العامة)	١٥,٤٨	١٩,٩٩	٢٥,٤٨	٢٩,٣٢	٢٥,٣٩	٢٥,٠٩	٢٣,١٢	٢١,١١	٢٠,٨٤	٢١,٥١	٢١,٧٩	٢٢,٧٤	٢٤,٠٢	٢٤,٨٦	٢١,٦٩
النفقات الرأسمالية (% النفقات العامة)	٣٤,٧٩	٢٣,٨٩	٢٠,٩٣	١٨,٠٧	١٨,٢٤	١٨,٦٦	٢٠,٠٥	٢١,٣٢	٢٢,٢٨	١٩,٣٢	١٥,٧٤	١٥,١٥	١٤,٨١	١٤,٣٧	١٣,٦٦

المصادر والملاحظات: حسبت النسب من بيانات الجدولين (٦ ــ م ــ ٥) و (٦ ــ م ــ ٨).

جدول (٦–م–٨): الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الجارية المستخدم فى تحليل العمليات المالية

(مليون جنيه)

السنة	ن.م. أ	السنة	ن.م. أ
١٩٧٥	٤٨٨٦	١٩٩١/٩٠	١١١٢٠٠
١٩٧٦	٥٩٢٧	١٩٩٢/٩١	١٣٩١٠٠
١٩٧٧	٨٣٤٨	١٩٩٣/٩٢	١٥٧٣٠٠
١٩٧٨	٩٧٢٦	١٩٩٤/٩٣	١٧٥٠٠٠
١٩٧٩	١٢٧٠٠	١٩٩٥/٩٤	٢٠٥٠٠٠
١٩٨١/٨٠	١٧١٤٦	١٩٩٦/٩٥	٢٢٩٠٠٠
١٩٨٢/٨١	٢٠٥٧٥	١٩٩٧/٩٦	٢٥٧٠٠٠
١٩٨٣/٨٢	٢٤٨٠٢	١٩٩٨/٩٧	٢٧٨٠٠٠
١٩٨٤/٨٣	٢٧٨٨٦	١٩٩٩/٩٨	٣٠٢٠٠٠
١٩٨٥/٨٤	٣٢٥١٦	٢٠٠٠/٩٩	٣٣٩٠٠٠
١٩٨٦/٨٥	٣٦٠٣٩	٢٠٠١/٠٠	٣٦٢٠٠٠
١٩٨٧/٨٦	٤٤٠٥٢	٢٠٠٢/٠١	٣٥٤٥٦٤
١٩٨٨/٨٧	٦١٦٠٠	٢٠٠٣/٠٢	٤١٥٠٠٠
١٩٨٩/٨٨	٧٦٨٠٠	٢٠٠٤/٠٣	٤٨٥٠٠٠
١٩٩٠/٨٩	٩٦١٠٠	٢٠٠٥/٠٤	٥٣٦٠٠٠

المصدر : مصادر جدول (٦–م–٢) .

جدول (٦–م–٩): تطور عدد موظفى الحكومة

(بالمليون موظف)

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٧٥	١,٧٠١	١٩٩١/٩٠	٣,٩٤٨
١٩٧٦	١,٧٧٩	١٩٩٢/٩١	٤,١٢٣
١٩٧٧	١,٩١	١٩٩٣/٩٢	٤,٣١٣
١٩٧٨	٢,٠٦٥	١٩٩٤/٩٣	٤,٤٥٣
١٩٧٩	٢,١٤	١٩٩٥/٩٤	٤,٦٦٦
١٩٨١/٨٠	٢,٢١٦	١٩٩٦/٩٥	٤,٩٢٩
١٩٨٢/٨١	٢,٥٥٨	١٩٩٧/٩٦	٥,١٠٤
١٩٨٣/٨٢	٢,٤٨١	١٩٩٨/٩٧	٥,٥٨٤
١٩٨٣/٨٣	٢,٦٤٣	١٩٩٩/٩٨	٤,٦٧٦
١٩٨٥/٨٤	٢,٨١٩	٢٠٠٠/٩٩	٤,٥٣٩
١٩٨٦/٨٥	٢,٩٧٢	٢٠٠١/٠٠	٤,٦٥٨
١٩٨٧/٨٦	٣,٠٧٨	٢٠٠٢/٠١	٤,٨٠٣
١٩٨٨/٨٧	٢,٩٧٩	٢٠٠٣/٠٢	٤,٨٧٥
١٩٨٩/٨٨	٣,١٠٨	٢٠٠٤/٠٣	٥,٠٠٥
١٩٩٠/٨٩	٣,٢٤٧		

المصادر:

١ ــ السنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٧٨ من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، مقتبسة فى :

I.H. El-Issawy, Labour Force, Employment and Unemployment, ILO, Technical Paper No. 4 of the ILO/UNDP Comprehensive Employment Strategy Mission to Egypt, 1980, ILO, 1983, P. 67

٢ - سنة ١٩٧٩ وسط حسابى للعدد فى السنة السابقة والعدد فى السنة اللاحقة.

٣ - السنوات ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٠/٨٩ مأخوذة من موقع وزارة التخطيط : www.mop.gov.eg.

٤ ــ السنوات ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦ مأخوذة من :

World Bank, ARE-Recent Economic Developments, 1988.

٥ ــ السنوات ١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٨/٩٧ والسنوات ١٩٩٩/٩٨ ــ ٢٠٠٤/٠٣ مصدرها وزارة التنمية الإدارية ، وهى مأخوذة من: مجلس الشعب ، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية عن السنة المالية٢٠٠٢/٠١ ، إبريل ٢٠٠٤ ، ص ٧ ، وعن السنة المالية ٢٠٠٤/٠٣ ، مارس ٢٠٠٦ ، ص ١٠ ، على الترتيب.

الملاحظات:

عدد الموظفين فى الحكومة يشمل الموظفين فى الجهاز الإداري والهيئات الخدمية والإدارة المحلية .

جدول (٦-م-١٠): تطور الدعم الغذائى

(أسعار جارية / بالمليون جنيه)

السنة	الدعم الغذائى	السنة	الدعم الغذائى
١٩٧٥	٤٢٤	١٩٩٠/٨٩	١٧٤٧
١٩٧٦	٢٨١	١٩٩١/٩٠	٢٤٠٠
١٩٧٧	٣٤٣	١٩٩٢/٩١	٢٤٨٢
١٩٧٨	٤٥٢	١٩٩٣/٩٢	٢٤٥٠
١٩٧٩	٩٩٧	١٩٩٤/٩٣	٢٤٨٦
١٩٨١/٨٠	١٠٩٤	١٩٩٥/٩٤	٢٤٩٢
١٩٨٢/٨١	١٨٢٨	١٩٩٦/٩٥	٣٠٩٨
١٩٨٣/٨٢	١٧٠٧	١٩٩٧/٩٦	٣٦٦٨
١٩٨٤/٨٣	٢٠٠٩	١٩٩٨/٩٧	٢٤٤٧
١٩٨٥/٨٤	٢٤٤٦	١٩٩٩/٩٨	٢٨٧٨
١٩٨٦/٨٥	١٩٨٢	٢٠٠٠/٩٩	٣٤٥٧
١٩٨٧/٨٦	١٦٧١	٢٠٠١/٠٠	٣١٥٠
١٩٨٨/٨٧	١٣٤١	٢٠٠٢/٠١	٤٠٢٧
١٩٨٩/٨٨	١٩٩٥	٢٠٠٣/٠٢	٤٢٥٩
		٢٠٠٤/٠٣	٨١٨٩

المصادر والملاحظات:

- السنوات ١٩٧٥ حتى ١٩٩٧/٩٦ مأخوذة من:

R. Adams, Self-Targeted Subsidies: The Distributional Impact of the Egyptian Food subsidy System, www.worldbank.org

- بيانات السنوات ١٩٩٨/٩٧ و٢٠٠١/٢٠٠٠ و٢٠٠٢/٢٠٠١ من : السيد عبد المولى ، " الملامح الرئيسية لحساب ختامى الموازنة العامة للدولة وحساب ختامى الهيئات الاقتصادية العامة عن السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ " ، مصر المعاصرة ، العددان٤٦٩/٤٧٠ ، يناير / إبريل ٢٠٠٣ ، ومجلس الشعب ، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ والسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ .
- بيان ١٩٩٩/٩٨ و٢٠٠٠/٩٩ مقدر من إجمالى الدعم لهاتين السنتين (من البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية (فعلى مبدئى) بافتراض أن الدعم الغذائى يمثل ٦٤% من إجمالى الدعم ، وهى النسبة التى تحققت بالفعل فى سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ .
- بيان ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وبيان ٢٠٠٤/٠٣ من مجلس الشعب، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى والخزانة العامة عن السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢، القاهرة، فبراير ٢٠٠٥ ، وعن السنة المالية ٢٠٠٤/٠٣ ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٦ .

جدول (٦–م–١١): تطور نصيب الفرد من الإنفاق العام وبعض عناصره وتطور متوسط الأجر لموظفى الحكومة

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢
١– إجمالى النفقات العامة (مليون جنيه / أسعار جارية)	٢٩١٢	٣٢٨٠	٤١٦٩	٥٥٥٩	٧٠٩٧	١٠٥٥٥	١٢٨٨٧	١٤٤٩٧
٢– المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى (١٠٠=١٩٩٢)	١٠,٧٦	١٢,١١	١٣,٣١	١٤,٧٧	١٨,٠٦	٢١,٥٧	٢٣,٥٥	٢٥,٥١
٣– إجمالى النفقات العامة (مليون جنيه / أسعار ١٩٩٢)	٢٧٠٥٤,٧٠	٢٧٠٩٥,٤١	٣١٣٢٩,٤١	٣٧٦٤٣,٤٣	٣٩٢٨٨,٢٠	٤٨٩٢٤,١٦	٥٤٧١٧,٢٧	٥٦٨٣٩,٣٩
٤– عدد السكان (مليون نسمة)	٣٦,٢٩	٣٧,٠٨	٣٧,٩٤	٣٨,٨٧	٣٩,٨٦	٤١,٩٤	٤٣,٠٤	٤٤,١٧
٥– متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة (جنيه / بأسعار ١٩٩٢)	٧٤٥,٥٣	٧٣٠,٧٢	٨٢٥,٦٦	٩٦٨,٣٣	٩٨٥,٧٨	١١٦٦,٦٤	١٢٧١,٤٥	١٢٨٦,٨٧
٦– إجمالى الدعم المباشر (مليون جنيه / أسعار جارية)	٦٢٢,٠٠	٤٣٤,٠٠	٦٥٠,٠٠	٧١٠,٠٠	١٣٥٢,٠٠	٢١٦٦,٠٠	٢١٩٢,٠٠	٢٣٤٢,٠٠
٧– الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (حضر / ١٠٠=١٩٩٥)	٦,٠٠	٦,٦٢	٧,٤٦	٨,٢٩	٩,١١	١٢,١٣	١٣,٩٢	١٦,١٦
٨ – إجمالى الدعم المباشر (مليون جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	١٠٣٦٦,٠٨	٦٥٥٦,٤٦	٨٧١٠,٥٥	٨٥٦٥,٦٨	١٤٨٤١,٠٨	١٧٨٦٢,٩٦	١٥٧٤٣,٧٠	١٤٤٩٠,٩٢
٩ – متوسط نصيب الفرد من إجمالى الدعم المباشر (جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	٢٨٥,٦٥	١٧٦,٨٢	٢٢٩,٥٦	٢٢٠,٣٤	٣٧٢,٣٨	٤٢٥,٩٦	٣٦٥,٨٣	٣٢٨,٠٨
١٠–الدعم الغذائى (مليون جنيه / أسعار جارية)	٤٢٤,٠٠	٢٨١,٠٠	٣٤٣,٠٠	٤٥٢,٠٠	٩٩٧,٠٠	١٠٩٤,٠٠	١٨٢٨,٠٠	١٧٠٧,٠٠
١١– الرقم القياسى لأسعار الغذاء (١٠٠=١٩٩٥)	٥,٢٠	٥,٩٥	٦,٧٠	٧,٥٣	٨,٠١	١٠,٨٩	١٣,١٨	١٦,٢١
١٢– الدعم الغذائى (مليون جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	٨١٥٦,٩٨	٤٧٢١,٩٠	٥١١٨,٦٤	٦٠٠١,٠٦	١٢٤٥١,٦٠	١٠٠٤٥,٩١	١٣٨٦٩,٥٠	١٠٥٢٩,٢٤
١٣– متوسط نصيب الفرد من الدعم الغذائى (جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	٢٢٤,٧٨	١٢٧,٣٤	١٣٤,٩٠	١٥٤,٣٧	٣١٢,٤٢	٢٣٩,٥٥	٣٢٢,٢٨	٢٣٨,٣٩
١٤– الأجور فى الموازنة العامة للدولة (مليون جنيه / أسعار جارية)								٢٢٠٢
١٥– الأجور فى الموازنة العامة للدولة (مليون جنيه / بأسعار ١٩٩٥)								١٣٦٢٤,٦٩
١٦– عدد موظفى الحكومة (مليون موظف)	١,٧٠	١,٧٨	١,٩١	٢,٠٧	٢,١٤	٢,٢٢	٢,٥٦	٢,٤٨
١٧– متوسط أجر الموظف فى القطاع الحكومى (جنيه / بأسعار ١٩٩٥)								٥٤٩١,٦١

تابع جدول (٦–م–١١): تطور نصيب الفرد من الإنفاق العام وبعض عناصره وتطور متوسط الأجر لموظفى الحكومة

البيان	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٩٨	١٩٩٩/٨٩	١٩٩١/٩٠
١- إجمالى النفقات العامة (مليون جنيه / أسعار جارية)	١٦٨٠٤	١٨٤٧٦	٢١٠٢٦	١٩٩٤٥	٢٦٨٣٢	٣٠١٥٤	٣٦٣٩٣	٤٥٥١٠
٢- المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى (١٩٩٢=١٠٠)	٢٨,٣٥	٣٠,٩١	٣٤,٨٧	٤٥,٧٢	٥١,٩٦	٦١,٦٠	٧٢,٩٦	٨٣,٥٢
٣- إجمالى النفقات العامة (مليون جنيه / أسعار ١٩٩٢)	٥٩٢٧٠,٠٧	٥٩٧٦٦,٠٣	٦٠٣٠٦,٢٠	٤٣٦٢٢,٤٧	٥١٦٣٥,٤٨	٤٨٩٥٣,٦٦	٤٩٨٨٣,٥٦	٥٤٤٩٠,٦٨
٤- عدد السكان (مليون نسمة)	٤٥,٣٣	٤٦,٥١	٤٧,٧٠	٤٨,٨٨	٥٠,٠٧	٥١,٢٦	٥٢,٤٤	٥٣,٦٢
٥- متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة (جنيه / بأسعار ١٩٩٢)	١٣٠٧,٥٤	١٢٨٤,٩٩	١٢٦٤,٣٩	٨٩٢,٣٩	١٠٣١,٢٦	٩٥٥,٠٦	٩٥١,٢١	١٠١٦,٣٠
٦- إجمالى الدعم المباشر (مليون جنيه / أسعار جارية)	٢٨٧٦,٠٠	٢٧٦٦,٠٠	١٧٤٦,٠٠	٢٢٩٥,٠٠	٢٣٦٧,٠٠	٢٨٣٢,٠٠	٢٩٧١,٠٠	٦٦٣٥,٠٠
٧- الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (حضر / ١٩٩٥=١٠٠)	١٨,٩٢	٢١,٢١	٢٦,٢٧	٣١,٤٤	٣٦,٩٩	٤٤,٨٦	٥٢,٣٧	٦٢,٧٢
٨- إجمالى الدعم المباشر (مليون جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	١٥٢٠٤,٦٨	١٣٠٤٣,٩٤	٦٦٤٧,٤٥	٧٢٩٩,٩٩	٦٣٩٨,٧٧	٦٣١٣,٤٥	٥٦٧٢,٧٨	١٠٥٧٩,٤٧
٩- متوسط نصيب الفرد من إجمالى الدعم المباشر (جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	٣٣٥,٤٣	٢٨٠,٤٥	١٣٩,٣٧	١٤٩,٣٤	١٢٧,٨٠	١٢٣,١٧	١٠٨,١٧	١٩٧,٣٢
١٠-الدعم الغذائى (مليون جنيه / أسعار جارية)	٢٠٠٩,٠٠	٢٤٤٦,٠٠	١٩٨٢,٠٠	١٦٧١,٠٠	١٣٤١,٠٠	١٩٩٥,٠٠	١٧٤٧,٠٠	٢٤٠٠,٠٠
١١- الرقم القياسى لأسعار الغذاء (١٩٩٥=١٠٠)	١٨,٢١	٢٢,٨١	٢٨,٤٠	٣٤,٨٢	٤١,٩٩	٥٢,٦٤	٦٠,٩٩	٧١,١٠
١٢- الدعم الغذائى (مليون جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	١١٠٣٥,٤٣	١٠٧٢٢,٤٦	٦٩٧٩,٢٤	٤٧٩٨,٥٤	٣١٩٣,٤٢	٣٧٩٠,٠٣	٢٨٦٤,٥٥	٣٣٧٥,٣٠
١٣- متوسط نصيب الفرد من الدعم الغذائى (جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	٢٤٣,٤٥	٢٣٠,٥٤	١٤٦,٣٣	٩٨,١٦	٦٣,٧٨	٧٣,٩٤	٥٤,٦٢	٦٢,٩٥
١٤- الأجور فى الموازنة العامة للدولة (مليون جنيه / أسعار جارية)	٢٦٢٠	٣١٥٩	٣٤٤٦	٣٦٧٥	٤٥٧٠	٥٢٢٥	٦٠٦٤	٧١١٨
١٥- الأجور فى الموازنة العامة للدولة (مليون جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	١٣٨٥١,٢٧	١٤٨٩٧,٢٥	١٣١١٩,٧٦	١١٦٨٩,٥٣	١٢٣٥٤,١٩	١١٦٤٨,٢٣	١١٥٧٨,٥٠	١١٣٤٩,٦١
١٦- عدد موظفى الحكومة (مليون موظف)	٢,٦٤	٢,٨٢	٢,٩٧	٣,٠٨	٢,٩٨	٣,١١	٣,٢٥	٣,٩٥
١٧- متوسط أجر الموظف فى القطاع الحكومى (جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	٥٢٤٠,٧٤	٥٢٨٤,٥٩	٤٤١٤,٤٥	٣٧٩٧,٧٧	٤١٤٧,٠٩	٣٧٤٧,٨٢	٣٥٦٥,٩١	٢٨٧٤,٧٧

تابع جدول (٦–م–١١): تطور نصيب الفرد من الإنفاق العام وبعض عناصره وتطور متوسط الأجر لموظفى الحكومة

البيان	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٠٠	٢٠٠٢/٠١	٢٠٠٣/٠٢	٢٠٠٤/٠٣	٢٠٠٥/٠٤
١– إجمالى النفقات العامة (مليون جنيه / أسعار جارية)	٤٧٥٦٣	٥٢٢٢٣	٧٠٧٨٣	٧٨٧٢٤	٨٦٤٦٤	٩٥٩٤٢	١٠٠٧٣١	١١١٧٨٦	١٢٧٥١١	١٥٠٧٥٦
٢– المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى (١٩٩٢=١٠٠)	١٠٠,٠٠	١٠٩,٨٩	١٥٤,٢٢	١٥٧,٦٢	١٦٨,١٣	١٧٤,٥٤	١٨٠,١٠	١٩٢,٥	٢٠٨,١	٢٢٣,٧
٣– إجمالى النفقات العامة (مليون جنيه / أسعار ١٩٩٢)	٤٧٥٦٣,٠٠	٤٧٥٢٤,٠٦	٤٥٨٩٧,٢٤	٤٩٩٤٤,٣٦	٥١٤٢٦,٦٠	٥٤٩٦٩,٦٩	٥٥٩٣٠,٥٩	٥٨٠٧١	٦١٢٧٤	٦٧٣٩٢
٤– عدد السكان (مليون نسمة)	٥٤,٧٨	٥٥,٩٣	٦١,٥٨	٦٢,٧٧	٦٣,٩٨	٦٥,١٨	٦٦,٣٥	٦٧,٩٠	٦٩,٢	٧٠,٥
٥– متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة (جنيه / بأسعار ١٩٩٢)	٨٦٨,٢٥	٨٤٩,٧١	٧٤٥,٣٣	٧٩٥,٦٧	٨٠٣,٨٤	٨٤٣,٣٩	٨٤٢,٩٦	٨٥٥	٨٨٥	٩٥٦
٦– إجمالى الدعم المباشر (مليون جنيه / أسعار جارية)	٧٢٣٧,٠٠	٤٠٤٧,٠٠	٤١٦١,٠٠	٤٤٩٨,٠٠	٥٠٠١,٠٠	٤٩٢٩,٠٠	٥٩٤٩,٠٠	٦٩٣٦	١٠٣٤٧	١٣٧٠١
٧– الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (حضر / ١٩٩٥=١٠٠)	٧١,٢٧	٧٩,٨٨	١١٦,٨٣	١٢٠,٤٣	١٢٣,٦٦	١٢٦,٤٧	١٣٠,٣٠	١٣٦,٢	١٥٩,٢	١٦٦,٠
٨ – إجمالى الدعم المباشر (مليون جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	١٠١٥٤,٥٣	٥٠٦٦,٠٤	٣٥٦١,٥٥	٣٧٣٤,٩٨	٤٠٤٤,١١	٣٨٩٧,٤٣	٤٥٦٥,٦٢	٥٠٩٢,٥	٦٤٩٩,٤	٨٢٥٤
٩ – متوسط نصيب الفرد من إجمالى الدعم المباشر (جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	١٨٥,٣٧	٩٠,٥٨	٥٧,٨٤	٥٩,٥٠	٦٣,٢١	٥٩,٨٠	٦٨,٨١	٧٥	٩٣,٩	١١٧,١
١٠–الدعم الغذائى (مليون جنيه / أسعار جارية)	٢٤٨٢,٠٠	٢٤٥٠,٠٠	٢٤٤٧,٠٠	٢٨٧٨,٠٠	٣٤٥٧,٠٠	٣١٥٠,٠٠	٤٠٢٧,٠٠	٤٢٥٩	٨١٨٩	٠٠٠
١١– الرقم القياسى لأسعار الغذاء (١٩٩٥=١٠٠)	٧٧,٢٢	٨٢,٩٦	١١٦,٤٢	١٢٤,٠٦	١٢٧,١٦	١٢٨,٥٠	١٦٤,٣٠	١٧١,٢	٢٠٤,٤	٢٠١,١
١٢– الدعم الغذائى (مليون جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	٣٢١٤,٢٣	٢٩٥٣,٢٠	٢١٠١,٩٠	٢٣١٩,٨١	٢٧١٨,٦٧	٢٤٥١,٣٧	٢٤٥١,٠٠	٢٤٨٧,٧	٤٠٠٦,٤	٠٠٠
١٣– متوسط نصيب الفرد من الدعم الغذائى (جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	٥٨,٦٨	٥٢,٨٠	٣٤,١٣	٣٦,٩٦	٤٢,٥٠	٣٧,٦١	٣٦,٩٤	٣٦,٦٤	٥٧,٨٩	٠٠٠
١٤– الأجور فى الموازنة العامة للدولة (مليون جنيه / أسعار جارية)	٨٠٢٩	٩٨٠٣	١٧٠٢٥	١٩٥٦٢	٢٢١٨٠	٢٥٢١٧	٢٨٢٣٨	٣١٥٤٩	٣٥٩٥٠	٤٠٠٢٤
١٥– الأجور فى الموازنة العامة للدولة (مليون جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	١١٢٦٥,٨٢	١٢٢٧١,٤١	١٤٥٧٢,٢٩	١٦٢٤٣,٥٨	١٧٩٣٦,١٠	١٩٩٣٩,٤٣	٢١٦٧١,٥٣	٢٣١٦٣,٧٣	٢٢٥٨١,٦٦	٢٤٢٤٠,٩
١٦– عدد موظفى الحكومة (مليون موظف)	٤,١٢	٤,٣١	٥,٥٨	٤,٦٨	٤,٥	٤,٦٦	٤,٨	٤,٨٧	٥,٠٠	٠٠
١٧– متوسط أجر الموظف فى القطاع الحكومى (جنيه / بأسعار ١٩٩٥)	٢٧٣٢,٤٣	٢٨٤٥,٢١	٢٦٠٩,٦٥	٣٤٧٠,٨	٣٩٥٠,٦	٤٢٧٨,٧	٤٥١٤,٩	٤٧٥٦,٤	٤٥١٦,٣	٠٠

المصادر والملاحظات:

١ - البيان(١) و(٦) و(١٤) من جدول (٦ ــ م ــ ٦) .

٢ - البيان (٢) و(٤) و(٧) و(١١) من World Bank, World Development Indicators 2003 & 2005 ابتداءً من ١٩٨٥/٨٤ مع استكمال بعض البيانات السعرية والسكانية من : البنك المركزى المصرى .

٣ - البيان(١٠) من جدول(٦ م ــ ١٠) .

٤ - البيان (١٦) من جدول(٦ ــ م ــ٩) .

obeikandl.com

جدول (٦–م–١٢): الدين العام الداخلى وأعباء خدمته

(القيمة بالمليون جنيه / أسعار جارية)

السنة	الدين الحكومى	دين الهيئات الاقتصادية	صافى مديونية بنك الاستثمار	إجمالى الدين العام الداخلى	خدمة الدين (أقساط وفوائد)
١٩٨١/٨٠				١١٠٠٠	٥٠٠**
١٩٨٢/٨١				١٥٣٠٠	٤٠٠**
١٩٨٣/٨٢				١٨١٠٠	١٢٠٠
١٩٨٤/٨٣				٢٢٤٠٠	١٤٠٠
١٩٨٥/٨٤				٣٢٦٩٨	١٧٠٠
١٩٨٦/٨٥				٣٧١٠٨	١٨٠٠
١٩٨٧/٨٦				٤٢٧٩٧	٢٢٠٠
١٩٨٨/٨٧				٤٩٧٨٠	٢٦٠٠
١٩٨٩/٨٨	٤٥٠٠٥	١٣٧٧٥		٥٨٧٨٠	٣٣٠٠
*١٩٩٠/٨٩	٥٢٣٠٠	١٤٣٠٠	٩٣٠٠	٧٧٢١٥	٣٩٠٠
*١٩٩١/٩٠	٧٤٨٢٠	١١٦٨٠	١٠٦٠٠	٩٧٤١٦	٥٣٠٠
١٩٩٢/٩١	٩١٢٤٨		١٤٧٤٨	١٠٥٩٩٦	٧٧٠٠
١٩٩٣/٩٢	٨٤٠٠٠	١٦٠٥٦	١٣٦٣٢	١١٣٦٨٨	١٢٥٠٠
١٩٩٤/٩٣	٩٢١٠٠	١٨٦٨٧	١٣١٧٧	١٢٣٩٦٤	١٨٩٠٠
١٩٩٥/٩٤	١٠٥٠١٣	١٥٧٣٤	١٦١٩٩	١٣٦٩٤٦	١٣١٠٠
١٩٩٦/٩٥	١١٤٠٩٨	١٨١٥٩	١٨٧٤٥	١٥١٠٠٢	١٣٧٠٠
١٩٩٧/٩٦	١٢٥٤٩٣	٢٢٩٧٧	٢٣١٥٢	١٧١٦٢٢	١٦٩٠٠
١٩٩٨/٩٧	١٣٦٧٤٥	٢٣١٧٤	٢٨٦٩٦	١٨٨٦١٥	١١٦٠٠
١٩٩٩/٩٨	١٤٧١٥٥	٣٤٩١٦	٣٤٩١٨	٢١٦٩٨٩	٢٠٤٠٠
٢٠٠٠/٩٩	١٦٤٣٩٢	٣٧٥٣٥	٤٣٥٩٦	٢٤٥٥٢٣	٢٠٩٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٩٤٨١٠	٤١٦٥٤	٥٤٣١٣	٢٩٠٧٧٧	٢٠١٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٢١٢٢٤	٤١١٤١	٦٧٤٣٥	٣٢٩٨٠٠	٢٦٦٠٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٥٢١٨٥	٣٩١٩٥	٧٩٢٣٩	٣٧٠٦١٩	٣٠٠٠٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٩٢٧٢١	٤٠٠٦٤	١٠٢٠٦١	٤٣٤٨٤٦	٣٥٧٦٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٤٩١٦٩	٤٧١٧٦	١١٤٤٦٠	٥١٠٨٠٥	٤٢٥٧٧

المصادر والملاحظات:

Gouda Abdel-Khalek, Domestic Public Debt in Egypt: Magnitude, Structure and Consequences, Egypt- Human Development Report 1997/98, Research paper Series, p. 11, INP, Cairo.

مجلس الشعب ، تقرير لجنة الخطة والموازنة حول تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الحسابات الختامية للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ .

فبراير ٢٠٠٠، والسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١، أبريل ٢٠٠٤، وعن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٦ .

وزارة المالية ، البيان الإحصائى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، والنشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

السيد عبد المولى، " الملامح الرئيسية لحساب ختامى الموازنة العامة للدولة وحساب ختامى الهيئات الاقتصادية عن السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١، مصر المعاصرة، العددان ٤٦٩/٤٧٠ ، يناير/أبريل ٢٠٠٣، ص ١٩.

* مجموع المكونات فى السنتين ١٩٩٠/٨٩ و١٩٩١/٩٠ مختلف قليلاً عن إجمالى الدين العام الداخلى لسبب غير معروف.

** فوائد فقط .

جدول (٦-م-١٣): مؤشرات الدين العام الداخلى وأعباء خدمته

(القيمة بالمليون جنيه / أسعار جارية)

السنة	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١
نسبة الدين الحكومى الداخلى إلى إجمالى الدين العام الداخلى									٧٦,٥٧	٦٧,٧٣	٧٦,٨٠	٨٦,٠٩ **
نسبة دين الهيئات الاقتصادية إلى إجمالى الدين العام الداخلى									٢٣,٤٣ *	١٨,٥٢	١١,٩٩	
نسبة مديونية بنك الاستثمار القومى إلى إجمالى الدين العام الداخلى										١٢,٠٤	١٠,٨٨	١٣,٩١
نسبة إجمالى الدين العام الداخلى إلى الناتج المحلى الإجمالى	٦٤,١٥	٧٤,٣٦	٧٢,٩٨	٨٠,٣٣	١٠٠,٥٦	١٠٢,٩٧	٩٧,١٥	٨٠,٨١	٧٦,٥٤	٨٠,٣٥	٨٧,٦٠	٧٦,٢٠
متوسط نصيب الفرد من الدين العام الداخلى	٢٦٢,٣١	٣٥٥,٥٢	٤٠٩,٧٩	٤٩٤,١٦	٧٠٣,٠٢	٧٧٨,٠١	٨٧٥,٥٠	٩٩٤,٢٠	١١٤٦,٧٧	١٤٧٢,٣٩	١٨١٦,٨٩	١٩٣٤,٩٤
نسبة خدمة الدين العام الداخلى إلى إجمالى الإنفاق العام	٤,٧٤	٣,١٠	٨,٢٨	٨,٣٣	٩,٢٠	٨,٥٦	١١,٠٣	٩,٦٩	١٠,٩٤	١٠,٧٢	١١,٦٥	١٦,١٩
نسبة خدمة الدين العام الداخلى إلى إجمالى الأحور فى الموازنة العامة للدولة			٥٤,٥٠	٥٣,٤٤	٥٣,٨١	٥٢,٢٣	٥٩,٨٦	٥٦,٨٩	٦٣,١٦	٦٤,٣١	٧٤,٤٦	٩٥,٩٠
نسبة خدمة الدين العام الداخلى إلى الناتج المحلى الإجمالى	٢,٩٢	١,٩٤	٤,٨٤	٥,٠٢	٥,٢٣	٤,٩٩	٤,٩٩	٤,٢٢	٤,٣٠	٤,٠٦	٤,٧٧	٥,٥٤
معدل نمو الدين العام الداخلى		٣٩,٠٩	١٨,٣٠	٢٣,٧٦	٤٥,٩٧	١٣,٤٩	١٥,٣٣	١٦,٣٢	١٨,٠٨	٣١,٣٦	٢٦,١٦	٨,٨١
معدل نمو االناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية		٢٠,٠٠	٢٠,٥٤	١٢,٤٣	١٦,٦٠	١٠,٨٣	٢٢,٢٣	٣٩,٨٣	٢٤,٦٨	٢٥,١٣	١٥,٧١	٢٥,٠٩
الزيادة فى معدل نمو الدين العام السداخلى على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	١٦,٢٨-	١٩,٠٩	٢,٢٤-	١١,٣٢	٢٩,٣٧	٢,٦٥	٦,٩٠-	٢٣,٥٢-	٦,٦٠-	٦,٢٣	١٠,٤٥	١٦,٢٨-

تابع جدول (٦–م–١٣): مؤشرات الدين العام الداخلى وأعباء خدمته

(القيمة بالمليون جنيه / أسعار جارية)

السنة	٩٢/ ١٩٩٣	٩٣/ ١٩٩٤	٩٤/ ١٩٩٥	٩٥/ ١٩٩٦	٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨	٩٨/ ١٩٩٩	٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥
نسبة الدين الحكومى الداخلى إلى إجمالى الدين العام الداخلى	٧٣,٨٩	٧٤,٣٠	٧٦,٦٨	٧٥,٥٦	٧٣,١٢	٧٢,٥٠	٦٧,٨٢	٦٦,٩٦	٦٧,٠٠	٦٧,٠٨	٦٨,٠٤	٦٧,٣	٦٨,٤
نسبة دين الهيئات الاقتصادية إلى إجمالى الدين العام الداخلى	١٤,١٢	١٥,٠٧	١١,٤٩	١٢,٠٣	١٣,٣٩	١٢,٢٩	١٦,٠٩	١٥,٢٩	١٤,٣٣	١٢,٤٧	١٠,٥٨	٩,٢	٩,٢
نسبة مديونية بنك الاستثمار القومى إلى إجمالى الدين العام الداخلى	١١,٩٩	١٠,٦٣	١١,٨٣	١٢,٤١	١٣,٤٩	١٥,٢١	١٦,٠٩	١٧,٧٦	١٨,٦٨	٢٠,٤٥	٢١,٣٨	٢٣,٥	٢٠,٣
نسبة إجمالى الدين العام الداخلى إلى الناتج المحلى الإجمالى	٧٢,٢٧	٧٠,٨٤	٦٦,٨٠	٦٥,٩٤	٦٦,٧٨	٦٧,٨٥	٧١,٨٥	٧٢,٤٣	٨١,١	٨٧,٠	٨٨,٨	٨٩,٧	٩٥,٢
متوسط نصيب الفرد من الدين العام الداخلى	٢٠٣٢,٧٠	٢١٧٢,٣٩	٢٣٥٣,٨٣	٢٥٤٧,٦١	٢٨٤٠,٦٦	٣٠٦٢,٩٣	٣٤٥٦,٨٩	٣٨٣٧,٧٤	٤٤٦١,٣٥	٤٩٧٠,٦١	٥٤٨٧,٤٠	٦٣٣٨,٨٦	٧٢٩٧,٢١
نسبة خدمة الدين العام الداخلى إلى إجمالى الإنفاق العام	٢٣,٩٤	٣٣,٥٩	٢٢,٤٩	٢١,٤٤	٢٥,٢٩	١٦,٣٩	٢٥,٩١	٢٤,١٧	٢٠,٩٥	٢٦,٤١	٢٦,٨٤	٢٨,٠٥	٢٨,٢٤
نسبة خدمة الدين العام الداخلى إلى إجمالى الأحور فى الموازنة العامة للدولة	١٢٧,٥١	١٧٠,٣٣	١٠٤,٦٤	٩٧,٥٤	١٠٩,٩٧	٦٨,١٤	١٠٤,٢٨	٩٤,٢٣	٧٩,٧١	٩٤,٢٠	٩٥,١١	٩٩,٤٨	١٠٦,٣٨
نسبة خدمة الدين العام الداخلى إلى الناتج المحلى الإجمالى	٧,٩٥	١٠,٨٠	٦,٣٩	٥,٩٨	٦,٥٨	٤,١٧	٦,٧٥	٦,١٧	٥,٥٥	٧,٥٠	٧,١٨	٧,٣٧	٧,٩٤
معدل نمو الدين العام الداخلى	٧,٢٦	٩,٠٤	١٠,٤٧	١٠,٢٦	١٣,٦٦	٩,٩٠	١٥,٠٤	١٣,١٥	١٨,٤٣	١٣,٤٢	١٢,٣٨	١٦,٠٧	١٩,٢٩
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية	١٣,٠٨	١١,٢٥	١٧,١٤	١١,٧١	١٢,٢٣	٨,١٧	٨,٦٣	١٢,٢٥	٦,٧٨	٢,٠٥ –	١٧,٠٥	١٦,٠٣	١٠,٥١
الزيادة فى معدل نمو الدين العام الداخلى على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	٥,٨٣–	٢,٢١–	٦,٦٧–	١,٤٤–	١,٤٣	١,٧٣	٦,٤١	٠,٩٠	١١,٦٥	١٥,٤٧	٤,٦٧ –	٠,٠٤	٨,٧٧

المصادر والملاحظات: بيانات جدول (٦ ــ م ــ ١٢)

• هذا الرقم يمثل دين الهيئات الاقتصادية وصافى مديونية بنك الاستثمار القومى معاً .

•• هذا الرقم يمثل الدين الحكومى ودين الهيئات الاقتصادية معاً .

جدول (٦–م–١٤): مؤشرات الدين الخارجي

السنة	الدين الخارجي (مليار دولار)		نسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات		نسبة الدين الخارجي إلى ن.م.أ (%)		متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي بالدولار	
	البنك الدولي	البنك المركزي	(بنك دولي)	(بنك مركزي)	البنك الدولي	البنك المركزي	البنك الدولي	البنك المركزي
١٩٧٥	٤,٨٣٥	٤,٨٣٨	١١,٨	٣١	٤٢,٢٧	٤٥	١٣٣,٢٤	١٣٠,١
١٩٧٦	٦,٣٥٧	٥,٨٥٨	٧,٨٧	٣٣	٤٧,٥٨	٥٠	١٧١,٤٤	١٥٤,٦
١٩٧٧	١١,٧٣٤	٨,١	١٢,٣١	٢٣	٨٠,١٧	٦٩	٣٠٩,٢٤	٢٠٨,٧
١٩٧٨	١٢,٨٥٨	٩,٩٢	١٣,٥٥	١٦	٨٦,٥٩	٧٠	٣٣٠,٧٦	٢٤٩,٢
١٩٧٩	١٤,٩٠٦	١١,٤١	٨,٥٥	١٦	٨٢,١٣	٦٤	٣٧٤,٠١	٢٧٨,٣
١٩٨١/٨٠	٢٢,٠٧٨	١٣,٠٥	١٥,٤٨	١٩	٩٤,٣٣	٥٨	٥٢٦,٤٧	٣٠٨,٥
١٩٨٢/٨١	٢٧,٣٣٢	١٣,٧٢	١٦,٥١	٢٠	١٠٦,٨٠	٤٤	٦٣٥,١٠	٣١٥,٤
١٩٨٣/٨٢	٣٠,٢٣٥	١٥,٢٥	١٩,٢٢	٢٢	١٠٧,٤٥	٤٣	٦٨٤,٥٣	٣٤٦,٦
١٩٨٤/٨٣	٣٢,٢٠٢	١٦,٨٢	٢١,٩٣	٢١	١٠٥,٠٩	٤٤	٧١٠,٤٠	٣٦٦,٤
١٩٨٥/٨٤	٣٦,١٣٧	٢٤,١٣	٢٨,٨٧	١٦,٤	١٠٤,١٧	٤٨	٧٧٦,٩٦	٥٠٨
١٩٨٦/٨٥	٣٩,٨٩٦	٣٠,٢٨	٢٩,٩٣	٣٤,١	١١١,١٩	٥٣,٥	٨٣٦,٤٧	٦٣٣,٥
١٩٨٧/٨٦	٤٤,١٤٧	٣٠,٥	١٧,٩٥	٧٦,٥	١٠٨,٩٨	٥٥,٣	٩٠٣,١٢	٦٣٢,٨
١٩٨٨/٨٧	٤٦,١٤٧	٢٨,٩	٢٤,٦١	١٢,٩	١٣١,٦٨	٤٥	٩٢١,٦٤	٥٨٠,٣
١٩٨٩/٨٨	٤٥,٦٨٤	٢٩,٦	٢٦,٠٣	١٦,٦	١١٥,٢٢	٣٤	٨٩١,٢٧	٥٧٥,٩
١٩٩٠/٨٩	٣٣,٠١٦	٣٢,٨	٢٥,٧	٢٢,٦	٧٦,٥٥	٧٦,٥	٦٢٩,٥٧	٦٢٠
١٩٩١/٩٠	٣٢,٦٣١	٢٧,١	١٨,٦٨	٢٣,٢	٨٨,٢٦	٦١	٦٠٨,٦٠	٤٩٨,٢
١٩٩٢/٩١	٣١,١٢٩	٣١,١٢	١٨,٢٤	٢٠,٨	٧٤,٣٧	٧٤,٣	٥٦٨,٢٥	٥٦٣,٧
١٩٩٣/٩٢	٣٠,٥٦٧	٣٠,٢٨	١٥,٥٥	١٧,٤	٦٤,٧٦	٦٤,٥	٥٤٦,٥٣	٥٣٦,٩
١٩٩٤/٩٣	٣٢,٣٧٩	٣٠,٨٩	١٥,٥٨	١٥,١	٦٢,٣٩	٥٩,٥	٥٦٧,٤٢	٥٤٩,٩
١٩٩٥/٩٤	٣٣,٣٣٧	٣٢,٩٦	١٤,٨٨	١٣,٨	٥٥,٤١	٥٤,٨	٥٧٣,٠٠	٥٧٤,٢
١٩٩٦/٩٥	٣١,٣٦٦	٣١,٠٤	١٣,٠٥	١٤,٣	٤٦,٣٦	٤٥,٩	٥٢٩,١٩	٥٢٩,٦
١٩٩٧/٩٦	٢٩,٩٢٧	٢٨,٧٧	٩,٨٥	١٣,٢	٣٩,٤٤	٣٧,٩	٤٩٥,٣٥	٤٨١,٥
١٩٩٨/٩٧	٣٢,٢٦٨	٢٨,١	١٠,٤١	٩,٣	٣٩,٣١	٣٤	٥٢٤,٠٠	٤٤٥,٥
١٩٩٩/٩٨	٣٠,٨٧٧	٢٨,٢٥	١٠,٥٢	٩,٥	٣٤,٦٦	٣١,٧	٤٩١,٩١	٤٤١,٢
٢٠٠٠/٩٩	٢٩,٠٢٧	٢٧,٧٨	٨,٨٤	٩,٦	٢٩,١٩	٢٨,٣	٤٥٣,٧٢	٤٢٦,٤
٢٠٠١/٠٠	٢٩,٣٣٢	٢٦,٥٦	٩,٩	٨,٧	٢٩,٦٩	٢٨,٥	٤٤٨,٥٣	٣٩٩,٥
٢٠٠٢/٠١	٣٠,٠٠٠	٢٨,٦٦	١٠,٣	١٢,٢	٣٤,٢٠	٣٣,٧	٤٦٣,١٠	٤٢٢,٢
٢٠٠٣/٠٢	٣١,٣٨	٢٩,٤٠		١٢,١	٣٨,٠٧	٤٢,٥	٤٦٤,٢	٤٢٤,٧
٢٠٠٤/٠٣		٢٩,٤		١٠,٨		٣٨,١		٤٢٣,٤
٢٠٠٥/٠٤		٢٩,٨٧		٩,٤		٣١,٢		٤٠٢,٦

المصادر والملاحظات:

١ - بيانات البنك الدولي مصدرها:
World Bank, World Development Indicators (WDI) 2003 & 2005, CD-ROM and WDI 2004 Report and Egypt - Data Profile (www.worldbank.org).

٢ ـــ بيانات البنك المركزى المصرى ، مصدرها البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، والنشرة الإحصائية الشهرية ، والبنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية .

٣ ـــ قيم الدين ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية .

٤ ـــ نسبة الدين الخارجى إلى ن.م.أ ـــ البنك المركزى للسنتين ١٩٧٥ و١٩٧٦ محسوبة باستخدام التقديرات المصرية لـــ ن.م.أ . بالجنيه المصرى مع تحويلها إلى قيم دولارية باستخدام سعر الصرف المستنتج من التقديرات الواردة فى World Bank, Ibid بكل من الجنيه والدولار .

٥ ـــ متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجى محسوب من تقديرات الدين وتقديرات عدد السكان المأخوذة من البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، نقلاً عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أو من وزارة التخطيط. والمتوسطات (بنك مركزى) للسنوات ٢٠٠٢/٠١ ـــ ٢٠٠٥/٠٤ مأخوذة مباشرة من : البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، فبراير ٢٠٠٦ .

٦ ـــ بيانات ٢٠٠٥/٠٤ مبدئية .

obeikandl.com

obeikandl.com

ملحق الفصل السابع

obeikandl.com

جدول (٧–م–١): ميزان المدفوعات: ١٩٧٧–٢٠٠٣

(أسعار جارية – مليون دولار)

عناصر الميزان	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الميزان التجاري:							
١- الصادرات السلعية	١٩٧٣,٩١	١٩٣٨,٩٠	٢٤٢٤,٠٠	٣٨٥٣,٥٧	٣٩٩٨,٧١	٤٠١٨,٠٠	٣٦٩٣,٠٠
٢- الواردات السلعية	٤٠٣٨,٢٨	٤٧٤٢,٥٩	٦٠٠٢,٢٩	٦٨١٣,٨٦	٧٩١٧,٨٦	٧٧٣٢,٧١	٨٢٥٠,٨٦
٣- رصيد الميزان التجاري	-٢٠٦٤,٣٧	-٢٨٠٣,٧٠	-٣٥٧٨,٢٩	-٢٩٦٠,٢٩	-٣٩١٩,١٤	-٣٧١٤,٧١	-٤٥٥٧,٨٦
ميزان الخدمات (لا يشمل دخل الاستثمار)							
٤ – المتحصلات (صادرات الخدمات)	١٦٠٠,٨٠	١٦٣٣,٢٥	١٧٨٧,٨٦	٢٣٩٢,٧١	٢٥٣٧,٠٠	٢٨٠٠,١٤	٣١٣٣,٠٠
٥ – المدفوعات (واردات الخدمات)	١٤٤٧,٩٨	١٥٤٨,٤١	١٧٧٢,٧١	٢٣٤٣,٢٩	٢٤٨٧,٢٩	٢٧٢٧,٤٣	٢٧٦٧,٤٣
٦ – رصيد ميزان الخدمات	١٥٢,٨٢	٨٤,٨٤	١٥,١٤	٤٩,٤٣	٤٩,٧١	٧٢,٧١	٣٦٥,٥٧
ميزان السلع والخدمات (لا يشمل دخل الاستثمار)							
٧- الصادرات السلعية والخدمية	٣٥٧٤,٧١	٣٥٧٢,١٥	٤٢١١,٨٦	٦٢٤٦,٢٩	٦٥٣٥,٧١	٦٨١٨,١٤	٦٨٢٦,٠٠
٨- الواردات السلعية والخدمية	٥٤٨٦,٢٦	٦٢٩١,٠٠	٧٧٧٥,٠٠	٩١٥٧,١٤	١٠٤٠٥,١٤	١٠٤٦٠,١٤	١١٠١٨,٢٩
٩ – رصيد ميزان السلع والخدمات	-١٩١١,٥٥	-٢٧١٨,٨٥	-٣٥٦٣,١٤	-٢٩١٠,٨٦	-٣٨٦٩,٤٣	-٣٦٤٢,٠٠	-٤١٩٢,٢٩
الدخل (دخل الاستثمار)							
١٠ – الدخل المحصل	٣٨,٥٩	٨٦,١٢	١٧٢,٢٩	٢٦٩,٧١	٤٠٠,٧١	٤٠٢,٢٩	٤٣٧,٠٠
١١ – الدخل المدفوع	٣١٥,١٠	٤١١,٧٠	٤٢٠,١٤	٥٨٨,٥٧	٨٩٧,٤٣	١٠٩٢,٢٩	١٠٨٠,٠٠
١٢ – صافي الدخل	-٢٧٦,٥١	-٣٢٥,٥٨	-٢٤٧,٨٦	-٣١٨,٨٦	-٤٩٦,٧١	-٦٩٠,٠٠	-٦٤٣,٠٠
المعاملات الجارية (بدون التحويلات):							
١٣ – الصادرات السلعية والخدمية والدخل المحصل	٣٦١٣,٢٩	٣٦٥٨,٢٧	٤٣٨٤,١٤	٦٥١٦,٠٠	٦٩٣٦,٤٣	٧٢٢٠,٤٣	٧٢٦٣,٠٠
١٤ – الواردات السلعية والخدمية والدخل المدفوع	٥٨٠١,٣٦	٦٧٠٢,٧٠	٨١٩٥,١٤	٩٧٤٥,٧١	١١٣٠٢,٥٧	١١٥٥٢,٤٣	١٢٠٩٨,٢٩
١٥ – صافي المعاملات الجارية بدون التحويلات (رصيد ميزان السلع والخدمات)	-٢١٨٨,٠٦	-٣٠٤٤,٤٣	-٣٨١١,٠٠	-٣٢٢٩,٧١	-٤٣٦٦,١٤	-٤٣٣٢,٠٠	-٤٨٣٥,٢٩

عناصر الميزان	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
التحويلات الجارية:							
١٦ – صافى التحويلات الجارية الخاصة (أساسا تحويلات العـاملين بالخارج)	٩٢٧,٦٧	١٧٧٣,٣٠	٢٢١٣,٥٧	٢٦٩٦,٠٠	٢١٨٠,٨٦	٢٤٣٩,١٤	٣٦٦٥,٨٦
١٧ – صافى التحويلات الرسمية	٤٤٦,٩٧	٣٤٧,٠٤	٩٠,٧١	٩٧,٢٩	٥٠,٤٣	٤٢,١٤	٨٣٩,٨٦
١٨ – صافى التحويلات الجارية	١٣٧٤,٦٣	٢١٢٠,٣٤	٢٣٠٤,٢٩	٢٧٩٣,٢٩	٢٢٣١,٢٩	٢٤٨١,٢٩	٤٥٠٥,٧١
١٩- رصيد الميزان الجارى(صافى المعاملات الجاريـة والتحـويلات الجارية)	٨١٣,٤٣-	٩٢٤,٠٩-	١٥٠٦,٧١-	٤٣٦,٤٣-	٢١٣٤,٨٦-	١٨٥٠,٧١-	٣٢٩,٥٧-
الحساب الرأسمالى والمالى:							
٢٠- صافى الاستثمار المباشر	١٠٤,٨	٣١٨,٢	١٢١٦,٣	٥٤٨,٣	٧٥٢,٦	٢٩٣,٦	٤٩٠
٢١- صافى استثمار الحافظة	٦,١٣٣٣	٤,٣٤٤٤	٣,٢٨٥٧	٥,١٤٢٩	٧,٠٠	٠,١٤	٦,٤٣
٢٢- صافى الاستثمارات الأخرى	٦٥٩,٥٩	٤٦١,٢٧	٢٩٥,٣٣	٤٣٣,٤٢	١٤٠٦,١٥	١٦٣١,٥٧	١١٨,٤٣-
٢٣- رصيد الحساب الرأسمالى والمالى	٧٦٣,٣٤	٧٦٤,١١	١٥٠٩,٧١	٩٧٩,٨٥	٢١٥٩,٧٢	١٩١٧,٢٨	٣٥٩,٠٠
٢٤- صافى السهو والخطأ	٦٦,١٢٧	١٣,٠٤٩	٣٩,٠٠٥	٩٢,٢٥٤	١٤٣,٢٣	١٤٧,٦٨	١٣١,٥٠
٢٥- الميزان الكلى	١٦,٠٣٩	١٤٦,٩٣-	٤٢,٠٠٥	٦٣٥,٦٨	١٦٨,٠٩	٢١٤,٢٥	١٦٠,٩٣
٢٦-التغير فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزى (الزيادة –)	١٦,٠٣٩-	١٤٦,٩٣	٤٢,٠٠٥-	٦٣٥,٦٨-	١٦٨,٠٩-	٢١٤,٢٥-	١٦٠,٩٣-

عناصر الميزان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الميزان التجارى:								
١- الصادرات السلعية	٣٨٦٤,١٤	٣٨٣٥,٥٧	٢٦٣٢,٢٩	٣١١٥,١٤	٢٧٦٩,٧١	٣١١٨,٨٢	٣٩٢٤,٠٠	٤١٦٤,٠٠
٢- الواردات السلعية	١٠٠٨٠,٤٣	٩٠٥٠,٤٣	٧١٧٠,٠٠	٨٠٩٤,٨٦	٩٣٧٧,٨٦	٨٨٤٠,٥٥	١٠٣٠٢,٥٠	٩٨٣١,٠٠
٣- رصيد الميزان التجارى	-٦٢١٦,٢٩	-٥٢١٤,٨٦	-٤٥٣٧,٧١	-٤٩٧٩,٧١	-٦٦٠٨,١٤	-٥٧٢١,٧٣	-٦٣٧٨,٥٠	-٥٦٦٧,٠٠
ميزان الخدمات (لا يشمل دخل الاستثمار):								
٤ – المتحصلات (صادرات الخدمات)	٢٩٨٩,٧١	٣٠٢٣,٥٧	٣٣٥٨,٠٠	٣٦٢٦,٨٦	٤٤٠٧,٥٧	٤٢٠٢,٩١	٥٩٧١,٠٠	٦٧٨٣,٠٠
٥ – المدفوعات (واردات الخدمات)	٣٠٩٦,٠٠	٣١٩٠,٠٠	٣٠١٢,٢٩	٢٧٤١,٨٦	٣٠٨٢,٢٩	٣٢٨٣,٠٠	٣٧٨٨,٠٠	٣٣٦٤,٠٠
٦ – رصيد ميزان الخدمات	-١٠٦,٢٩	-١٦٦,٤٣	٣٤٥,٧١	٨٨٥,٠٠	١٣٢٥,٢٩	٩١٩,٩١	٢١٨٣,٠٠	٣٤١٩,٠٠
ميزان السلع والخدمات (لا يشمل دخل الاستثمار):								
٧- الصادرات السلعية والخدمية	٦٨٥٣,٨٦	٦٨٥٩,١٤	٥٩٩٠,٢٩	٦٧٤٢,٠٠	٧١٧٧,٢٩	٧٣٢١,٧٣	٩٨٩٥,٠٠	١٠٩٤٧,٠٠
٨- الواردات السلعية والخدمية	١٣١٧٦,٤٣	١٢٢٤٠,٤٣	١٠١٨٢,٢٩	١٠٨٣٦,٧١	١٢٤٦٠,١٤	١٢١٢٣,٥٥	١٤٠٩٠,٥٠	١٣١٩٥,٠٠
٩ – رصيد ميزان السلع والخدمات	-٦٣٢٢,٥٧	-٥٣٨١,٢٩	-٤١٩٢,٠٠	-٤٠٩٤,٧١	-٥٢٨٢,٨٦	-٤٨٠١,٨٢	-٤١٩٥,٥٠	-٢٢٤٨,٠٠
الدخل (دخل الاستثمار)								
١٠ – الدخل المحصل	٥٢٢,٤٣	٤١٨,٢٩	٤٠٦,٢٩	٥٠٢,٨٦	٥٧٤,٨٦	٧٠٨,٧٣	٨٥٦,٥٠	٨٦٠,٠٠
١١ – الدخل المدفوع	١٠٩١,٥٧	١٢١٠,٥٧	١١٢٦,٤٣	٩٨٣,٠٠	٧٧٦,٠٠	١٣٨٨,٥٥	١٨٧٨,٥٠	٢١٤٣,٠٠
١٢ – صافى الدخل	-٥٦٩,١٤	-٧٩٢,٢٩	-٧٢٠,١٤	-٤٨٠,١٤	-٢٠١,١٤	-٦٧٩,٨٢	-١٠٢٢,٠٠	-١٢٨٣,٠٠
المعاملات الجارية (بدون التحويلات):								
١٣ – الصادرات السلعية والخدمية والدخل المحصل	٧٣٧٦,٢٩	٧٢٧٧,٤٣	٦٣٩٦,٥٧	٧٢٤٤,٨٦	٧٧٥٢,١٤	٨٠٣٠,٤٥	١٠٧٥١,٥٠	١١٨٠٧,٠٠
١٤ – الواردات السلعية والخدمية والدخل المدفوع	١٤٢٦٨,٠٠	١٣٤٥١,٠٠	١١٣٠٨,٧١	١١٨١٩,٧١	١٣٢٣٦,١٤	١٣٥١٢,٠٩	١٥٩٦٩,٠٠	١٥٣٣٨,٠٠
١٥ – صافى المعاملات الجارية بدون التحويلات (رصيد ميزان السلع والخدمات)	-٦٨٩١,٧١	-٦١٧٣,٥٧	-٤٩١٢,١٤	-٤٥٧٤,٨٦	-٥٤٨٤,٠٠	-٥٤٨١,٦٤	-٥٢١٧,٥٠	-٣٥٣١,٠٠

عناصر الميزان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
التحويلات الجارية:								
١٦ – صافى التحويلات الجارية الخاصة(أساسا تحويلات العاملين بالخارج)	٣٩٦٢,٧١	٣٢١١,٧١	٢٥٠٦,١٤	٣٦٠٤,٢٩	٣٧٦٩,٥٧	٣٢٩٣,٤٥	٤٢٨٣,٥٠	٤٠٥٤,٠٠
١٧ – صافى التحويلات الرسمية	١٠٤٢,٢٩	١١٤٥,٥٧	٩٦٤,٥٧	٩٩٠,٧١	٦٧٣,٥٧	٨٧٩,٦٤	٣٢٦١,٠٠	٢٨٤٦,٠٠
١٨ – صافى التحويلات الجارية	٥٠٠٥,٠٠	٤٣٥٧,٢٩	٣٤٧٠,٧١	٤٥٩٥,٠٠	٤٤٤٣,١٤	٤١٧٣,٠٩	٧٥٤٤,٥٠	٦٩٠٠,٠٠
(١٩) رصيد الميزان الجارى(صافى المعاملات الجارية والتحويلات الجارية)	١٨٨٦,٧١-	١٨١٦,٢٩-	١٤٤١,٤٣-	٢٠,١٤	١٠٤٠,٨٦-	١٣٠٨,٥٥-	٢٣٢٧,٠٠	٣٣٦٩,٠٠
الحساب الرأسمالى والمالى:								
(٢٠) صافى الاستثمار المباشر	٧٢٩,١	١١٧٧,٦	١٢١٧,٤	٩٤٧,٧	١١٩٠	١٢٥٠,٢	٧٣٤	٢٥٣
(٢١) صافى استثمار الحافظة	٠,٥٧	٢٠,٤٣	٠,٠٠	١,٧١	٠,٠٠	٠,٠٠	١٥,٠٠	٢١,٠٠
(٢٢) صافى الاستثمارات الأخرى	١١١٢,٥٧	١٨٥,٩٧	٧٢٤,٤٦	١٢٦٢,٧١-	١٣٠,٢٨	٧٤٤,٥٨-	١١٣٧,٥٢-	١٥٣٥,٠٤-
(٢٣) رصيد الحساب الرأسمالى والمالى	١٨٢٦,٢٩	١٣٨١,٠٠	١٩٣٥,٨٦	٣٣٢,٢٨-	١٣٠٨,٢٨	٤٨٢,٩٢	٤٠٠,٥٢-	١٣٢٣,٠٤-
(٢٤) صافى السهو والخطأ	٢٣,٥١	٥٨٥,١٦	١٥٥,٥٥-	٨٩٢,٤٣	٣٦٢,٠٩-	٤١٤,٤٠	٦٢٩,٩٢	٧٢٩,٦٤
(٢٥) الميزان الكلى	٣٦,٩٢-	١٤٩,٨٧	٣٣٨,٨٨	٥٨٠,٢٩	٩٤,٦٦-	٤١١,٢٣-	٢٥٥٦,٤٠	٢٧٧٥,٦٠
(٢٦)التغير فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزى (الزيادة -)	٣٦,٩٢	١٤٩,٨٧-	٣٣٨,٨٨-	٥٨٠,٢٩-	٩٤,٦٦	٤١١,٢٣	٢٥٥٦,٤٠-	٢٧٧٥,٦٠-

عناصر الميزان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الميزان التجارى:							
١- الصادرات السلعية	٣٦٧٠,٠٠	٣٥٤٥,٠٠	٤٠٤٤,٠٠	٤٦٧٠,٠٠	٤٧٧٩,٠٠	٥٥٢٥,٣٠	٤٤٠٣,٠٠
٢- الواردات السلعية	٨٩٠١,٠٠	٩٩٢٣,٠٠	٩٩٩٧,٠٠	١٢٢٦٧,٠٠	١٣١٦٩,٠٠	١٤١٥٦,٨٠	١٤٦١٧,٠٠
٣- رصيد الميزان التجارى	٥٢٣١,٠٠-	٦٣٧٨,٠٠-	٥٩٥٣,٠٠-	٧٥٩٧,٠٠-	٨٣٩٠,٠٠-	٨٦٣١,٥٠-	١٠٢١٤,٠٠-
ميزان الخدمات (لا يشمل دخل الاستثمار)							
٤ – المتحصلات (صادرات الخدمات)	٧٧١٦,٠٠	٧٨٩٥,٠٠	٨٠٧٠,٠٠	٨٥٩٠,٠٠	٩٢٧١,٠٠	٩٣٧٩,٩٠	٨١٤١,٠٠
٥ – المدفوعات (واردات الخدمات)	٤٨٦٧,٠٠	٥٣٦٧,٠٠	٥٦٤٥,٠٠	٤٨٧٣,٠٠	٥٠٨٤,٠٠	٦٧٦٩,٨٠	٦٤٩٢,٠٠
٦ – رصيد ميزان الخدمات	٢٨٤٩,٠٠	٢٥٢٨,٠٠	٢٤٢٥,٠٠	٣٧١٧,٠٠	٤١٨٧,٠٠	٢٦١٠,١٠	١٦٤٩,٠٠
ميزان السلع والخدمات (لا يشمل دخل الاستثمار):							
٧- الصادرات السلعية والخدمية	١١٣٨٦,٠٠	١١٤٤٠,٠٠	١٢١١٤,٠٠	١٣٢٦٠,٠٠	١٤٠٥٠,٠٠	١٤٩٠٥,٢٠	١٢٥٤٤,٠٠
٨- الواردات السلعية والخدمية	١٣٧٦٨,٠٠	١٥٢٩٠,٠٠	١٥٦٤٢,٠٠	١٧١٤٠,٠٠	١٨٢٥٣,٠٠	٢٠٩٢٦,٦٠	٢١١٠٩,٠٠
٩ – رصيد ميزان السلع والخدمات	٢٣٨٢,٠٠-	٣٨٥٠,٠٠-	٣٥٢٨,٠٠-	٣٨٨٠,٠٠-	٤٢٠٣,٠٠-	٦٠٢١,٤٠-	٨٥٦٥,٠٠-
الدخل (دخل الاستثمار)							
١٠ – الدخل المحصل	٩١٥,٠٠	١١١٠,٠٠	١٣٣٠,٠٠	١٥٧٨,٠٠	١٩٠١,٠٠	٢١٢١,٥٠	٢٠٣٠,٠٠
١١ – الدخل المدفوع	٢٧٩٧,٠٠	١٩٦٧,٠٠	٢١١٤,٠٠	١٩٨٣,٠٠	١٥٥٦,٠٠	١١٨٥,٢٠	١٠٧٥,٠٠
١٢ – صافى الدخل	١٨٨٢,٠٠-	٨٥٧,٠٠-	٧٨٤,٠٠-	٤٠٥,٠٠-	٣٤٥,٠٠	٩٣٦,٣٠	٩٥٥,٠٠
المعاملات الجارية (بدون التحويلات):							
١٣ – الصادرات السلعية والخدمية والدخل المحصل	١٢٣٠١,٠٠	١٢٥٥٠,٠٠	١٣٤٤٤,٠٠	١٤٨٣٨,٠٠	١٥٩٥١,٠٠	١٧٠٢٦,٧٠	١٤٥٧٤,٠٠
١٤ – الواردات السلعية والخدمية والدخل المدفوع	١٦٥٦٥,٠٠	١٧٢٥٧,٠٠	١٧٧٥٦,٠٠	١٩١٢٣,٠٠	١٩٨٠٩,٠٠	٢٢١٦١,٨٠	٢٢١٨٤,٠٠
١٥ – صافى المعاملات الجارية بدون التحويلات (رصيد ميزان السلع والخدمات)	٤٢٦٤,٠٠-	٤٧٠٧,٠٠-	٤٣١٢,٠٠-	٤٢٨٥,٠٠-	٣٨٥٨,٠٠-	٥٠٨٥,١٠-	٧٦١٠,٠٠-

عناصر الميزان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
التحويلات الجارية:							
١٦ – صافى التحويلات الجارية الخاصة (أساسا تحويلات العاملين بالخارج)	٦١٠٤,٠٠	٥٦٦٤,٠٠	٣٦٧٢,٠٠	٣٢٢٦,٠٠	٣١٠٧,٠٠	٣٦٩٧,٠٠	٣٣٧٠,٠٠
١٧ – صافى التحويلات الرسمية	١٤٣٠,٠٠	١٥٨١,٠٠	٦٧١,٠٠	٨٠٥,٠٠	٥٥٩,٠٠	٦٧٧,٦٠	١٦٧٤,٠٠
١٨ – صافى التحويلات الجارية	٧٥٣٤,٠٠	٧٢٤٥,٠٠	٤٣٤٣,٠٠	٤٠٣١,٠٠	٣٦٦٦,٠٠	٤٣٧٤,٦٠	٥٠٤٤,٠٠
(١٩) رصيد الميزان الجارى(صافى المعاملات الجارية والتحويلات الجارية)	٣٢٧٠,٠٠	٢٥٣٨,٠٠	٣١,٠٠	٢٥٤,٠٠-	١٩٢,٠٠-	٧١٠,٥٠-	٢٥٦٦,٠٠-
الحساب الرأسمالى والمالى:							
(٢٠) صافى الاستثمار المباشر	٤٥٩	٤٩٣	١٢٥٦	٥٩٨	٦٣٦	٨٩٠,٥٥	١٠٧٦
(٢١) صافى استثمار الحافظة	٦,٠٠	٤,٠٠	٣,٠٠	٢٠,٠٠	٥٤٥,٠٠	٨١٥,٥٠	٦٠٠,٠٠-
(٢٢) صافى الاستثمارات الأخرى	١٨٠١,٩٧	١٢٩٣,٠٠	٢٨٦,٩٨-	٣٩,٠٠-	١٨٥,٠٣	٢٢١٦,٥٥	٢٣٢٢,٠٠
(٢٣) رصيد الحساب الرأسمالى والمالى	٢٢٦٢,٩٧	١٧٩٠,٠٠	٩٢٩,٠٢	٤٨٦,٠٠	١٣٦١,٠٣	٣٧٩٣,٤٠	٢٧٥٣,٠٠
(٢٤) صافى السهو والخطأ	٧١٥,٨٣	١٥١٩,١٠-	٢٥٥,٣٨	٢٧١,٩٨	٧٣,٦٣-	١٨٨٢,٣٠-	٧٢١,٩٠-
(٢٥) الميزان الكلى	٦٢٤٨,٨٠	٢٨٠٨,٩٠	١٢١٥,٤٠	٥٠٣,٩٨	١٠٩٥,٤٠	١٢٠٠,٦٠	٥٣٤,٩٠-
(٢٦) التغير فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزى (الزيادة -)	٦٢٤٨,٨٠-	٢٨٠٨,٩٠-	١٢١٥,٤٠-	٥٠٣,٩٨-	١٠٩٥,٤٠-	١٢٠٠,٦٠-	٥٣٤,٩٠

عناصر الميزان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الميزان التجارى							
١- الصادرات السلعية	٥٢٣٦,٥٠	٧٠٦١,٠٠	٧٠٢٤,٩٠	٧١١٧,٧٠	٨٩٨٧,٣٠		
	٤٤٤٥,١	٦٣٨٧,٧	٧٠٧٨,٢	٧١٢٠,٨	٨٢٠٥,٤	١٠٤٥٢,٥	١٣٨٣٣,٤
٢- الواردات السلعية	١٥١٦٤,٨٠	١٥٣٨٢,٠٠	١٣٩٥٩,٦٠	١٢٨٧٩.٤٣	١٣١٨٨,٥٦		
	١٧٠٠٧,٦	١٧٨٦٠,٠	١٦٤٤١,٣	١٤٦٣٧.٣	١٤٨٢٠,٣	١٨٢٨٦.٣	٢٤١٩٢,٨
٣- رصيد الميزان التجارى	-٩٩٢٨,٣٠	-٨٣٢١,٠٠	-٦٩٣٤,٧٠	-٥٧٦١,٧٣	-٤٢٠١,٢٦		
	-١٢٥٦٢,٥	-١١٤٧٢,٣	-٩٣٦٣,١	-٦٧١٦,٥	-٦٦١٤,٩	-٧٨٣٣,٨	-١٠٣٥٩,٤
ميزان الخدمات (لا يشمل دخل الاستثمار)							
٤ – المتحصلات (صادرات الخدمات)	٩٤٩٣,٧٠	٩٨٠٣,٠٠	٩٠٤٢,٣٠	٩٣٢٠,٢٠	١١٠٧٣,٠٠		
	٩٠٩٢,٨	٩٥٩٣,١	٩٨٤٦,٨	٨٦٧٩,٩	٩٨٠٠,١	١٢٤٩٥,٩	١٤١١٩,٠
٥ – المدفوعات (واردات الخدمات)	٦٤٥١,٥٠	٧٥١٣,٠٠	٧٠٣٦,٥٠	٦٦٢٨,٩٨	٦٤٧٣,٨٤		
	٤١٢٧,٦	٤٨٩٥,٢	٥٣٣٠,٨	٤٨٩٧,٤	٤٧٤٤,٣	٤٩٧١,٤	٦٠٢٣,٠
٦ – رصيد ميزان الخدمات	٣٠٤٢,٢٠	٢٢٩٠,٠٠	٢٠٠٥,٨٠	٢٦٩١,٢٣	٤٥٩٩,١٦		
	٤٩٦٥,٢	٤٦٩٧,٩	٤٥١٦,٠	٣٧٨٢,٥	٥٠٥٥,٨	٧٥٢٤,٥	٨٠٩٦,٠
ميزان السلع والخدمات (لا يشمل دخل الاستثمار)							
٧- الصادرات السلعية والخدمية	١٤٧٣٠,٢٠	١٦٨٦٤,٠٠	١٦٠٦٧,٢٠	١٦٤٣٧,٩٠	٢٠٠٦٠,٣٠		
	١٣٥٣٧,٩	١٥٩٨٠,٨	١٦٩٢٥,٠	١٥٨٠٠,٧	١٨٠٠٥,٥	٢٢٩٤٨,٤	٢٧٩٥٢,٤
٨- الواردات السلعية والخدمية	٢١٦١٦,٣٠	٢٢٨٩٥,٠٠	٢٠٩٩٦,١٠	١٩٥٠٨,٤٠	١٩٦٦٢,٤٠		
	٢١١٣٥,٢	٢٢٧٥٥,٢	٢١٧٧٢,١	١٩٥٣٤,٧	١٩٥٦٤,٦	٢٣٢٥٧,٧	٣٠٢١٥,٨
٩ – رصيد ميزان السلع والخدمات	-٦٨٨٦,١٠	-٦٠٣١,٠٠	-٤٩٢٨,٩٠	-٣٠٧٠,٥٠	٣٩٧,٩٠		
	-٧٥٩٧,٣	-٦٧٧٤,٤	-٤٨٤٧,١	-٣٧٣٤,٠	-١٥٥٩,١	-٣٠٩,٣	-٢٢٦٣,٤

عناصر الميزان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الدخل (دخل الاستثمار)							
١٠ – الدخل المحصل	١٧٨٧,٨٠	١٨٧١,٠٠	١٤٦٨,٤٠	٦٩٨,٢٠	٥٧٨,٤٠		
	١٩٣٢,٧	١٨٣٢,٥	١٨٤٩,٦	٩٣٨,٢	٦٤١,٣	٤٨٥,١	٩١٠,٦
١١ – الدخل المدفوع	١٠٤٤,٩٠	٩٨٣,٠٠	٨٨٥,١٠	٩٦٥,٢٠	٨٣١,٧٠		
	٩٢٨,٣	٩٠٠,٧	٧٧٨,١	٨٤٢,٤	٧٤٨,٥	٦٩١,٨	١١٦٤,٤
١٢ – صافي الدخل	٧٤٢,٩٠	٨٨٨,٠٠	٥٨٣,٣٠	٢٦٧,٠٠–	٢٥٣,٣٠–		
	١٠٠٤,٤	٩٣١,٨	١٠٧١,٥	٩٥,٨	١٠٧,٢ –	٢٠٦,٧ –	٢٥٣,٨ –
المعاملات الجارية (بدون التحويلات)							
١٣ – الصادرات السلعية والخدمية والدخل المحصل	١٦٥١٨,٠٠	١٨٧٣٥,٠٠	١٧٥٣٥,٦٠	١٧١٣٦,١٠	٢٠٦٣٨,٧٠		
	١٥٤٧٠,٦	١٧٨١٣,٣	١٨٧٧٤,٦	١٦٧٣٨,٩	١٨٦٤٦,٨	٢٣٤٣٣,٥	٢٨٨٦٣,٠
١٤ – الواردات السلعية والخدمية والدخل المدفوع	٢٢٦٦١,٢٠	٢٣٨٧٨,٠٠	٢١٨٨١,٢٠	٢٠٤٧٣,٦٠	٢٠٤٩٤,١٠		
	٢٢٠٦٣,٥	٢٣٦٥٥,٩	٢٢٥٥٠,٢	٢٠٣٧٧,١	٢٠٣١٣,١	٢٣٩٤٩,٥	٣١٣٨٠,٢
١٥ – صافي المعاملات الجارية بدون التحويلات (رصيد ميزان السلع والخدمات)	٦١٤٣,٢٠–	٥١٤٣,٠٠–	٤٣٤٥,٦٠–	٣٣٣٧,٥٠–	١٤٤,٦٠		
	٦٥٩٢,٩ –	٥٨٤٢,٦ –	٣٧٧٥,٦ –	٣٦٣٨,٢ –	١٦٦٦,٣ –	٥١٦,٠ –	٢٥١٧,٢ –
التحويلات الجارية							
١٦ – صافي التحويلات الجارية الخاصة (أساسا تحويلات العاملين بالخارج)	٣٢٣٥,٣٠	٢٨٥٢,٠٠	٢٩١١,٤٠	٢٨٩٣,١٠	٢٩٦٠,٩٠		
	٣٧٧٢.٤	٣٧٤٧,١	٢٩٧٢,٩	٣١٠٨,٨	٢٩٤٥,٧	٣٠٤٦,١	٤٣٧١,٧
١٧ – صافي التحويلات الرسمية	١٢٧٣,١٠	١٣٢٠,٠٠	١٠٤٥.٨٠	١٠٦٦,٨٠	٦٣٧,٨٠		
	١٠٩٦,٧	٩٣٢,٤	٧٦٩,٣	١١٤٣,٦	٦٦٣,٦	٨٨٨,٠	١٠٥٦,١
١٨ – صافي التحويلات الجارية	٤٥٠٨,٤٠	٤١٧٢,٠٠	٣٩٥٧,٢٠	٣٩٥٩,٩٠	٣٥٩٨,٧٠		
	٤٨٦٩,١	٤٦٧٩,٥	٣٧٤٢,٢	٤٢٥٢,٤	٣٦٠٩,٣	٣٩٣٤,١	٥٤٢٧,٨

عناصر الميزان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
١٩- رصيد الميزان الجارى(صافى المعاملات الجاريـة والتحـويلات الجارية)	١٦٣٤,٨٠-	٩٧١,٠٠-	٣٨٨,٤٠-	٦٢٢,٤٠	٣٧٤٣,٣٠		
	١٧٢٣,٨ -	١١٦٣,١ -	٣٣,٤ -	٦١٤.٢	١٩٤٣,٠	٣٤١٨,١	٢٩١٠,٦
الحساب الرأسمالى والمالى							
٢٠- صافى الاستثمار المباشر	١٠٦٥,٣	١٢٣٥	٥٠٩,٩	٦٤٦,٩	٢٣٧,٤		
	٦٥٤,٨	١٦١٣,٦	٤٨٢,١	٤١٣,٠	٦٧٠,٦	٢٥١,٥	٣٨٦٢,٨
٢١- صافى استثمار الحافظة	٥٩٥,٣٠	٢٦٦,٠٠	١٤٦١,٣٠	٦٧٧,٥٠-	٤٢,٩٠-		
	٢١٦,٧ -	٤٦٠,٤	٢٥٥,٩	٩٩٥,٧	٤٢١,٠ -	١١٢,٦ -	١٣٧١,٧
٢٢- صافى الاستثمارات الأخرى	٢٤٥٧,٩٠-	٢٣٧١,٩٧-	٩٣١,٤٧-	٢٤١٣,٤٣-	٥٠٩٧,٥٠-		
	٤٨٠,٥	٣٢٧٣,٢ -	١٢٧٩,٧ -	٢٣٧٢,٥ -	٢٩٨٣,٤ -	٥١٥٥,٣ -	١٨٥٦,٨ -
٢٣- رصيد الحساب الرأسمالى والمالى	٨٣٤,٨٠-	٩٢١,٩٧-	١٠٢٧,٣٣	٢٤٧١,٨٣-	٤٩٢٣,٧٠-		
	٩١٨,٦	١١٩٩,٢ -	٥٤١,٧ -	٩٦٣,٨ -	٢٧٣٣,٨ -	٥٠١٦,٤ -	٣٣٧٧,٧
٢٤- صافى السهو والخطأ	١٥٥٧,٦٠-	٥٨٦,٧٧	١١٤٦,١٠-	١٩٠٦,٥٠	١٥٧٤,٩٠		
	١٣١١,٥ -	٦٦٤,٤ -	٢٩٦,٣ -	١٠٦,٨ -	١٣٣٦,٨	١٤٤٠,٠	١٨١٠,٦ -
٢٥- الميزان الكلى	٤٠٢٧,٢٠-	١٣٠٦,٢٠-	٥٠٧,١٧-	٥٧,٠٨	٣٩٤,٥٠		
	٢١١٦,٧ -	٣٠٢٦,٧ -	٨٧١,٤ -	٤٥٦,٤ -	٥٤٦,٠	١٥٨,٣ -	٤٤٧٧,٧
٢٦-التغير فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزى (الزيادة -)	٤٠٢٧,٢٠	١٣٠٦,٢٠	٥٠٧,١٧	٥٧,٠٨-	٣٩٤,٥٠-		
	٢١١٦,٧	٣٠٢٦,٧	٨٧١,٤	٤٥٦,٤	٥٤٦,٠ -	١٥٨,٣	٤٤٧٧,٧ -

المصادر والملاحظات:

١- البيانات فى الصفحات الثلاث الأولى من الجدول وفى السطر الأول فى الصفحات الرابعة والخامسة والسادسة لكل بند مأخوذة من البنك الدولى، مؤشرات التنمية، ٢٠٠٥ (CD -Rom). والسنوات من ١٩٨١ هى سنوات مالية، حيث ١٩٨١ يعنى ١٩٨١/٨٠، وهلم جرا. والبيانات فى السطر الثانى من كل بند فى الصفحات الرابعة والخامسة والسادسة من الجدول مأخوذة من البنك المركزى، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠٠٠ ومارس ٢٠٠٦.

٢- صافى التحويلات الرسمية مستنتج من صافى التحويلات الجارية وتحويلات العاملين فى الخارج، ومن ثم فهو يشتمل على بعض التحويلات الخاصة بخلاف تحويلات العاملين فى الخارج.

٣- الميزان الكلى (بند ٢٥) = القيمة السالبة للتغير فى الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزى، والتى تشمل الذهب النقدى ووحدات حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطى لدى صندوق النقد الدولى والإيداعات لدى المراسلين بالخارج والاستثمارات فى الأوراق المالية والأذون.

٤- صافى السهو والخطأ هو بند موازنة للزيادة أو النقص فى تقدير قيم العناصر المسجلة فى ميزان المدفوعات. وهو عبارة عن الفرق بين الميزان الكلى ومجموع رصيدى الميزان الجارى والميزان الرأسمالى والمالى، أى أن بند (٢٤) = (٢٥) - (١٩) - (٢٣).

٥- حسب رصيد الحساب الرأسمالى والمالى كالتالى: (٢٣) = (٢٥) - (١٩) - (٢٤)

٦- حسب صافى الاستثمارات الأخرى كالتالى: (٢٢) = (٢٣) - (٢٠) - (٢١)

٧- صافى الاستثمار المباشر يشتمل على مشتريات الأجانب لشركات القطاع العام بمبلغ :

٣٣	مليون دولار فى ١٩٩٩ بنسبة ٥%
١٠٣٧,٦	مليون دولار فى ٢٠٠٠ بنسبة ٦٤,٣%
٣٤٤,٦	مليون دولار فى ٢٠٠٣ بنسبة ٥١,٤ %
٤١٩,٥	مليون دولار فى ٢٠٠٥ بنسبة ١٠,٨ % ، كما يشتمل صافى الاستثمار المباشر فى تلك السنة على ٢٦٣٨ مليون دولار استثمار أجنبى مباشر فى قطاع البترول بنسبة ٦٨,٣%، حيث أضيف هذا النوع من الاستثمار ابتداءً من ٢٠٠٥/٠٤ .

جدول (٧-م-٢): نسبة تغطية الصادرات للواردات ١٩٧٧-٢٠٠٥

(أسعار جارية - مليون دولار أمريكي)

عناصر الميزان	مصدر البيان	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الصادرات السلعية/الواردات السلعية	(ب. د)	٠,٤٩	٠,٤١	٠,٤٠	٠,٥٧	٠,٥١	٠,٥٢	٠,٤٥	٠,٣٨	٠,٤٢	٠,٣٧	٠,٣٨	٠,٣٠	٠,٣٥	٠,٣٨	٠,٤٢
	(ب. م)															
الصادرات الخدمية / الواردات الخدمية	(ب. د)	١,١١	١,٠٥	١,٠١	١,٠٢	١,٠٢	١,٠٣	١,١٣	٠,٩٧	٠,٩٥	١,١١	١,٣٢	١,٤٣	١,٢٨	١,٥٨	٢,٠٢
	(ب. م)															
صادرات س، خ /واردات س، ح	(ب. د)	٠,٦٥	٠,٥٧	٠,٥٤	٠,٦٨	٠,٦٣	٠,٦٥	٠,٦٢	٠,٥٢	٠,٥٦	٠,٥٩	٠,٦٢	٠,٥٨	٠,٦٠	٠,٧٠	٠,٨٣
	(ب. م)															
صادرات س، خ، د /واردات س، خ، د	(ب. د)	٠,٦٢	٠,٥٥	٠,٥٣	٠,٦٧	٠,٦١	٠,٦٣	٠,٦٠	٠,٥٢	٠,٥٤	٠,٥٧	٠,٦٩	٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٦٧	٠,٧٧
	(ب. م)															

عناصر الميزان	مصدر البيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات السلعية/الواردات السلعية	(ب. د)	٠,٤١	٠,٣٦	٠,٤٠	٠,٣٨	٠,٣٦	٠,٣٩	٠,٣٠	٠,٣٥	٠,٤٦	٠,٥٠	٠,٥٥	٠,٦٨		
	(ب. م)								٠,٢٦	٠,٣٦	٠,٤٣	٠,٤٩	٠,٥٥	٠,٥٧	٠,٥٧
الصادرات الخدمية / الواردات الخدمية	(ب. د)	١,٥٩	١,٤٧	١,٤٣	١,٧٦	١,٨٢	١,٣٩	١,٢٥	١,٤٧	١,٣٠	١,٢٩	١,٤١	١,٧١		
	(ب. م)								٢,٢٠	١,٩٦	١,٨٥	١,٧٧	٢,٠٧	٢,٥١	٢,٣٤
صادرات س، ح /واردات س، خ	(ب. د)	٠,٨٣	٠,٧٥	٠,٧٧	٠,٧٧	٠,٧٧	٠,٧١	٠,٥٩	٠,٦٨	٠,٧٤	٠,٧٧	٠,٨٤	١,٠٢		
	(ب. م)								٠,٦٤	٠,٧٠	٠,٧٨	٠,٨١	٠,٩٢	٠,٩٩	٠,٩٣
صادرات س، خ، د /واردات س، خ، د	(ب. د)	٠,٧٤	٠,٧٣	٠,٧٦	٠,٧٨	٠,٨١	٠,٧٧	٠,٦٦	٠,٧٣	٠,٧٨	٠,٨٠	٠,٨٤	١,٠١		
	(ب. م)								٠,٧٠	٠,٧٥	٠,٨٣	٠,٨٢	٠,٩٢	٠,٩٨	٠,٩٢

المصدر والملاحظات: حسبت النسب من بيانات الجدول (٧-م-١).

س = سلع ، ح = خدمات (بدول دخل الاستثمار)، د = دخل الاستثمار، ب.م = بنك مركزي، ب. د = بنك دولي.

جدول (٧–م–٣): نسب الصادرات والواردات وعناصر أخرى فى ميزان المدفوعات إلى ن.م.أ

عناصر الميزان	مصدر البيان	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
١- الصادرات السلعية/ ن.م.أ	ب .د	١٣,٤٩	١٣,٠٦	١٣,٣٦	١٦,٨٢	١٧,٠٨	١٥,٧	١٣,١٣	١٢,٦١	١١,٠٦	٧,٣٣٦	٧,٦٩	٧,٩٠٣	٧,٨٦٦	٩,٠٩٨	١١,٢٦
	ب. م															
٢- الواردات السلعية/ ن.م.أ	ب .د	٢٧,٥٩	٣١,٩٤	٣٣,٠٧	٢٩,٧٤	٣٣,٨٣	٣٠,٢٢	٢٩,٣٢	٣٢,٩	٢٦,٠٩	١٩,٩٨	١٩,٩٨	٢٦,٧٦	٢٢,٣	٢٣,٨٩	٢٦,٥٩
	ب. م															
٣ – صادرات الخدمات / ن.م.أ	ب .د	١٠,٩٤	١١	٩,٨٥	١٠,٤٤	١٠,٨٤	١٠,٩٤	١١,١٣	٩,٧٥٧	٨,٧١٦	٩,٣٥٩	٨,٩٥٣	١٢,٥٨	١٠,٦	١٣,٨٤	١٨,٣٥
	ب. م															
٤ – واردات الخدمات/ ن.م.أ	ب .د	٩,٨٩٣	١٠,٤٣	٩,٧٦٧	١٠,٢٣	١٠,٦٣	١٠,٦٦	٩,٨٣٦	١٠,١	٩,١٩٦	٨,٣٩٥	٦,٧٦٩	٨,٧٩٥	٨,٢٨	٨,٧٨٣	٩,٠٩٩
	ب. م															
٥- الصادرات س،خ/ ن.م.أ	ب .د	٢٤,٤٢	٢٤,٠٥	٢٣,٢١	٢٧,٢٦	٢٧,٩٢	٢٦,٦٤	٢٤,٢٦	٢٢,٣٧	١٩,٧٧	١٦,٧	١٦,٦٤	٢٠,٤٨	١٨,٤٧	٢٢,٩٤	٢٩,٦١
	ب. م															
٦- الواردات س،ح/ ن.م.أ	ب .د	٣٧,٤٨	٤٢,٣٦	٤٢,٨٤	٣٩,٩٧	٤٤,٤٦	٤٠,٨٧	٣٩,١٦	٤٣	٣٥,٢٩	٢٨,٣٨	٢٦,٧٥	٣٥,٥٥	٣٠,٥٨	٣٢,٦٧	٣٥,٦٩
	ب. م															
٧- إجمالى التجارة س،خ/ ن.م.أ	ب .د	٦١,٩١	٦٦,٤٢	٦٦,٠٤	٦٧,٢٣	٧٢,٣٨	٦٧,٥١	٦٣,٤٢	٦٥,٣٧	٥٥,٠٦	٤٥,٠٧	٤٣,٤	٥٦,٠٣	٤٩,٠٤	٥٥,٦١	٦٥,٣
	ب. م															
٨- رصيد الميزان التجارى/ ن.م.أ	ب .د	١٤,١-	١٨,٩-	١٩,٧-	١٢,٩-	١٦,٧-	١٤,٥-	١٦,٢-	٢٠,٣-	١٥-	١٢,٦-	١٢,٣-	١٨,٩-	١٤,٤-	١٤,٨-	١٥,٣-
	ب. م															
٩ – رصيد ميزان الخدمات/ ن.م.أ	ب .د	١,٠٤٤	٠,٥٧١	٠,٠٨٣	٠,٢١٦	٠,٢١٢	٠,٢٨٤	١,٢٩٩	٠,٣٥-	٠,٤٨-	٠,٩٦٤	٢,١٨٥	٣,٧٨٢	٢,٣٢	٥,٠٦١	٩,٢٤٨
	ب. م															
١٠ – رصيد ميزان س،خ/ ن.م.أ	ب .د	١٣,١-	١٨,٣-	١٩,٦-	١٢,٧-	١٦,٥-	١٤,٢-	١٤,٩-	٢٠,٦-	١٥,٥-	١١,٧-	١٠,١-	١٥,١-	١٢,١-	٩,٧٣-	٦,٠٨-
	ب. م															
١١- الميزان الكلى/ ن.م.أ	ب .د	٠,١١	٠,٩٩-	٠,٢٣١	٢,٧٧٤	٠,٧١٨	٠,٨٣٧	٠,٥٧٢	٠,١٢-	٠,٤٣٢	٠,٩٤٤	١,٤٣٣	٠,٢٧-	١,٠٤-	٥,٩٢٧	٧,٥٠٨
	ب. م															

عناصر الميزان	مصدر البيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
١- الصادرات السلعية/ ن.م.إ	ب .د	٨,٧٦٨	٧,٥١١	٧,٧٩٢	٧,٧٦٣	٧,٠٦٤	٧,٢٨٣	٥,٣٦٤	٥,٨٧٨	٧,١٠٢	٧,١٣٤	٧,٩٢١	١٠,٨٣٨		
	ب. م								٤,٩٩	٦,٤٢٤	٧,١٨٨	٧,٩٢٥	٩,٨٩٥	١٣,٢٧	١٥,٤٩
٢- الواردات السلعية/ ن.م.إ	ب .د	٢١,٢٧	٢١,٠٢	١٩,٢٦	٢٠,٣٩	١٩,٤٧	١٨,٦٦	١٧,٨١	١٧,٠٢	١٥,٤٧	١٤,١٨	١٤,٣٣	١٥,٩		
	ب. م								١٩,٠٩	١٧,٩٦	١٦,٧	١٦,٢٩	١٧,٨٧	٢٣,٢١	٢٧,٠٩
٣ – صادرات الخدمات / ن.م.إ	ب .د	١٨,٤٣	١٦,٧٣	١٥,٥٥	١٤,٢٨	١٣,٧	١٢,٣٦	٩,٩١٨	١٠,٦٦	٩,٨٥٩	٩,١٨٢	١٠,٣٧	١٣,٣٥		
	ب. م								١٠,٢١	٩,٦٤٨	٩,٩٩٩	٩,٦٦	١١,٨٢	١٥,٨٦	١٥,٨١
٤ – واردات الخدمات/ ن.م.إ	ب .د	١١,٦٣	١١,٣٧	١٠,٨٨	٨,١	٧,٥١٥	٨,٩٢٣	٧,٩٠٩	٧,٢٤٢	٧,٥٥٦	٧,١٤٥	٧,٣٧٧	٧,٨٠٧		
	ب. م								٤,٦٣٣	٤,٩٢٣	٥,٤١٣	٥,٤٥	٥,٧٢١	٦,٣٠٩	٦,٧٤٤
٥- الصادرات س،خ/ ن.م.إ	ب .د	٢٧,٢	٢٤,٢٤	٢٣,٣٤	٢٢,٠٤	٢٠,٧٧	١٩,٦٥	١٥,٢٨	١٦,٥٣	١٦,٩٦	١٦,٣٢	١٨,٢٩	٢٤,١٩		
	ب. م								١٥,٢	١٦,٠٧	١٧,١٩	١٧,٥٨	٢١,٧١	٢٩,١٢	٣١,٣
٦- الواردات س،خ/ ن.م.إ	ب .د	٣٢,٨٩	٣٢,٤	٣٠,١٤	٢٨,٤٩	٢٦,٩٨	٢٧,٥٨	٢٥,٧٢	٢٤,٢٦	٢٣,٠٣	٢١,٣٢	٢١,٧١	٢٣,٧١		
	ب. م								٢٣,٧٢	٢٢,٨٩	٢٢,١١	٢١,٧٤	٢٣,٥٩	٢٩,٥٢	٣٣,٨٣
٧- إجمالي التجارة س،خ/ ن.م.إ	ب .د	٦٠,١	٥٦,٦٣	٥٣,٤٨	٥٠,٥٣	٤٧,٧٥	٤٧,٢٣	٤١	٤٠,٨	٣٩,٩٩	٣٧,٦٤	٤٠,٠١	٤٧,٩		
	ب. م								٣٨,٩٢	٣٨,٩٦	٣٩,٣	٣٩,٣٣	٤٥,٣١	٥٨,٦٤	٦٥,١٣
٨- رصيد الميزان التجاري/ ن.م.إ	ب .د	١٢,٥-	١٣,٥-	١١,٥-	١٢,٦-	١٢,٤-	١١,٤-	١٢,٤-	١١,١-	٨,٣٧-	٧,٠٤-	٦,٤١-	٥,٠٧-		
	ب. م								١٤,١-	١١,٥-	٩,٥١-	٧,٤٧-	٧,٩٨-	٩,٩٤-	١١,٦-
٩ – رصيد ميزان الخدمات/ ن.م.إ	ب .د	٦,٨٠٧	٥,٣٥٦	٤,٦٧٣	٦,١٧٩	٦,١٨٩	٣,٤٤	٢,٠٠٩	٣,٤١٥	٢,٣٠٣	٢,٠٣٧	٢,٩٩٥	٥,٥٤٦		
	ب. م								٥,٥٧٣	٤,٧٢٥	٤,٥٨٦	٤,٢١	٦,٠٩٧	٩,٥٤٩	٩,٠٦٦
١٠ – رصيد ميزان س،خ/ ن.م.إ	ب .د	٥,٦٩-	٨,١٦-	٦,٨-	٦,٤٥-	٦,٢١-	٧,٩٤-	١٠,٤-	٧,٧٣-	٦,٠٧-	٥,٠١-	٣,٤٢-	٠,٤٨		
	ب. م								٨,٥٣-	٦,٨١-	٤,٩٢-	٤,١٦-	١,٨٨-	٠,٣٩-	٢,٥٣-
١١- الميزان الكلي/ ن.م.إ	ب .د	١٤,٩٣	٥,٩٥١	٢,٣٤٢	٠,٨٣٨	١,٦١٩	١,٥٨٢	٠,٦٥-	٤,٥٢-	١,٣١-	٠,٥٢-	٠,٠٦٤	٠,٤٧٦		
	ب. م								٢,٣٨-	٣,٠٤-	٠,٨٨-	٠,٥١-	٠,٦٥٨	٠,٢-	٥,٠١٤

المصدر والملاحظات:

١ – حسبت النسب من بيانات جدول (٧-م-١)، وبيانات ن.م.إ خلال الفترة ١٩٧٧ – ٢٠٠٢ من البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥، وبيانات عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ من البنك الدولي مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٦ (www.worldbank.org)، و بيان ن.م.إ لعام ٢٠٠٥ مستنتج من البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠٠٦.

٢ – ن.م.إ = الناتج المحلي الإجمالي، س = سلع ، خ = خدمات (بدول دخل الاستثمار) ، ب.م = بنك مركزي، ب. د = بنك دولي.

جدول (٧–م–٤): معدلات النمو السنوى للصادرات والواردات بالأسعار الجارية

(%)

عناصر الميزان		١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الصادرات السلعية	ب . د	١,٧٧-	٢٥,٠٢	٥٨,٩٨	٣,٧٧	٠,٤٨-	٨,٠٩-	٤,٦٣	٠,٧٤-	٣١,٣٧-	١٨,٣٤	١١,٠٩-	١٢,٦٠	٢٥,٨٢	٦,١٢
	ب. م														
الواردات السلعية	ب . د	١٧,٤٤	٢٦,٥٦	١٣,٥٢	١٦,٢٠	٢,٣٤-	٦,٧٠	٢٢,١٧	١٠,٢٢-	٢٠,٧٨-	١٢,٩٠	١٥,٨٥	٥,٧٣-	١٦,٥٤	٤,٥٨-
	ب. م														
صادرات الخدمات	ب . د	٢,٠٣	٩,٤٧	٣٣,٨٣	٦,٠٣	١٠,٣٧	١١,٨٩	٤,٥٧-	١,١٣	١١,٠٦	٨,٠١	٢١,٥٣	٤,٦٤-	٤٢,٠٧	١٣,٦٠
	ب. م														
واردات الخدمات	ب . د	٦,٩٤	١٤,٤٩	٣٢,١٩	٦,١٥	٩,٦٥	١,٤٧	١١,٨٧	٣,٠٤	٥,٥٧-	٨,٩٨-	١٢,٤٢	٦,٥١	١٥,٣٨	١١,١٩-
	ب. م														
الصادرات السلعية والخدمية	ب . د	٠,٠٧-	١٧,٩١	٤٨,٣٠	٤,٦٣	٤,٣٢	٠,١٢	٠,٤١	٠,٠٨	١٢,٦٧-	١٢,٥٥	٦,٤٦	٢,٠١	٣٥,١٥	١٠,٦٣
	ب. م														
الواردات السلعية والخدمية	ب . د	١٤,٦٧	٢٣,٥٩	١٧,٧٨	١٣,٦٣	٠,٥٣	٥,٣٤	١٩,٥٩	٧,١٠-	١٦,٨١-	٦,٤٣	١٤,٩٨	٢,٧٠-	١٦,٢٢	٦,٣٦-
	ب. م														

عناصر الميزان		١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات السلعية	ب . د	-١١,٨٦	-٣,٤١	١٤,٠٨	١٥,٤٨	٢,٣٣	١٥,٦٢	-٢٠,٣١	١٨,٩٣	٣٤,٨٤	-٠,٥١	١,٣٢	٢٦,٢٧		
	ب. م									٤٣,٧٠	١٠,٨١	٠,٦٠	١٥,٢٣	٢٧,٣٩	٣٢,٣٥
الواردات السلعية	ب . د	-٩,٤٦	١١,٤٨	٠,٧٥	٢٢,٧١	٧,٣٥	٧,٥٠	٣,٢٥	٣,٧٥	١,٤٣	-٩,٢٥	-٧,٧٤	٢,٤٠		
	ب. م									٥,٠١	-٧,٩٤	-١٠,٩٧	١,٢٥	٢٣,٣٩	٣٢,٣٠
صادرات الخدمات	ب . د	١٣,٧٥	٢,٣٢	٢.٢٢	٦.٤٤	٧,٩٣	١,١٧	-١٣,٢١	١٦,٦٢	٣,٢٦	-٧,٧٦	٣,٠٧	١٨,٨١		
	ب. م									٥,٥٠	٢,٦٤	-١١,٨٥	١٢,٩١	٢٧,٥١	١٢,٩٩
واردات الخدمات	ب . د	٤٤,٦٨	١٠,٢٧	٥.١٨	-١٣,٦٨	٤,٣٣	٣٣.١٦	-٤,١٠	-٠,٦٢	١٦,٤٥	-٦,٣٤	-٥,٧٩	-٢.٣٤		
	ب. م									١٨,٦٠	٨,٩٠	-٨,١٣	-٣,١٣	٤,٧٩	٢١,١٥
الصادرات السلعية والخدمية	ب . د	٤,٠١	٠,٤٧	٥,٨٩	٩,٤٦	٥,٩٦	٦,٠٩	-١٥,٨٤	١٧,٤٣	١٤,٤٩	-٤,٧٢	٢,٣١	٢٢,٠٤		
	ب. م									١٨,٠٤	٥,٩١	-٦,٦٤	١٣,٩٥	٢٧,٤٥	٢١,٨١
الواردات السلعية والخدمية	ب . د	٤,٣٤	١١,٠٥	٢,٣٠	٩,٥٨	٦,٤٩	١٤,٦٥	٠,٨٧	٢,٤٠	٥,٩٢	-٨,٢٩	-٧,٠٩	٠,٧٩		
	ب. م									٧,٦٦	-٤,٣٢	-١٠,٢٨	٠,١٥	١٨,٨٨	٢٩,٩٢

المصادر والملاحظات:

حسبت معدلات النمو من بيانات جدول (٧-م-١).

جدول (٧–م–٥): تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات والقدرة الإستيرادية للصادرات بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠

	صادرات س، خ	واردات س، خ	القدرة الإستيرادية للصادرات	
			القيمة بالجنيه	الرقم القياسى
١٩٧٥	٤٣٥٧,٠٤	١٦١٣١,٣٠	١٩٧٧٩,٨٠	١٠٠
١٩٧٦	٥٥٥٦,٧٩	١٥٢٦٣,٤٤	٢٥٠٧٦,٥٧	١٢٧
١٩٧٧	٦٠٩٢,١١	١٦٠٩٢,٩٥	٢٧٣٣٧,٥٠	١٣٨
١٩٧٨	٦١٠٧,٠٠	١٦٦٤٢,٥٥	٢٤٥٢١,١٩	١٢٤
١٩٧٩	٥٨٩٠,٤٩	١٩٣٤٣,٢٤	٢٩٨٤٠,٥٦	١٥١
١٩٨٠	٦٨٩٢,٦٠	٢٠٩١٥,٣٤	٣٧٣٤٤,٨٢	١٨٩
١٩٨١	٦٧٩١,٣٠	٢٢٠٣٤,٩٩	٣٧٧٩١,٩٨	١٩١
١٩٨٢	٦٠٨٤,١٦	١٩١٣٢,٣٥	٣٠٩٣٨,٧٢	١٥٦
١٩٨٣	٦٧٣٧,٦٧	١٩٣٣١,٧٤	٣٣٩١٧,٣٣	١٧١
١٩٨٤	٧١٤٩,٨٣	٢٢١٩٠,٩٢	٣٤٧٣٨,٥٨	١٧٦
١٩٨٥	٧٤٤٢,٨٢	٢٢٨٥١,٧١	٣٥٦٢٣,٧٨	١٨٠
١٩٨٦	٧٤٧٦,٥٩	١٩٩٥٥,٤٧	٣٠٧٦٥,١٠	١٥٦
١٩٨٧	٧٩٥١.٣٢	١٦٨٥٠,٨٨	٢٣٣١٥,٥٤	١١٨
١٩٨٨	٨٨٤٠,١٢	١٧٣٦٧,٩٠	٢١٤٥٦,٦٥	١٠٨
١٩٨٩	١٠٣١٣,٤٨	١٧٦٥٤,٩٧	٢٤٤٩٢,٨١	١٢٤
١٩٩٠	١١٠٥٠,١٥	١٨٣٠٠,٨٩	٢٨١٣٠,٦٨	١٤٢
١٩٩١	١١٤١٨,٤٩	١٨٥١٦,١٩	٣٦٠٨٩,٣٧	١٨٢
١٩٩٢	١٢٨٩١,٨٤	١٧٦٥٤,٩٧	٤٠٣٧٧,٥٠	٢٠٤
١٩٩٣	١٣٨٢٤,٩٥	١٩٠٥٧,١٥	٤٣١٢٤,٥٠	٢١٨
١٩٩٤	١٣١٥٤,٤٥	١٩٤١٥,٩٧	٣٩٦٩٦,٥٧	٢٠١
١٩٩٥	١٤٢٤٠,٠٢	٢٠٤٩٢,٤٢	٤١٩٦٢,٩٢	٢١٢
١٩٩٦	١٤٤٦٣,٥١	٢٠٨١١,٣٧	٤٠٥٧١,٧٧	٢٠٥
١٩٩٧	١٤٨١٤,٧٢	٢١٢١٠,٠٥	٤٠٢٦١,٦٣	٢٠٤
١٩٩٨	١٤٢٨٢,٤٦	٢٢٩٠٨,١٤	٣٦٢٣٢,٧٤	١٨٣
١٩٩٩	١٥٥٨٣,٥٥	٢٣٥٨٠,٩٦	٣٨١٩٣,٨٤	١٩٣
٢٠٠٠	١٦١٧٤,٩٦	٢٢٧٧٩,٩٨	٤٠٥٧٠,٧٦	٢٠٥
٢٠٠١	١٦٧٠٧,٢٢	٢٢٥٢٣,٦٦	٤٤٣٦٣,٦٣	٢٢٤
٢٠٠٢	١٤٩٦٢,٥٨	٢٠٠٨٨,٦٧	٣٥٩٢٥,٣٥	١٨٢
٢٠٠٣	١٧٠٥٧,٣٤	٢٠١٢٨,٨٥	٤٦٤٥٧,٠٦	٢٣٥

المصادر والملاحظات:

١ – البيانات مستمدة من البنك الدولى، موشرات التنمية الدولية، ٢٠٠٥ (CD-Rom).

٢ - الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقيمة بالدولار وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، وتختلف قيم الصادرات والواردات هنا عن تلك القيمة التي وردت في جدول (٧-م-١) نظراً لاختلاف التعريفات. فالقيم كانت على أساس f.o.b في جدول (٧-م-١)، وهي القيم التي يدرجها صندوق النقد الدولي في ميزان المدفوعات، أما هنا فإن القيم أكبر لأنها محسوبة على الأساس c.i.f، حيث أنها تشتمل على تكاليف الشحن والنولون والتأمين.

٣ - تعرف القدرة الإستيرادية للصادرات exports as a capacity to import بأنها قيمة الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية (كما هي معرفة في هذا الجدول)، مع تكميشها بالرقم القياسي لأسعار الواردات. وهي معطاة بالجنيه بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، وأساس الرقم القياسي لها هو سنة ١٩٧٥.

obeikandl.com

جدول (٧–م–٦): تطور الموارد الرئيسية للنقد الأجنبى

م	البند	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١	صادرات الخامات الزراعية	٥٤٠	٤٣٥	٥١١	٣٨٨	٤٣٣	٤٧٤	٥٠٣	٤٤٣	٤٨٣	٥٢٩	٤٤٩	٤٧٢	٤٥٣	٥٣٤	٥٩٣
٢	صادرات المصنوعات	٤٧٧	٣٧٩	٤٩٢	٥٧٩	٤٧٧	٤٢٤	٣٦٠	٣٢١	٤٤٣	٥٤١	٣٩٤	٥٢٦	١٠٥٩	٩٦٩	١٢١٦
٣	صادرات الوقود (البترول)	١٣٢	٣٨١	٤٧٥	٥٥٥	٩٨٠	٢٤٦٧	٢٥٩٩	٢٦٥٢	٢٢٩٠	٢٢٤١	٢٦٠٨	١٣٤٢	١١٢١	٩١٤	٩٣٦
٤	رسوم قناة السويس	٤٧	١٧٤	٢٣٩	٥١٤	٥٩٥	٦٤٤	٧٣٨	٧٨٣	٧٨٠	٧٣٣	٦٥٧	٦٧٣	٦٣١	٥٠٤	٤٧٢
٥	السياحة	٢٧١	٤١٥	٥٣٨	٥٦٥	٤٥٧	٨٠٨	٩٨١	٨٨٦	٨٨٠	٨٦٠	٤٢٧	٢٨٠	٦٤٣	٨٨٦	٩٦٢
٦	تحويلات العاملين فى الخارج	٣٦٦	٧٥٥	٨٩٧	١٧٦١	٢٤٤٥	٢٦٩٦	٢١٨١	٢٠٨٢	٣١٦٥	٣٩٣١	٣٤٩٦	٢٩٧٣	٣٠١٢	٣٣٨٤	٣٥٣٢
٧	المعونات الرسمية	٢٢٠٥	٢٠١٥	٢٣٥١	٢٣٧٢	١٤٥٠	١٣٨٧	١٢٩٢	١٤٤٢	١٤٥٧	١٧٧٥	١٧٦٠	١٦٧٣	١٧٢٦	١٤٩٨	١٥٤٥
٨	الخمسة الكبار (من ٣ إلى ٧)	٣٠٢١	٣٧٤٠	٤٥٠٠	٥٧٦٧	٥٩٢٧	٨٠٠٢	٧٧٩١	٧٨٤٥	٨٥٧٢	٩٥٤٠	٨٩٣٩	٦٩٤١	٧١٣٣	٧١٨٦	٧٤٤٧
٩	الستة الكبار (٨ + ٢)	٣٤٩٨	٤١١٩	٤٩٩٢	٦٣٤٦	٦٤٠٤	٨٤٢٦	٨١٥١	٨١٦٦	٩٠١٥	١٠٠٨١	٩٣٢٣	٧٤٦٧	٨١٩٢	٨١٥٥	٨٦٦٣
١٠	الموارد السبعة الرئيسية (٩+١)	٤٠٣٨	٤٥٥٤	٥٥٠٣	٦٧٣٤	٦٨٣٧	٨٩٠٠	٨٦٥٤	٨٦٠٩	٩٤٩٨	١٠٦١٠	٩٧٧٢	٧٩٣٩	٨٦٤٥	٨٦٨٩	٩٢٥٦
١١	الموارد الأخرى (١٢ - ١٠)	١١٢٢	١٦٠٧	١٧٤٦	١٦٤٢	٢٧٦٥	١٦٩٩	١٧٥٦	١٧٢٠	٢٢٨١	٢٤٨٩	٢٩١٧	٣٧٣٥	٢٣٧٣	٤٠٤١	٤٧٧١
١٢	إجمالى موارد النقد الأجنبى	٥١٦٠	٦١٦١	٧٢٤٩	٨٣٧٦	٩٦٠٢	١٠٥٩٩	١٠٤١٠	١٠٣٢٩	١١٧٧٩	١٣٠٩٩	١٢٦٨٩	١١٦٧٤	١١٠١٩	١٢٧٣٠	١٤٠٢٧

م	البند	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
١	صادرات الخامات الزراعية	٣٣١	٩٧	٩٥	٧٢	٢٧٨	٢٠٠	١٥٠	١٥٠	١٨٧	٢٨٠	٢٣٥	٢١٨	٣٨٣	٤٢٩
٢	صادرات المصنوعات	١٦٧١	١٣٨٩	١٤٣٠	١٣٠٣	١٦٧٨	١٧٢٨	١٤١٣	٢٠١٠	١٦٩٢	١٦١٣	٢١١٩	١٧٨١	١٦٦٦	١٩١٢
٣	صادرات الوقود (البترول)	١٠٢٣	١٩٩٨	١٣٤٠	١٥٤٦	١٣٥٧	١٢٨٢	١٦٨٤	١٦٩٦	٩٢٤	١٣١٤	١٦٧٦	١٦٧١	١٥٨٤	٢٦٩٨
٤	رسوم قناة السويس	٨٤٥	١٥٥٦	١٩٤٥	١٩٤٣	١٩٩١	١٩٩٦	١٨٨٦	١٨٥٢	١٧٨٠	١٧٧١	١٧٨٠	١٨٤٢	١٨٢٠	٢٢٣٦
٥	السياحة	١١٠٠	١٣٧٣	٢١٦٥	١٩٢٧	١٠٠٦	٢٦٨٤	٣٢٠٤	٣٧٢٧	٢٥٦٥	٣٩٠٣	٤٣٤٥	٣٨٠٠	٣٧٦٤	٤٥٨٣
٦	تحويلات العاملين فى الخارج	٣٧٤٣	٢٥٦٩	٣٠٢٩	٣٨٣٥	٣٢٣٢	٣٢٧٩	٢٧٩٨	٣٢٥٦	٣٧١٨	٣٧٧٢	٣٧٤٧	٢٩٧٣	٢٨٩٣	٢٩٦١
٧	المعونات الرسمية	٥٤٣٧	٥٠٢٤	٢٦٠٣	٢٣٩٥	٢٦٩٠	٣٠١٥	٢١٩٩	١٩٨٥	١٩٥٥	١٥٨٢	١٣٢٨	١٢٥٥	١٢٣٩	٨٩٤
٨	الخمسة الكبار (من ٣ إلى ٧)	١٢١٤٨	١٢٥٢٠	١٢٠٨١	١١٦٤٧	١١٢٧٦	١١٢٥٦	١١٧٧١	١٢٥١٣	١٠٩٤١	١٢٣٤٢	١٢٨٧٧	١١٥٤١	١١٣٠٠	١٣٣٧٢
٩	الستة الكبار (٨ + ٢)	١٣٨١٩	١٣٩٠٩	١٣٥١١	١٢٩٤٩	١٢٩٥٤	١٢٩٨٣	١٣١٨٣	١٣٥٢٦	١٢٦٣٣	١٣٩٥٦	١٤٩٩٦	١٣٣٢٢	١٢٩٦٦	١٥٢٨٤
١٠	الموارد السبعة الرئيسية (٩+١)	١٤١٥٠	١٤٠٠٦	١٣٦٠٦	١٣٠٢١	١٣٢٣٢	١٣١٩٥	١٣٣٣٣	١٣٦٧٦	١٢٨٢٠	١٤٢٣٥	١٥٢٣١	١٣٥٤١	١٣٣٤٩	١٥٧١٣
١١	الموارد الأخرى (١٢ – ١٠)	٦١٤	٤٨١٦	٢٨٤٤	٤٧٧٤	٢٨٢٩	٥٥١٥	٥٤٣٢	٦٠٥٥	٧٣٦٤	٦١٠٥	٧٢٦٢	٨٩٧٦	٧٦٤٢	٦٥٤٣
١٢	إجمالى موارد النقد الأجنبى	١٤٧٦٤	١٨٨٢٣	١٦٤٥٠	١٧٧٩٥	١٦٠٦١	١٩٨١٠	١٨٧٦٦	٢٠٧٣٢	٢٠١٨٤	٢٠٣٤٠	٢٢٤٩٣	٢٢٥١٧	٢٠٩٩١	٢٢٢٥٦

المصادر والملاحظات:

(١) البيانات فى السطور (١) — (٣) مستنتجة من نسبة كل نوع من الصادرات إلى صادرات البضائع (merchandise exports)، وقيم صادرات البضائع المعطاة فى World Bank, World Development Indicators 1998 & 2003 and 2005 (CD-ROM) . لاحظ أن صادرات البضائع تختلف الصادرات السلعية (goods exports) طبقاً لتعريف البنك الدولى . فالصادرات السلعية أوسع من صادرات البضائع ، حيث أنها تشتمل على الصادرات من كل السلع القابلة للنقل (المنقولات ، بما فى ذلك الذهب غير النقدى) ، كما أنها تضم بعض البنود التى كانت تصنف ضمن الخدمات مثل السلع التى ترسل من الدولة أو تصل إليها لأغراض التجهيز processing ثم إعادة التصدير أو الاستيراد فى شكل سلع جاهزة الصنع ، وكذلك الإصلاحات التى تجرى على بعض السلع ومشتريات الناقلات العابرة فى موانى الدولة المعنية . وحسب البنك المركزى (النشرة الإحصائية الشهرية) ، فإن الصادرات السلعية أصبحت تشتمل على صادرات المناطق الحرة (وكذلك الحال مع الواردات) . وقد تراوحت نسبة صادرات البضائع إلى الصادرات السلعية خلال الفترة ١٩٩٨ — ٢٠٠١ بين حد أدنى ٥٨% وحد أقصى ٨٠% .

وحسب التعريفات المأخوذ بها فى مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولى ، تشمل صادرات الخامات الزراعية على السلع التى ترد ضمن القسم ٢ من التصنيف المعيارى للتجارة الدولية (SITC) ، وهى المواد الخام عدا الوقود وعدا الأحمدة والمعادن والخامات الحديدية والخردة . أما الصادرات من المصوعات فهى تضم الأقسام ٥ و ٦ و ٧ من SITC ، وهى الكيماويات والمصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل

(عدا الفلزات غير الحديدية). وقد أضفنا إليها الصادرات الغذائية التي ترد في الأقسام صفر و ١ و ٤ و ٢٢ في SITC . أما صادرات الوقود ، فإنها تضم الصادرات من السلع المدرجة في القسم ٣ من SITC وهي الفحم والبترول والمنتجات البترولية وما إليها ، والغاز الطبيعي والمُصنَّع والتيار الكهربائي . ومع أن هذا التعريف لصادرات الوقود متطابق مع التعريف الذي يأخذ به البنك المركزي المصري بخصوص عرض بيانات الصادرات وميزان المدفوعات (بند " الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها " في النشرة الإحصائية الشهرية) ، إلا أن القيم الواردة في هذين المصدرين ليست متطابقة ، حيث تميل أرقام البنك الدولي إلى أن تكون أقل من أرقام البنك المركزي المصري ، أحياناً بفارق كبير .

(٢) رسوم المرور في قناة السويس مأخوذة من النشرات والتقارير المختلفة الصادرة عن البنك المركزي المصري . وقد أعيد افتتاح القناة للملاحة الدولية في عام ١٩٧٥ ، بعد أن ظلت مغلقة عقب نشوب حرب ١٩٦٧ .

(٣) تحويلات العاملين في الخارج ، وكذلك المعونات الرسمية (معونات التنمية الرسمية والمعونات الرسمية الأخرى)، وإجمالي موارد النقد الأجنبي (حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ودخول العوامل وصافي التحويلات الجارية في ميزان المدفوعات الجاري) مأخوذة من مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي ، مصدر سابق .

(٤) تحويلات العاملين في الخارج ، وكذلك المعونات الرسمية (معونات التنمية الرسمية والمعونات الرسمية الأخرى) ، وإجمالي موارد النقد الأجنبي (حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ودخول العوامل وصافي التحويلات الجارية في ميزان المدفوعات الجاري) مأخوذة من مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي ، مصدر سابق حتى سنة ٢٠٠١ ، ومن البنك المركزي ، النشرة الإحصائية الشهرية ، مارس ٢٠٠٦ ، وذلك بالنسبة لسنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

(٥) باستثناء ما سبق ذكره فإن معظم بيانات الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٩ من مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٠ ، أما معظم بيانات السنوات اللاحقة فهي من مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣.

جدول (٧–م–٧): مؤشرات معونات التنمية الرسمية والاستثمار الأجنبى المباشر

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
معونات التنمية الرسمية															
المعونات الرسمية بالمليون دولار	٢٢١٠	٢٠١٦	٢٣٥١	٢٣٧٢	١٤٥٢	١٣٨٣	١٢٩٥	١٤٥٠	١٤٥٩	١٧٧٢	١٧٦٣	١٦٧٣	١٧٢٥	١٤٩٩	١٥٤٥
نصيب الفرد من المعونات الرسمية بالدولار	٦٠,٩٠	٥٤,٣٦	٦١,٩٦	٦١,٠١	٣٦,٤٣	٣٣,٨٣	٣٠,٨٧	٣٣,٧٠	٣٣,٠٤	٣٩,١٠	٣٧,٩١	٣٥,٠٨	٣٥,٢٩	٢٩,٩٤	٣٠,١٥
نسبة المعونات الرسمية إلى إجمالى الإنفاق العام	٢٩,٦٨	٢٠,٨٩	٢٣,٥٢	٢٢,٣٦	١٨,١٦	١١,٦٨	١١,٤٦	٨,٦٩	٩,١١	٩,٣٠	٨,٢٤	٦,٦٧	٦,٦٨	٤,٦٥	٥,٦٠
نسبة المعونات الرسمية إلى الدخل القومى الإجمالى	١٩,٧٤	١٥,٤٨	١٦,٥٤	١٦,٧٢	٨,٥٠	٦,٤٥	٥,٩٦	٦,٠٩	٥,٥٦	٦,٢٠	٥,٦١	٥,٢٢	٤,٣١	٤,٣٠	٣,٩٥
نسبة المعونات الرسمية إلى إجمالى التكوين الرأسمالى	٥٧,٩١	٥٣,١٤	٥٥,٠٧	٥٠,٤٥	٢٤,٣٥	٢١,٩٣	١٨,٧٤	١٨,٨٤	١٨,٠٥	٢١,٠٥	١٩,٠٥	١٩,٦٧	١٦,٣٣	١٢,٢٥	١٢,٢٦
نسبة المعونات الرسمية إلى الواردات من السلع والخدمات	..	..	٤٠,٥٣	٣٥,٣٩	١٧,٧٢	١٤,١٩	١١,٤٥	١٢,٥٥	١٢,٠٦	١٢,٤٢	١٣,١١	١٤,٨٠	١٤,٦٠	١١,٣٣	١١,٤٤
الاستثمار الأجنبى															
صافى الاستثمار المباشر بالمليون دولار	٨,٠	٦١,٠	١٠٤,٨	٣١٨,٢	١٢١٦,٣	٥٤٨,٣	٧٥٢,٦	٢٩٣,٦	٤٩٠,٠	٧٢٩,١	١١٧٧,٦	١٢١٧,٤	٩٤٧,٧	١١٩٠,٠	١٢٥٠,٢
نسبة الاستثمار المباشر إلى ن.م.إ	٠,٠٧	٠,٤٦	٠,٧٢	٢,١٤	٦,٧٠	٢,٣٩	٣,٢٢	١,١٥	١,٧٤	٢,٣٨	٣,٣٩	٣,٣٩	٢,٣٤	٣,٤٠	٣,١٥
نسبة الاستثمار المباشر إلى التكوين الرأسمالى	٠,٢١	١,٦١	٢,٤٥	٦,٧٧	٢٠,٤٠	٨,٧٠	١٠,٩٠	٣,٨١	٦,٠٦	٨,٦٦	١٢,٧٣	١٤,٣١	٨,٩٧	٩,٧٢	٩,٩٢

www.ipubliado

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
معونات التنمية الرسمية														
المعونات الرسمية بالمليون دولار	٥٤٣٠	٥٠١٦	٣٥٩٧	٢٣٨٧	٢٦٨٢	٢٠١٦	٢٢٠٠	١٩٨٥	١٩٥٥	١٥٨٢	١٣٢٨	١٢٥٧	١٢٣٩	٨٩٤
نصيب الفرد من المعونات الرسمية بالدولار	١٠٣,٥٣	٩٣,٥٥	٦٥,٦٦	٤٢,٦٨	٤٦,٩٩	٣٤,٦٦	٣٧,١١	٣٢,٨٦	٣١,٧٥	٢٥,٢١	٢٠,٧٦	١٩,٢٨	١٨,٦٦	١٣,٢٣
نسبة المعونات الرسمية إلى إجمالى الإنفاق العام	٣١,٥٢	٤٤,٤١	٢١,٩٠	١٤,٣٠	١٣,٩٣	٩,٩٥	١٠,٠٣	٨,٥٧	٩,٣٦	٦,٨٢	٥,٣٣	٥,٢٠	٥,٧٠	٣,٨٢
نسبة المعونات الرسمية إلى الدخل القومى الإجمالى	١٢,٩٢	١٣,٧٠	٨,٦٦	٥,١٢	٥,١٨	٣,٣٤	٣,٢٣	٢,٥٨	٢,٣٥	١,٧٦	١,٣٢	١,٢٦	١,٢٧	٠,٩٥
نسبة المعونات الرسمية إلى إجمالى التكوين الرأسمالى	٤٣,٦٩	٦٤,٠٩	٤٧,٢٥	٣١,١٩	٣١,١٨	١٩,٤٨	١٩,٥٨	١٤,٤١	١١,٢٨	٨,٦٥	٧,٢٩	٧,٧٦	٨,٣٦	٦,٦٠
نسبة المعونات الرسمية إلى الواردات من السلع والخدمات	٣٤,٠٠	٣٢,٧٠	٢١,٧١	١٣,٨٣	١٥,١٠	١٠,٥٤	١١,١٠	٨,٩٨	٨,٨١	٦,٩٨	٥,٥٦	٥,٩٨	٦,٣٥	٤,٥٤
الاستثمار الأجنبى														
صافى الاستثمار المباشر بالمليون دولار	٧٣٤,٠	٢٥٣,٠	٤٥٩,٠	٤٩٣,٠	١٢٥٦,٠	٥٩٨,٠	٦٣٦,٠	٨٩٠,٦	١٠٧٦,٠	١٠٦٥,٣	١٢٣٥,٠	٤٨٢,١	٤١٣,٠	٦٧٠,٠
نسبة الاستثمار المباشر إلى ن.م.إ	١,٧٠	٠,٦٨	١,١٠	١,٠٤	٢,٤٢	٠,٩٩	٠,٩٤	١,١٧	١,٣١	١,٢٠	١,٢٤	٠,٤٩	٠,٤٥	٠,٨١
نسبة الاستثمار المباشر إلى التكوين الرأسمالى	٥,٩١	٣,٢٣	٦,٠٣	٦,٤٤	١٤,٦٠	٥,٧٨	٥,٦٦	٦,٤٦	٦,٢١	٥,٨٣	٦,٧٧	٢,٩٨	٢,٧٩	٤,٩٦

المصادر والملاحظات:

(١) البيانات مأخوذة من : World Bank, World development Indicators, 2003 & 2005 CD-Rom، والبنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الرسمية، مارس ٢٠٠٦، وجدول (٦-م-٦) وجدول (٧-م-٢).

(٢) المعونات الرسمية هى معونات التنمية الرسمية وصافى المعونات الرسمية الأخرى. وحسب التعاريف المعمول بها فى لجنة معونات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فإنها تشمل التحويلات النقدية أو السلعية أو الخدمية التى يقدمها المانحون مطروحاً منها الأقساط المسددة خلال فترة التسجيل. كما أنها تشمل المنح الرسمية التى تقدمها المنظمات الرسمية فى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والقروض المتضمنة عنصر منحة لا يقل عن ٢٥% وكذلك المعونات الفنية. ومؤشرات المعونة محسوبة من القيم بالدولار الأمريكى بعد التحويل باستخدام أسعار الصرف الرسمية.

(٣) الاستثمار الأجنبى المباشر هو التدفق الصافى للاستثمار للحصول على دور مؤثر فى إدارة المشروع (١٠% أو أكثر من القوة التصويتية للأسهم) فى اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو يشتمل على حقوق الملكية والأرباح المعاد استثمارها وأى رأسمال آخر طويل الأجل وكذلك رأس المال قصير الأجل.

(٤) استثمارات الحافظة هى التدفق الصافى الذى يشتمل على صافى مشتريات الأجانب من الأسهم والسندات وبعض العناصر المالية الأخرى التى لا تنشئ ديناً.

جدول (٧-م-٨): الاحتياطيات الدولية

السنة	الاحتياطيات الدولية بالمليون دولار			الاحتياطيات الدولية بدلالة عدد شهور الواردات	
	(البنك الدولى)		البنك المركزى	البنك الدولى	البنك المركزى
	صافى	إجمالى	صافى	إجمالى	صافى
١٩٧٥	١٩٤	٥٣٥	١٩٤	١,١	١,٤
١٩٧٦	٢٤٠	٥٦٧	٢٤٠	١,٢	١,٨
١٩٧٧	٤٣٠	٨٣٢	٤٣١	١,٥	١,١
١٩٧٨	٤٩٢	١٠٥١	٤٩٢	١,٧	١,٩
١٩٧٩	٥٢٩	١٧٩٥	٥٢٩	٢,١	٢,٤
١٩٨١/٨٠	٧١٦	١٦٨٢	٨٦٧	١,٨	٢,٤
١٩٨٢/٨١	٦٩٨	١٨٠٩	٦٩٣	١,٩	٢,٦
١٩٨٣/٨٢	٧٧١	١٦٩٩	٦٩٨	١,٧	٢
١٩٨٤/٨٣	٧٣٦	١٤٨٦	٨٠٣	١,٣	١,٧
١٩٨٥/٨٤	٧٩٢	١٥٨٧	٩١٨	١,٣	١,٧
١٩٨٦/٨٥	٨٢٩	١٧٧٩	٨٧٦	١,٦	٢,٣
١٩٨٧/٨٦	١٣٧٨	٢٥٥٦	٩٩٣	٢,٩	١,١
١٩٨٨/٨٧	١٢٦٣	٢٢٦١	١٥٥٦	٢,٢	١
١٩٨٩/٨٨	١٥٢٠	٢٤٩٥	١٤٤٢	٢,٢	١,١
١٩٩٠/٨٩	٢٦٨٣	٣٦٢٠	١٦٢٦	٢,٨	٠,٨
١٩٩١/٩٠	٥٣٢٥	٦١٨٥	٣٩٠٠	٤,٩	٥,٧
١٩٩٢/٩١	١٠٨١٠	١١٦٢٠	١٠٦٠٠	١٠,١	١٤,٣
١٩٩٣/٩٢	١٢٩٠٤	١٣٨٥٤	١٤٠٠٠	١٠,٧	١٦,٩
١٩٩٤/٩٣	١٣٤٨١	١٤٤١٣	١٧٠٠٠	١١,١	١٨,٨
١٩٩٥/٩٤	١٦١٨١	١٧١٢٢	١٧٩٠٠	١١,٢	١٦,٤
١٩٩٦/٩٥	١٧٣٩٨	١٨٢٩٦	١٨٥٠٠	١١,٦	١٥,٧
١٩٩٧/٩٦	١٨٦٦٥	١٩٣٧٠	٢٠٣٠٠	١١,٣	١٥,٧
١٩٩٨/٩٧	١٨١٢٤	١٨٨٢٤	٢٠١١٨	١٠	١٤,٣
١٩٩٩/٩٨	١٤٤٨٤	١٥١٩٠	١٨٠٦٦	٨,٣	١٢,٨
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٣١١٧	١٣٧٨٥	١٥١٣٠	٧	١٠,٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢٩٢٦	١٣٥٩٨	١٤٢٤٤	٧,٤	١٠,٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٣٢٤٢	١٤٠٧٦	١٤١٤٧	٨,٢	١١,٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٣٥٨٩	١٤٦٠٣	١٨٨٠٩	٨,٥	١٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣			١٤٧٨١		٩,٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤			٢٠٢٥١		٨,٤

المصادر والملاحظات:

١ ــ بيانات البنك الدولى ، مصدرها World Bank, World Development Indicators, 2005, CD-Rom . والاحتياطيات بالمليون دولار المعطاة فى القسم الأول فى عمود البنك الدولى هى الاحتياطيات الكلية (total) الصافية (net) المستبعد منها الذهب . أما الاحتياطيات بالمليون دولار المعطاة فى القسم الثانى من عمود البنك الدولى فهى الاحتياطيات الكلية الإجمالية (gross) ، المتضمنة الذهب .

٢ ــ بيانات البنك المركزى مصدرها : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية والاحتياطيات فى عمود البنك المركزى هى الاحتياطيات الدولية المصافية (net) بدون الذهب ، أى أنها تشمل رصيد السلطة النقدية (البنك المركزى المصرى) من العملات الأجنبية وحق الدولة غير المشروط فى تسهيلات صندوق النقد الدولى (حقوق السحب الخاصة) ، وصافى مركز مصر الاحتياطى لدى صندوق النقد الدولى .

٣ ــ بالرغم من أن الفرق بين الاحتياطيات الإجمالية والاحتياطيات الصافية هو الذهب ، فإن ثمة اختلافات واضحة فى معظم السنوات بين الاحتياطيات الصافية الواردة ضمن إحصاءات البنك الدولى وبين تلك المنشورة بمعرفة البنك المركزى . وربما يرجع ذلك فى جانب منه إلى اختلاف تقويم البنك الدولى للذهب عن تقويم البنك المركزى ،حيث أن البنك الدولى يقوم الذهب طبقا لأسعار سوق لندن ، بينما يأخذ البنك المركزى بتقويم قومى .

٤ ــ من الملاحظ أن الوزن النسبى للذهب فى احتياطيات مصر الدولية قد انخفض انخفاضاً ملحوظاً منذ منتصف الثمانينات . فبعد أن ارتفع هذا الوزن من ٥١,٥% فى ١٩٧٥ (١٠٠ مليون دولار) ، إلى ٧١% فى ١٩٨٦ (٦٦٢ مليون دولار) ، هبط إلى ٣,٨% فى ١٩٩٦ (٦٩٥ مليون دولار) ، ثم إلى ٣,٤% فى ٢٠٠١ (٤٨٨ مليون دولار) وذلك طبقاً لبيانات البنك المركزى المصرى .

٥ ــ لاحظ أن قيمة الذهب للسنوات ١٩٩٦ وما بعدها أصبحت تعطى بالجنيه المصرى فى نشرات البنك المركزى . وقد حولت إلى دولارات باستخدام أسعار الصرف المسجلة فى هذه النشرات .

٦ ــ الاحتياطيات بدلالة عدد شهور الواردات تختلف فى المصدرين للاختلاف فى قيمة الاحتياطيات (الإجمالية فى حالة البنك الدولى total reserves in months of imports ، والصافية فى حالة البنك المركزى) من جهة ، وكذلك لكون الواردات فى عمود البنك الدولى تشمل السلع والخدمات ، بينما الواردات فى عمود البنك المركزى تشمل السلع فقط من جهة أخرى .

obeikandl.com

جدول (٧–م–٩): التطورات فى سعر الصرف الأسمى ومعدل الدولرة

السنة	السعر الرسمى (جنيه / دولار)	وسط مرجح (جنيه / دولار)	السعر الرسمى (سنت/ جنيه)	الرقم القياسى للسعر الرسمى (سنت / جنيه) (١٠٠ = ١٩٧٤)	معدل الدولرة (%)
١٩٧٤	٠,٣٩١	٠,٤٣٦	٢٥٥,٧	١٠٠	–
١٩٧٥	٠,٣٩١	٠,٤٣٦	٢٥٥,٧	١٠٠	–
١٩٧٦	٠,٣٩١	٠,٤٥٠	٢٥٥,٧	١٠٠	١٤,٨
١٩٧٧	٠,٣٩١	٠,٤٥٠	٢٥٥,٧	١٠٠	٢٠,٤
١٩٧٨	٠,٣٩١	٠,٤٥٥	٢٥٥,٧	١٠٠	٢٣,٣
١٩٧٩	٠,٧٠٠	٠,٧٠٥	١٤٢,٦	٥٥,٨	٢٣,١
١٩٨٠	٠,٧٠٠	٠,٧٤٢	١٤٢,٦	٥٥,٨	٢٧,١
١٩٨١	٠,٧٠٠	٠,٧٥٣	١٤٢,٦	٥٥,٨	٣١,٠
١٩٨٢	٠,٧٠٠	٠,٧٦٤	١٤٢,٦	٥٥,٨	٢٧,٣
١٩٨٣	٠,٧٠٠	٠,٧٧٣	١٤٢,٦	٥٥,٨	٢٤,٩
١٩٨٤	٠,٧٠٠	٠,٧٨١	١٤٢,٦	٥٥,٨	٢٣,٥
١٩٨٥	٠,٧٠٠	٠,٨٠٦	١٤٢,٦	٥٥,٨	٣٣,٨
١٩٨٦	٠,٧٠٠	٠,٩٣٨	١٤٢,٦	٥٥,٨	٢٨,٩
١٩٨٧	٠,٧٠٠	١,٠٩٠	١٤٢,٦	٥٥,٨	٣٨,٢
١٩٨٨	٠,٧٠٠	١,٥٧٣	١٤٢,٦	٥٥,٨	٣٩,٥
١٩٨٩	٠,٨٦٧	٢,٠٤٨	١١٥,٣	٤٥,١	–
١٩٩٠	١,٥٥٠	٢,٣٩٠	٦٤,٥	٢٥,٢	٤٩,٨
١٩٩١	٣,١٣٨	٣,٠١١	٣١,٩	١٢,٤	٤٨,٣
١٩٩٢	٣,٣٢٢	٣,٣٠٤	٣٠,١	١١,٨	٣٣,٩
١٩٩٣	٣,٣٥٣	٣,٣٣٤	٢٩.٨	١١,٦	٢٧,٧
١٩٩٤	٣,٣٨٥	٣,٣٣٩	٢٩,٥	١١,٥	٢٣,٤
١٩٩٥	٣,٣٩٢	٣,٣٣٩	٢٩,٢	١١,٤	٢٥,١
١٩٩٦	٣,٣٩١	٣,٣٣٩	٢٩,٤	١١,٥	٢٢,٩
١٩٩٧	٣,٣٨٩		٢٩,٥	١١,٥	١٩,٤
١٩٩٨	٣,٣٨٨		٢٩,٥	١١,٥	١٧,٩
١٩٩٩	٣,٣٩٥		٢٩,٤	١١,٥	١٧,٠
٢٠٠٠	٣,٤٧٢		٢٨,٨	١١,٣	١٨,٨
٢٠٠١	٣,٩٧٣		٢٥,٢	٩,٨	٢١,٢
٢٠٠٢	٤,٦٣٢		٢١,٦	٨,٤	٢٣,٢
٢٠٠٣	٤,٧٨٣		٢٠,٩	٨,٢	٢٧,٣
٢٠٠٤	٥,٨١٩		١٧,٢	٦,٧	٢٨,٥
٢٠٠٥	٥,٦٤٨		١٧,٧	٦,٩	٢٤,٦

المصادر والملاحظات:

(١) سعر الصرف الرسمي مأخوذ من World Bank, World Development Indicators 2003, CD-Rom، فيما عدا السنوات ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥ فهى مستنتجة من : البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ١٠٨، مارس ٢٠٠٦.

(٢) معدل الوسط المرجح لأسعار الصرف الرسمية (القيم والرقم القياسى) وكذلك الرقم القياسى لسعر الصرف الفعال الحقيقى هو جودة عبد الخالق، التثبيت الاقتصادى والتكيف فى مصر- إصلاح أم إهدار للتصنيع؟ ترجمة سمير كريم ، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، الكتاب رقم ٦٣٥، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٦٠-١٦١.
والوسط المرجح لأسعار الصرف الرسمية هو الوسط المرجح للأسعار المختلفة للتعامل فى النقد الأجنبي، حيث كان هناك أكثر من سعر صرف قبل توحيد أسعار الصرف فى عام ١٩٩١،

(٣) معدل الدولرة = نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى السيولة المحلية (M2) . وقد جمعت بياناته من أعداد مختلفة من البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ؛ والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، والمجلة الاقتصادية ؛ ووزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية .

obeikandl.com

obeikandl.com

ملحق الفصل الثامن

obeikandl.com

جدول (٨–م–١): تقديرات قوة العمل والتشغيل والبطالة

بيانات مقارنة من البنك الدولي (ب.د.) ووزارة التخطيط (و.ت.) والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ج.م.ت.)

السنة	تقديرات ب . د				تقديرات و . ت				تقديرات ج . م . ت			
	قوة العمل	المشتغلون	المتعطلون	معدل البطالة%	قوة العمل	المشتغلون	المتعطلون	معدل البطالة%	قوة العمل	المشتغلون	المتعطلون	معدل البطالة%
١٩٧٤	١٢٤٨٢					٩٠٤٢			—	—	—	—
١٩٧٥	١٢٧٣٤					٩٤٣٣			٩٢٦٤	٩٠٣١	٢٣٣	٢,٥
١٩٧٦	١٣٠٠٨					٩٦٢٨			٩٦١٤	٩١٢٠	٤٩٣	٥,١
									١١١٠٦	١٠٢٥٦	٨٥٠	٧,٦
١٩٧٧	١٣٣٠٧					٩٨٨٥			٩٤٩٤	٩١٩٨	٢٩٦	٣,١
١٩٧٨	١٣٦٢٥					١٠٢١٦			٩٨٠٢	٩٤٤٨	٣٥٤	٣,٦
١٩٧٩	١٣٩٦٥					١٠٥٤٤			١٠٠٢٣	٩٥٦٥	٤٥٨	٤,٦
١٩٨٠	١٤٣١٨	١٣٥٧٤	٧٤٤	٥,٢		١٠٩٩٢			١٠٣٣٥	٩٧٩٩	٥٣٦	٥,٢
١٩٨١/٨٠	١٤٦٨٣	١٣٨٩٠	٧٩٣	٥,٤		١١٤٣٩			١٠٥١٨	٩٩٤٦	٥٧٢	٥,٤
١٩٨٢/٨١	١٥٠٦١	١٤٢٠٣	٨٥٨	٥,٧	١١٠٩٢	١٠٥٢٢	٥٧٠	٥,١	١٠٧٢١	١٠١١٥	٦٠٦	٥,٧
١٩٨٣/٨٢	١٥٤٥٠	١٤٤٣٠	١٠٢٠	٦,٦		١٠٧٩٥			١٢٣٣٨	١١٥٢٦	٨١٢	٦,٦
١٩٨٤/٨٣	١٥٨٤٨	١٤٨٩٧	٩٥١	٦		١١٠٧٢			١٢٥٧٤	١١٨١٨	٧٥٦	٦
١٩٨٥/٨٤	١٦٢٥٣					١١٣٦٧						
١٩٨٦/٨٥	١٦٦٥٩					١١٦٦٩			١٢٨٠٥	١١٣٨٦	١٤١٩	١١,١
									١٣٣٤٩	١١٩١٩	١٤٣٠	١٠,٧
١٩٨٧/٨٦	١٧٠٦٥				١٢٩٥٦	١١٩٩٨	٩٥٨	٧,٤	—	—	—	—
١٩٨٨/٨٧	١٧٤٧١					١٢٣٣٤			—	—	—	—
١٩٨٩/٨٨	١٧٨٧٧	١٦٦٤٤	١٢٣٣	٦,٩		١٢٦٨٥			١٦٠٣٤	١٤٩٢٦	١١٠٨	٦,٩
١٩٩٠/٨٩	١٨٢٨١	١٦٧٠٩	١٥٧٢	٨,٦		١٣٠٣٢			١٥٧٠٧	١٤٣٦١	١٣٤٦	٨,٦

السنة	تقديرات ب . د				تقديرات و . ت				تقديرات ج . م . ت			
	قوة العمل	المشتغلون	المتعطلون	معدل البطالة%	قوة العمل	المشتغلون	المتعطلون	معدل البطالة%	قوة العمل	المشتغلون	المتعطلون	معدل البطالة%
١٩٩١/٩٠	١٨٨٢٧	١٧٠٢٠	١٨٠٧	٩,٦		١٣٣٧٦			١٥٢٩٠	١٣٨٢٧	١٤٦٣	٩,٦
١٩٩٢/٩١	١٩٣٧٥	١٧٦٣١	١٧٤٤	٩	١٥١٤١	١٣٧٤٢	١٣٩٩	٩,٢	١٥٨١٥	١٤٣٩٩	١٤١٦	٩
١٩٩٣/٩٢	١٩٩٢٣	١٧٧٥١	٢١٧٢	١٠,٩		١٤٠١١			١٦٥٠٤	١٤٧٠٣	١٨٠١	١٠,٩
١٩٩٤/٩٣	٢٠٤٧٢	١٨٢٢٠	٢٢٥٢	١١		١٤٤٣٦			١٧١١٨	١٥٢٤١	١٨٧٧	١١
١٩٩٥/٩٤	٢١٠٢٠	١٨٦٤٥	٢٣٧٥	١١,٣		١٤٨٧٩			١٧٢٦١	١٥٣٤٤	١٩١٧	١١,١
١٩٩٦/٩٥	٢١٦٣٥					١٥٣٤٠			١٧١٤٧	١٥٦١٢	١٥٣٥	٩
١٩٩٧/٩٦	٢٢٢٧٨	٢٠٤٠٧	١٨٧١	٨,٤	١٧٣٥٨	١٥٨٢٥	١٥٣٣	٨,٨	١٧٢٧٦	١٥٨٣٠	١٤٤٦	٨,٤
١٩٩٨/٩٧	٢٢٩٣٦	٢١٠٥٦	١٨٨٠	٨,٢	١٧٨٢٧	١٦٣٤٤	١٤٨٣	٨,٣	١٧٦٣٠	١٦١٨٣	١٤٤٧	٨,٢
						١٦١٤٩						
١٩٩٩/٩٨	٢٣٦١٣	٢١٧٠١	١٩١٢	٨,١	١٨٣١٠	١٦٨٧٤	١٤٣٦	٧,٨	١٨٢٣٠	١٦٧٥٠	١٤٨٠	٨,١
٢٠٠٠/٩٩	٢٤٣٠٤	٢٢١١٧	٢١٨٧	٩		١٧٤٣٤			١٨٩٠١	١٧٢٠٣	١٦٩٨	٩
						١٧٠٠٠						
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٥٠٨٧	٢٢٦٢٩	٢٤٥٨	٩,٨	١٩٢٣٢	١٧٣٤٠	١٨٩٢	٩,٨	١٩٣٤٠	١٧٥٥٧	١٧٨٣	٩,٢
٢٠٠٢/٠١	٢٥٨٨٠	٢٣٥٤٦	٢٣٣٤	٩,٠٢		١٧٦٨٤						
					١٩٧٣٥	١٧٩٥٠	١٧٨٠	٩,٠٢	١٩٨٧٧	١٧٨٥٦	٢٠٢١	١٠,٣
٢٠٠٣/٠٢	٢٦٦٨١	٢٤٠٤٠	٢٦٤١	٩,٩	٢٠١٧٦	١٨١٧٩	١٩٩٧	٩,٩				١١
٢٠٠٤/٠٣					٢٠٧٠٣	١٨٦٥٩	٢٠٤٤	٩,٩	٢٠٨٧١	١٨٧١٧	٢١٥٤	١٠,٣
٢٠٠٥/٠٤					٢١٢٤١	١٩١١٦	٢١٢٥	١٠				

المصادر والملاحظات:

(١) تقديرات البنك الدولي(ب.د.) من:

World Bank World Development Indicators 2005, CD-ROM, وهى تتضمن قوة العمل (بالألف) ومعدل البطالة بشكل مباشر . وقد حسب عدد المتعطلين بضرب معدل البطالة فى قوة العمل . كما حسب عدد المشتغلين بطرح عدد المتعطلين من قوة العمل — وتقديرات البطالة فى ٢٠٠٠/٢٠٠١ و٢٠٠١/٢٠٠٢ و٢٠٠٢/٠٣ تستند إلى معدلات البطالة (و.ت) وقوة العمل (ب.د.) ، وتقديرات التشغيل مستنتجة من تقديرات قوة العمل وتقديرات البطالة . والظاهر أن بيانات قوة العمل والمشتغلين تتضمن العسكريين ، حيث تتضمن بيانات مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ التقديرات التالية لنسبة العسكريين فى قوة العمل وأعدادهم للسنوات من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٩ :

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
نسبة العسكريين إلى قوة العمل	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٩	٣,١	٣,١	٣	٢,٩
عدد العسكريين فى قوة العمل	٤٥٠	٤٣٤	٤٣٤	٤٢٤	٤٢٤	٤٣٠	٦١٠	٦٧٢	٦٨٠	٦٨٠	٦٨٠
السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣							
نسبة العسكريين إلى قوة العمل	٢,٨	٣,١	٣	٢,٩							
عدد العسكريين فى قوة العمل (بالألف)	٦٧٨,٥	٧٦٨	٧٧٣	٧٨٠							

(٢) تقديرات وزارة التخطيط: (و.ت.)

أ - تقديرات عدد المشتغلين (بالألف) للسنوات من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٠/٩٩ من وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، أغسطس ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٥٥ — ٢٦٣ . الرقم الخاص بسنة ١٩٨٠ محسوب كوسط حسابى للسنتين ١٩٧٩ و١٩٨١/٨٠ .

ب- تقديرات عدد المشتغلين للسنوات من ١٩٩٨/٩٧ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠١ من موقع وزارة التخطيط على الإنترنت (www.mop.gov.eg) . وهذه هى الأرقام الموضوعة فى السطر الثانى لكل سنة من هذه السنوات وهذا المصدر يعطى بيانات عن الفترة من ١٩٨٢/٨١ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠١ . وبياناته متوافقة مع بيانات الوثيقة المرجعية حتى ١٩٩٧/٩٦ ، ولكنها تختلف عنها فى السنوات الثلاث التالية . والظاهر أن بيانات الوثيقة المرجعية قد خضعت لعملية مراجعة بالتخفيض فى تلك السنوات الثلاث . إذ أصبح عدد المشتغلين أقل بمقدار ١٩٥ ألف فى كل سنة من ١٩٩٨/٩٧ وسنة ١٩٩٩/٩٨ ، وبمقدار ٤٣٤ ألف فى سنة ٢٠٠٠/٩٩ . والتقديرات الموضوعة فى السطر الثانى للسنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ مأخوذة من: وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢—٢٠٠٧ ، وخطة عامها الأول ، أبريل ٢٠٠٢ ، ص ٢٩ . لاحظ أن التقدير المعدل لعدد المشتغلين أزيد من التقدير المتاح على موقع الوزارةعلى الإنترنت بعدد ٢٦٦ ألف مشتغل . وبيانات قوة العمل والمشتغلين ومعدل البطالة فى السنوات ١٩٨٢/٨١ ، و ١٩٨٧/٨٦ ، و١٩٩٢/٩١ ، و١٩٩٨/٩٧ ، و١٩٩٩/٩٨ مأخوذة من وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/٩٩ ، المجلد الأول ، أبريل ١٩٩٩ ، ص ٧٧ . وبيانات عدد المشتغلين من المصدر الأخير متطابقة مع المذكور فى الوثيقة المرجعية ، فيما خلا سنة ١٩٩٩/٩٨ ، حيث يزيد عدد المشتغلين فى الوثيقة بنحو ٩ آلاف عن العدد المذكور فى خطة ٢٠٠٠/٩٩ .

ج- تقديرات السنتين ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤ من : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، مارس ٢٠٠٤ ، ص ٥٣ . وتقديرات ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مأخوذة من وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٠٥ ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٥ .

(٣) تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (ج.م.ت.):

أ - هذه التقديرات مستمدة من بحث العمالة بالعينة الذى يجريه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وهى مأخوذة من موقع منظمة العمل الدولية على الإنترنت (www.ilo.org) ونشرة بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٢(الصادرة فى يوليو ٢٠٠٣ ، ونشرة بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٤ (الصادرة فى أغسطس ٢٠٠٥) .

وقوة العمل (١٥ ــ ٦٤ سنة) تشمل المصريين فقط ، ولا يدخل فيها أفراد القوات المسلحة . وتقديرات قوة العمل للسنوات قبل ١٩٩٣ مستنتجة من بيانات المشتغلين والمتعطلين . وفيما يتعلق بتقدير المشتغلين، فإنه يشتمل على الأفراد فى الفئة العمرية ١٢ ــ ٦٤ سنة فى السنوات قبل ١٩٩٧ ، وعلى الأفراد فى الفئة العمرية ١٥ ــ ٦٤ سنة فى السنوات اللاحقة لسنة ١٩٩٧ . والتقدير يشمل المشتغلين فى القطاعات المدنية فقط ، وهو متوسط للتقديرين الذين يؤخذان فى مايو ونوفمبر من كل عام . والمتعطلون ــ حسب المصدر ــ يقعون فى الفئة العمرية ١٥ ــ ٦٤ سنة .

ومن الملاحظ أن معدلات البطالة المحسوبة من بحث القوى العاملة بالعينة مطابقة لتلك التى ترد فى مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولى . ويبدو أن البنك الدولى يطبق هذه المعدلات على تقديراته المختلفه (الأعلى) لقوة العمل ، مما يجعل تقديراته لعدد المتعطلين أعلى من تقديرات بحث القوى العاملة بالعينة.

ب- التقديرات للسنوات ١٩٧٦ و١٩٨٦/٨٥ و١٩٩٦/٩٥ هى التقديرات المستمدة من تعدادات السكان التى أجريت فى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ و١٩٩٦ . والمبين هنا هو التقديرات للفئة العمرية ١٥ ــ ٦٤ سنة فى السطر الأول ،والتقديرات حسب التعريف الأوسع لقوة العمل أى للفئة العمرية ٦ ــ ٦٤ سنة فى السطر الثانى (إن وجدت). أنظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦ ، النتائج التفصيلية ، سبتمبر ١٩٧٨ ، والتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج النهائية ، ١٩٩١ ، والتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦ ، النتائج التفصيلية ، ديسمبر ١٩٩٨ ، والكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٥ ــ ٢٠٠٢ ، يونيو ٢٠٠٣ .

جدول (٨–م–٢): تقديرات مقارنة لعدد السكان داخل الجمهورية ومعدل النشاط البنك الدولي (ب.د.) والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ج.م.ت.) ووزارة التخطيط (و.ت.)

السنة	تقديرات عدد السكان (الأعداد بالألف نسمة)				معدل النشاط = (قوة العمل/ السكان)×١٠٠		
	١	٢	٣=١–٢	٤=(٣/٢)×١٠٠	٥	٦	٧
	ب . د .	ج . م . ت	الفرق المطلق	الفرق النسبي	ب . د .	ج . م . ت .	و . ت .
١٩٧٤	٣٥٥٦١	٣٤٩٧٢	٥٨٩	١,٧	٣٥,١	—	
١٩٧٥	٣٦٢٨٩	٣٥٦٤٤	٦٤٥	١,٨	٣٥,١	٢٦	
١٩٧٦	٣٧٠٨١	٣٦٣٢٨	٧٥٣	٢,١	٣٥,١	٢٦,٥	
١٩٧٧	٣٧٩٤٥	٣٧٣٢٧	٦١٨	١,٦	٣٥,١	٢٥,٤	
١٩٧٨	٣٨٨٧٥	٣٨٣٥٣	٥٢٢	١,٤	٣٥	٢٥,٥	
١٩٧٩	٣٩٨٥٥	٣٩٤٠٨	٤٤٧	١,١	٣٤.٢	٢٥,٤	٠
١٩٨٠	٤٠٨٧٥	٤٠٥٥٤	٣٢١	٠,٨	٣٥، ٠	٢٥,٥	
١٩٨١	٤١٩٣٦	٤١٧٠٦	٢٣٠	٠,٦	٣٥ ، ٠	٢٥,٢	
١٩٨٢	٤٣٠٣٥	٤٢٨٤٦	١٨٩	٠,٤	٣٥، ٠	٢٥	٢٦,٤
١٩٨٣	٤٤١٦٩	٤٤٠١٥	١٥٤	٠,٣	٣٥. ٠	٢٨	
١٩٨٤	٤٥٣٢٩	٤٥٢٣٧	٩٢	٠,٢	٣٥، ٠	٢٧,٨	
١٩٨٥	٤٦٥١١	٤٦٥٤٥	-٣٤	-٠,١	٣٥، ٠	—	
١٩٨٦	٤٧٦٩٦	٤٧٧٥١	-٥٥	-٠,١	٣٥، ٠	٢٨	
١٩٨٧	٤٨٨٢٧	٤٨٨١٦	١١	٠	٣٥، ٠	—	٢٦,٧
١٩٨٨	٥٠٠٧٠	٤٩٨٢٦	٢٤٤	٠,٥	٣٥، ٠	—	
١٩٨٩	٥١٢٥٧	٥٠٨٥٨	٣٩٩	٠,٨	٣٥، ٠	٣١,٥	
١٩٩٠	٥٢٤٤٢	٥١٩١١	٥٣١	١، ٠	٣٥، ٠	٣٠,٩	
١٩٩١	٥٣٦١٧	٥٢٩٨٥	٦٣٢	١,٢	٣٥,٢	٢٨,٨	
١٩٩٢	٥٤٧٨٠	٥٤٠٨٢	٦٩٨	١,٣	٣٥,٤	٢٩,٢	٢٨,٢
١٩٩٣	٥٥٩٣٠	٥٥٢٠١	٧٢٩	١,٣	٣٥,٧	٢٩,٥	
١٩٩٤	٥٧٠٦٤	٥٦٣٤٤	٧٢٠	١,٣	٣٦، ٠	٣٠,٤	
١٩٩٥	٥٨١٨٠	٥٧٥١٠	٦٧٠	١,٢	٣٦,٢	٣٠	
١٩٩٦	٥٩٢٧٢	٥٨٧٥٥	٥١٧	٠,٩	٣٦,٦	٢٩	
١٩٩٧	٦٠٤١٦	٦٠٠٨٠	٣٣٦	٠,٦	٣٧، ٠	٢٨,٨	٢٩,٢
١٩٩٨	٦١٥٨٠	٦١٣٤١	٢٤٠	٠,٤	٣٧.٤	٢٨,٨	٢٩,٤
١٩٩٩	٦٢٧٧٠	٦٢٦٣٩	١٣١	٠,٢	٣٧.٨	٢٩,١	٢٩,٥
٢٠٠٠	٦٣٩٧٦	٦٣٩٧٦	٠	٠	٣٨,١	٢٩,٥	
٢٠٠١	٦٥١٧٧	٦٥٣٣٦	-١٥٩	-٠,٢	٣٨,٦	٢٩,٦	
٢٠٠٢	٦٦٣٧٢	٦٦٦٦٨	-٢٩٦	-٠,٤	٣٩	٢٩,٨	٢٩,٦
٢٠٠٣	٦٧٥٥٩	٦٨٠٠٠	-٤٤١	-٠,٦	٣٩,٥	٣٠	٢٩,٧

المصادر والملاحظات:

١- تقديرات البنك الدولى لعدد السكان مأخوذة من World Bank, World Development Indicators 2005 (CD- Rom) وهى تقديرات لعدد السكان داخل الجمهورية .

٢- تقديرات الإحصاء لعدد السكان هى تقديرات السكان فى منتصف السنة التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وهى متاحة لعدد السكان داخل الجمهورية للسنوات ١٩٨٠ ــ ٢٠٠٢ فى الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٥ ــ ٢٠٠٢ ، يونيو٢٠٠٣. وفيما يتعلق بالسنوات قبل ١٩٨٠، فقد عدل التقدير المتاح فى الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ ــ ١٩٨٧، يونيو ١٩٨٨ ، لعدد السكان فى الداخل والخارج فى سنة ١٩٧٦ والمستند إلى التعداد العام للسكان الذى أجرى فى تلك السنة (وهو ٣٧٨٥٨ ألف نسمة) بخصم تقدير عدد المصريين فى الخارج فى السنة ذاتها ، ثم طبق على هذا التقدير معدل النو السنوى المتوسط المستنتج من تعدادى ١٩٧٦ و١٩٨٦ (٢,٧٥%) للحصول على تقديرات لعدد السكان فى السنوات ١٩٧٧ــ ١٩٧٩. كما طبق معدل النمو السنوى المتوسط المستنتج من تعدادى ١٩٦٦ و١٩٧٦(١,٩٢%) للحصول على تقديرات لعدد السكان فى ١٩٧٤ و١٩٧٥ .

لاحظ أن تقدير التعداد لعدد السكان هو التقدير فى ليلة إجراء العد (مثلا فى ٢٢/٢٣ نوفمبر ١٩٧٦ فى تعداد ١٩٧٦) ، بينما التقديرات المعطاه هى لعدد السكان فى منتصف السنة . وطبقاً للتعدادات الثلاثة الأخيرة كان عدد السكان بالألف نسمة كالتالى :

السنة	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
عدد السكان فى الداخل	٣٦٦٢٦	٤٨٢٥٤	٥٩٣١٣
عدد السكان فى الخارج	١٥٧٢	١٦٥٨	٢١٨٠
عدد السكان فى الداخل والخارج	٣٨١٩٨	٤٩٩١٢	٦١٤٩٣

وكانت معدلات النمو السنوية المقدرة ما بين سنوات التعداد هي:

١٩٦٦ ـ ١٩٧٦	١,٩٢%
١٩٧٦ ـ ١٩٨٦	٢,٧٥%
١٩٨٦ ـ ١٩٩٦	٢,٠٨%

وبعد ١٩٩٦ يقدر أن معدل النمو السكان هبط من ٢,١٨% فى ١٩٩٧ إلى ١,٩٩% فى ٢٠٠٣ ثم إلى ١,٩% فى ٢٠٠٤ ، كما يقدر أن عدد السكان فى الخارج قد هبط من ٢,١٨٠ مليون نسمة فى ١٩٩٦ إلى ١,٩٤٢ مليون نسمة فى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ثم إلى ١,٩٠٠ ألف نسمة فى ٢٠٠١/٢٠٠٢ وفى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . وذلك حسبما جاء فى الكتاب الإحصائى السنوى ، يونيو ١٩٨٠ويونيو ٢٠٠٣ ، وفى : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٥٧ ، العدد الأول ــ ٢٠٠٤، ص ١١٧، وذلك نقلاً عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

٣ - تقديرات معدل النشاط للبنك الدولى محسوبة من تقديراته للسكان (عمود١فى الجدول أعلاه) وقوة العمل (جدول ٨- م-١)، وتقديرات الإحصاء لمعدل النشاط محسوبة من تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء للسكان (عمود ٢ فى الجدول أعلاه) وقوة العمل المقدرة من مسح القوة العاملة بالعينة فى كل السنوات،عدا سنوات التعدادات(جدول ٨- م -١) . معدلات النشاط لسنوات التعداد هى المعدلات المحسوبة من التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت للسنوات ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ . أما تقديرات التخطيط لمعدلات النشاط فهى محسوبة من بيانات عدد السكان وقوة العمل لسنوات مختارة من ١٩٨٢/٨١ حتى ١٩٩٩/٩٨ الواردة فى : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، المجلد الأول ، أبريل ١٩٩٩ ، والتقدير المعدل لكل من السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ محسوب من عدد السكان المقدر بواسطة جهاز الإحصاء وقوة العمل حسب تقديرات التخطيط الواردة فى : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٧ ، وخطة عامها الأول ، ابريل ٢٠٠٢ ، ص ٢٩ ، وكذلك خطة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، أبريل ٢٠٠٥ .

جدول (٨–م–٣): تقديرات مقارنة لمعدل النشاط في مصر وعدد من الدول النامية (ب.د.)

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠١
مصر	٣٥,١	٣٥,١	٣٥	٣٥	٣٤,٩	٣٦,٢	٣٨,٦
الهند	٤٣,٧	٤٣,٧	٤٣,٦	٤٣	٤٢,٤	٤٣,٣	٤٤,٦
الصين	٥١,٦	٥٣,٢	٥٤,٩	٥٧,١	٥٩,٢	٥٩,٧	٦٠
إندونيسيا	٣٧,٩	٣٨.٧	٣٩,٥	٤١,٧	٤٣,٩	٤٦,٢	٤٨,٨
كوريا ج	٣٥,٧	٣٨,٢	٤٠,٧	٤٣,٣	٤٥,٨	٤٩	٥١,٣
باكستان	٣٤,٥	٣٥	٣٥,٤	٣٥,٥	٣٥,٦	٣٦,٣	٣٧,٨
تركيا	٤٥,٥	٤٣,٨	٤٢,١	٤٢,٧	٤٣,٣	٤٥	٤٦,٦
تونس	٢٩,٩	٣٢,١	٣٤,٢	٣٤,٧	٣٥,١	٣٧,٣	٤٠
نيجيريا	٤٢,١	٤١,٧	٤١,٥	٤٠,٧	٤٠	٣٩,٦	٣٩,٧
غانا	٤٦,٦	٤٧	٤٧,٤	٤٧	٤٦,٧	٤٦,٨	٤٧,٧
السودان	٣٧,٤	٣٧	٣٦,٦	٣٦,٨	٣٧,١	٣٨,٧	٤٠,١
البرازيل	٣٥,٤	٣٧,٣	٣٩,٢	٤١,٧	٤٤,٢	٤٥,٥	٤٦,٨
الأرجنتين	٣٩	٣٨,٥	٣٨	٣٧,٨	٣٧,٥	٣٨,٩	٤١
شيلى	٣١,٣	٣٢,٨	٣٤,٣	٣٦,٢	٣٨,١	٣٩,٥	٤١,٢

المصادر والملاحظات:

حسبت من بيانات السكان وقوة العمل الواردة فى :

World Bank, World Development Indicators 2003 (CD-ROM).

جدول (٨–م–٤): بعض المراجعات غير المفسرة في تقديرات وزارة التخطيط لعدد المشتغلين ١٩٨٢/٨١–١٩٩٢/٩١

السنة	التقدير الأول	التقدير الثاني	الزيادة السنوية		الزيادة فى التقدير الأول عن التقدير الثانى	
			حسب التقدير الأول	حسب التقدير الثاني	بالألف	%
١٩٨٢/٨١	١١٦٨٥	١٠٥٢٢	–	–	١١٦٣	١١,١
١٩٨٣/٨٢	١٢١١١	١٠٧٩٥	٤٢٦	٢٧٣	١٣١٦	١٢,٢
١٩٨٤/٨٣	١٢٤٦٩	١١٠٧٢	٣٥٨	٢٧٧	١٣٩٧	١٢,٦
١٩٨٥/٨٤	١١٥٩٤	١١٣٦٧	-٨٧٥	٢٩٥	٢٢٧	٢
١٩٨٦/٨٥	١٢٠٠٦	١١٦٦٩	٤١٢	٣٠٢	٣٣٧	٢,٩
١٩٨٧/٨٦	١٢٤١٨	١١٩٩٨	٤١٢	٣٢٩	٤٢٠	٣,٥
١٩٨٨/٨٧	١٢٥١٥	١٢٣٣٤	٩٧	٣٣٦	١٨١	١,٥
١٩٨٩/٨٨	١٢٨٨٠	١٢٦٨٥	٣٦٥	٣٥١	١٩٥	١.٥
١٩٩٠/٨٩	١٣٢٤٧	١٣٠٣٢	٣٦٧	٣٤٧	٢١٥	١,٦
١٩٩١/٩٠	١٣٥٢٧	١٣٣٧٦	٢٨٠	٣٤٤	١٥١	١,١
١٩٩٢/٩١	١٣٧٤٢	١٣٧٤٢	٢١٥	٣٦٦	٠	٠

المصادر والملاحظات:

١ – التقدير الأول لعدد المشتغلين مجمع من : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة ، نقلا عن وزارة التخطيط ، والتقدير الثانى هو المنشور على موقع وزارة التخطيط على الإنترنت (www.mop.gov.eg) ، وهو ما أخذنا به فى جدول (٨–م–١) .

٢ – التقديران متطابقان اعتباراً من ١٩٩٢/٩١ حتى ١٩٩٧/٩٦ ، ولكن فى المجموع الكلى فقط ، دون التطابق فى عدد المشتغلين فى القطاعات المختلفة .

لاحظ أن عدد المشتغلين طبقاً للتقدير الأول كان قد تجاوز قوة العمل حسب تقدير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى ١٩٨٢/٨١ (١٠٧٢١ ألف قوة عمل مقابل ١١٦٨٥ ألف مشتغل بزيادة ٩٦٤ ألف مشتغل) . أما فى السنوات التالية حتى ١٩٩٢/٩١ فقد كان عدد المشتغلين حسب و.ت — التقدير الأول أقل من قوة العمل حسب ج.م.ت . وفيما يتعلق بالسنوات السابقة على ١٩٨٢/٨١ ، كان التقدير الأول (و . ت) كالتالى :

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/١٩٨١
عدد المشتغلين بالألف	٩٢٤٣	٩٦٠٦	٩٦٤٥	٩٨٨٥	١٠٢١٦	١٠٥٦٠	١١٠٥٦

وهنا نلحظ أن عدد المشتغلين كان قريبا من قوة العمل فى ١٩٧٤ وأنه أصبح أكبر منها فى السنوات التالية .

٣ – الانخفاض الكبير فى قوة العمل فى سنة ١٩٨٤ (بمقدار ٨٧٥ ألف مشتغل) عن السنة السابقة عليها يرجع إلى انخفاض العمالة فى القطاعات السلعية بعدد ٣٧٤,٥ ألف مشتغل ، وفى قطاعات الخدمات الإنتاجية بعدد ٤٤,١ ألف مشتغل ، وفى قطاعات الخدمات الاجتماعية بعدد ٤٥٦,٢ ألف مشتغل ، منها انخفاض بعدد ٤٧٦ ألف مشتغل فى قطاع الخدمات الحكومية وحدها ، حيث تم إنقاص عدد المشتغلين فى هذا القطاع من ٢٥٤٤٧٠٠ إلى ٢٠٦٨٧٠٠ مشتغل . ومن المحتمل أن يكون هذا الانخفاض فى عدد المشتغلين فى قطاع الخدمات الحكومية راجعاً إلى استبعاد أفراد القوات المسلحة (أقرب تقدير لعددهم هو ٤٥٠٠٠٠ شخص فى ١٩٨٩ ، كما ذكرنا فى الهامش رقم (١) بجدول (٨ — م — ١)) . وهذا مجرد تخمين لا نملك دليلاً على صحته .

٤ – التقديرات المعدله للمشتغلين (التقدير الثانى) تقل جميعا عن تقديرات قوة العمل المستندة إلى بحث القوى العاملة بالعينة الذى يجريه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والمسجل فى جدول (٨ – م –١) .

جدول (٨–م–٥): معدلات النمو السنوية للتشغيل والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

السنة	التشغيل	التشغيل	ن.م.أ	نمو التشغيل – نمو ن.م.أ	
	(و.ت.)	(ج.م.ت)	(و.ت.)	(و.ت.)	(مختلط)
عمود	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(١)-(٣)	(٥)=(٢)-(٣)
١٩٧٦	٢		١٣,٣	-١١,٣	—
١٩٧٧	٢,٧		٩	-٦,٣	—
١٩٧٨	٣,٣	٢,٧	٨,٦	-٥,٣	-٥,٩
١٩٧٩	٣,٢	٢,٢	٤,٥	-١,٣	-٢,٣
١٩٨١/٨٠	٤,٢	٢,٤	١٨,١	-١٣,٩	-١٥,٧
١٩٨٢/٨١		١,٦			—
١٩٨٣/٨٢	٢,٦	١٣,٩	٥,١	-٢,٥	٨,٨
١٩٨٤/٨٣	٢,٥	٢,٥	٩,٧	-٧,٢	-٧,٢
١٩٨٥/٨٤	٢,٧		٥,٨	-٣,١	—
١٩٨٦/٨٥	٢,٧		٤,٧	-٢,١	—
١٩٨٧/٨٦	٢,٨		٣,٨	-١	—
١٩٨٨/٨٧	٢,٨		٥,٥	-٢,٧	—
١٩٨٩/٨٨	٢,٨		٤,٩	-٢,١	—
١٩٩٠/٨٩	٢,٧	-٣,٨	٥,٧	-٣	-٩,٥
١٩٩١/٩٠	٢,٦	-٣,٧	١,١	١,٥	-٤,٨
١٩٩٢/٩١	٢,٧	٤,١	٤,٥	-١,٤	-٠,٤
١٩٩٣/٩٢	٢,٠٠	٢,١	٢,٩	-٠,٩	-٠,٨
١٩٩٤/٩٣	٣,٠٠	٣,٦	٤	-١	-٠,٤
١٩٩٥/٩٤	٣,١	٠,٧	٤,٦	-١,٥	-٣,٩
١٩٩٦/٩٥	٣,١	١,٧	٥	-١,٩	-٣,٣
١٩٩٧/٩٦	٣,٢	١,٤	٥,٥	-٢,٣	-٤,١
١٩٩٨/٩٧	٢	٢,٢	٥,٦	-٣,٦	-٣,٤
١٩٩٩/٩٨	٢,٦	٣,٥	٦,١	-٣,٥	-٢,٦
٢٠٠٠/٩٩	٢,٦	٢,٧	٥,٤	-٢,٨	-٢,٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢	٢,١	٣,٥	-١,٥	-١,٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢	١,٧	٣,٢	-١,٢	-١,٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢,٨		٣,١	-٠,٣	—
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢,٦		٤,١	-١,٥	
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢,٤		٥,١	-٢,٧	

المصادر والملاحظات:

١ – عمود (١) وعمود (٢) محسوبان من جدول (٨– م – ١) . ويبدو معدل النمو المحسوب فى عمود (٢) لسنة ١٩٨٣/٨٢ شاذا فى ارتفاعه . وكذلك الحال مع معدلات النمو السالبة فى ١٩٩٠/٨٩ و١٩٩١/٩٠ . ولما كانت هذه التقديرات تعتمد على عينات (مسح القوى العاملة بالعينة) ، فالسبب المرجح لشذوذ التقديرات فى السنوات المذكورة قد يكون هو أخطاء العينات.

٢ – عمود (٣) منقول من جدول (٤– م –٣) ، مع إضافةمعدل النمو فى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ من وزارة التخطيط ، خطة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

جدول (٨–م–٦): تطور عدد المشتغلين حسب القطاعات المؤسسية والقطاعات الاقتصادية

(بالألف مشتغل)

السنة	القطاع العام				القطاع الخاص				الاقتصاد المصرى			
	س	خ ن	خ ج	إجمالى	س	خ ن	خ ج	إجمالى	س	خ ن	خ ج	إجمالى
١٩٧٥	١٠٤٦,٦	٥١٢,٤	١٣٥٩,٣	٢٩١٨,٣	٤٨٣٥	٩١٧,٨	٧٦٢,٢	٦٥١٥	٥٨٨١,٦	١٤٣٠,٢	٢١٢١,٥	٩٤٣٣,٣
١٩٧٦	١٠٦٣,٥	٥١٥,٧	١٤٤٠,٣	٣٠١٩,٥	٤٨٥١	٩٧٤,٨	٧٨٣,٠	٦٦٠٨,٧	٤٩١٤,٤	١٤٩٠,٥	٢٢٢٣,٣	٩٦٢٨,٢
١٩٧٧	١٠٩٩,٠	٥٣٤,٧	١٥٩٦,١	٣٢٢٩,٨	٤٧٥٦,٦	١٠٣٤,٧	٨٦٤,٤	٦٦٥٥,٧	٥٨٥٥,٦	١٥٦٩,٤	٢٤٦٠,٥	٩٨٨٥,٥
١٩٧٨	١١٢٠,٩	٥٤١,٥	١٦٧٣,٦	٣٣٣٦,٠	٤٩٠١,٠	١٠٧٨,٢	٩٠١,١	٦٨٨٠,٣	٦٠٢١,٩	١٦١٩,٧	٢٥٧٤,٧	١٠٢١٦,٣
١٩٧٩	١١٨٣,١	٥٤٧,٠	١٧٥٠,٣	٣٤٨٠,٤	٥٠١٦,٩	١١١٨,٢	٩٣٨,٥	٧٠٧٣,٦	٦٢٠٠,٠	١٦٦٥,٢	٢٦٨٨,٨	١٠٥٥٤,٠
١٩٨١/٨٠	١٢٤٥,٠	٥٧٤,٩	٢١٦٤,٧	٣٩٨٤,٧	٥١٢٤,٧	١١٨٢,٣	١١٤٧,٥	٧٤٥٤,٥	٦٣٦٩,٧	١٧٥٧,٢	٣٣١٢,٢	١١٤٩,١
١٩٨٢/٨١	١١٠٤,٤	٥٥٣,٦	١٩٢٩,٨	٣٥٨٧,٨	٤٨٨٩,٦	١٠٢٢,٤	١٠٢٢,٢	٦٩٣٤,٢	٥٩٩٤	١٥٧٦	٢٩٥٢	١٠٥٢٢
	١١٠٤,٤	٥٥٣,٦	٢٥٧٦,٨	٤٢٣٤,٨	٤٥٧٥,٦	٧٨٩,٤	٩٢٢,٢	٦٢٨٧,٢	٥٦٨٠	١٣٤٣	٣٤٩٩	١٠٥٢٢
١٩٨٣/٨٢	١١١٧,٩	٥٤٤,١	٢٦٣٠,٣	٤٢٩٢,٢	٤٦٨٢,١	٨٥٥,٩	٩٦٤,٧	٦٥٠٢,٧	٥٨٠٠	١٤٠٠	٣٥٩٥	١٠٧٩٥
١٩٨٤/٨٣	١١٣١,٧	٥٣٧,٠	٢٦٨٤,٧	٤٣٥٣,٤	٤٧٩٣,٣	٩١٨,٠	١٠٠٧,٣	٦٧١٨,٦	٥٩٢٥	١٤٥٥	٣٦٩٢	١١٠٧٢
١٩٨٥/٨٤	١١٤٩,٨	٥٣٣,١	٢٧٤٧,٢	٤٤٣٠,١	٤٩٠٩,٢	٩٧٩,٩	١٠٤٧,٨	٦٩٣٦,٩	٦٠٥٩	١٥١٣	٣٧٩٥	١١٣٦٧
١٩٨٦/٨٥	١١٦١,٤	٥٣٠,٢	٢٧٩٥,٦	٤٤٨٧,٢	٥٠٥٣,٦	١٠٢٩,٨	١٠٩٨,٤	٧١٨١,٨	٦٢١٥	١٥٦٠	٣٨٩٤	١١٦٦٩
١٩٨٧/٨٦	١١٩٦,٢	٥٢٩,٤	٢٨٥٣,١	٤٥٧٨,٧	٥١٧٣,٨	١٠٩٩,٦	١١٤٥,٩	٧٤١٩,٣	٦٣٧٠	١٦٢٩	٣٩٩٩	١١٩٩٨
١٩٨٨/٨٧	١١٦٥,٩	٥٢٢,١	٣٠٠٠,٥	٤٦٨٨,٥	٥٣١٦,١	١١٥٦,٩	١١٧٢,٥	٧٦٤٥,٥	٦٤٨٢	١٦٧٩	٤١٧٣	١٢٣٣٤
١٩٨٩/٨٨	١١٦٥,٩	٥٢٥,٤	٣١٣٠,٠	٤٨٢١,٣	٥٤٣٣,١	١٢٢٠,٦	١٢١٠,٠	٧٨٦٣,٧	٥٦٩٩	١٧٤٦	٤٣٤٠	١٢٦٨٥
١٩٩٠/٨٩	١١٥٠,٩	٥٣٢,٧	٣٤٢٢,٥	٥١٠٦,١	٥٥٦٤,١	١٢٧٦,٣	١٠٨٥,٥	٧٩٢٥,٩	٦٧١٥	١٨٠٩	٤٥٠٨	١٣٠٣٢
١٩٩١/٩٠	١١٩٧,٥	٥٢٥,٠	٣٤١٤,٠	٥١٣٦,٥	٥٦٣١,٥	١٣٤٢,٠	١٢٦٦,٠	٨٢٣٩,٠	٦٨٢٩	١٨٦٧	٤٦٨٠	١٣٣٧٦
١٩٩٢/٩١	١٢٠٦,٠	٥٠٠,٣	٣٥٨١,٦	٥٢٨٧,٩	٥٧٣٥,٠	١٤٢١,٧	١٢٩٧,٤	٨٤٥٤,١	٦٩٤١	١٩٢٢	٤٨٧٩	١٣٧٤٢
١٩٩٣/٩٢	١١٩٢,١	٥١١,٣	٣٦٨٤,٠	٥٣٨٧,٤	٥٨٦٩,٩	١٤٢٨,٧	١٣٢٥,٠	٨٦٢٣,٦	٧٠٦٢	١٩٤٠	٥٠٠٩	١٤٠١١
١٩٩٤/٩٣	١١٧٧,٨	٥٠٩,٥	٣٧٩٨,٠	٥٤٨٥,٣	٦٠٦١,٢	١٥١٣,٥	١٣٧٦,٠	٨٩٥٠,٧	٧٢٣٩	٢٠٢٣	٥١٧٤	١٤٤٣٦
١٩٩٥/٩٤	١١٢٥,٧	٥١١,٢	٣٩٤٥,٠	٥٥٨١,٩	٦٢٧٧,٣	١٥٩٨,٨	١٤٢١,٠	٩٢٩٧,١	٧٤٠٣	٢١١٠	٥٣٦٦	١٤٨٧٩

السنة	القطاع العام				القطاع الخاص				الاقتصاد المصرى			
	س	خ ن	خ ج	إجمالى	س	خ ن	خ ج	إجمالى	س	خ ن	خ ج	إجمالى
١٩٩٦/٩٥	١٠٩٠,٣	٥١٦,٥	٤١٠٨,٠	٧٥١٤,٨	٦٤٨٥,٧	١٦٨٢,٥	١٤٥٧,٠	٩٦٢٥,٢	٧٥٧٦	٢١٩٩	٥٥٦٥	١٥٣٤٠
١٩٩٧/٩٦	٩٨٤,٠	٥٠٤,٥	٤٢٥٦,٠	٥٧٤٤,٥	٦٩٧٠,٤	١٧٩٠,٥	١٥٠٠,٠	١٠٠٨٠,٥	٧٧٧٤	٢٢٩٥	٥٧٥٦	١٥٨٢٥
١٩٩٨/٩٧	٩٧٥,٠	٤٨٥,٥	٤٣٢١,٥	٥٧٨٢,٠	٦٩٩٠,٠	١٨٥٨,٥	١٥١٨,٥	١٠٣٦٧,٠	٧٩٦٥	٢٣٤٤	٥٨٤٠	١٦١٤٩
١٩٩٩/٩٨	٩٨٤,٠	٤٧٧,٠	٤٣٩١,٠	٥٨٥٢,٠	٧٢٢١,٠	١٩٤١,٠	١٥٥٥,٠	١٠٧١٧,٠	٨٢٠٥	٢٤١٨	٥٩٤٦	١٦٥٦٩
٢٠٠٠/٩٩	٩٨٢,٠	٤٨٢,٥	٤٤٦٢,٠	٥٩٢٦,٥	٧٤٦٠,٠	٢٠١٩,٥	١٥٩٤,٠	١١٠٧٣,٥	٨٤٤٢	٢٥٠٢	٦٠٥٦	١٧٠٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٢٣,٠	٤٤٣,٤	٤٥٤٩.٦	٥٩١٦,٢	٧٦٦٣,٨	٢١٤٥,٦	١٦١٤,٤	١١٤٢٣,٨	٨٥٨٧	٢٥٨٩	٦١٦٤	١٧٣٤٠
٢٠٠٢/٠١	٨٢٣,٩	٤٧٧,٧	٤٦٤٣,٥	٥٩١٥,١	٧٩٤٦,٧	٢١٨٨,٦	١٦٣٣,٦	١١٧٦٨,٩	٨٧٧٠,٦	٢٦٣٦,٣	٦٢٧٧,١	١٧٦٨٤
	٩٣٥,٧	٤٣٥,١	٤٦١٦,٢	٥٩٨٥,٠	٧٩٤٦,٤	٢٢٧٢,٣	١٤٨٠,٢	١١٦٩٨,٩	٨٨٨٢,٠	٢٧٠٤,٤	٦٠٩٧,٤	١٧٦٨٤
٢٠٠٣/٠٢	٨٩٥,٠	٤٣٦,٨	٤٧٢٣,٧	٦٠٥٥,٥	٨٢٠٨,٩	٢٣٧٥,٩	١٥٣٨,٧	١٢١٢٣,٥	٩١٠٣,٩	٢٨٠٩,٥	٦٢٦٥,٦	١٨١٧٩
٢٠٠٤/٠٣	٨٧٥,٥	٤٣٣,٤	٤٨٠٨,٣	٦١١٧,٢	٨٤٣١,٥	٢٤٨٦,٣	١٥٩٣,٠	١٢٥١٠,٨	٩٣٠٧,٠	٢٩١٣,٧	٦٤٠٧,٣	١٨٦٢٨
٢٠٠٥/٠٤	٨٥٨,٧	٤٢٣,٨	٤٨٦١,٧	٦١٤٤,٢	٨٧٣٣,٤	٢٦٥٠,٦	١٦٩١,٨	١٣٠٧٥,٨	٩٥٩٢,١	٣٠٦٢,٤	٦٥٦٥,٥	١٩٢٢٠

المصادر والملاحظات:

١ - الاختصارات : س = القطاعات السلعية ، خ.ن = قطاعات الخدمات الإنتاجية ، خ.ج = قطاعات الخدمات الاجتماعية .

٢ - السنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٢/٨١ (سطر أول) من وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية ... ، مرجع سابق ، والسنوات من ١٩٨٢/٨١ (سطر ثان) إلى ٢٠٠٢/٠١ (سطر أول) من موقع وزارة التخطيط على الإنترنت ، والسنوات من ٢٠٠٢/٠١ (سطر ثان) إلى ٢٠٠٥/٠٤ مأخوذة من السلسلة الجديدة المنشورة على موقع وزارة التخطيط على الإنترنت اعتباراً من ٢٠٠٢/٠١ .

٣ - السطر الثانى لسنة ١٩٨٢/٨١ هو تقديرات معدلة زاد فيها إجمالى التشغيل فى القطاع العام مع زيادة رقم التشغيل فى قطاعات الخدمات الاجتماعية (خ ج) . ونقص فيها إجمالى التشغيل فى القطاع الخاص بتخفيض رقم التشغيل فى القطاعات الاقتصادية الثلاثة . ولكن إجمالى التشغيل فى الاقتصاد المصرى بقى دون تغيير . والسطر الثانى لسنة ٢٠٠٢/٠١ هو تقدير معدل زاد فيه إجمالى التشغيل فى القطاع العام بنحو ٧٠ ألف مشتغل أساساً نتيجة لرفع رقم التشغيل فى القطاعات السلعية (س) مع تخفيضات بسيطة فى كل من قطاعات الخدمات الإنتاجية (خ ن) وقطاعات الخدمات الاجتماعية (خ ج) . ومن جهة أخرى نقص إجمالى التشغيل فى القطاع الخاص بنحو ٧٠ ألف مشتغل بزيادة نصيب خ ن وخفض نصيب خ ج . وظل إجمالى التشغيل فى الاقتصاد المصرى دون تغيير فى تلك السنة .

٤ - التشغيل على مستوى الاقتصاد المصرى فى كل من خ ن و خ ج مختلف عن مجموع التشغيل فيهما فى القطاع العام والقطاع الخاص بفارق بسيط فى السنوات ٢٠٠٢/٠١ (سطر ثان) — ٢٠٠٥/٠٤ ، حيث توقفت وزارة التخطيط عن تقديم تصنيف ثلاثى القطاعات للتشغيل بالنسبة لهذه السنوات . ويرجع ذلك إلى اعتبارنا رقم التشغيل فى قطاع التأمين والتأمينات الاجتماعية ضمن خ ن فى حالة القطاع الخاص وضمن خ ج فى حالتى القطاع العام والاقتصاد المصرى .

جدول (٨-م-٧): معدلات نمو التشغيل في القطاعين العام (ق.ع.) والخاص (ق.خ.) والنصيب النسبي لكل قطاع في عدد المشتغلين وفي نمو التشغيل

السنة	معدلات نمو التشغيل (%)			التوزيع النسبي للمشتغلين (%)		تفكيك المعدل الإجمالي لنمو التشغيل (نقط مئوية)		المساهمة النسبية في معدل نمو التشغيل (%)	
	إجمالي	ق.ع	ق.خ	ق.ع	ق.خ	ق.ع	ق.خ	ق.ع	ق.خ
١٩٧٦	٢,٠٧	٣,٤٦	١,٤٤	٣٠,٩	٦٩,١	٠,٣٢	٠,٧٠	٣١,٣	٦٨,٧
١٩٨٣/٨٢	٢,٥٩	١,٣٤	٣,٤٣	٤٠,٢	٥٩,٨	٠,٤١	٠,٦٢	٣٩,٧	٦٠,٣
١٩٨٧/٨٦	٢,٨٢	٢,٠٥	٣,٣	٣٨,٤	٦١,٥	٠,٣٩	٠,٦٤	٣٨,١	٦١,٨
١٩٩٢/٩١	٢,٧٤	٢,٩٦	٢,٦	٣٨,٤	٦١,٦	٠,٣٩	٠,٦٣	٣٨,٥	٦١,٥
١٩٩٧/٩٦	٣,١٦	٠,٠٥١	٤,٧٣	٣٧,٢	٦٢,٧	٠,٣٧	٠,٦٦	٣٦,٢	٦٣,٧
٢٠٠٢/٠١	١,٩٨	٠	٣,٠٢	٣٤,١	٦٥,٩	٠,٣٤	٠,٦٨	٣٣,٣	٦٦,٦
٢٠٠٥/٠٤	٣,٢	٠,٤٤	٤,٥	٣٢,٨	٦٧,٢	٠,٣٣	٠,٧	٣٢	٦٨

المصادر والملاحظات:

١ - حسبت معدلات النمو والتوزيع النسبي من بيانات التخطيط : قبل ١٩٨٢/٨١ من : وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية ... ، مرجع سابق ، ومن ١٩٨٢/٨١ حتى ٢٠٠٥/٠٤ من : موقع وزارة التخطيط على الإنترنت (www.mop.gov.eg).

٢ - التوزيع النسبي لعدد المشتغلين بين القطاع العام (ق.ع) والقطاع الخاص (ق.خ) المذكور أمام أي سنة يخص السنة السابقة عليها ، وذلك باعتباره المستخدم في تفكيك معدل نمو التشغيل . وقد جرى تفكيك معدل النمو في إجمالي التشغيل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص بالأسلوب الموضح في مستهل ملحق الفصل الخامس .

٣ - لاحظ أن معدل نمو التشغيل في ٢٠٠٥/٠٤ أعلى مما ذكر في جدول (٨ ــ م ــ ٥) ، وذلك لأن البيانات التفصيلية الأحدث والمتاحة فقط على موقع وزارة التخطيط على الإنترنت قد خفضت رقم التشغيل في ٢٠٠٤/٠٣ بمقدار ٣١ ألف ، وزادت رقم التشغيل في ٢٠٠٥/٠٤ بمقدار ١٠٤ ألف ، مما رفع معدل النمو من ٢,٤% إلى ٣,٢% . وقد توزع التشغيل في ٢٠٠٥/٠٤ بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسبة ٣٢% و٦٨% على التوالي .

جدول (٨-م-٨): تطور متوسط الأجر النقدي والأجر الحقيقي للمشتغل في الاقتصاد المصري

السنة	إجمالى الأجور الحقيقية بالمليون جنيه	متوسط الأجر النقدى للمشتغل بالجنيه	متوسط الأجر الحقيقى للمشتغل بالجنيه (بأسعار ١٩٩٥)
١٩٧٥	٣٥٦٧٦,٧	٢٢٦,٩	٣٧٨٢,١
١٩٧٦	٣٩٨٠٩,٧	٢٧٣,٧	٤١٣٤,٨
١٩٧٧	٣٩٥٠٠	٢٩٨,١	٣٩٩٥,٩
١٩٧٨	٤١٣٤١,٤	٣٣٥,٥	٤٠٤٦,٧
١٩٧٩	٤٣٧٦٨,٤	٣٧٨,٢	٤١٥١,٠
١٩٨١/٨٠	٤٨٨٩٠,٤	٥١٨,٤	٤٢٧٤,٠
١٩٨٢/٨١	٦٦٠٤٢,٤	٨٧٣,٧	٦٢٧٦,٦
١٩٨٣/٨٢	٦٥٠٢٢,٩	٩٧٣,٤	٦٠٢٣,٤
١٩٨٤/٨٣	٦٢٦٠١,٠	١٠٦٩,٧	٥٦٥٤,٠
١٩٨٥/٨٤	٦٢٩١٥,١	١١٧٤,٠	٥٥٣٤,٩
١٩٨٦/٨٥	٥٥٩١٣,٦	١٢٥٨,٨	٤٧٩١,٦
١٩٨٧/٨٦	٥١٤٨٣,٥	١٣٤٩,١	٤٢٩١,٠
١٩٨٨/٨٧	٥٢٣٩٠,٦	١٥٧١,٢	٤٢٤٧,٧
١٩٨٩/٨٨	٤٩١٩٢,٤	١٧٣٩,٧	٣٨٧٨,٠
١٩٩٠/٨٩	٤٨٨٤١,٩	١٩٦٢,٧	٣٧٤٧,٨
١٩٩١/٩٠	٤٧٣٦١,٩	٢٢٢٠,٨	٣٥٤٠,٨
١٩٩٢/٩١	٤٧٦٥٥,٠	٢٤٧١,٥	٣٤٦٧,٨
١٩٩٣/٩٢	٤٨٣٠٢,٣	٢٧٥٣,٨	٣٤٤٧,٤
١٩٩٤/٩٣	٥١٥٥٩,٧	٣٠٨٥,٩	٣٥٧١,٦
١٩٩٥/٩٤	٥١٩٠٠,٣	٣٤٨٨,٢	٣٤٨٨,٢
١٩٩٦/٩٥	٥٦٠١٤,٨	٣٩١٤,١	٣٦٥١,٥
١٩٩٧/٩٦	٦٢٣٢١,٣	٤٤١٦,٦	٣٩٣٨,٢
١٩٩٨/٩٧	٦٥٩١٠,٩	٤٧٦٨,٣	٤٠٨١,٤
١٩٩٩/٩٨	٧٠٨٣٦,٨	٥١٤٨,٧	٤٢٧٥,٢
٢٠٠٠/٩٩	٧٧٣٢٧,٢	٥٦٢٤,٩	٤٥٤٨,٦

المصادر والملاحظات:

١ - حسب إجمالى الأجور الحقيقية من إجمالى الأجور النقدية فى جدول (٨-م-١١) والرقم القياسى لأسعار المستهلكين(حضر - ١٩٩٥ = ١٠٠) الوارد فى جدول (٦-م-١١) .

٢ - حسب متوسط الأجر النقدى والأجر الحقيقى من إجمالى الأجور النقدية وإجمالى الأجور الحقيقية ، وذلك باستخدام تقديرات التخطيط لإجمالى عدد المشتغلين الوارد فى جدول (٨-م-١) .

٣ - لاحظ أن معدلات ارتفاع الأسعار فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢/٨١ كانت ٩,٩% فى سنة ١٩٧٩ و٣٢% فى سنة ١٩٨١/٨٠ ، و١٤,٧% فى سنة ١٩٨٢/٨١ ، وذلك طبقاً للرقم القياسى لأسعار المستهلكين المشار إليه فى (١) أعلاه .

٤ - ينبغي الانتباه على أن متوسط الأجر الحقيقي في أي نسة متحيز إلى أدنى، وذلك نظرًا لقسمة الأجور الحقيقية على إجمالي عدد المشتغلين، وليس على العدد الأقل والواجب الاستخدام وهو عدد المشتغلين بأجر، والذي يتوافر ضمن مشورات وزارة التخطيط، ولكن طالما أن اهتماما يتركز على الاتجاه العام لمتوسط الأجر، فإن هذا التحيز لا يثير مشكلة تذكر، حيث أن نسبة المشتغلين بأجر إلى إجمالي عدد المشتغلين تكاد تكون ثابتة. فعلى سبيل المثال، دارت هذه النسبة حول ٥٦% في السنوات الأربع ١٩٨٠ و١٩٨٣ و١٩٩١ و٢٠٠٤.

obeikandl.com

جدول (٨-م-٩): تطور متوسط الأجر النقدي والأجر الحقيقي للمشتغل في المنشآت التي يعمل بها عشرة عاملين فأكثر

السنة	الأجر الأسبوعى بالجنيه	الأجر السنوى النقدى بالجنيه	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ــ حضر (١٩٩٥ = ١٠٠)	الأجر السنوى الحقيقى بالجنيه (٤) = [(٢) / (٣)]
	١	(٢)=(١)×٥٢	١	١٠٠x
١٩٧٥	٦	٣١٢	٦	٥٢٠٠
١٩٧٦	٧	٣٦٤	٦,٦٢	٥٤٩٨,٥
١٩٧٧	٨	٤١٦	٧,٤٦	٥٥٧٦,٤
١٩٧٨	٩	٤٦٨	٨,٢٩	٥٦٤٥,٤
١٩٨٢	١٩	٩٨٨	١٣,٩٢	٧٠٩٧,٧
١٩٨٥	٣٢	١٦٦٤	٢١,٢١	٧٨٤٥,٤
١٩٨٦	٣٤	١٧٦٨	٢٦,٢٧	٦٧٣٠,١
١٩٨٧	٣٨	١٩٧٦	٣١,٤٤	٦٢٨٥
١٩٨٨	٤٣	٢٢٣٦	٣٦,٩٩	٦٠٤٤,٩
١٩٨٩	٤٩	٢٥٤٨	٤٤,٨٦	٥٦٨٠
١٩٩٠	٥٥	٢٨٦٠	٥٢,٣٧	٥٤٦١,١
١٩٩١	٥٩	٣٠٦٨	٦٢,٧٢	٤٨٩١,٦
١٩٩٢	٦٤	٣٣٢٨	٧١,٢٧	٤٦٧٤,٢
١٩٩٣	٧٦	٣٩٥٢	٧٩,٨٨	٤٩٤٧,٤
١٩٩٤	٨٢	٤٢٦٤	٨٦,٤	٤٩٣٥,٢
١٩٩٥	٨٨	٤٥٧٦	١٠٠	٤٥٧٦
١٩٩٦	٩٩	٥١٤٨	١٠٧,١٩	٤٨٠٢,٧
١٩٩٧	١٠٧	٥٥٦٤	١١٢,١٥	٤٩٦١,٢
١٩٩٨	١١٣	٥٨٧٦	١١٦,٨٣	٥٠٢٩,٥
١٩٩٩	١٤٣	٧٤٣٦	١٢٠,٤٣	٦١٧٤,٥
٢٠٠٠	١٦٣	٨٤٧٦	١٢٣,٦٦	٦٨٥٤,٣
٢٠٠١	١٥٤	٨٠٠٨	١٢٦,٤٧	٦٣٣١,٩
٢٠٠٢	١٦٣	٨٤٧٦	١٣٠,٣	٦٥٠٥

المصادر والملاحظات:

١ - الأجر الأسبوعى هو متوسط الأجر فى الأسبوع للمشتغل فى المنشآت التى تنتمى إلى القطاع الخاص والتى يعمل بها عشرة عاملين أو أكثر ، إضافة إلى جميع العاملين فى مشروعات القطاع العام وقطاع الأعمال العام . وهو مأخوذ من نشرة التوظف والأجور وساعات العمل التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مباشرة للسنوات ١٩٩٦ ــ ٢٠٠٢، ونقلاً عن موقع منظمة العمل الدولية (www.ilo.org) لبقية السنوات . وطبقا لنشرة أكتوبر ٢٠٠٢ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٣) فإن عدد المنشآت التى يغطيها هذا الإحصاء كان ١٥٤٧١ منشأة ، منها ٧٥,٤% قطاع خاص و ٢٤,٦% قطاع عام وقطاع أعمال عام . كما بلغ عدد المشتغلين فى المنشآت المشمولة بهذا الإحصاء ١٤١٨١٣٣ مشتغلاً ، وهو ما يمثل٨% من إجمالى عدد المشتغلين فى سنة ٢٠٠٢ (١٧٨٥٦٢٠٠ مشتغلاً طبقاً لما ورد فى بحث العمالة بالعينة عام ٢٠٠٢ ، المنشور فى يوليو ٢٠٠٣) . وطبقا للنشرة ذاتها فإن الأجور النقدية هى إجمالى الأجور النقدية عن فترة الصرف قبل حصم أية استقطاعات منها . وهى تشمل الأجر الأصلى والأجر الإضافى والبدلات وأية استحقاقات دورية أخرى كالعمولات ومكافآت الإنتاج الدورية .

٢ - الرقم القياسى لأسعار المستهلكين - حضر (١٩٩٥ = ١٠٠) سبق إيراده فى جدول (٦-م-١١) .

جدول (٨–م–١٠): تطور نصيب الأجور ومتوسط الأجر النقدي والأجر الحقيقي للمشتغل في القطاعين العام (ق.ع.) والخاص (ق.خ.)

السنة	متوسط الأجر النقدى للمشتغل بالجنيه		متوسط الأجر الحقيقى للمشتغل بالجنيه	
	ق ع	ق خ	ق ع	ق خ
١٩٧٥	٤٠١	١٤٨,٩	٦٦٨٣,٧	٢٤٨٢,٢
١٩٧٦	٤٧٧,٧	١٨٠,٥	٧٢١٦,٤	٢٧٢٦,٦
١٩٧٧	٥٠٢,٥	١٩٨,٩	٦٧٣٦	٢٦٦٦
١٩٧٨	٥٦٤	٢٢٤,٧	٦٨٠٣	٢٧١٠,١
١٩٧٩	٦١٨,٤	٢٥٩,٤	٦٧٨٨,٥	٢٨٤٧,٤
١٩٨١/٨٠	٧٤٩,٥	٣٩٤,٩	٦١٧٨,٨	٣٢٥٥,٨
١٩٨٢/٨١	١١٨٧,٢	٦٦٢,٥	٨٥٢٩,١	٤٧٥٩,٤
١٩٨٣/٨٢	١٣٣٥,٦	٧٣٤,٣	٨٢٦٤,٧	٤٥٤٤
١٩٨٤/٨٣	١٥١٣,٧	٧٨٢,١	٨٠٠٠,٤	٤١٣٣,٦
١٩٨٥/٨٤	١٦٨٧,٢	٨٤٦,٢	٧٩٥٤,٧	٣٩٨٩,٦
١٩٨٦/٨٥	١٨٠١,٧	٩١٩,٥	٦٨٥٨,٤	٣٥٠٠,٣
١٩٨٧/٨٦	١٩٢٨,٣	٩٩١,٦	٦١٣٣,٢	٣١٥٤,١
١٩٨٨/٨٧	٢٢١٢,٤	١١٧٨	٥٩٨١,٢	٣١٨٤,٦
١٩٨٩/٨٨	٢٤١٩,٧	١٣٢٣	٥٣٩٣,٨	٢٩٤٨,٦
١٩٩٠/٨٩	٢٥٦٠,٦	١٥٧٨	٤٨٨٩,٤	٣٠١٢,٤
١٩٩١/٩٠	٢٩١١	١٧٩١	٤٦٤١,٢	٢٨٥٤,٨
١٩٩٢/٩١	٣٢٧٩,١	١٩٦٦	٤٦٠٠,٩	٢٧٥٩,١
١٩٩٣/٩٢	٣٦٦٧,٩	٢١٨٣	٤٥٩١,٨	٢٧٣٢,٦
١٩٩٤/٩٣	٤٠٩٦,٩	٢٤٦٦	٤٧٤١,٨	٢٨٥٤,٥
١٩٩٥/٩٤	٤٥٨٠,٩	٢٨٣٢	٤٥٨٠,٩	٢٩٣٢,١
١٩٩٦/٩٥	٥٠٥٥,٩	٣٢٣٦	٤٧١٦,٨	٣٠١٩,١
١٩٩٧/٩٦	٥٥٨٠,٤	٣٧٥٣	٤٩٧٥,٩	٣٣٤٦,٨
١٩٩٨/٩٧	٥٨٣٤,٦	٤١٧٤	٤٩٩٤,١	٣٥٧٢,٤
١٩٩٩/٩٨	٦٢٦٢,٤	٤٥٤١	٥٢٠٠,١	٣٧٧٠,٣
٢٠٠٠/٩٩	٦٦٨٨,٣	٥٠٥٦	٥٤٠٨,٦	٤٠٨٨,٤

المصادر والملاحظات:

١ – حسبت النسب والمتوسطات المبينة من بيانات الأجور المشار إلى مصدرها في جدول (٨–م–١١)، ومن بيانات المشتغلين في جدول (٨–م–٦).

٢ – لاحظ أنه نظرًا لحساب متوسط الأجر الحقيقي في ق.خ. بقسمة الأجور الحقيقية في هذا القطاع على إجمالي عدد المشتغلين فيه، وليس على العدد الأقل والواجب استخدامه والذي لم يتوافر في نشرات وزارة التخطيط، فإن المتوسط المحسوب متميز إلى أدنى. وطالما كان اهتمامنا منصبًا على تبين الاتجاه العام لمتوسط الأجر، فإن هذا التميز لا يثير مشكلة تذكر، وذلك بالنظر إلى أن نسبة المشتغلين بأجر في القطاع الخاص إلى جملة المشتغلين فيه تكاد تكون ثابتة. وعلى سبيل المثال، كانت هذه النسبة في حدود ٣٥% في السنوات الثلاث ١٩٨٣ و١٩٩١ و٢٠٠٤. ولا توجد مشكلة مناظرة فيما يتعلق بمتوسط الأجر في ق.ع.، وذلك لأن جميع المشتغلين في هذا القطاع مشتغلون بأجر. لكن لا يجوز مقارنة متوسط الأجر الحقيقي في القطاعين العام والخاص استنادًا إلى التقديرات المعطاة أعلاه، حيث أن متوسط الأجر المسحوب للقطاع الخاص هنا لا يمثل أكثر من ٣٥% من المتوسط الصحيح؛ وهو ما يعني أن متوسط الأجر أعلى في ق.ح. عن ق.ع.، وذلك على العكس مما يظهر في الجدول.

جدول (٨-م-١١): تطور نصيب الأجور في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري وفي القطاعين العام (ق.ع.) والخاص (ق.خ.)

السنة	إجمالي الأجور النقدية بالمليون جنيه	ن.م.أ بالمليون جنيه	نصيب الأجور ل ن.م.أ (%)	نصيب الأجور ل ن.م.أ.(%)	
				ق.ع	ق.خ
١٩٧٥	٢١٤٠,٦	٥٣٠٦	٤٠,٣	٥٤,٨	٣٣,٢
١٩٧٦	٢٦٣٥,٤	٦٧٠٥	٣٩,٣	٥٢,٩	٣٤,٧
١٩٧٧	٢٩٤٦,٧	٨٢١٠	٣٥,٩	٤٧,٨	٣٣
١٩٧٨	٣٤٢٧,٢	٩٧٧٠	٣٥,١	٤٣,٤	٣٣
١٩٧٩	٣٩٨٧,٣	١٢٦١٤	٣١,٦	٣٤,٤	٣١,٦
١٩٨١/٨٠	٥٩٣٠,٤	١٦٣٨١	٣٦,٢	٣٨,٧	٣٧,٨
١٩٨٢/٨١	٩١٩٣,١	٢٢٤٥٦	٤٠,٩	٥٠,٣	٣٦,١
١٩٨٣/٨٢	١٠٥٠٧,٧	٢٦٤٢٤	٣٩,٨	٥٠,٩	٣٣,٨
١٩٨٤/٨٣	١١٨٤٤,١	٣١٦٩٣	٣٧,٤	٤٩,٩	٣١,١
١٩٨٥/٨٤	١٣٣٤٤,٣	٣٧٤٥١	٣٥,٦	٤٨,٤	٢٩
١٩٨٦/٨٥	١٤٦٨٨,٥	٤٤١٣١	٣٣,٣	٤٧,٧	٢٧
١٩٨٧/٨٦	١٦١٨٦,٤	٥١٥٢٦	٣١,٤	٤٩,٦	٢٣,٣
١٩٨٨/٨٧	١٩٣٧٩,٣	٦١٦٣٠	٣١,٤	٤٧,١	٢٤,٦
١٩٨٩/٨٨	٢٢٠٦٧,٧	٧٦٨٠٠	٢٨,٧	٤٦,٤	٢١,٧
١٩٩٠/٨٩	٢٥٥٧٨,٥	٩٦٠٨٠	٢٦,٦	٤٢,٤	٢٠,٦
١٩٩١/٩٠	٢٩٧٠٥,٤	١١٢٥٠٠	٢٦,٤	٣٥,٣	٢١,٨
١٩٩٢/٩١	٣٣٩٦٣,٧	١٣٩١٠٠	٢٤,٤	٣٤,١	٢٠,٧
١٩٩٣/٩٢	٣٨٥٨٣,٩	١٥٧٣٠٠	٢٤,٥	٣٥,٤	٢٠,٨
١٩٩٤/٩٣	٤٤٥٤٧,٦	١٧٥٠٠٠	٢٥,٤	٣٧,٦	٢١,٤
١٩٩٥/٩٤	٥١٩٠٠,٣	٢٠٤٠٠٠	٢٥,٤	٣٧,٥	٢١,٤
١٩٩٦/٩٥	٦٠٠٤٢,٣	٢٢٩٤١٥	٢٦,٢	٣٩	٢٢,٢
١٩٩٧/٩٦	٦٩٨٩٣,٣	٢٥٦٣٠٠	٢٧,٣	٣٨,٢	٢٣,٢
١٩٩٨/٩٧	٧٧٠٠٣,٧	٢٨٠٢٢٠	٢٧,٥	٤٠,٢	٢٣,٧
١٩٩٩/٩٨	٨٥٣٠٨,٧	٣٠٢٣٠٠	٢٨,٢	٤٤,٢	٢٤,٤
٢٠٠٠/٩٩	٩٥٦٢٢,٨	٣٣٨٦٣٠	٢٨,٢	٤٢,٥	٢٥,٢

المصادر والملاحظات:

١ - إجمالي الأجور النقدية، أي الأجور بالأسعار الجارية، مصدره: وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية..، مرجع سابق.

٢ - الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، من جدول (٤-م-٣).

ملحق الفصل التاسع

obeikandl.com

القسم (٩-م-١): توافق واشنطون
عناصر نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة

يمكن تلخيص عناصر توافق واشنطون / نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة / برامج التثبيت والتكيف فى النقاط العشر التالية[١]:

١ - انضباط المالية العامة ، ويقصد به تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة فى المقام الأول ، وذلك عن طريق تخفيض الإنفاق العام لاسيما ، الإنفاق العام الاجتماعى شاملاً الدعم ، وزيادة الإيرادات العامة بفرض رسوم على الخدمات العامة التى كانت تقدم مجاناً فى السابق ، وذلك بتطبيق سياسة استرداد التكلفة ورفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والوقود وما إلى ذلك ، بدعوى سد خسائر الهيئات الاقتصادية العامة . ويمكن أن يتضمن الانضباط وضع قواعد جديدة لربط الإنفاق بالأداء وما إلى ذلك من سبل ترشيد النفقات .

٢ - إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية ، وبعيداً عن الاستثمار فى عمليات الإنتاج المباشر للسلع والخدمات[٢] .

٣ - الإصلاح الضريبى ، ويشمل توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب الحدية لتعزيز حوافز الإنتاج والاستثمار والحد من التهرب الضريبى .

٤ - إصلاح نظام الصرف الأجنبى ، للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة ، وهو ما ينطوى عادة على تخفيض قيمة العملة وإلغاء التعدد فى أسعار الصرف مع ترك السعر يتحدد وفقاً للعرض والطلب .

---

(١) يعود هذا التلخيص إلى John Williamson صاحب عبارة توافق واشنطون Washington Cusensus . أنظر مقال Dani Rodrik :

"Understanding Economic Policy Reform", Journal of Economic Literature, 34, March 1996.

والمقتبس فى :

M. Todaro and S. Smith, Economic Development, 8 th ed, Addison Wesley 2003, p. 703.

ومعظم التوضيحات لمضمون النقاط من عندي .

(٢) هذا هو الخطاب الرسمى ، أما فى الواقع فقد يقترن إلغاء دور الدولة فى الاستثمار الإنتاجى له بزيادة فى الإنفاق على التعليم والصحة والبنية الأساسية ، بل بانكماش الإنفاق العام الكلى ذاته ، وتراجع الإنفاق الحقيقى على الخدمات والمرافق العامة .

٥ - تأمين حقوق الملكية ، أى تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول ، وسرعة البت فى المنازعات حولها ، حتى يسهل استعمالها كضمانات للقروض فى البنوك ، وكذلك طمأنة الرأسماليين على أموالهم بالنص فى الدستور على عدم جواز مصادرتها أو تأميمها .

٦ - تفكيك القيود الإدارية[1] ، أى التخلص من التدخلات الإدارية فى تحديد الأسعار أو منح الائتمان أو توجيه شركات القطاع العام .. وهو ما يعنى إفساح المجال لقوى السوق لتتولى هذه الأمور وما إليها .

٧ - تحرير التجارة الخارجية ، وذلك بإلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية على الواردات والتخلص من السبل الأخرى لتقييد الواردات كالقيود غير التعريفية ، الفنية أو الصحية وما إليها ، وعدم إلزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية ، أو عدم إلزامهم الشركات الأجنبية أيضاً بتصدير نسبة معينة من إنتاجها .. الخ .

٨ - الخصخصة ، أى بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة ، سواء أكانت شركات تعمل فى مجال الإنتاج للسوق ، أم شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد ، وكذلك بيع المصارف وشركات التأمين العامة . وقد يُتوسع فى معنى الخصخصة ليشمل عدم تولى الحكومة تقديم الخدمة والاقتصار على التعاقد مع القطاع الخاص المحلى أو الأجنبى على تقديمها وتوفير التمويل اللازم لذلك . كما قد يشمل التعاقد مع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات بنظام البناء والتملك والتشغيل ثم تحويل الملكية إلى الدولة بعد انقضاء أجل معين[2] .

٩ - تحرير الاستثمار الأجنبى ، أى إلغاء القيود التى قد تفرض على المستثمرين الأجانب كالحدود القصوى التى قد توضع على تملك أسهم الشركات الوطنية ، فى حالة الخصخصة أو فى غيرها ، وكالقيود على تحويل الأرباح أو رأس المال ، والقيود الخاصة بالمحتوى المحلى للمنتج أو التصدير وما إلى ذلك ، وكذلك القيود على تعاملات الأجانب فى البورصة .

١٠- التحرير المالى ، ويقصد به تحرير أسعار الفائدة ، أى تركها لعوامل العرض والطلب فى السوق ، وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان ، وكفالة الاستقلالية للبنك المركزى . كما يشمل التحرير المالى تحرير حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات ، أى إلغاء القيود على انتقال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة[3].

---

(1) Deregulation.

(2) BOT or BOOT.

(٣) عموما فالقصد هنا هو إلغاء أو على الأقل إضعاف دور الدولة فى ضبط وتوجيه رؤوس الأموال والائتمان .

القسم (٩-م-٢)

الشروط اللازمة لنجاح الأسواق وتأمين فاعليتها

فيما يلى ١٣ شرطاً اعتبرها "كى فيتز" و"دورفمان" شروطاً ضرورية لنجاح الأسواق فى أداء الوظائف المتوقعة منها فى النظرية الاقتصادية[١]:

١ - توافر الثقة بين المتعاملين فى الأسواق (فى البنوك وشركات التأمين وفى الموردين .. الخ) .

٢ - سيادة القانون والنظام (لتأمين الالتزام العقود) .

٣ - توافر الحماية والأمان للممتلكات وللأفراد .

٤ - التوفيق أو الموازنة بين المنافسة والتعاون (بما يوفر بيئة آمنة ونظيفة للعاملين فى مواقع العمل مثلاً) .

٥ - تقسيم المسئوليات والفصل بين السلطات ، وبخاصة تأمين استقلال السلطة القضائية .

٦ - التضامن الاجتماعى (من خلال شبكات أمان اجتماعى توفر الحماية والمساعدة للضعفاء والمتعطلين وكبار السن .. الخ) .

٧ - توافر فرص الحراك الاجتماعى ، والإقرار بمشروعية الطموح ، والاستعداد لتحمل أعباء المنافسة .

٨ - التسليم بالقيم المادية كحوافز لإنتاج أكبر .

٩ - تأجيل التمتع بالاستهلاك فى الوقت الحاضر من أجل توليد مدخرات خاصة تمول الاستثمارات .

١٠ - إعمال قواعد الرشادة دونما عراقيل من التقاليد والأعراف السائدة .

١١ - توافر الأمانة والنزاهة فى دوائر الحكم .

١٢ - سيادة أشكال كفء للمنافسة ، وغياب السيطرة الاحتكارية .

١٣ - كفالة التدفق الحر للمعلومات ، مع حماية الخصوصية ، وانتقال المعلومات دون عوائق ودون محاباة لطرف على آخر فى أحقية الحصول عليها .

---

(١) وردت هذه الشروط فى Todaro and Smith ، مرجع سابق ، ص ٦٩٨ - ٦٩٩ ، نقلاً عن :
N. Keyfitz and R. Dorfman, The market economy is the best, but not the easiest, mimeographed, 1991
وعدد الشروط فى الأصل ١٤ شرطاً ، ولكنى جمعت بين الشرطين ١٣ ، ١٤ فى شرط واحد للصلة الوثيقة بينهما.

وإذا ما توافرت هذه الشروط المسبقة ، والتى لا تقتصر على الجانب الاقتصادى ، بل تمتد إلى جوانب اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية ، فإن كى فيتيز ودورفمان يفترضان وجود الأشكال التالية من الممارسات القانونية والاقتصادية التى تيسر عمل الأسواق وتضمن وجود نظام سوق فعال[1]:

١ - التحديد الواضح لحقوق الملكية ، مع تيسير إجراءات إثبات هذه الحقوق وانتقالها من طرف إلى آخر .

٢ - وجود قانون تجارى ومحاكم تسهر على تطبيقه ، خاصة قوانين العقود والإفلاس .

٣ - حرية إقامة المشروعات فى كل القطاعات ، عدا القطاعات التى تتميز بوجود خارجيات على نطاق واسع ، ودون متطلبات متشددة للترخيص ، مع حرية الدخول إلى المهن والصنائع ، وحرية الوصول إلى المناصب الحكومية .

٤ - استقرار العملة ، ووجود نظام مصرفى كفء يمكن الاعتماد عليه فى إجراء التحويلات النقدية .

٥ - الإشراف العام على الاحتكارات الطبيعية أو التشغيل الحكومى لهذه الاحتكارات .

٦ - توفير معلومات كافية فى كل سوق بشأن خصائص المنتجات المعروضة وحالة العرض والطلب ، وإتاحة هذه المعلومات للمشترين والبائعين كافة .

٧ - الإدارة العامة للخارجيات (النافعة والضارة على السواء) وتوفير السلع العامة بمعرفة الدولة .

٨ - توافر شبكات أمان لتوفير مستوى كاف من الاستهلاك للأفراد غير القادرين اقتصادياً ، وخاصة المتعطلين إجبارياً .

٩ - توافر أدوات لتحقيق السياسات التى تعمل على الاستقرار المالى والنقدى .

١٠- استقلال الأذواق ، بمعنى حماية تفضيلات المستهلكين من ضغوط المنتجين والموردين .

١١- تشجيع الابتكارات ، مع تيسير إصدار وتنفيذ براءات الاختراع ، وحماية حقوق الطبع والتأليف .

---

(١) المرجع السابق .

القسم (٩-م-٣): حوكمة العولمة
مختارات من مقترحات نيار وكورت[1]

١ - على صندوق النقد الدولى أن يراجع تفكيره بشأن الاقتصاد الكلى ، وذلك بالنظر إلى الشواهد المتزايدة على أن عمليات التصحيح التى تضمنتها برامج التثبيت الاقتصادى قد تمت من خلال تغيرات فى الإنتاج ، لا من خلال التغيرات فى الأسعار، كما هو مفترض . فالسياسات التى طبقت كانت فى الواقع سياسات لإفقار الذات[2] ، حيث كان انكماش الإنتاج والتوظيف هو السبيل لخفض عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات وخفض التضخم . كما أنه يتعين على الصندوق أن يراجع موقفه بشأن تحرير حساب رأس المال وبشأن قابلية هذا الحساب للتحويل ، وذلك بالنظر إلى غياب أدلة قوية على وجود ارتباط بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادى . وعلى العكس من ذلك ، فان الدلائل قوية على أن التحرير والاندماج فى الأسواق المالية الدولية السابق للأوان يجران مخاطر كثيرة ويمكن أن يهددا التنمية بالفشل . فالتحرير يجب أن يكون متدرجاً ، وان يركز على التدفقات طويلة المدى ، وأن يراعى الحذر الشديد من حركات رؤوس الأموال الساخنة . ويجب أن تتاح للدول النامية حرية الحركة فى هذا الشأن ، بما فى ذلك اللجوء لإجراءات وقائية تسمح بالتقييد المؤقت لحركة رأس المال عبر الحدود . كما ينبغى إعادة التفكير فى المشروطية وفى تشدد وتوسع الصندوق فى تطبيقها ، وتغيير نظام إدارة الصندوق بما يتيح فرصاً أفضل لتمثيل مصالح الدول المختلفة .

٢ - على البنك الدولى أن يراجع تفكيره بشأن التنمية والذى يعطى اهتماماً زائداً للأسواق والإنتاج ، وذلك فى ضوء ما تبين من " أن سياسات توافق واشنطون التى اتبعت فى الثمانينات والتسعينات قد فشلت فى توليد النمو فى معظم الدول الفقيرة ، وكثيراً ما أدت إلى تفاقم التفاوتات فى توزيع الدخول"[3] . كما أنه "ليست هناك فرصة تذكر بالنسبة لمعظم الدول النامية للوفاء بأهداف قمة الألفية بشأن تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥" مع استمرار العمل بهذه السياسات . وعلى البنك أن يدرك أن "التوصيات المبسطة التى تركز على الانفتاح الأكثر والتدخلات الأقل من جانب الحكومة ، والتى تتبنى

---

(1) D. Nayyar and J. Court, Governing Globalization: issues and institutions, The UNU/WIDER, policy Brief, no. 5, 2002.

(2) Beggar-thyself Policies.

(٣) الاقتباسات فى هذه الفقرة من المرجع نفسه ، ص ١٥ وص ١٦ وص ١٧ على التوالى.

الاندماج السريع فى الاقتصاد العالمى ، مع دور محدود جداً للدولة بحيث تخلى الساحة للسوق ، لا تدعمها أسانيد قوية نظرية أو تاريخية . فالنظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادى يكشفان عن التعقد البالغ لعملية التنمية . إن درجة الانفتاح وطبيعة التدخلات هى خيارات استراتيجية فى سياق السعى للتنمية ، ولا يمكن تحديدها بمعزل عن الزمان والمكان ، لأنها تعتمد على مرحلة التطور التى بلغتها كل دولة ، ولأنها يجب أن تتغير عبر الزمن" .

٣ - يجب وضع منظمة التجارة العالمية فى السياق الأوسع للتنمية ، وذلك بالنظر إلى التجارة على أنها وسيلة وليست هدفاً ، وأن الهدف الرئيسى هو التنمية التى تحسن مستويات معيشة الناس . ولذا فمن الواجب تحجيم جدول أعمال المنظمة بحيث لا يزدحم بقضايا تخرج عن نطاق اختصاصها مثل قضايا الاستثمار ومعايير العمل والمعايير البيئية ، وبحيث لا يتشكل جدول الأعمال وفق مصالح الدول الصناعية ويهمل احتياجات التنمية فى دول الجنوب . كما ينبغى العدول عن أسلوب "الحزمة المتكاملة"[1] كقاعدة ملزمة للمفاوضات المستقبلية ، بحيث تتوافر المرونة أمام الدول فى للاشتراك أو عدم الاشتراك فى بعض الاتفاقات ، وأن يتم العمل بأسلوب الاتفاقات الجمعية[2] حيثما لا يوجد إجماع وحيثما توجد تحفظات قوية من بعض الدول ، كما هو الحال مع اتفاقية حماية الملكية الفكرية (TRIPS) . كما أنه من المهم إعادة النظر أو حتى التراجع عن بعض الاتفاقيات القائمة ، ومن أبرزها اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية لما لها من آثار سلبية على التنمية فى الدول الداخلة مؤخراً إلى مجال التصنيع[3] .

٤ - ثمة حاجة إلى نظام دولى لحوكمة الشركات متعدية الجنسية ، وذلك بالنظر إلى الوضع المسيطر لهذه الشركات فى التجارة والاستثمار وانتقال التكنولوجيا عبر الحدود . إن الضوابط التى يتضمنها مثل هذا النظام يجب ألا تقتصر على حقوق هذه الشركات ، بل

---

(1) Single undertaking.

(2) Plurilateral agreements.

(٣) ويمكن أن نضيف هنا مقترحات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ (الملخص – ص ٣٦ – ٣٧) الهادفة إلى وضع التنمية البشرية فى قلب النظام التجارى متعدد الأطراف ، والتى تشمل إحداث خفض كبير فى الدعم الحكومى للزراعة فى الدول الغنية وحظر الدعم المباشر وغير المباشر لصادراتها الزراعية ، وخفض الحواجز أمام صادرات الدول النامية على أسواق الدول الغنية ، وتعويض الدول التى فقدت ما كانت تتمتع به من تفضيلات نظراً لما ترتب على ذلك من مستويات عالية من البطالة وجوازات كبيرة بموازين مدفوعاتها ، والامتناع عن فرض التزامات تتعارض مع الاستراتيجيات الوطنية لتخفيض الفقر ، وتجنب فرض التزامات تتجاوز قواعد منظمة التجارة العالمية فى اتفاقات التجارة الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ، واعادة تركيز المفاوضات بشأن الخدمات على الانتقال المؤقت للعمالة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .

ينبغى أن تمتد إلى التزاماتها ، وأن تتجه بوجه خاص إلى وضع قيود على الممارسات المقيدة للمنافسة من جانب هذه الشركات . كما يجب التوصل إلى نظام دولى لمكافحة الاحتكار . كما يجب التفكير فى إنشاء هيئة دولية للضرائب تسمح بالحيلولة دون تهرب هذه الشركات من الضرائب . لقد آن الأوان لوضع حد للحريات التى تتمتع بها الشركات متعدية الجنسية من جهة ، ولزيادة درجات الحرية التى تتمتع بها الدول النامية إزاء هذه الشركات حتى تتمكن من صياغة استراتيجيات وطنية فعالة للتنمية من جهة أخرى .

obeikandl.com

المراجع

obeikandl.com

obeikandl.com

(أ) المراجع باللغة العربية

الإمام ، محمد محمود ، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر ٢٠٠٤.

الأهوانى ، نجلاء ، تحليل سوق العمل وإطار الاقتصاد الكلى – سياسات وحوافز لزيادة التشغيل فى مصر " ، الندوة الوطنية الثلاثية عن سياسة التشغيل فى مصر ، مكتب منظمة العمل الدولية لشمال أفريقيا بالقاهرة ، ١٦ – ١٧ يناير ٢٠٠٥.

أبو العينين ، سهير ، "بعض القضايا الفنية للاستثمار : معايير تحديد القطاعات القائدة وتطبيق على الاقتصاد المصرى " ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ١٩ ، ربيع ٢٠٠٠.

البشرى ، طارق ، مصر بين العصيان والتفكك ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

البنا ، محمد ، "مع سيطرة المالية على أموال التأمينات ، هل يصعب عبور فجوة تعارض المصالح وتناقص الأولويات " ، باب الأسبوع الاقتصادى ، الأهرام ، ٢٥ فبراير ٢٠٠٦.

البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .

---------- ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

---------- ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .

بعثة الأهرام ، أمريكا اللاتينية ... دروس فى النهوض الوطنى، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥.

الجبالى ، عبد الفتاح ، مستقبل نظام التأمينات الاجتماعية فى مصر ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، العدد ١٦١ ، مارس ٢٠٠٦.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج التفصيلية لتعداد المنشآت ١٩٩٦ ، الجهاز ، القاهرة ، ١٩٩٧.

---------- ، الكتاب الإحصائي السنوى١٩٩٥ -٢٠٠٢ ، الجهاز،القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣ .

---------- ، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ، يوليو ٢٠٠٤ ، الجهاز . القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٤ .

---------- ، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة ٢٠٠٤ ، الجهاز، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٥ .

جريدة الأهالى ، أعداد مختلفة .

جريدة أخبار اليوم ، أعداد مختلفة .

جريدة الأهرام ، أعداد مختلفة .

جريدة روزاليوسف ، عدد ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦ .

حامد ، نيفين كمال ، دور النظام الضريبى فى تحقيق أهداف السياسة المالية فى مصر ، مذكرة خارجية رقم ١٦٢٨ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٥ .

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، أزمة مصر الاقتصادية والطريق نحو الخروج منها ، تقرير مقدم إلى المؤتمر الاقتصادى ، القاهرة ، فبراير١٩٨٢.

---------- ، مشكلة الدين العام المحلى بين الحقائق والمغالطات ، من ، أوراق اللجنة الاقتصادية للحزب ، القاهرة ، ١٤ أبريل ٢٠٠٤ ، والورقة منشورة أيضاً فى : الأهالى ، عدد ٢١ أبريل ٢٠٠٤.

الحق ، محبوب ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، ١٩٧٧.

حلمى ، أمنية ، تطوير نظام المعاشات فى مصر ، سلسلة أوراق العمل ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، ورقة رقم ٩٤ ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٤.

دار الخدمات النقابية ، والعمالية ، نشرة كلام صنايعية ، أعداد مختلفة .

دو سوتو ، هيرناندو ، رأس المال غير المستغل ومحدودى الدخل فى مصر ، المحاضرة المتميزة رقم ١١ ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٧.

---------- ، سر رأس المال -- لماذا تنتصر الرأسمالية فى الغرب وتفشل فى كل مكان آخر ، ترجمة كمال السيد ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

دويدار، محمد وآخرون ، استراتيجية الاعتماد على الذات ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ .

رزق ، فوزى حليم ، "ترشيد الدعم المباشر للسلع الغذائية التموينية ووصوله لمستحقيه " ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٨٠ ، أكتوبر ٢٠٠٥ .

زكى ، رمزى ، "تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادى الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى (١٩٧٧ – ١٩٨١) حصاد التجربة واحتمالات المستقبل"، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ٦-٨ مايو ١٩٨٢ .

---------- ، الاعتماد على الذات ، المعهد العربى للتخطيط ودار الشباب ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

---------- ، (محرر) ، السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٨٩ .

---------- ، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية فى الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصرى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٩٤ .

زيتون ، محيا على ، السياحة ومستقبل مصر – بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

---------- ، الإنفاق العام الاجتماعى ومدى استفادة الفقراء ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٣٠ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٨.

سليمان . على ، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

سوبر امانيان ، أرفند ، تجربة مصر فى الاستقرار الاقتصادى . دراسة تحليلية لاحقة ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، سلسلة أوراق العمل ، رقم ١٨ ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ١٩٩٧.

شافعى ، محمد زكى ، ورمزى زكى (محرران) ، نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الشافعى ، جلال ، المرشد فى الضريبة العامة على المبيعات بمراحلها الثلاث ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٦١ ، أول يونيو ٢٠٠١ .

الصادق ، على توفيق ، وعلى البلبل (محرران) ، ، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، وقائع الندوة التى عقدت فى ١٨ — ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ .

صقر ، صقر أحمد ، "نظم الصرف الأجنبى والتنمية الاقتصادية " ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٨-٣٠ مايو ٢٠٠٥ ، ص ١٥ .

صلاح،محمود عبد الحى (باحث رئيسى)،" نظام المعاشات والتأمينات الاجتماعية فى ج.ع.م . ، فى:ملخصات بحوث المعهد ٢٠٠٥-٠٠٦ .معهد التخطيط القومى، القاهرة، مايو ٢٠٠٦ .

عبدالله ، إسماعيل صبرى ، مصر التى نريدها ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

عبدالله ، حسين ، "الغاز الطبيعى المصرى بين التصنيع والتصدير " ، فى أحمد السيد النجار (محرر) ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢ .

عبد المولى ، السيد ، "الملامح الرئيسية لحساب ختامى الموازنة العامة للدولة وحساب ختامى الهيئات الاقتصادية عن السنة المالية ٢٠٠٠ /٢٠٠١ ، مصر المعاصرة ، العددان ٤٦٩/٤٧٠ ، يناير / أبريل ٢٠٠٣ .

عبيد ، عبد المنعم ، نحو هيكلة اجتماعية اقتصادية شاملة لقطاع الرعاية الصحية فى مصر ، منتدى السياسات العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ورقة رقم١٨ ، أغسطس ٢٠٠٤ .

عثمان ، ماجد ، وآخرون ، السكان وقوة العمل فى مصر الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية ، دار ميريت ، القاهرة ، ٢٠٠٢. وقد أعيد نشر الكتاب فى سلسلة مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

العزبى ، عادل ، "الصناعة المصرية — المعوقات والتحديث والتحديات " ورقة مقدمة إلى مؤتمر أولويات الاستثمار الصناعى فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة " ١٩ — ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥.

على ، على عبد القادر ، العولمة وقضايا المساواة فى توزيع الدخل فى الدول العربية ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد (١٣) ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، فبراير ٢٠٠٥ .

العنترى ، سلوى وآخرون ، القطاع المالى وتمويل التنمية فى مصر ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

العيسوى ، إبراهيم ، انفجار سكانى أم أزمة تنمية ؟ – دراسة فى قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

---------- ، الدعم ، معالجة اقتصادية وسياسية ، دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

---------- ، المأزق والمخرج ،أزمة الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها، حزب التجمع ، القاهرة ، مارس ١٩٨٧.

---------- ، قياس التبعية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٩.

---------- ، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الا صلاح ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩.

---------- ، (محرر) ، خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها فى مصر ، قضايا التخطيط والتنمية ، العدد ٧٣ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٢ .

---------- ، نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

---------- ،"التنمية البشرية فى مصر" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٣ ، العدد ١ ، يونيو ١٩٩٥.

---------- ، (محرر) ، محددات الطاقة الادخارية فى مصر – دراسة نظرية وتطبيقية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ١١٧ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٨.

---------- ،"العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع"، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،العدد (١) ، أكتوبر ١٩٩٩.

---------- ، الجات وأخواتها – النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، طبعة ثالثة ، ٢٠٠١.

---------- ، التنمية فى عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ،طبعة ثالثة ، ٢٠٠٣.

---------- ، هموم اقتصادية مصرية ، دار ميريت ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

---------- ، قصة المعونة الأمريكية لمصر ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

عبد الخالق ، جوده (محرر) ، الانفتاح – الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

---------- ، التثبيت والتكيف فى مصر إصلاح أم إهدار للتصنيع ، ترجمة سمير كريم ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

عبد اللطيف ، لبنى "السياسة الصناعية المصرية فى ضوء الجات– هل هناك حاجة للتصحيح؟ " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد ٨ ، العدد ٢ ، ديسمبر ٢٠٠٠.

عبد الفتاح ، محمود منصور وآخرون ، الزراعة والغذاء فى مصر – الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١.

عطاالله ، برهام محمد ، أموال التأمينات الاجتماعية ، إلى أين ؟ ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ٢٢٤ ، القاهرة ، أول مايو ٢٠٠٦.

غنيمى ، محمد أديب وآخرون ، التطور التكنولوجى فى مصر – الآفاق والإمكانات المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

فرج الله ، سمعان بطرس ، مصر والدائرة المتوسطية – الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

الفريق المركزى لمشروع مصر ٢٠٢٠ ، الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠ ، سلسلة أوراق مصر ٢٠٢٠ ، الورقة (٤) ، يوليو ١٩٩٩ .

فوزى ، سميحة ، ونهال المغربل ، الاستثمار العام والاستثمار الخاص فى مصر : مزاحمة أم تكامل ؟ ورقة عمل رقم (٩٦) ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٤ .

فياض ، سمير ، الصحة فى مصر ، الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

لجنة الجنوب ، التحدى أمام الجنوب ، تقرير لجنة الجنوب ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .

مجاهد ، محمد منير ، وآخرون ، مصادر الطاقة فى مصر وآفاق تنميتها ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

مجلس الشعب ، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أعداد مختلفة .

---------- ، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العامة للدولة ، أعداد مختلفة .

---------- ، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية عن السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، (أبريل ٢٠٠٤) ، وعن السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (فبراير ٢٠٠٥)

مجلس الشورى ، ميزان المدفوعات المصرى . ٩٥٢ – ١٩٨٣/٨٢ ، مجلس الورى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

---------- ، تقرير حول بيان رئيس الجمهورية أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى ١٦ نوفمبر ٢٠٠٢ ، مجلس الشورى ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

مجموعة مؤلفين ، القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٠ .

مرسى ، فؤاد ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ،١٩٨٤ .

مركز الأرض لحقوق الإنسان ، أحوال الفلاحين فى ريف مصر ، القاهرة،٢٠٠١ .

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية،آراء فى السياسة الاقتصادية،العدد (١٥) سبتمبر٢٠٠٤ .

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، التحديات التى تواجه قطاع الصحة فى مصر وسياسات التغلب عليها ، مارس ٢٠٠٥ (www.eip.gov.eg)

معهد التخطيط القومى ، تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى ولمواجهة العشوائيات ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ١٨٢ ، يوليو ٢٠٠٤ .

معهد التخطيط القومى ووزارة قطاع الأعمال العام ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج إعادة هيكلة وخصخصة شركات قطاع الأعمال العام ، مع إشارة خاصة لأثر المعاش المبكر على البطالة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٣ (الدراسة غير منشورة) .

---------- ، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية – مصر ،عـــدد ١٩٩٦/٩٥ وعدد ٢٠٠٤ وعدد ٢٠٠٥ .

المنتدى الاقتصادى العالمى ، تقرير التنافسية العالمى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، www.weforum.org.

منيب ، مصطفى كامل (مشرف) ، قوانين الاستيراد والتصدير والنقد – تنظيم التعامـــل بالنقـــد الأجنبى ، مجموعة القوانين المصرية ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٨.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ضمان الاستثمار ، العدد ، ٤ ، ٢٠٠٤ .

النجار . أحمد السيد (محرر) ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاســـتراتيجية ، مركـــز الدراســـات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، عدد ٢٠٠١ (يناير ٢٠٠٢) ، وعدد ٢٠٠٢ (يناير ٢٠٠٣) . وعدد ٢٠٠٥ (٢٠٠٥).

النجار ، سعيد ،" اتفاقات الشراكة العربية الأوربية عقبة فى طريق التكامل الاقتصادى العربى " ، و"اتفاقات الشركة العربية الأوربية قليلة المنافع باهظة الكلفة" ، جريدة الحياة ، عـــدد ٩ يوليو وعدد ١٠ يوليو ٢٠٠١ على الترتيب .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، التزامات مصر فى التخفيضات الجمركية فى إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية ، القاهرة . مايو ٢٠٠٠.

وزارة الاقتصاد ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، أعداد مختلفة .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، أعداد مختلفة .

وزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، أعداد مختلفة .

وزارة التجارة والصناعة ، تقرير التجارة الخارجية المجمع ، مجلد (٥) ،عدد (٧)، مارس ٢٠٠٦ .

وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى من عـــام ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، الوزارة ، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٠.

وزارة الصحة ، والسكان ، مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية – مصر ٢٠٠٤ ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٥ .

---------- ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠، (١٩٩٩) ، وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٢٠٠٥) ، الوزارة ، القاهرة .

وزارة المالية ، البيان الاحصائى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة الماليـــة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، مايو ٢٠٠٥.

---------- ، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، مايو ٢٠٠٦ .

(٢) المراجع باللغة الإنجليزية

Adams (Jr.), R., Self-Trgeted Subsidies: The distributional impact of the Egyptian food subsidy system, 2000(?), www.worldbank.org.

Ahmed, S., Public Finance in Egypt, Its Structure and Trends, World Bank Staff W.P., no. 639, 1984.

Al-Ahram Weekly, 27 April – 3 May, 2000, and 11-17 January 2001.

Ali, A.A.G, "Rediscovering relevant development policy", a background paper to the Arab Planning Institute International Conference, Beirut, 20-21 March 2006.

American Chamber of Commerce in Egypt, Mega Projects in Egypt: New Horizons for Development, Am cham, Cairo, December 1998. (www.amcham.org.eg).

Assaad, R. and M. Rouchdy, Poverty and Poverty Alleviation Strategies in Egypt, Cairo Papers in Social Science, AUC, Vol. 22, no. 1, spring 1999.

Baran, Paul, The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, New York and London, 1957.

Bezanson, K. A science, technology and industry strategy for Vietnam, a document prepared as part of the UNDP/UNIDO project DP/VIE/99/002, March 2000 (www.unido.org).

Bloom, D. and D. Canning, "From demographic lift to economic lift off: The case of Egypt", a paper presented to the ECES conference on "Growth beyond Stabilization: Prospects for Egypt", ECES, Cairo, Feb. 1999.

----------, The demographic transition and economic growth in the Middle East and North Africa, a paper presented to the Middle East Institute and the World Bank 4th Conference on Population Challenges and Economic Growth: Middle East and North Africa, Washington D.C., April. 1999.

Bolaky, B. and C. Freund, Trade, regulation and growth, WB Policy Research Working Paper no. 3255, The World Bank, 2004.

Chang, Ha-Joon, "Kicking away the ladder", Monthly Review, Vol. 54, no. 81, January 2003.

Chang, R., L. Kaltani and N. Loayza, Openness can be good for growth: The role of Policy Complementarities, WB Policy Research Working Paper no. 3763, The World Bank, 2005.

Chenery, H. et al, Redistribution with Growth, Oxford University Press, 3rd printing, 1976.

Christian Aid, The Economics of Failure: The real cost of "free" trade for poor countries, A Christian Aid Briefing paper, July 2005; www.africafocus.org.

De Paula, S., and G. Dymski (eds), Reimagining Growth, Towards a Renewal of Development Theory, Zed Books, London and New York, 2005.

Dhanani, S., Indonesia: Strategy for Manufacturing Competitiveness, Vol 11, Main Report, UNDP/UNIDO Project no. NC/INS/99/004, Jakarta, 2000.

El-Refaie, F., The Coordination of Monetary and Fiscal Policies in Egypt, ECES, Cairo, WP. 54, April 2001.

El-Issawy, I., Employment Inadequacy in Egypt, ILO/UNDP Comprehensive Employment Strategy Mission to Egypt, 1980, Technical Paper no. 5, Geneva, 1983.

---------- , "In interconnections between income distribution and economic growth in the context of Egypt's economic development" in G. Abdel-Khalek and R. Tignor (ed's) The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Holmes and Meier, New York, 1982.

El-Laithy, H., and H. Kheir El-Din, "Assessment of Poverty in Egypt using household data", in

جودة عبد الخالق وهناء خير الدين (محرران)، الإصلاح الإقتصادى وآثاره التوزيعية، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٤ .

El-Zanati, F. and A. Way, Egypt Interim Demographic and Health Survey 2003, Ministry of Health and Population (Egypt), National Population Council, El-Zanati and Associates, and ORC Marco, Cairo, 2004.

(The) Economist, 23 Sep., 2000 and 3 Feb, 2001.

(The) Economist Intelligence Unit, Egypt-Country Profile, EIU, London 1998 and 2004, issues.

Fergany, N., "Informal economic activity and structural adjustment in Arab countries: Applications to the case of Egypt", ch. 3 of A. Al-Kawaz, Informal Sector and its Role in Arab Countries, The Arab Planning Ins;titute – Kuwait, The AUC press, Cairo, 1999.

Fukoyama, F., "Bring Back the State", The Observer, Posted on www.iatp.org.

(The) Futures Group International, Egypt, Population Projections 2000 – 2017, May 2002, www.tfgi.com.

Galal A. and N. Ul Haque, Fiscal Sustainability in Emerging Markets, The American University in Cairo for ECES, Cairo, 2006.

Handoussa, H., Employment, Budget Priorities and Micro enterprises, ECES, Cairo, W.P. 69, 2002.

Hanke S.H., Privatization and Development, Institute for Contemporary Studies, San Francisco, 1987.

Hansen, B. and G.A. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), North Holland, Amsterdam, 1965.

Hansen, B., The Political Economy of Poverty, Equity and Growth-Egypt and Turkey, Oxford University Press for the World Bank, 1991.

Hart-Landsberg M., and P. Burkett, China and Socialism: Market reforms and class struggle, Monthly Review, Vol. 56, no. 3, July – August 2004.

Hickey S. and G. Mohan (eds), Participation – From Tyranny to Transformation?, Zed Books, London and New York, 2004.

Holden, K., D. Peel and J. Thompson, Economic Forecasting: An Introduction, Cambridge U.P., 1990.

Ikram, K., Egypt – Economic Management in a Period of Transition, The Johns Hopkins U.P., Baltimore and London, 1980.

IMF, ARE-Recent Economic Developments, 23 Jan., 1981.

-----, Arab Republic of Egypt. IMF Country Report, No. 05/177, June 2005. (www.imf.org)

-----, Arab Republic of Egypt: Report on the Observance of Standards and Codes – Data Module, Response by the Authorities, and Detailed Assessment Using the Data Quality Assessment Framework, IMF Country Report 05/238, July 2005 (www.imf.org).

-----, Arab Republic of Egypt, IMF Country Report, Selected Issues, Report No. 05/179, June, 2005.

-----, ARE-Staff Report for the 2005 Article IV Consultation, 25 April 2005 (www.imf.org)

-----, International Financial Statistics, IMF, October 2005.

-----, International Financial Statistics, (IFS), Country Notes 2005, Vol. LVIII, Washington D.C. 2005.

-----, Research Bulletin, Vol. 6, no. 1, March 2005.

-----, Egypt – Country Report no. 06/253, July 2006.

INP, Egypt – Human Development Report, 1996, 2000/2001, 2004 and 2005, INP, Cairo, 2001, P. 98.

Irwin, T and C. Yamamoto, Some Options for improving the governance of state – owned electricity utilities, Energy and Mining Sector Board, The World Bank, discussion Paper no. 11, Feb., 2004.

Kheir-El-Din H., and T. Moursi, "Sources of Economic Growth and Technical Progress in Egypt – An aggregate perspective", Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, May 2002.

Korayem, K., Poverty and Income Distribution in Egypt, A report published by the Third World Forum/Middle East Office, Cairo March 1994.

----------, The Impact of Economic Adjustment on the Vulnerable Families and Children in Egypt, A report for the Third World Forum / Middle East Office and UNICEF, Cairo, April 1987.

Lall, S., Governments and Industrialization: The role of policy interventions, a paper presented to the Global Forum on Industry – Perspectives for 2000 and Beyond, New Delhi, Oct. 1995.

Licari, J. Economic Reform in Egypt in a Changing global Economy, OECD Development Center, Technical Papers, no. 129, Dec. 1997.

Loayza, N. K. Schmidt – Hebbel and L. Servin, "Savings in developing countries: An overview", The World Bank Economic Review, Vol. 14, no. 3, Sept. 2000.

Mbeki Thabo, "Putting people first", South Bulletin, no. 109, August 2005.

Ministry of Economy, The International Competitiveness of Egypt in Perspective, First Report 1998, DEPRA Project, Ministry of Economy, Cairo, 1998.

Ministry of Foreign Trade, Increasing Competitiveness of SME Exports in Egypt, a report by Entrust: Development and Management Consultants, March 2004.

Mohammed, N. "Sources of economic growth in Egypt – Past experience, experience of other countries and the way ahead", Paper presented to the 7th Conference of Economics Department (Growth Strategies and Options for Late Comers), Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 12 – 14 May, 2001.

Nayyar, D. and J. Court, Governing Globalization: issues and institutions, The UNU/WIDER, Policy Brief no. 5, 2002.

OECD, OECD Guidelines on Corporate Governance of State – Owned Enterprises, OECD, Paris, 2005.

Perry G, and Olarreaga, "Trade liberalization, inequality and poverty in Latin America", a paper presented at ABCDE (Annual World Bank Conference on Development Economics), S. Petersburg, Jan. 2006.

Polterovitch, V. and V. Popov, "Appropriate economic policies at different stages of development", The UNU/WIDER Jubilee Conference on the Future of Development Economics, Helsinki, 17-18 June 2005.

Population Reference Bureau (PRB), 2004 World Population Data Sheet, PRB, Washington D.C., August 2004.

PRB Staff, Transitions in World Population, Population Bulletin Vol. 59, no.1, March 2004.

Raghavan, "Globalization Policies may disintegrate world economy", www.twnside.org.sg.

---------- "FDI needs differentiated strategic approach", www.twinside.org.sg

Refaat, A, Trade-Induced Protectionism in Egypt's Manufacturing Sector, ECES W.P. no. 85, Cairo, June 2003.

Sachs, J.D. and F. Larrain B., Macroeconomics in the Global Economy, Printice-Hall, N.J., 1993.

obeikandl.com

Shafaeddin, S.M., Trade liberalization and economic reform in developing countries: structural change or de-industrialization, UNCTAD, Discussion Paper no. 179, April 2005.

----------, M., "Is industrial policy relevant in the 21st century" a paper presented to the Arab Planning Institute International Conference, Beirut, 20-21 March 2006.

SAPRIN, Structural Adjustment; The SAPRI Report, Zed Books, TWN, Books for Change and IBON, 2004.

Sirageldin, Ismail, "Globalization and recent trade agreements: Impact on Arab countries", Journal of Development and Economic Policies, API-Kuwait, Vol. 1, no. 1, December 1998.

----------, I., "Towards integrated population-development policies in MENA, with special reference to Arab countries", a paper presented in the Middle East Institute, World Bank 4th Conference on "Population Challenges and economic growth: Middle East and North Africa", Washington D.C., April 1999.

Thorbecke, E., "The evolution of the development doctrine 1950-2005", in UNU WIDER Jubilee Conference on the Future of Development Economics, Helsinki, 17-18 June 2005.

Todaro, M and S. Smith, Economic Development, 8th ed., Adison Wesley, 2003.

Transparency International, Corruption Perceptions Index 2003, www.transparency.org.

UN Population Division, Egypt Demographic Profile, Medium Variant, UN, 2003. http://esa.un.org.

UNCTAD, Trade and Development Report, 2004 and 2005.

----------, UNCTAD 11, Final Statement, Sao Paolo, Brazil, June 2004 (www.unctad.org)

----------, World Investment Report 2004; www.unctad.org.

----------, The Least Developed Countreis Report 2004, UNCTAD, May 2004.

UNDP, Human Development Report. several issues.

-------, Asia-Pacific Human Development Report 2006, UNDP, 2006.

-------, et al, Making Global Trade Work for People, Earthscan Publications, 2003 (www.undp.org).

------ , South-Africa, Human Development Report 2003, Oxford University Press, 2003.

UNFPA, State of World Population 2002 and 2003, www.unfpa.org.

UNFPA and PRB, Country profiles for population and Reproductive Health, Policy Development and Indicators 2003, CD-ROM.

UNIDO, Industrial Development Report 2005, UNIDO, Vienna, 2005.

UNRISD, Visible Hands: Taking Responsibility for Social Development, Geneva, 2000.

US Embassy in Cairo, Economic Trends Report – Egypt, June 2000 and Sept. 2003.

----------, Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, Report for the Arab Republic of Egypt, July 1997.

----------, Investment Climate Report – Egypt, July 2004 (www.usembassy.egnet.net).

US GAO (Government Accountability Office), Foreign Assistance – USAID's Cash Transfer Program in Egypt, Report to the Chairman, Committee on International Relations, US House of Representatives, July 2005; www.gao.gov.

Williamson, J. and T. Youssef, "Demographic transitions and economic performance in the Middle East and North Africa", a paper presented to the ERF conference on "Population Challenges in the Middle East and North Africa: Towards the Twenty First century", ERF, Cairo Nov. 1998.

(The) World Almanac Education Group, The World Almanac and Book of Facts 2001, USA, 2001.

(٣) مواقع الإنترنت

أخبار أفريقيا	www.africafocus.org
وزارة الزراعة	www.agri.gov.eg
غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة	www.amcham.org.eg
المعهد العربى للتخطيط بالكويت	www.arab-api.org
قناة بى بى سى العالمية	www.bbc.co.uk
البنك المركزى المصرى	www.cbe.org.eg
موقع نادى باريس	www.clubdeparis.org
المركز المصرى للدراسات الاقتصادية	www.eces.org.eg
وزارة الاقتصاد	www.economy.gov.eg
السفارة الأمريكية بالقاهرة	www.egypt.usembassy.gov
مشروع مصر ٢٠٢٠ بمنتدى العالم الثالث	www.egypt2020.org
بوابة معلومات مصر	www.eip.gov.eg
منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا	www.erf.org.eg
قناة يورونيوز	www.euronews.net
الاتحاد الأوربى	www.europa.eu.int
التركيز على الجنوب العالمى	www.focusweb.org
مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية	www.gao.gov
المعهد الدولى لسياسات التجارة الزراعية	www.iatp.org
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء	www.idsc.gov.eg
منظمة العمل الدولية	www.ilo.org
مركز تحديث الصناعة	www.imc-egypt.org
صندوق النقد الدولى	www.imf.org

obeikandl.com

معهد التخطيط القومى	www.inplanning.gov.eg
وزارة الاستثمار	www.investment.gov.eg
وزارة القوى العاملة والهجرة	www.manpower.gov.eg
وزارة التجارة الخارجية والصناعة	www.mfti.gov.eg
وزارة التجارة الخارجية	www.moft.gov.eg
وزارة الصحة والسكان	www.mohp.gov.eg
وزارة التخطيط	www.mop.gov.eg
منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	www.oecd.org
منظمة الدول المصدرة للبترول	www.opec.org
مصادر للاقتصاديين	www.rfe.org
مركز الجنوب	www.southcentre.org
مجموعة المستقبلات الدولية	www.tfgi.com
مرصد التجارة العالمية	www.tradeobservatory.org
مؤسسة الشفافية الدولية	www.transparency.org
شبكة العالم الثالث	www.twnside.org.sg
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	www.unctad.org
البرنامج الإنمائى الأمم المتحدة	www.undp.org
صندوق الأمم المتحدة الأنشطة السكانية	www.unfpa.org
المنتدى الاقتصادى العالمى	www.weforum.org
المعهد العالمى لبحوث اقتصاديات التنمية / جامعة الأمم المتحدة	www.wider.unu.edu
البنك الدولى	www.worldbank.org

obeikandl.com